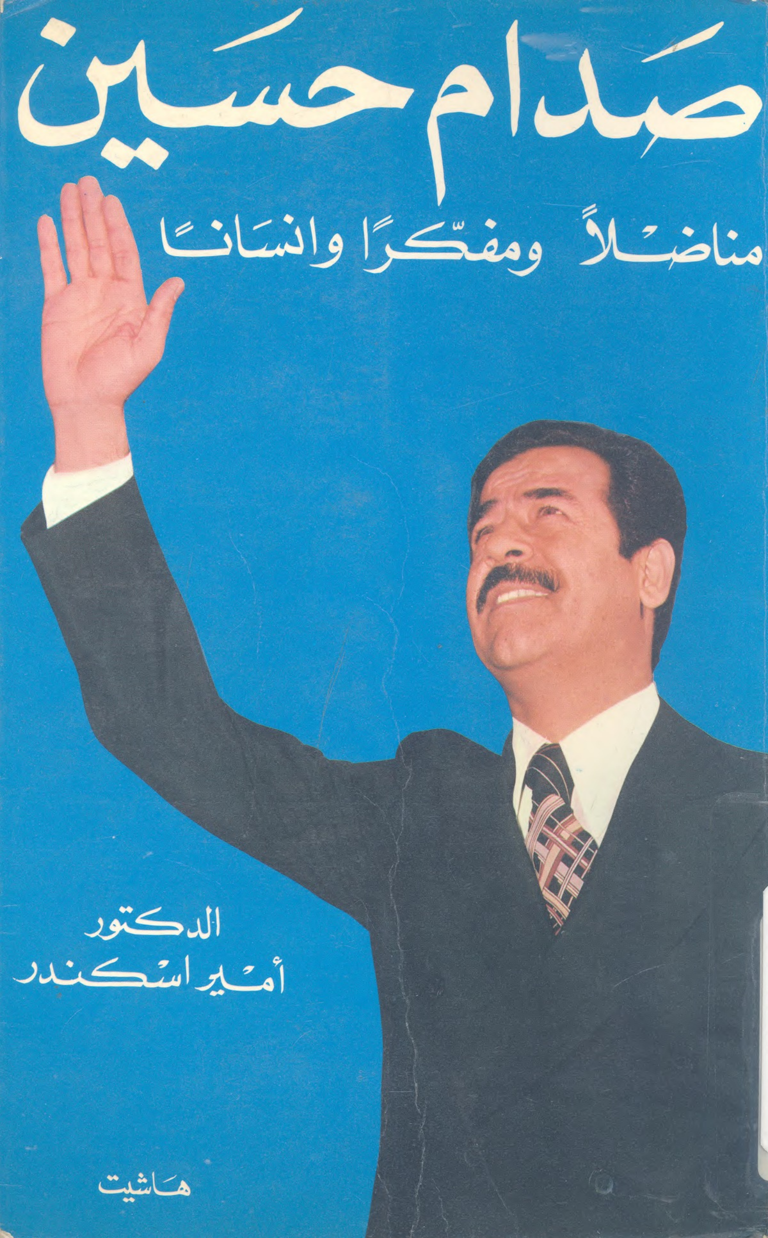

صَدام حسَين
مناضلاً ومفكّرًا وانسَانًا
الدكتور
أمير اسكندر
هاشيت



مؤلف الكتاب الدكتور امير اسكندر كاتب ومفكر عربي من طليعة الكتاب المصريين التقدميين المعروفين على نطاق العالم العربي.

تخرج في قسم الفلسفة بجامعة القاهرة في يونيو ١٩٥٦. واشتغل بالصحافة منذ تخرجه. وعمل بجريدة المساء القاهرية حتى عام ١٩٥٩ حيث اعتقل لمدة خمسة اعوام. وفي عام ١٩٦٤ عمل بجريدة الجمهورية القاهرية حتى عام ١٩٧٣ حيث فصل من عمله مع مئة وعشرين كاتبا وصحفيا في مصر آنذاك. وسافر الى العراق وعاش فيها سنتين يعمل في صحافتها. ثم انتقل الى باريس حيث يعيش الآن.

اصدر عديدا من المؤلفات الفكرية والنقدية من اهمها: تناقضات في الفكر المعاصر، حوار مع اليسار الاوروبي

صَدام حسَين

مناضِلاً
ومفكّراً
وانسَاناً

الدكتور
أمير اسكندر

صدام حسين
مناضلاً ومفكّراً وانساناً

هاشيت

Éditions reliées en langues française
et anglaise, novembre 1980.

جديرة بأن تتحقق، ويمكن أن تتحقق، بعد أن صارت الأمبراطوريات الاستعمارية بحق ـ وبحكم قوانين التاريخ نفسها – نموراً من ورق.

في ذلك المناخ الوطني والقومي الحار والملتهب، ولد صدام حسين السياسي المناضل، أيامها كان طالباً في ثانوية الكرخ في بغداد، وإذا بأنباء العدوان الثلاثي على مصر تنقلها الاذاعات والصحف، فتتحول بغداد كلها الى شعلة من الحناجر الصارخة، والأيادي المضمومة، والأجساد المتراصة التي تواجه، بعنف لا مثيل له، جنود نظام نورى السعيد العميل والرجعي، وتطالب باسقاط حلف بغداد، وإسقاط النظام الذي ينفذ مخططات الاستعمار، وتأييد ومساندة مصر المناضلة. أن وعي المناضل الشاب كان قد بدأ يتبلور، ومعالم طريقه أخذت تتحدد. وشيئاً فشيئاً، بخطى واثقة ويقينية، راح يقترب من المسرح الذي ينتظره، والذي سوف يلعب عليه الدور التاريخي، الذي هو دوره.

لم يمض بعدها أكثر من أشهر قلائل حتى كان صدام حسين منخرطاً في حزب البعث العربي الاشتراكي. في تلك المرحلة كان العراق كله ينتظر، في أية لحظة انفجار البركان الذي ما ينفك يطلق حممه. وفي كواليس الأحزاب السياسية كانت معالم «جبهة الاتحاد الوطني» قد بدأت في التشكل منذ فبراير ـ شباط عام ١٩٥٧. وأيامها كان العراق يضم خمسة أحزاب سياسية هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديموقراطي، الحزب الديموقراطي الكردستاني. ومن تلك الأحزاب الخمسة تشكلت الجبهة.

ما الذي كانت تسعى اليه تلك الجبهة من أهداف؟ كانت تلك الأهداف «هي التي أجمعت كل القوى الوطنية وجماهير الشعب على حدها الأدنى والتي يمكن تلخيصها بالتحرر الكامل من النفوذ الاستعماري وبناء اقتصاد وطني مستقل ومزدهر وتقدمي، وبتصفية الاقطاع تصفية كاملة، وبإبعاد الرأسمالية الاحتكارية المرتبطة بالاستعمار عن الحكم، ومنعها من اضطهاد الطبقة العاملة، واخضاعها للتخطيط الوطني التقدمي، وبتحقيق صيغة ديموقراطية ملائمة للظروف الوطنية، وبإرساء الوحدة الوطنية بين العرب والأكراد، على أسس ديموقراطية راسخة، وببناء جيش قوي مقاتل، واعداده لمعركة فلسطين والأجزاء السليبة الأخرى من الوطن العربي، وبالاسهام الفعال في النضال العربي ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية وبتحقيق صيغة وحدوية عملية وفعالة مع الأقطار العربية المتحررة»[٢]

في ١٤ يوليو ـ تموز عام ١٩٥٨ انفجر البركان، وسمع دويه في أربعة أركان الأرض. ان انتصاراً تاريخياً عربياً قد تحقق من خلال الوحدة النضالية بين

الشعب العراقي عبر أحزابه السياسية وجيشه الوطني، وسقط النظام الرجعي العميل، وعلق الشعب رؤوسه على أعواد المشانق، واندك صرح آخر من صروح الاستعمار في المنطقة العربية، وبدا ان المشرق العربي يوشك ان يصير في مراكزه الأساسية أرضاً محررة. يومها قرر جمال عبد الناصر، وكان في زيارة ليوغوسلافيا، أن يعود فوراً الى القاهرة. كان الحدث التاريخي الضخم قد هزه هزاً عميقاً. فها هو النظام الذي عاداه وجعل من أرضه قاعدة للهجوم على مصر يسقط تحت أقدام الجماهير العربية. ولكن الرئيس تيتو نصحه بألا يتوجه مباشرة من يوغوسلافيا الى مصر عن طريق البحر كما جاء. فالأساطيل الاستعمارية تتحرك بعنف – وقد استفزتها الأحداث – في مياه البحر الأبيض، من «بريوني» اتجه عبد الناصر الى موسكو، ومن موسكو الى القاهرة، وفي عاصمة الجمهورية العربية المتحدة أعلن قائدها بقوة وحزم، وبنشوة تاريخية عارمة «إن أي اعتداء على الجمهورية العراقية هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة».

كان العرب أيامها يعيشون أمجد اللحظات في تاريخهم المعاصر. فبعد أن تحقق بزخم جماهيرى هائل حلم الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ـ شباط عام ١٩٥٨، ها هي نجمة ساطعة جديدة توشك أن تنضاف الى علم الدولة الوحدوية الجديدة. ولم تكن الوحدة في مفهومها الطبيعي والمنطقي، تبدو عصية على التحقق بالنسبة لأي قطر قررت قواه الحية المناضلة أن تحارب الاستعمار حتى النهاية. كانت الوحدة وجهاً آخر من وجوه التحرر، وكان النضال التحرري ينطوي في جوهره على نضال وحدوي.

وحين تفجرت ثورة تموز ـ يوليو عام ١٩٥٨، كانت قيادتها تعكس الى حد كبير صورة الوضع الذي كانت عليه الحركة القومية العربية من ناحية، وشكل الواقع الخاص للحركة السياسية الوطنية داخل العراق من ناحية أخرى. فالطابع القومي الذي وسم الثورة في بداياتها لم يكن مصدره ثقل الاتجاه القومي في حركة النضال السياسي داخل العراق فحسب، وانما كان يستمد روحه ومنطقه واندفاعه من المد القومي على صعيد الساحة العربية بأجمعها، والذي جعل من نضال كل قطر على حدة حلقة في النضال الكلي للوطن العربي بأسره.

ولقد كان من أبرز سمات ذلك الطابع القومي للثورة في بداياتها الأولى هو اعلانها عن التزامها بالارتباط القومي المصيري مع الأمة العربية، والتزامها أيضاً بالأهداف القومية العربية للشعب في القطر العراقي، وانعكس ذلك في التمثيل المتميز للاتجاه القومي في أول حكومة تشكلت بعد قيام الثورة، بينما كان تمثيل الحزب الشيوعي بشكل خاص يعتمد على بعض العناصر

«الديموقراطية»"[٣]" المحسوبة عليه.

ويجدر بنا هنا أن نتساءل: ما هي تقويمات الأحزاب السياسية المختلفة للثورة فيما انعكس على مواقفها وسلوكها النضالي؟ ان خمسة مواقف عكست بعد الثورة خمسة تقويمات مختلفة كان اختلافها الى حد التعارض ثم التناقض ثم التناحر يزداد يوماً بعد يوم.

* ان القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي اعتبرت الثورة تحقيقاً للطموح القومي العربي للقطر العراقي، وفي مقدمته حينذاك تكثيف العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة الفتية والوصول بها الى درجة الوحدة. وانطلق الحزب في هذا التقويم من مفهومه الايديولوجي المحورى وهو ان نمو حركة الثورة العربية في أي قطر لا يتحقق بمستوى الطموح الا من خلال حركة الثورة العربية، ولقد كانت دولة الوحدة تمثل في تلك الفترة احدى صيغها التاريخية. ذلك ان الانكفاء القطرى للثورة يعني ضمورها وذبولها وفي النهاية موتها، لأنها ستكون في تلك اللحظة فريسة سهلة لقوى الرجعية المحلية ـ وفي مقدمتها القوى البورجوازية التي تجد في الوحدة خطراً يهدد مصالحها ـ بنفس القدر الذي تكون به عرضة للمحاصرة والاحتواء والخنق من جانب الأمبريالية وعملائها.

ولقد اعتبرت نشرة سرية داخلية أصدرتها آنذاك الأمانة العامة للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في مارس – آذار عام ١٩٥٩ «ان التحرر من الاستعمار والرجعية يرشح القطر العراقي للانضمام إلى دولة الوحدة»"[٤]". وذكرت «ان الفروق التي خلقها وضع التجزئة ليست هي التي تحول دون ذلك فحسب، بل ان المصالح الاقتصادية والسياسية للرجعية الداخلية والاستعمار هي التي تعارضها وتحاربها بتصميم ووعي»"[٥]". وأكدت «ان الوحدة عملية ثورية يتطلب تحقيقها تخطي كل الاعتبارات المحلية والمصالح المرتبطة بالتجزئة»"[٦]".

غير أن هذا المنطلق الأيديولوجي القومي لم يحجب عن الحزب رؤيته الوطنية للمشكلات الداخلية التي تعانيها جماهير الشعب داخل القطر العراقي، والتي تمثلت في إلحاحه على الاصلاح الزراعي الجذري الذي كان هدفاً أساسياً من أهداف القوى الوطنية قبل الثورة، وفي تركيزه على المطالبة بالديموقراطية في العمل السياسي، فضلا بطبيعة الحال عن بقية الأهداف التي أجمعت عليها القوى الوطنية في مجموعها.

* أما الحزب الشيوعي العراقي الذي يصدر تقويمه للوضع داخل القطر من منطلق أيديولوجي مغاير، فلقد كانت له مواقفه الفكرية والعملية المتعارضة مع حزب البعث العربي الاشتراكي، سواء على الصعيد القومي العام، أو على

الصعيد القطري المحلي.

من البداية رفض الحزب الشيوعي العراقي شعار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، الذي كان طاغياً ومهيمناً على المسرح السياسي داخل العراق كله. ورفع بدلا منه شعاراً ضامراً هو: «الاتحاد الفيدرالي» ولم ينس - على طريقته - أن يضيف أليه «والصداقة السوفيتية»"٧"! ثم عاد مرة أخرى وخفض الاتحاد الفيدرالي إلى شعار آخر أكثر ضموراً - قد لا ترفضه حتى الدول العربية الرجعية - وهو شعار «التضامن العربي».

وبالمقابل رفع شعاراً داخلياً براقاً في ظاهره هو: «واجبنا صيانة الجمهورية والاستقلال الوطني»"٨" وكأن الوحدة العربية تمثل تهديداً للجمهورية أو تبديداً للاستقلال الوطني. واعتبر الحزب الشيوعي هذا الشعار بمثابة المبدأ الأعلى الذي ينبغي أن تشتق منه سائر المبادىء الأخرى، وتصدر عنه كافة الخطوات التنفيذية حتى على صعيد تغيير البنية الاجتماعية الداخلية نفسها.

لقد كتب عامر عبدالله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في ١٦ فبراير - شباط عام ١٩٥٩ يقول: «ليس من المجدي في أيامنا هذه الافراط في الحديث عن دولة عربية واحدة، مثلما هو مجد الحديث عن أمة متحررة، تستطيع أن تصون استقلالها. إن تحقيق حلم العرب في توحيد أمتهم ليس أمراً يسيراً أو قريب المنال، إن البلدان العربية لا تسير على وتيرة واحدة، لا في حركة تطورها العام، ولا في مسيرتها نحو الوحدة. وواقع الحياة يدل على أن البلدان العربية ستستمر في مسالك متعددة متباينة»"٩". ثم ينتهي الى استخلاص موقفه النظري الذي انبنت عليه كل المواقف العملية الصادرة عن الحزب الشيوعي بعد ذلك: «ان التجزئة أصبحت واقعاً، وإن الظروف الخاصة لا يمكن تجاهلها. لقد أعطت تجربة الوحدة السورية - المصرية مردوداً سلبياً في وقف سوريا عن سيرها الحثيث في طريق التطور العام، وردها خطوات عديدة الى الوراء»"١٠".

بل إن بياناً صدر عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي نفسه بتاريخ ٣ سبتمبر - أيلول عام ١٩٥٨ يقول: «إن التفكير في الانضمام للجمهورية العربية المتحدة، يقلق جماهير الشعب، لأن الانضمام لن يوفر للاقتصاد والرأسمال الوطني العراقي فرصاً كافية للازدهار والتطور، ولن يوفر شروطاً عادلة للتعاون الاقتصادي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، نظراً لاختلاف درجة تطور كل منهما»"١١".

ويبدو واضحاً من النصين السابقين إن الشيوعيين العراقيين - في حزبهم الرسمي - كانوا يعتبرون التجزئة الاقليمية أمراً نهائيا لا يمكن تخطيه أو

تجاوزه. وإن التفكير ـ مجرد التفكير ـ في الانضمام للوحدة العربية التي كانت قائمة بالفعل في ذلك الوقت بين قطرين ليسا متساويين في درجة تطورهما، يقلق جماهير الشعب. ولكن أية جماهير تلك؟ الجماهير التي تخشى أن تهدد الوحدة طموحاتها الاقتصادية؟ جماهير الرأسمال الوطني العراقي. ومن الطريف أن يدافع حزب شيوعي عن طموحات الرأسمالية! وأطرف منه انتظار أن تحقق «البورجوازيات العربية» تطورها وازدهارها حتى يمكن التفكير في الوحدة العربية بحسب المغزى الذي ينطوي عليه المفهوم السابق! ولا أحد يمكن أن يصدق أن جماهير الشعب هي جماهير الرأسمالية أو البورجوازية، حتى لو اضيفت لها صفة الوطنية. فجماهير الشعب الحقيقية ـ الجماهير الكادحة ـ لم يكن لديها ما تخسره، أو يمكن أن تخسره في المستقبل، حتى تخشى من الوحدة. ومن العبث أن نتصور قيام وحدة شعبية عربية على أساس وحدة البورجوازيات العربية المتكافئة في درجة التطور. أقل ما يمكن أن يقال أنها ستكون وحدة المستغلين (بكسر الغين) لفرض مزيد من الاستغلال على «جماهير الشعب».

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم للوحدة الذي كان يتبناه الحزب الشيوعي العراقي يصدر في جوهره عن المفهوم الستاليني للقومية والوحدة، والذي يعتبر القومية ظاهرة رأسمالية، والوحدة إنجازاً للبورجوازية، على طريقة أوروبا في القرن التاسع عشر، فالواقع أن الحزب الشيوعي العراقي كان يتصور ـ برفضه للوحدة وتأييده ودعمه للنزعات الفردية المطلقة لدى عبد الكريم قاسم ـ إنه يمكن أن يقترب من السلطة ويصبح شريكاً فعلياً فيها، ثم يغدو بعد ذلك منفرداً بها. لقد كان رفض شعار الوحدة يجد في نفس «الزعيم الأوحد» كما كانوا يدعونه حينذاك، صدى مريحاً طيباً، وأهم من ذلك تشجيعاً وتحبيذاً واحتضاناً للقائلين به. ولقد تصورت قيادة الحزب الشيوعي آنذاك، إنها يمكنها تحقيق هدفها عن طريق التحالف المصيري مع عبدالكريم قاسم، والانتقال إلى الاشتراكية دون المرور بالمرحلة البورجوازية – وهو أمر واضح التناقض مع أساس مفهومها الظاهري لرفض الوحدة إنطلاقاً من التطور اللامتكافىء للبورجوازية العراقية مع البورجوازيات العربية الأخرى – مستلهمة في ذلك إحدى مقولات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عام ١٩٥٦، التي لم تكن قد وجدت فرصتها لامتحان مصداقيتها في التطبيق التاريخي بعد، وهي: «عدم حتمية المرور بالمرحلة الرأسمالية من التطور، بالنسبة للبلدان المتخلفة، وتحقيق ذلك بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي»"[١٢]".

ولذلك لم يهتم الشيوعيون بتدعيم تحالفاتهم بالأحزاب الوطنية الأخرى داخل العراق. ولم يشغلوا أنفسهم بتأكيد جبهة الاتحاد الوطني بعد قيام

الثورة. كان الهم الأساس هو ما أسموه صيانة الجمهورية والاستقلال الوطني. حتى إنهم في ردهم على مطالبة القوى الوطنية بالاصلاح الزراعي الجذري قالوا: «إنما يخضع هذا المطلب الجوهري لمهمة أعظم وأهم، وهي مهمة صيانة الجمهورية واستقلالها، وكل خطوة في ميدان الاصلاح الزراعي سوف تخضع لهذه المهمة الأساسية»"[١٣]". وفي ردهم على مطالبة القوى الوطنية بالديموقراطية في العمل السياسي لتحقيق أهداف الشعب الاجتماعية التي قامت من أجلها الثورة كتبوا يقولون: «إن هذه الخلافات والتناقضات، سواء في المصالح أو الأفكار، هي بالتأكيد في المرتبة الثانية من خطورتها الموضوعية، على مسيرة الثورة، وتقدم البلاد واستقرارها. فمهما بلغت الخلافات في الريف بين الفلاحين والملاكين، وفي المدينة، بين العمال وأرباب العمل، فإنها تبقى خلافات ثانوية، وممكنة الحل في إطار المصلحة المشتركة، ولمصلحة صيانة الجمهورية وأمنها واستقرارها»"[١٤]".

ولسوف يعود الحزب الشيوعي، بعد ذلك، الى الاعتراف بأنه «اتخذ مواقف يسارية منعزلة في معالجة الوضع الديموقراطي في البلاد، ووقع في خطأ المبالغة في قوته الذاتية والتقليل من دور السلطة والقوى الوطنية في صيانة الجمهورية، إذ اعتبر نفسه وعبدالكريم قاسم، وحدهما، القادرين على صيانة الجمهورية، وبذلك استبعد القوى الوطنية ذات الدور الفعال والمؤثر في مجرى الأحداث»"[١٥]". غير أن هذا النقد الذاتي – الذي لم تسلك قيادة الحزب الشيوعي حتى بعد صدوره حسب مقتضياته – كان قد فات أوانه. فالصدوع كانت قدبدأت تظهربقوة،والجسور كانتقدأخذت تتهاوى،والمأساةالتاريخية كانت قد راحت فصولها تتكامل. ولسوء الحظ لم تدرك قيادة الحزب الشيوعي العراقي، في ذلك الوقت، وسط أوهام الاقتراب من السلطة، ونشوة الهيمنة المؤقتة، الخادعة، على المؤسسات السياسية الجماهيرية، إن الثمن سيكون فادحاً، وإنه ليس العراق وحده هو الذي سوف يدفعه، بل ستدفعه أيضاً كل القوى القومية والتقدمية في المشرق العربي بأسره.

* بالنسبة لحزب الاستقلال، فان العقم الفكري، والفراغ الأيديولوجي الذي كان يعانيه، جعله يفقد توازنه ويسقط في الشلل والارتباك أمام اندفاع الأحداث. الأمر الذي بدا معه وكأن مهمة هذا الحزب قد انتهت تاريخياً بقيام الثورة، بينما اندفع ما تبقى من قواعده نحو الانخراط في حزب البعث افواجاً.

* أما الحزب الوطني الديموقراطي، فإنه وجد الفرصة مواتية له للنمو المؤقت والانتشار النسبي، بوصفه ممثلا للطبقة الرأسمالية المتوسطة. وعلى الرغم من انه كان يرى في نمو الحزب الشيوعي خطراً يهدده على المدى االاستراتيجي،

ويجد من طموحاته الطبقية كما كان يتصورها، فانه كان يرى في شعارات الوحدة العربية الخطر الأكثر الحاحاً ومباشرة، مما دفع بتناقضه مع البعث الى الأمام، وبتأجيل تناقضه مع الشيوعيين، غير انه كان يفتقر الى التماسك الأيديولوجي الواضح، ولا يتمتع بوحدة الموقف السياسي دائماً، حتى على صعيد قيادته العليا.

وإذا كانت تلك هي السمات العامة التي ميزت مواقف الأحزاب الخمسة التي كانت تمارس نشاطها في الساحة السياسية العراقية بعد ثورة تموز ـ يوليو ١٩٥٨، فإن المحصلة المباشرة لمجمل هذه المواقف هو تصدع الجبهة ثم انفراطها عملياً.

إن محاولة قد جرت في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني١٩٥٨،من جانب القوى الوطنية لوضع ميثاق عمل مشترك يحفظ استمرارية العمل الجبهوي انطوى على المبادىء الأساسية التالية:

(١) إن العراق جزء من الأمة العربية، وإنه سيسعى الى بلوغ أفضل الروابط مع الجمهورية العربية المتحدة في المستقبل، وذلك لتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

(٢) ان الجبهة ستسعى لتطبيق ما جاء في الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز ـ يوليو عام ١٩٥٨ الخاص بالحقوق القومية للشعب الكردي.

(٣) ضرورة اتباع سياسة وطنية من قبل الحكومة وتحقيق مطالب الشعب بالتحرر السياسي والاقتصادي من الاستعمار.

(٤) التأكيد على دعم الثورة والجمهورية، وعلى ضرورة قيام حياة ديموقراطية سليمة، تعطي للأحزاب السياسية حق العمل السياسي بصورة علنية"[١٦].

ومع ذلك، فماذا كانت النتيجة العملية او التجسيد الواقعي لهذا الميثاق؟ لقد دعا حزب البعث العربي الاشتراكي الى دعم النضال المشترك ووحدة الصف بين جميع الأحزاب والهيئات والقوميات والمذاهب على أساس مبادىء الثورة وأهدافها. غير ان الحزب الشيوعي وقف من هذه الدعوة موقفاً سلبياً، واستقبل الميثاق الجديد بفتور، مشدوداً إلى أوهامه التي زينت له إمكانية احتواء عبدالكريم قاسم، والانفراد بالسلطة من خلال دكتاتوريته الفردية المطلقة. في الوقت الذي لم تكن الأحزاب الأخرى تشكل ـ ربما باستثناء الحزب الديموقراطي الكردستاني «البارتي» ـ ثقلا أساسياً يرجح كفة الميزان.

كان الرهان الخاسر قد بدأ، وانطلقت «الحبال» المجنونة في الشوارع، مثل أفاع مسعورة، تزحف في غابة لا تطأها قدم انسان.

إن شمس الثورة تسقط في الأفول. لقد حانت ساعة الصلب. والعراق سوف ينزف دمه.

٤ـ شَـرَاعُ الـثورة الغَـارق

كثيرة هي الثورات التي وقعت في مراحل التاريخ المختلفة، وسلكت طريق العنف، وتذوقت طعم الدم. بيد أن العنف كان موجهاً ضد أعدائها. والدماء التي سالت كانت، بمعنى ما من المعاني، ضرورة لشجرة الثورة حتى تمد جذورها، وتعلي غصونها، وتؤتي ثمارها.

غير أن ما حدث في العراق، خلال تلك المرحلة المأساوية الحزينة من تاريخه، كان أشبه بكابوس مرعب في ليلة مظلمة. إن أحداً لا يمكنه أن يتصور كيف يمكن لانحرافات الفكر، وجموده، وانغلاقه على مقولاته الجاهزة، أن تدفع بآلاف البشر إلى أشكال جديدة، همجية، من المذابح الجماعية. والغريب في الأمر أن ذلك جرى في ظل الشعارات التي تكثف أجمل وأنبل ما تحاول أن تصل اليه البشرية: الاشتراكية. إن الانسانية جمعاء، وفي مقدمتها الانسانية التقدمية، لم تغفر لستالين ـ رغم كل انجازاته الداخلية وفي الحرب العالمية الثانية ـ ما ارتكبه من جرائم في حق الديموقراطية والحرية وضد من وصفهم بأنهم أعداء التطور الاشتراكي بين جماهير شعبه. وكان للتقرير الذي أدلى به خروشوف في جلسة مغلقة من جلسات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، وكشف فيه لأول مرة، حجم تلك الجرائم وأبعادها، وقع الصاعقة على كل من كانت عقولهم وقلوبهم مشدودة إلى الفردوس الاشتراكي الذي كان يحرسه جوزيف ستالين نيابة عن «الأممية». والانهيارات والانقسامات التي حدثت على أثره في كثير من الأحزاب الشيوعية في أربعة أطراف العالم، كانت تعبيراً تراجيدياً حاداً، على المستوى الجماعي والمستوى الفردي، عن يقظة الوعي بين أحباب الاشتراكية في كل مكان، واكتشافهم فجأة أنهم إنما كانوا يتعبدون لجسد بغير روح، وإنه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان، وإنما بالحرية والديموقراطية أيضاً.

ومع ذلك، فإن ذلك كله جرى في إطار تجربة تاريخية كانت تقتحم عبودية الانسان لأول مرة. وعلى الرغم من أن هذا لا يبرر ما انطوت عليه من نقيض لما يفترض أنه جوهرها، فإنه على الأقل يمكن أن يقدم كتفسير ـ وما أكثر ما قدم كتفسير ـ لما أصاب التجربة التاريخية من مطاعن في صميمها. ولكن ما الذي دفع بالثورة العراقية التحررية، بعد شهور قليلة من قيامها بنجاح، وبتضامن

كل السواعد الوطنية، وتلاحم كل الأكتاف الحزبية، إلى تلك الحمأة؟ لماذا اندفعت، أو دفع بها، بهذه السرعة إلى مشارف مستنقعات الدم التي أوغلت فيها؟ وكيف تحولت كل أهدافها ومثلها النبيلة في الحرية والوحدة والاشتراكية ـ وكلها وجوه لمنظور واحد ـ إلى تلك الصراعات الدامية التي تقطر حقداً ومرارة بين جنود الخندق الواحد، وأبناء الحلم الواحد؟.

إن ما حدث في مدينة «الموصل» في مارس ـ آذار عام ١٩٥٩، ثم ما حدث بعد ذلك في مدينة «كركوك» في يوليو ـ تموز ١٩٥٩، لا يستطيع أن يصفه إلا الراسخون من مؤلفي روايات الرعب، أو كبار كتاب المآسي التاريخية في التاريخ البشري. ولم يكن «الاقطاع» أو «الرجعية» أو «الرأسمالية الاحتكارية»، بل ولا حتى شركات النفط «الاستعمارية»، هم «ضحايا» أو «شهداء» حمامات الدم الوطنية، على العكس، كانت القوى الوطنية والقومية هي التي تسقط بين عقد الحبال المجنونة، وترصف الطرقات والشوارع بأجسادها المنهكة، بينما كان الاقطاع يشد على يدي الرجعية، والرأسمالية الاحتكارية تشرب أنخاب الدم مع الشركات الاستعمارية!.

لقد حاول الحزب الشيوعي أن يقيم في الموصل استعراضا كبيرا لقوته تحت عنوان «مهرجان السلم الكبير»، في اليوم السادس من مارس ـ آذار ١٩٥٩، وحشد له آلافاً من المواطنين في قطار مجاني يغادر العاصمة حاملا لافتة كتب عليها «قطار السلام الى الموصل»، وظل ينشر على صفحات جريدته شعارات تحريضية من قبيل: «هلموا إلى الموصل للاشتراك في مهرجان السلم الكبير»، «إلى المدينة الباسلة مدينة الأمجاد الثورية»، «قطار السلام يغادر بغداد مساء اليوم»"١٧" ... وبالطبع لم يكن السلام العالمي في خطر، ولا الحرب العالمية على الأبواب!.

كان المهرجان مظهراً من مظاهر الصراع العنيف، اللامبرر، ضد القوى الوطنية والقومية الأخرى. وكان من الطبيعي ـ وذلك كان هدفه ـ أن تحدث صدامات بين الشيوعيين والقوى القومية ذات الثقل في المدينة. واجتمع ضباط الجيش بعدها، وقرروا تكليف آمر اللواء الخامس العقيد الركن عبدالوهاب الشواف بالسفر الى بغداد، ومقابلة عبدالكريم قاسم، لاعطائه صورة عن الوضع في المدينة، حتى يسارع الى إخماد الفتنة قبل أن تستيقظ. غير أن قاسم كان في واد آخر، وكان يسعده أن تستنفد القوى الوطنية نفسها في الصراع ضد بعضها البعض حتى يزداد استقراره ـ كما يتوهم ـ في حكمه. فلم يفعل شيئاً، ولم يقدم حلا للموقف المتوتر سوى بضع كلمات لا تطيب الجراح، والموقف يزداد توتراً.

· ومرة أخرى يذهب الشواف إلى بغداد ليلتقي بقاسم. ولكنه يعود كما عاد في المرة الأولى صفر اليدين من أي قرار يعيد الوضع إلى نصابه، وإن كانت حقيبته قد احتوت صورة «للزعيم الأوحد» كتب عليها «إلى أخي النبيل عبدالوهاب الشواف»!... بينما الموصل تغلي، وبغداد نفسها تزلزل فيها الأرض زلزالها. وزراء يستقيلون، ضباط كبار يحالون على التقاعد، «المقاومة الشعبية» تسلط سيوفها على رقاب الناس. العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس قضاة محكمة الشعب يحول القاعة إلى صالة مسرحية تؤدى فيها كل ليلة مسرحية الصراع ضد القوميين في العراق، وضد دولة الوحدة في الجمهورية العربية المتحدة.

ويذهب الشواف مرة ثالثة إلى بغداد، ويلتقي بقاسم أيضاً. فإذا بقاسم يتجاهل كل دواعي الموقف المتوتر الذي جاء إليه من أجله، ويقول له هامساً إنه سيفشي إليه بسر لم يقله لأحد من قبله! ويدس في جيب الشواف «مدالية» كتب عليها «عائدون»! إلى أين؟ إلى فلسطين بالطبع. ولكن متى يا سيادة الزعيم؟ متى ستكون العودة إلى فلسطين؟، قال قاسم: سأعلن ذلك في الوقت المناسب!"[١٨]" .

كان هذا المشهد العبثي دليلاً في حد ذاته على أن سفينة البلاد صارت هي نفسها بدون ربان، وإن العراق يندفع ـ أو تدفعه قوى خفية ـ نحو المجهول.

وفي شوارع الموصل وطرقاتها، كانت قوى الوطن مقسومة على نفسها، وقسم منها تزين له قرباه من قلب الزعيم ـ أو من خبث الزعيم ـ إنه قادر على أن يسحق الآخرين، وأن «يسحل» بالحبال التي تتلوى في الهواء كل من يقف في طريقه.

ما جرى بعد ذلك هو النتائج الطبيعية لمقدمات المأساة. عقد المهرجان الكبير في هذا المناخ العصيب المتوتر، بعد أن أرسل مكتب الزعيم الأوحد برقية الى الشواف تطلب منه بقاء القطعات العسكرية في ثكناتها يومي ٥ ، ٦ بمناسبة انعقاد المهرجان. وفي يوم ٧ أيضاً أرسلت برقية أخرى تطلب من آمر المنطقة العسكرية استمرار بقاء القطعات العسكرية داخل ثكناتها.

وبعدما تم المهرجان وانفض، حاولت القوى القومية أن تقوم بالمقابل بالتعبير عن وجودها الحقيقي في المدينة، واعترض الشيوعيون وطالبوا بنزول القوات العسكرية ـ التي كانت لديها أوامر بالبقاء في ثكناتها حتى يعقدوا مهرجانهم ـ كي تفض التجمع القومي! ولكن التظاهرة القومية سارت في المدينة وازدادت اتساعاً، وإذا بطلقات الرصاص تنهمر عليها، ونيران الحرائق تتصاعد من المكتبات والمحلات والمقاهي المملوكة لعناصر تنتسب الى الحركة القومية. ومظاهرة مقابلة يقودها الشيوعيون تحاول أن تحاصر المظاهرة الأولى. وعند منطقة في المدينة تسمى «باب البيض» وهي منطقة يهيمن عليها القوميون بشكل

كامل ـ بدأت المظاهرة الشيوعية تفقد أعصابها، فأخذ أفرادها يهاجمون البيوت، ويخرجون ساكنيها منها، ويلقون بهم الى الطرقات المجنونة حيث العنف وحده هو السيد المطاع.

لم يكن ثمة مفر من أن تبدأ قوات الجيش القيام بواجبها. نزلت الى الشوارع، وأعلنت منع التجول في المدينة، بعد أن صارت نهباً لحرائق الدم والنار.

وفي بلادبلا رأس يديرها، قرر الضباط الذين اجتمعوا بالشواف على أثر منع التجول أن يقوموا بانتفاضة مسلحة، وأن يكونوا الرأس الذي يستطيع أن يمسك بدفة البلاد. وفي مارس ـ آذار، أعلن الشواف على رأس فرقته المسلحة، بيان انتفاضته الأول... والأخير.

لم يكن لهذه الحركة تخطيط دقيق، ولم يكن لها تنظيمها الذي يساندها في المواقع العسكرية الأخرى، وشاء حظها العاثر ألا يكون ظرفها مواتياً، فأرسل قاسم طائراته لقمع الحركة في مهدها، وجرح الشواف من جراء القصف الجوي، وحاول أن يذهب الى المستشفى بنفسه ليداوي جراحه، وفي الطريق اطلقت عليه رصاصة، وعلقت جثته وسط العراء كشاهد حزين على قمة المأساة التي بلغها الصراع الدامي بين الشيوعيين والقوميين.

وبعد أن ضربت حركة الشواف في رأسها، كان ذلك إيذانابفتح أبواب السعير على مصراعيها، انطلق جنون العنف كعملاق أعمى يضرب في كل اتجاه، وصارت شوارع المدينة غابة من الحبال التي تسحل الأجساد البريئة حتى تفارقها الحياة، وتحطمت أبواب، وتهدمت بيوت، واختنق شيوخ ونساء وأطفال، وصلبت الأجساد على أعمدة الكهرباء ومن بينها أجساد العذارى عاريات. بينما شوارع بغداد تتدفق عليها مظاهرات غريبة لم يكفها ما جرى في الموصل فاذا بها تهتف: إعدم! إعدم! وصحيفة «اتحاد الشعب» لسان حال الحزب الشيوعي العراقي تصدر في صفحتها الأولى تقول: «بعد أن شهدت الموصل أمس سحل جثة عبدالوهاب الشواف جاء يوم الثلاثاء ليلا دور الآخرين، فبدأت الجماهير الغاضبة منذ المساء بسحل جثثهم في الشوارع ليكونوا عبرة...»"[١٩]"!. وبعده بقليل نداء من المنظمات النقابية التابعة للحزب الشيوعي يقول: «سنقلب العراق جحيماً، إن كل مدينة وكل قرية وكل شبر من أرض العراق ستلقن كل من يقدم على التجاوز على جمهوريتنا، درساً أبلغ من درس الموصل...»"[٢٠]"، ثم بعد ذلك بيومين، وفي مجال تقويم التجربة «الثورية» التي خاضها الشيوعيون في الموصل كتبت جريدة اتحاد الشعب تحيي «المناضل البرزاني» الزعيم الاقطاعي الكردي قائلة: «كان وجود المناضل البرزاني في كردستان أثناء حدوث تمرد

العصاة الخونة زمرة الشواف ذا أثر كبير في زيادة اندفاع الأكراد للمساهمة في قمع العصيان وقتل مؤامرة الشواف في مهدها»"٢١"!.

وبعد مهرجان القتل والسحل في الشوارع والطرقات، بدأ مهرجان آخر في «محكمة المهداوي». والمآسي من فرط مأساويتها تتحول أحياناً إلى مهازل مضحكة. فلم يحدث قط في أية محكمة في العالم، حتى في محاكم مجرمي الحرب العالمية الثانية في نورمبرج إن وقفت الجماهير في قاعة المحكمة لتقول بصراخ عصبي مجنون، وهي تلوح في الهواء بحبال في أيديها: «إعدم! إعدم!» بينما كان فريق من الضباط القوميين ـ الذين مهما كان خلافهم مع الحكم القائم فهم وطنيون من قمة رأسهم حتى أخمص أقدامهم ـ يقفون في قفص الاتهام، وينتظرون أن يفرغ رئيس المحكمة من سبابه للقومية والوحدة العربية والجمهورية المتحدة وجمال عبد الناصر، حتى يتلو عليهم وسط التكبير والتهليل، الحكم بالاعدام.

وفي ساحة «أم الطبول» بالعاصمة بغداد، انتصبت المشانق لتقطف رؤوس رجال من ألمع وأشرف من حملوا السلاح في الجيش العراقي دفاعاً عن شرف الوطن وكرامة المواطن.

ما حدث في البصرة بعد ذلك، حدث نظيره بصورة أعنف وأكثر شراسة في كركوك،وكلاهما مأساة أخرى تنسج على منوال مأساة الموصل. حتى إن عبد الكريم قاسم نفسه في لقائه مع وفد المنظمات المهنية والنقابية التابعة للحزب الشيوعي قال لأعضائه مستفزاً «سأوزع عليكم الآن بعض الصور لتروا الفوضى التي وقعت تجاه إخواننا المواطنين التركمان، أنظروا هل يبيح أحد منكم لنفسه أن يقوم مقام السلطة ويعتدي على أبناء الشعب، ويجرهم من بيوتهم، وينكل فيهم هذا التنكيل الوحشي الفظيع؟ إن الذين يدعون بالحرية، والذين يدعون بالديموقراطية، لا يعتدون اعتداء وحشياً. إن حوادث كركوك لطخة سوداء في تاريخنا، هل فعل مثل ذلك هولاكو؟ أهذه مدنية القرن العشرين؟...»"٢٢".

ومع ذلك كانت جريدة اتحاد الشعب تكتب قائلة: «جاء الحزم في كركوك مثالا آخر رائعاً على الأسلوب الوحيد المجدي في سحق أعداء الجمهورية»"٢٣". وفي مكان آخر تقول: «إن قوى الجمهورية اليقظة أظهرت قدرتها الجبارة، فأنزلت ضربتها القوية الحازمة في كركوك، بنفس الطريقة المحنكة عند سحقها مؤامرة الشواف»!"٢٤".

ولا بد أن كارل ماركس الذي كان يقول «إن الانسان هو أثمن رأسمال»"٢٥" قد تململ في قبره في تلك الساعات الحزينة التي ارتكبت فيها كل هذه الخطايا

باسمه. ولا شك أنه أعاد ترديد قوله الشهير الذي كان يتبرأ به من الذين يعلقون على مشجبه جرائمهم: «لو كانت هذه هي الماركسية، فكل ما أعرفه انني لست ماركسياً»"[٢٦]"!

٥ ـ شرخ في جدار الارهاب

من هو الرابح، من الذي كسب في سباق الدم؟

لقد أريد للقوميين أن يكونوا الذبيحة التي تقدم لعبدالكريم قاسم على مذبح دكتاتوريته الفردية، حتى يصبح الشيوعيون وحدهم سدنة المعبد وكهانه. ولكن «الزعيم الأوحد» الذي كان يجيد في تلك المرحلة لعبة «فرق تسد» لم يفته أن الشيوعيين يتصورون أن بوسعهم أن يجعلوا منه لعبتهم، مثلما يتصور هو أن بوسعه أن يجعل منهم لعبته. وإذا كان قد ساندهم في ضرب البعثيين والاجتهاد في تصفيتهم فانه سيسارع لايقافهم عند حد لا يتخطونه، حتى يظل محتفظاً بميزان القوى المتوازنة بين يديه. ولم يستطع الشيوعيون، رغم كل ما بذلوه، أن يصلوا الى المشاركة الرسمية في السلطة. بل إن الساحة السياسية بدت خالية تماماً إلا منهم، بعد أن أعلن الحزب الوطني الديموقراطي تجميد نشاطه احتجاجاً على ممارساتهم الخاطئة، ورغم ذلك كان هذا الفراغ في غير صالحهم، لأنه يضع على عاتقهم وحدهم كل انهيارات الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد.

تلك كانت لحظة من لحظات الجزر السياسي بالنسبة للقوى القومية، ولم تعد لحظة مد بالمعنى الايجابي بالنسبة لهم. كان الطاووس المختال يمشي وحيداً مترنحاً من فرط خيلائه على قمة السلطة، بينما جماهير الشعب ما تزال تعاني، على كل المستويات، آلامها الدائمة، التي تزيدها الفوضى الضاربة أطنابها في آفاق البلاد، حدة وتفاقماً.

في تلك المرحلة، قتل شخص يدعى «سعدون الناصري» في مدينة تكريت، وكان من رجال السلطة وأنصار عبدالكريم قاسم المتحمسين، فلم تجد أجهزة الأمن من تعلق عليه مسؤولية قتله سوى أكتاف ذلك الشاب الهادىء الرصين الذي كان يعود الى قريته كلما انتهت أيام الدراسة ليمارس حياة الفلاحين مع أقاربه: صدام حسين. لا بسبب مفهوم سوى إنه مناضل بعثي تعرفه أرض منطقته!.

إنه يدخل السجن الآن لأول مرة في حياته. سجن السراي. حيث يلتقي، وهو العضو الحديث في حزب البعث العربي الاشتراكي، بموجات متلاحقة من رفاقه. كانت اللحظة شديدة السواد. حتى إن السجن قد أصبح هو المكان الوحيد

الآمن بالنسبة للمناضلين من مغبة القتل العشوائي أو السحل المجاني في الشوارع والطرقات. من يتصور؟ من يتصور أن السجناء يتوسطون لدى شرطة السجن حتى تدخل معهم وراء القضبان مناضلين من رفاقهم، يقضون سحابة يومهم آمنين، ثم ينسحبون عائدين تحت جنح الظلام الى بيوتهم حتى تطلع الشمس فيفزعون الى ما وراء القضبان من جديد؟

وذات صباح جاء من يخبره بأن قضيته قد سحبت من محكمة العرف العسكري الأول الى محكمة الشعب أي محكمة المهداوي. فأيقن أنهم يريدون إعدامه مع المتهمين معه من أقاربه ورفاقه!

وكان رد الفعل الأول في نفس صدام هو أن يحاول الخلاص بالقوة من هذا الكمين الذي يدبر له. واتفق مع شخص يدعى «عوني رفاعي» أن يجلب له - أثناء ذهابهم الى التحقيق - مسدسات يستعينون بها على محاولة تخليص أنفسهم قبل أن تبدأ المحاكمة، ويجد نفسه مع رفاقه طعاماً سائغاً لمقصلة المهداوي. وشرح لرفيقيه في القضية الخطة التي يدبرها. كان أحدهما ابن عم أمه، والثاني ابن عمه. شابان مثله. أما خاله وعمه اللذان كانا متهمين معهم فلم يفاتحهما. غير أنه عاد فتريث في تنفيذ الخطة، إذ خشى أن تنفرد السلطة بخاله وعمه، وهما لا يستطيعان الهرب. وبعد فترة قصيرة، وكان المد القومي قد بدأ يشتد مرة أخرى، أعيدت أوراق القضية الى العرف العسكري الأول، فألغى قراره باستخدام القوة للخلاص من المحاكمة. وبقي في السجن ستة أشهر، ثم أفرجت عنه المحكمة وبرأته من التهمة التي ألصقت به.

عاد الى القرية، وكل مساء كان يخرج ليكتب على جدران البيوت، ومباني المؤسسات شعارات البعث. من «العوجة» الى «تكريت» كان المارة يقرأون كل صباح كلمات جديدة لا يعرفون من كتبها. وبعض هذه الكلمات ما تزال تحتفظ به جدران تكريت حتى الآن.

وأقبل عليه ذات يوم رفيق حزبي اسمه (عطا حسين السامرائي)، وهو في قريته «العوجة» حيث كان ما زال يعيش مع عمه ووالدته، وقال له: إن الحزب يريدك في بغداد.

في الصباح التالي سلك طريقه على الفور نحو العاصمة، واتجه الى بيت مسؤوله الحزبي، وكان يومها عبد الخالق السامرائي. ولكن مسؤوله لم تكن لديه صورة واضحة عما يريده الحزب منه، ولا المهمة التي يريد القاءها على عاتقه. قال له السامرائي: سيمر عليك أحمد طه العزوز، وكل ما أعرفه أنه سيأخذك الى الجهة الحزبية التي طلبتك، وهناك سيقولون لك ما هو الواجب الذي يترتب عليك أن تؤديه.

بعد ساعات طرق بابه «أحمد طه العزوز» وصحبه الى شخص آخر اسمه «أياد سعيد ثابت». نظر إليه أياد بعمق وقال له بصوت هادىء رزين واضح النبرات: «الواجب» هو ضرب عبد الكريم قاسم، فهل أنت مستعد؟

على الفور أجاب صدام حسين بصوت فيه رنين فرح: بالطبع أنا مستعد!.

لقد اعتبر تكليفه بهذا «الواجب» تكريماً له. فمثل هذه المهمة الكبيرة عندما توكل إليه هو الحزبي الحديث العهد بنضالات الحزب، لا بد وأن تنطوي على تقدير خاص له.

لم يكن استخدام السلاح غريباً عليه، فلقد امتلك أول مسدس وهو في العاشرة من عمره حين كان هارباً من بيت أسرته في طريقه الى تكريت كي يدخل المدرسة رغماً عنهم. ولكن استخدام المدفع الرشاش كان يحتاج الى بعض التدريب، فأداه بسرعة، في منطقة تعرف باسم «الحصوة».

كان عبدالكريم قاسم قد اعتاد أن يسلك شارع الرشيد في ذهابه من بيته الى مكتبه بوزارة الدفاع أو أثناء عودته من مكتبه الى بيته في «العلوية». ولذلك كان لا بد أن يكون شارع الرشيد مسرحاً للعملية. استأجر الحزب شقة في شارع الرشيد، أقام فيها صدام حسين ورفاقه الذين يشاركونه تنفيذ الخطة. وفي الخارج، كان هناك من يراقب الطريق ليعرف الاتجاه الذي سوف يسلكه قاسم. فاذا كان قادماً من ناحية الباب الشرقي ستكون كلمة السر «شكري». وإذا كان قادماً من ناحية وزارة الدفاع ستكون كلمة السر «محمود». والفرق بين الاثنين هو رصيف الشارع الذي سوف تمر بجانبه سيارة «الزعيم الأوحد» حتى تكون تحت مرمى البنادق الرشاشة.

في السابع من شهر اكتوبر ـ تشرين أول عام ١٩٥٩، كانت مجموعة من الشباب واقفة على رصيف شارع الرشيد الموازي لاتجاه السيارات الذاهبة ناحية الباب الشرقي. كانت عيونهم كلها مركزة على السيارات التي تعبر الطريق، وأيديهم فوق الزناد. وكان المرء يستطيع أن يميز بينهم ذلك الشاب النحيل الذي يضع على أكتافه «جاكتة» طويلة تبدو وكأنها ليست له. وهي بالفعل لم تكن له. كانت «جاكتة» خاله استعارها من دولاب ملابسه دون أن يدري حتى يسمح طولها الظاهر بتغطية الغدارة التي يحملها الى جانبه. وكانت مهمة هذا الشاب في تنفيذ الخطة، أن يحمي رفاقه الذين سوف يطلقون النار على سيارة «الزعيم»، وأن يغطي انسحابهم بعد تأدية واجبهم، ويكون هو آخر من ينسحب.

غير أنه عندما وجد نفسه وجهاً لوجه أمام الدكتاتور، لم يتمالك نفسه، نسي التعليمات كلها. رأساً أطلق عليه الرصاص. وانهمرت النار على السيارة من الغدارات والرشاشات الأخرى. كانوا خمسة. ولكن اثنين منهما تعطلت

غدارتيهما، فبقيت الأخريات يلقين على سيارة «الزعيم الأوحد» كل عنف الجماهير المكبوت في صدرها. هذه باسم شهداء الموصل، وهذه باسم شهداء البصرة، وهذه باسم شهداء كركوك، وهذه باسم شهداء بغداد، وهذه باسم كل الشيوخ والنساء والأطفال الذين ماتوا موتاً مجانياً فداء لجنون السلطة. وهذه حتى تختفي أفاعي الحبال المسعورة التي تزحف في غابة لا يمكن أن يعيش فيها الانسان. أما هذه فمن أجل بعث هذه الأمة، من أجل حريتها ووحدتها وغدها الأفضل، من أجل الدفاع عن أحلام البسطاء بحياة ليس فيها فقر ولا خوف ولا مذلة.

هل مات؟ لقد نفد الرصاص من غدارات الشباب، ولا بد أن يكون قد لقي حتفه. انسحبت المجموعة، وانسحب من ورائها صدام، وإذا به يسمع طلقات رصاص تطاردهم. كان واحداً من شرطة المرور يحتمي بسيارة ويرمي برصاصه عليهم. التفت إليه وقبل أن يحاول إطلاق الرصاص عليه، رماه الشرطي واختفى سريعا خلف السيارة. أصابته الطلقة في رجله، ولكنه لم يشعر بها لحظتها. كان يريد فقط آنذاك أن يؤمن انسحاب المجموعة الى سيارة تنتظرهم بالشارع الفرعي الذي يقطع عرضياً شارعي الرشيد والكفاح. وكان واحد من أفراد المجموعة قد أصيب، وصدره ينزف، ولا يكاد يقوى على السير.

عندما وصلوا الى المكان الذي توجد به السيارة التي يفترض أن تنتظرهم، وجدوا السيارة ولم يجدوا السائق! ووقفوا ينتظرون لحظات أطول من الدهر، وبينهم سمير النجم صدره ينزف. نظر صدام حسين الى كريم الشيخلي وقال له: لن ننتظر هنا أكثر من هذا الوقت. لا بد أن نأخذ سيارة بالقوة من هذه السيارات الموجودة في الطريق. وبالفعل سحب غدارته على أحد السائقين وتوقف الرجل مذعوراً. وقبل أن يصعدوا الى سيارته، وصل علي حسون قائد سيارتهم. وضعوا سمير النجم داخل السيارة بسرعة. وصعد كريم الشيخلي الى المقعد الأمامي، واتخذ صدام مكانه خلف السائق.

لم يكن يعرف إلى أين سوف يذهبون. كان علي حسون يعرف مكان «الوكر» الذي سوف يختبئون فيه حسب تعليمات القيادة. غير أن سمير قال وهو في قمة الألم: إنني أموت، يجب أن تحملوني الى المستشفى. بدا أن رفاقه يميلون الى الخضوع لرأيه. والسائق نفسه أخذ ينحرف بسيارته عن الطريق الذي كان يسير فيه، وكأنه وافق هو أيضاً على الاتجاه الى المستشفى. فجأة تنبه صدام الى وجهتهم: قال: الى أين؟. قال علي حسون: الى المستشفى! لكزه صدام بيده من خلف مقعده وقال له: سر في طريقك الى الوكر وإلا فاني سوف أطلق عليك النار من الخلف!.

كان الذهاب الى المستشفى هو الجنون بعينه. إذ سرعان ما سوف ينكشف أمرهم، وتكون الكارثة ليس بالنسبة لهم كأفراد فحسب، وإنما بالنسبة للتنظيم الحزبي كله. وإذا كان الموت ينتظرهم أو ينتظر بعضهم في الوكر، فان الموت سوف يطبق عليهم بالقطع إذا حاولوا الذهاب الى المستشفى. ولذلك قرر صدام ان يتجهوا الى الوكر مباشرة، وأن يتجاوز آلام رفيقه النازف، حتى لا ينزف الحزب كله.

أمام بيت مسور يحمل على بابه رقم ٧٢١، في منطقة الكرادة الشرقية (حي من أحياء بغداد) وقفت السيارة وهبط منها ركابها. دخلوا الى البيت الذي كان يحتوي على طابقين: أربع غرف في طابقه الأرضي، وغرفة واحدة في الطابق العلوي. والى يسار البيت، حيث مدخل الحديقة، كان ثمة مستودع أرضي، يختبىء فيه السلاح: مجموعة من الرشاشات طراز تومسون، وستن وسترلنك.

عندما دخلوا الردهة، وجدوا «خالد علي صالح» وكان عضو قيادة أيامها في حزب البعث العربي الاشتراكي. وبعد برهة قصيرة لحق بهم اثنان من الذين اشتركوا معهم في العملية ولم يركبا معهم في السيارة التي اقلتهم الى هذا المكان: حاتم حمدان العزاوي، وأحمد طه العزوز.

كانت حالة سمير النجم تتدهور. الدم ينزف من صدره، والطبيب الذي كان من المفترض أن يلحق بهم، لم يأت بعد. وهو لن يأتي أبداً. وكان لا بد من مواجهة الوضع كما هو بشجاعة، بل بقسوة، تتطلب في بعض اللحظات، مثلما هي هذه اللحظة، قوة تفوق صخر الجرانيت في صلابته.

هذا البيت المعزول في شارع جانبي من جوانب هذا الحي الهادىء، يضم الآن بداخله خمسة شبان حاولوا مواجهة الموت عينه على قارعة الطريق، ولكنه أفلت منهم، وها هو الآن يطاردهم، في كل شبر من المدينة المذهولة، ويسن كل مخالبه الحادة لينشبها في أجسادهم. ما عساهم يفعلون الآن؟ إن عمليتهم لم تنجح. لم تصب رصاصة واحدة من كل رصاصاتهم اصابة قاتلة جسد الدكتاتور الأوحد. لم تتمزق ظلمات الليل، ولم تبد بعد تباشير الصباح، بل والفجر ما زال بعيداً خلف الأفق. ومحطات الاذاعة تعلن نجاة الزعيم من محاولة اغتياله، وسط جو هستيري مشحون بالقلق. الحاكم العسكري العام يقرر منع التجول في المدينة بشكل مطلق حتى إشعار آخر. عيون الشرطة العلنية والسرية تثقب كل جدار في الطرقات والشوارع والأزقة، بحثاً عمن قاموا «بالمؤامرة الكبرى» لاغتيال «الزعيم المفدى»! وغداً سوف تصدر كل صحف السلطة قائلة «إن الرصاصات الآثمة التي أطلقها أمس الخونة المتآمرون من عملاء الاستعمار، والطامعون على ابن الشعب البار الزعيم عبدالكريم قاسم لم

تكن إلا نذيراً بالمؤامرة المبيتة ضد جمهوريتنا»"٢٧" وستضيف الى ذلك توصياتها: يجب غلق الحدود بوجه المتآمرين الهاربين. الجبهة القومية زمرة من الخونة تعمل في خدمة الاستعمار والطامعين. قوميون وأعداء. جريمة حزب البعث ومخططه التآمري. البعث وحكام القاهرة أدوات تنفيذ المؤامرة. الخ... الخ...

وهي بالطبع سوف تتجاهل آلاف الجرائم التي ارتكبت بحق جماهير هذا الشعب من «ابنه البار» والملتفين حوله يزكون فيه جنون السلطة الفردية المطلقة. مشانق الموصل. ضحايا البصرة. شهداء كركوك، وبغداد. آلاف المعذبين في السجون والمعتقلات. بشاعات القتل المجاني بالشبهات في الشوارع والطرقات. من يذكر الآن نيران الجحيم التي اصطلى بها شعب بأسره؟.

وهؤلاء الشبان الذين يناهزون الورد في عمره هل كانوا حقاً مغامرين، متآمرين، يسلكون طريق الارهاب الفردي؟ إن أحداً منهم لم يكن يفكر، وما كان بوسعه أن يتصور لحظتها، انه ينتزع من براثن الدكتاتور السلطة لنفسه. كانوا يستشعرون فداحة الظلم الذي يلحق بهم. وكانوا يتصورون فحسب انهم يصنعون فجراً آخر لوطنهم. وقبل ذلك، وبعده، كانوا رفاقاً منضبطين، ملتزمين، في حزب أصدرت لهم قيادته العليا أوامرها، وتصوروا الأمر أكبر من حقيقته.

وعندما تنعقد محكمة المهداوي، ويرتفع الستار عن أزلام السلطة وهم يتبارون في تدبيج قصائد التدله بدكتاتورها الأوحد، ورجم معارضيه بقوارص السباب، لن يتوانى صوت البعث عن تحمل مسؤولية العملية بغض النظر عن وجهات النظر التي تدعو الى ما هو أفضل منها. «إن النضال الشعبي هو أسلوب العمل الحزبي، وقد يصل النضال الشعبي الى أعمال عنف ثورية، قد ترافقها حوادث قتل، وهذا أمر طبيعي، ولكن القتل المجرد كعملية اغتيال مثل الاغتيال السياسي أسلوب يتنافى مع عقيدة الحزب ويهدده بالانحراف...

«إن الحزب حينما يخطىء محاولة الاغتيال، فإنه يعلن في نفس الوقت تقديره لبطولة الرفاق الذين ساهموا في تنفيذها بجرأة. لا سيما وإن جرأتهم خلال المحاكمة، لم تمنع ظهور موقفهم المتمسك بعقيدة الحزب والاخلاص لأهدافه»"٢٨".

ومع ذلك، وبصرف النظر عن تقويم تلك العملية من الناحية السياسية العامة، أو من الزاوية الأيديولوجية الخاصة لحزب البعث، فإن الأمر الذي لا يمكن إنكاره أن المحاولة التي جرت ببسالة على أيدي هؤلاء الشبان الصغار: قد هزت بعمق أركان النظام الدكتاتوري الذي كان متسلطا على رقاب الشعب. وكانت بمثابة المسمار الأول في نعشه. لقد أذكت من جديد الآمال المحبطة في إمكانية

الخلاص منه. ورفعت الغطاء من فوق القمقم الذي احتبس بداخله المارد الجماهيري المغلل. إنها كانت في أضعف الايمان شرخاً هائلا في جدار الخوف، كان جديراً بأن يسمح لاشراقات النور الآتي بأن تتسرب من خلاله!

٦ـ رحلة الفارس الجريح

لم يستطع أن ينام حتى الصباح. قبل ساعة من طلوع الفجر نهض صدام حسين من فراشه فجأة وهو يحس بجمرة موقدة تتلظى في ساقه. ألم حاد مرعب، لم يستشعر مثله قط من قبل. أدرك أن الرصاصة داخل ساقه هي التي تتسبب في كل ما يعانيه الآن. أين الطبيب؟ ما من طبيب يمكن أن يأتي الى هنا، أو أن تذهب إليه. ليس هناك معنى للانتظار. يجب أن تكون طبيب نفسك. قرر على الفور بارادته الفولاذية أن يجري العملية لنفسه.

بهت الرفاق الذين تحلقوا حوله بعد أن تحسسوا أنينه المكتوم. كيف يمكن له أن يستخرج الرصاصة من جسده بنفسه؟ قال لهم بصوت خفيض حبسه الألم: أنا لا أنتظر الطبيب الذي يأتي ولا يأتي. ونظر لأحمد طه العزوز وقال له: هل لديك الشجاعة لتقوم بالعملية أم أقوم بها أنا؟ من الأفضل أن أمد ساقي هكذا وتجريها أنت. أما إن لم تستطع فسأفعلها أنا. قال أحمد: وكيف يمكنني أن أجريها؟ بأي أداة؟ نظر إليه صدام بثبات وقال كأنه يتحدث عن شخص آخر: أحضر شفرة حلاقة جديدة، ومقص، إبدأ بقص اللحم الذي يغطي الطلقة على شكل صليب + وبعد القص عقم المقص وأدخله داخل الجرح وأخرج الطلقة. هذا كل شيء!.

عندما انتهى أحمد طه العزوز من إجراء العملية، كانت يداه ترتجفان، وعيناه لا تقويان على النظر الى وجه صدام، صب كمية من اليود فوق الجرح، ووضع بداخله كمية من القطن، ولفه بأطباق كثيفة من الشاش، ثم تنفس الصعداء، وتوقف. وكان صدام حسين قد غلبه الاغماء من شدة الألم. ومرت لحظات قصيرة، ولكنها ثقيلة، وبطيئة، مثل دهر، وقد تركزت على وجهه عيون الرفاق. ولكنه ما لبث أن فتح عينيه ونظر إليهم وقال: صار كل شيء طبيعياً الآن!.

بعد برهة تحامل على نفسه ونهض من مقعده وقال لهم: يا رفاق أنا لن أبقى في الوكر بعد الآن! واقترح عليهم أن يتركوا الوكر جميعاً ما عدا سمير النجم الذي لا يستطيع بصدره النازف أن يغادره، على أن يبقى شخص واحد يقوم بدور «الداورية» معه، وليس بالضرورة يظل معه داخل الوكر، وإنما من الممكن أن يتابعه بشكل غير مباشر، كأن يجلس أمام الدار ويتخفى في شخصية بائع

متجول، وبين الحين والآخر، يمر عليه في الداخل ليلبي طلباته واحتياجاته. وفي كل الأحوال لا يمكن الاستمرار في هذا الوكر، فأغلب الظن أنه سيكون عرضة لهجمات الشرطة. ومن الخير بل من الواجب ألا يقعوا فريسة سهلة في أيدي السلطة، حيث ينتظرهم واجب إعادة الكرة كما كانوا يفكرون.

لم ينتظر حتى يحسموا ترددداتهم. قال كلمته ومشى. خرج إلى الطريق وسار باتزان محاولا أن يمتص الألم الحاد الذي يمزق ساقه، بين أسنانه، متجهاً نحو بيت خاله الحاج خيرالله طلفاح. كانت هذه هي المرة الأولى التي ينام فيها خارج دارهم. وكان من الطبيعي أن تستقبله العيون بالأسئلة المحرجة: أين كنت؟ لماذا تأخرت؟ أين نمت البارحة؟ قال في هدوء: صار منع التجول ولم أتمكن من الوصول إلى البيت، فنمت في أحد الفنادق! ولكنهم لاحظوا أنه يعرج على ساقه قليلا. فقال على الفور: لما صار الركض في الشوارع سقطت على الأرض وأنا أركض حتى أصل إلى البيت في الوقت المناسب ومع ذلك لم أتمكن. وهي الآن تؤلمني قليلا!... وتركهم متجنباً المزيد من الأسئلة وصعد إلى غرفته في الطابق الثاني حتى ينام.

فجأة دخل خاله عبداللطيف غرفته وهو يحاول الاستلقاء على الفراش وقال له:

– هه. ألم يمت؟!

– من هو؟!

– عبد الكريم قاسم!

عقدت الدهشة لسانه، ولكنه تمالك نفسه، وقال في لا مبالاة مصطنعة وكأن الأمر لايعنيه:

– وما أدراني أنا به؟!

– صدام! أتنكر علي أنا؟ لقد رأيتك بعيني من شرفة حازم البكري بشارع الرشيدوأنت ترتدي جاكتتي وتطلق النار على عبد الكريم قاسم! رئيس الوزراء وهو يعبر الطريق! كل هذا وتنكر؟!.

قال له صدام: ما دمت قد رأيتني فأرجو ان تعاونني. أنا أريد بعض حقن – الأنتي بيوتيك – حتى يشفى جرحي. سأقول للمضمد أن لدي التهاباً في اللوزتين. وبالفعل بدأ يتعاطى الحقن حتى يكف الجرح عن إيلامه.

وكان عليه آن يعود إلى مدرسته، حتى لا يلفت الانتباه إليه بتغيبه. على الأقل يذهب في البداية ثم يطلب إجازة من الدراسة بحجة المرض. كان حينذاك في الصف النهائي بالمدرسة الثانوية. ولم يكن بوسعه الاستمرار العادي في

الدراسة حتى لا يتعرض لأسئلة الطلاب الأشد إحراجاً حول الجرح الذي يتلظى في ساقه.

عندما كان خارجاً من باب المدرسة، حاملا كتبه، وجد أمامه فجأة عبدالخالق.

قال له على الفور:

– قل لي هل تعرف أياد سعيد ثابت؟
– لا. لا أعرفه!
– هل تعرف خالد علي صالح؟
– لا. لا أعرفه!
– هل تعرف سمير النجم؟
– لا. لا أعرفه!
– طيب ! أنا لا أريد أن أسألك الآن عمن تعرف أو لا تعرف! المهم إنني أريد أن أقول لك إن هؤلاء جميعاً كانوا في أحد الأوكار بالكرادة الشرقية، وقد هاجم البوليس الوكر، وقبض عليهم كلهم!... فاذا كانت لديك علاقة بأي منهم انتبه لنفسك!.

هكذا إذن. بعد خروجه من الوكر بساعات وقع الرفاق كما توقع لهم في أيدي السلطة. ماذا عليه أن يفعل الآن؟ حث خطاه مسرعاً نحو البيت. دخل إلى غرفته مباشرة. وسحب «ألبوم» صور كان يضم صوراً عديدة له مع بعض رفاقه. ثم دخل الى غرفة عدنان خيرالله ابن خاله وسحب ألبوم صوره أيضاً وكان يضم كذلك مجموعة من الصور المشتركة، وأحرق الصور جميعاً. ثم قرر أن يغادر البيت في نفس اللحظة. وبعد أن غادر البيت بربع ساعة، هاجمت البيت مفرزة الشرطة!

مضى صوب جسر الشهداء ليحوم حول الفندق الصغير الذي كان يقيم به عبدالخالق السامرائي، صلته بالحزب، حتى يستفسر منه عن إمكانيته في معاونته على الهروب. في الطريق صادفه زميل كان متعلقاً بسلم حافلة نقل الركاب. قفز منه وجاء إليه يحييه بصوت عال حيث يتطلب الأمر إخفاض الصوت حتى يكاد أن لا يسمع، وهو لا يعرف شيئاً عما يجري في هذه اللحظة. وفي تلك اللحظة وإذا بشابان قد جفت شفاهما من اللهاث وهما يتمتمان بكلمات استطاع أن يفهم منها أن الشرطة قد داهمت بيت خاله. لم يعد هناك ما يمكن إخفاؤه بعد أن اقتحمت الشرطة بيته. قال لعبد الخالق الذي التقاه في الفندق فكرة عامة عن الأحداث وطلب إليه أن يتوجه إلى بيت قريب من بيت خاله، ومن هناك يرسل سيدة إلى البيت تجلب له بطاقة هويته، لأن منع التجول المؤقت الذي

كان ما زال سارياً، ونقاط التفتيش المنتشرة في الطرقات يمكن أن تقوده إلى مخافر الشرطة بالصدفة المطلقة. وقال له بحزم بعد أن حسب مسافة الطريق والوقت الذي يمكن أن تستغرقه:

– سأنتظرك في هذا المقهى أربعين دقيقة فقط. إذا لم تحضر قبل أن تنتهي لن تجدني!

كانت أطول الدقائق في عمره. فالوقت نهار، والعيون مفتوحة، وكل الاحتمالات قائمة. ومضت الدقائق الأربعون ولم يأت، فخرج من المقهى على الفور. ومضى في طريقه.

لم يكن يعرف إلى أين يتوجه. فجأة تذكر أن لديه قريباً في أحد أطراف بغداد، كان يذهب إليه مع خاله كي يصطادا الطيور في الحقول المجاورة. حث خطاه في اتجاهه دون أن يتردد. طرق الباب ففتحت له زوجته. ولم يكن قريبه بالمنزل. فطلب إليها أن ينتظره. وعندما جاء الرجل دهش للحظة لمجيئه، ولكنه رحب به. فبادره صدام قائلا: والله يا عمي أنت تعرف أن الظروف معقدة الآن وقد يختلط فيها الحابل بالنابل في كيل التهم وتوجيه الضربات، مما يتطلب أن أبتعد عن وجه مركز السلطة في بغداد. وأود أن أصل إلى تكريت دون أن يعرف أحد. فهل يمكنني أن أنام الليلة عندك؟.

في الصباح طلب إلى الرجل أن يقدم له أعتق ما لديه من ملابس. نزع سترته وتركها. وارتدى دشداشة بالية، ووضع على رأسه عقالا ويشماغا لا يقلان عنها بلى. وعلى أكتافه وضع عباءة سوداء مليئة بالثقوب. ولطخ حذاءه بالطين حتى يبدو عتيقا، وودع الرجل... ومضى، بعد أن استعار منه سكيناً صغيرة قال له إنها يمكن أن تفيده في الطريق!.

استوقف سيارة أجرة. وطلب إلى السائق أن يقوده إلى منطقة الصليخ (إحدى المناطق القائمة في أطراف بغداد) حيث يمكن أن يسلك طريقه، بعد الوصول إليها، نحو تكريت. نظر السائق إلى صورته المنعكسة في المرآة أمامه، واستلفت منظره انتباهه. قال له: ماذا تفعل في بغداد؟ أجابه صدام بلهجة الأعراب الريفيين: عمي أنا أشتغل عامل هنا!. تعجب الرجل أكثر وقال له: أنت تشتغل عاملا وتركب تاكسياً؟! قال له صدام: عندك حق! ولكني أقول لك أن لدي أقرباء في منطقة الصليخ، وأنا لا أعرف مكانها جيداً، ولذلك قررت أن أركب سيارة أجرة، لم يكن أمامي سوى هذه الطريقة!. قال السائق: يا بني سأوصلك إلى محطة الأوتوبيس الذي يمكن أن تركبه حتى الصليخ.هذا أوفر لك! أعطاه أجره، وصعد إلى الأوتوبيس الذي قاده إلى منطقة الصليخ. وهناك هبط عند أطراف المدينة، وبدأ يتطلع بعينيه من حواليه حتى يعرف بداية الطريق الذي

سوف يسلكه ماشياً على قدميه نحو قريته في تكريت.

كان الوقت شتاء. والحقول الواسعة على جانب الطريق تلوح له خضراء داكنة في ساعة الغروب. والليل البارد يوشك أن يهبط عند الأفق. وساقه المجروحة تنضح بالألم العنيف الذي يحول بينه وبين متابعة السير في تلك الساعة القلقة. وفجأة سمع صهيل فرس على مسافة قريبة منه في الحقل المجاور. مضى نحوها ولم يكن بجانبها أحد. ظل واقفاً حتى يأتي صاحبها. بعد برهة جاء الفلاح صاحب الفرس فبادره صدام قائلا: عمي أريد أن أشتري هذا الفرس. هل تبيعها؟ قال الرجل بعد لحظة: نعم أبيعها! طلب سبعة عشر ديناراً. أعطاها له. وامتطى الفرس. وسلك طريقه بمحاذاة النهر، بعد أن تأكد أن هذا الطريق سوف يقوده مباشرة إلى تكريت.

اشترى لنفسه خبزاً وتمراً، واشترى لفرسه شعيراً، متاع الطريق!.

كان يسير بفرسه من مطلع الشمس حتى الغروب. فاذا ما هبط الليل كان يتوقف. فالسير في الليل كان يمكن أن يعرضه لنقاط التفتيش على طول الطريق، وهو لا يحمل معه هوية. في الليلة الأولى طرق باب واحد من العربان وقال له: يا أخي أنا ضيفك هذه الليلة! ونام نوماً عميقاً، لم ينمه منذ أيام. وفي الصباح الباكر سحب فرسه وواصل السير. وفي الليلة الثانية لم يصادف بيوت الأعراب في طريقه، فقرر أن ينام على جانب الطريق. ووضع رسن الفرس بيده واستلقى على الأرض منهكاً حتى أشرقت الشمس، فنهض من مرقده وتابع مسيرته. وفي الليلة الثالثة كان حظه أسعد. فلقد كان ضيفاً عند أعرابي يسكن بيتاً من بيوت الشعر على مشارف «سامراء». وكان لدى الأعرابي عرس في تلك الليلة، وذبيحة! فتعشى عشاء جيداً من لحم الأغنام بعد أن عصر معدته أكل الخبز الجاف والتمر! وعند طلوع الفجر ضم عباءته المثقوبة حول جسده، وأرخى الزمام لفرسه، واخترق اطراف سامـراء، وتركها قبل أن ترتفع الشمس في كبد السماء. وفي الطريق، وجد فلاحين يبيعون «بطيخاً» فاشترى عدداً منها تعاونه، وتعاون فرسه على العطش بالطريق!.

عندما أوشكت الشمس على المغيب كان قد وصل الى وادي جنوب «الدور» في منطقة تتوسط ما بين سامراء والدور. وكان التعب قد أخذ منه كل مأخذ. والبرد يتسلل الى عظامه ويلسع بأسواطه جسده. وفجأة وجد سيارتين توجهان مصابيحهما الكشافة إلى عينيه. ولم يكن بوسعه أن يتوقف، فظل يغذ السير في طريقه وكأنه لم يلتفت إليهما. وإذا به يسمع من يصيح به: قف وإلا رميتك! حينذاك أدرك أنها سيارات حكومية ولا بد له من التوقف. ومع ذلك حاول أن يوجه فرسه نحو المناطق الوعرة المجاورة في التلال المحيطة بالمكان، ولكن فرسه

المتعبة لم تستجب له. وما هي إلا لحظات حتى كانت السيارتان تحيطان به من كلا الاتجاهين، والرشاشات مصوبة إلى وجهه.

رغم كل شيء قال في نفسه، ربما لا يقصدونني، وعلي أن أتماسك حتى النهاية! سحب عباءته على ساقه حتى تخفي الشاش الذي يربط جرحه، ونظر إليهم في هدوء أعصاب واتزان كامل دون أن يتكلم. صرخ به الضابط من السيارة: يا ولد لماذا هربت؟

بذكائه الحاد أدرك على الفور أنه ليس مقصوداً. وأجابه بسرعة: أنتم لماذا ترمونني؟ قال الضابط: نحن هنا كمين للمهربين، وأنت أرسلوك حتى تراقب لهم الطريق!... هكذا إذن! ما أعجب المفارقة! قال له بثبات أكثر: أنت ليس لك الحق في أن ترميني. أنا لست مجرماً. وهذا الشك الذي انتابك لا محل له. وأفضل طريقة بالنسبة لك حتى تتأكد من شخصيتي، خذني إلى مركز الشرطة حتى الصباح، وحينذاك سوف أدلك على أهلي أين يسكنون، وأنا ماذا أفعل!

قال له الضابط: إذن إعطني هويتك! بنفس الهدوء والثبات قال له بلهجة مشوبة بالسخرية: يابا نحن هنا العربان لا نحمل هوية. أنا لست ذاهباً إلى المدينة حتى أحمل هوية! أنا في هذه المنطقة ماذا أفعل بالهوية؟! استراحت قسمات الضابط وقال له: أجل. واضح الأمر الآن! غير أنه واصل أداء الدور الذي يقوم به، وقال للضابط في شيء من الاستخفاف: ما هو الواضح يابا؟ خذوني إلى مركز الشرطة وأنتم تعرفون! ولكن أحد الجنود اقترب منه وقال له: يا بني إمضي في طريقك بسلام. ولكن أقسم لنا إنك إذا وجدت أحداً بالطريق فلن تقول له إنك شاهدت كميناً هنا!.

سحب فرسه وركبها وانطلقت. ركض بها دون أن يفكر بالالتفات الى الوراء، متوجهاً صوب مدينة صغيرة اسمها «الدور»، تقع على ضفة النهر المقابلة لمنطقة يقال لها «العوينات» التي تبعد عن قرية «العوجة» ـ حيث يعيش أهله ـ بضع كيلومترات قليلة.

كانت الساعة الحادية عشر قبل منتصف الليل، وهو يجتاز شوارع المدينة التي لم يكن قد قدم اليها منذ أربع سنوات. وإذا به يجد نفسه وجها لوجه أمام الشرطة الواقفين أمام باب المخفر. صعد الدم إلى رأسه. وانتابه القلق للحظة. لم يكن بوسعه ـ وقد رأوه ـ أن يستدير عائداً من حيث جاء. فما عساه يفعل الآن؟ قرر مواجهة الموقف على طريقته الدائمة: الاقتحام. لكز فرسه وسار حتى حاذى الحراس الواقفين. وألقى عليهم بالسلام. فإذا بهم، من فرط دهشته، يردون التحية بأحسن منها! إخترق الطريق ووصل إلى قرب حافة النهر، حيث وجد مقهى ما تزال به بقية من رواده. ترجل من على فرسه، وسأل أحد الرواد:

يابا أين العبّارة؟ (العبارة هي زورق كبير ينقل العابرين من ضفة النهر التي تقع عليها الدور إلى الضفة الأخرى حيث توجد منطقة العوينات). وأشار إليه الرجل بالتوجه إلى أحد الرواد الآخرين الذي كان يملك تلك العبارة. فقال له: أريد أن أعبر أنا والفرس يا عمي وهذا نصف دينار! (كان ثمن العبور خمسين فلساً فقط). رفع الرجل عينيه إلى وجهه في تثاقل وقال له: لا أستطيع العبور. ممنوع بالليل! ألم تسمع عن منع التجول؟!... يا عمي هذا دينار!. لا. يا عمي هذا دينار ونصف؟!... لا. أيضاً. تصلب الرجل في موقفه الرافض وقال: الحمد لله!.

لم يرد أن يعطيه أكثر حتى لا يشك به. فمضى إلى ضفة النهر وحده ووقف لحظة يفكر. إن العبارة لا يستطيع أن يحركها إلا ثلاثة رجال أقوياء. فماذا يفعل؟ لا بد أن يكون قبل مطلع الفجر في منطقة أهله حتى يتدبر أمر خروجه من الحدود قبل أن يستفحل الخطر ويصبح عصياً عليه الهروب. نظر إلى فرسه مرة أخرى. ثم نظر إلى الضفة الأخرى البعيدة للنهر، وقد لفها الظلام إلا من بضع التماعات خفيفة تنعكس عليها من النجوم. لا بد وأن يكون هناك بعد ساعات قليلة مهما كلف الأمر. ألقى عنان الفرس من يده وقبلها في جبينها، وتركها لتمضي مع قدرها. وقرر أن يواجه هو أيضاً قدره: أن يبلغ الضفة الأخرى سابحاً عرض النهر، في هذه الساعة الباردة المتأخرة من الليل، وجرحه ما زال يفرز ألماً حاداً في ساقه، لا يطيقه إنسان عادي!

ما من خيار آخر. خلع ملابسه كلها ولملمها في عباءته وكورها فوق رأسه وربطها بحبل حول رقبته. أما السكين الصغيرة فقد وضعها بين أسنانه. ثم ألقى بجسده في النهر. الله وحده يعلم من منحه تلك القوة التي تفوق قوة البشر في تلك الساعات العصيبة التي كان يصارع فيها الموج بجرحه النازف وكومة الملابس فوق رأسه مثقلة بالماء تدفع بجسده المنهك أكثر من مرة نحو الأعماق. وهو يقاوم. ويعاند الموج. يتحداه. ويتشبث بإرادة الحياة. كم بقي من عرض النهر؟ هذا الظلام كله يطبق ثقيلا ضاغطاً، على النفس والجسد. قواه تخور شيئاً فشيئاً. وجرحه يعاديه ويسحب ساقه إلى الخلف. ولكنه يقاوم السقوط. يرفض الموت. ويطفو من جديد خفيفاً فوق السطح. وهذا الحبل الذي يلتف حول عنقه ويربط كومة الملابس الممزقة التي سترت جسده، وسترت هويته على طول الطريق، لماذا لا يقطعه الآن ويستريح من ثقله؟. إن عرض النهر لا ينتهي. لا ليس هذا دجلة الذي يعرفه تماماً. إنه صحراء من الثلج. ومع ذلك لا بد من الصمود ومواجهة كل قوى الموت.

وهمّ بأن يستل السكين من بين أسنانه ويقطع الحبل الملتف حول رقبته لولا أنه أحس بقدمه تمس شيئاً صلباً فأدرك أن عمق النهر بدأ يتضاءل معلناً

هزيمته أمام إرادة خارقة تتشبث بالحياة، والشاطىء الذي كان بعيداً، بعد الحياة عن الموت، صار على مرمى حجر. رفع رأسه فوق الماء، وملأ رئتيه المجهدتين بهواء الليل البارد، وطرقت أذنيه أصوات الكلاب النابحة في الحقول المجاورة. ولم تمض سوى لحظة حتى كان جسده العاري يرتعش من شدة البرد وهو يسير فوق اليابسة، وكأنه طائرة صغيرة تهبط إلى الأرض وسط العواصف والانواء.

ألقى بنفسه فوق وصل الشاطىء، كي يلتقط أنفاسه. ثم تذكر أنه لا يمكن أن يسير على الشاطىء عارياً هكذا، فارتدى ملابسه وهي مبللة. ومضى خطوات إلى الأمام فوجد بيتاً طينياً صغيراً أمامه. طرق الباب ثم دفعه دون أن يؤذن له كعادة أهل الريف في هذه المناطق. أطلت عليه امرأة في نحو الخمسين من عمرها، قصيرة القامة ترتدي لباساً أسود، وعلى وجهها وشم أخضر. وجدت أمامها شاباً مبلل الملابس يهتز جسده اهتزازات واضحة، وتطقطق أسنانه بصوت مسموع، في هذه الساعة المتأخرة من الليل. برد الفعل المباشر راحت المرأة تصرخ: حرامي! حرامي! إذبحوه! وأسرع يلحق بها من الداخل رجل يحمل في يده عصا غليظة رفعها في وجهه ويريد أن يهوي بها عليه. على الفور تمالك صدام نفسه. نسي البرد والجوع وخوار الجسد. وصاح في الرجل: ما هي القصة؟ أنتم من أنتم؟ ألستم عرباً؟ أتشاهدون واحداً على هذا الحال وتصرخون في وجهه: حرامي! حرامي! واستدار، وهمّ بأن يخرج، ولكن الرجل وقد استفاق إلى طبيعة الموقف رفض خروجه، وأصر على أن يبقيه في الدار.

أشعلوا النيران، وخلع ملابسه الخارجية وجففها. وظهرت ملابسه الداخلية نظيفة لا تتلاءم مع قدم وقذارة ملابسه الخارجية. وتنبهت المرأة الى هذا التعارض الغريب، وراحت تنظر إليه بتشكك. ولكنها بمكر فطري قالت له معلقة على مظهره: «كله على الله يا ولدي! ياما يعليّ وياما يوطي!». أجابها في اقتضاب: كله على الله يا خالة!

عاد الدم إلى عروقه، واستعاد نفسه من جديد. وهمّ بأن يرتدي ملابسه المجففة ليخرج. وتنبه الى أن الشاش الذي كان يربط جرحه قد سقط منه دون أن يدري في الطريق. وإذ رأى الرجل الجرح في ساقه نظر الى المرأة، ونظرت إليه، وكأنهما قد فهما أمراً. قالا له: إلى أين تمضي؟ قال: إلى أهلي! قالا له: الحق إنك لم تجرح وأنت تقفز من الساقية كما قلت لنا منذ قليل. أنت قد عبرت النهر سباحة. ولا بد أن وراءك بلوى كبيرة! ونحن لن نتركك حتى الصباح كي نعرف حقيقتك!... أتراه إذن قد خاض كل هذا النضال المضني كي تسلمه العجوز ورجلها فريسة سهلة للشرطة؟ كتم حنقه وقال لهما في هدوء: نعم صحيح!

لنفترض أن هذا الذي تقولانه صحيح، وإنني قد ارتكبت جرائم كبيرة مع عشيرة من العشائر، وانهم يطاردونني، ويمكن أن يظفروا بي عندما يطلع النهار عندكم هنا، ويقتلونني. فهل تتحملون أنتم وزر هذه النتيجة، وأنتم لا علاقة لكم بالأمر؟ قالا في صوت واحد: يا بني: لا والله. إذهب الآن في أمان الله!

خرج في الهزيع الأخير من الليل وسار وحده على الطريق متخذاً وجهته مدرسة العوينات الابتدائية التي سمع أثناء اقامته في بغداد أن أخاه «إدهام» يعمل حارساً بها. لم يكن يعرف الطريق إليها، ولكن كان عليه أن يسير حتى يجدها. وفجأة وجد أمام عينيه لافتة المدرسة. طرق الباب. وإذا بصوت إدهام يعلو من الداخل: من بالباب؟ قال صدام: أنا، أنا صدام!. وعرف إدهام صوته من خلف الباب.

فتح الباب ورآه أمامه، جذبه إلى صدره وراح يقبله ويبكي. تمالك صدام نفسه، وقال له: أنظر ليس هذا وقت بكاء. هيا بنا نذهب إلى دارنا. أنا أسير من هذه الطريق وأنت تمضي في الطريق الأخرى الموازية. وتستطلع الجو هناك. أنت تعرف كل شيء، فمن المحتمل أن تكون الشرطة قد داهمت البيت. سأنتظرك في الأدغال المجاورة للبيت. فإذا كانت الشرطة تطوقه سأذهب وأختفي في مكان آخر.

لم يكن إدهام يعرف ما جرى بدقة. كل ما كان يعلمه أن محاولة جرت لاغتيال عبدالكريم قاسم. وإن الشرطة جاءت وفتشت الدار ولم تجد أحداً ممن تبحث عنهم. وصدام لم يقل له سوى عبارة مقتضبة: أنا كنت مشتركاً في العملية.

دخل إدهام إلى بيت أبيه «الحاج إبراهيم» ـ عم صدام وزوج أمه ـ فدهش والده لمجيئه في هذه الساعة. قال له: لقد جاء صدام وهذه هي قصته! قال الوالد: وأين هو؟ قال إدهام: ينتظرني في الأدغال حتى استكشف إذا ما كان البيت مطوقاً أم لا. قال له: كما ترى. ليس هناك شيء. نادي عليه الآن.

عندما دخل صدام إلى البيت احتضنته أمه وحبست دموعها. أما الحاج إبراهيم فلقد كان متماسك الأعصاب، قوياً، مهيباً، باعثاً على تبديد القلق. كان يعرف أن الساعة هي ساعة التدبير الذكي البعيد عن العواطف التي يكبحها في نفسه. قال له: خذ هذا الطعام، وهذا الماء، وفي الساعة الرابعة قبل طلوع الشمس بقليل تذهب إلى «سوبرات» الأتراك [ملاجىء عسكرية كان قد أعدها الجيش التركي أثناء الاحتلال العثماني] وتمكث هناك حتى السابعة مساء. وبعد ذلك لا تأتي رأساً إلى هنا. وإنما تمكث في حقل الأذرة حتى آتي إليك وأصحبك إلى الدار بعد أن أتأكد من أنه غير مطوق أو مراقب أو به غريب ولا ينبغي أن يراك!.

استجاب صدام لخطة عمه. ولكنه قبل أن يخرج في الرابعة صباحاً قال لادهام: عندما يطلع النهار، تذهب إلى سامراء، وتبحث عن شخص اسمه عطا حسين السامرائي أو علي النقيب، وأي منهما ـ إذا وجدته ـ قل له صدام موجود!.

في الصباح، فك إدهام قطعة من ماكينة مياه كانوا يملكونها، وحملها معه، وكأنه ذاهب إلى سامراء ليصلحها. كغطاء لمهمته. دق باب عطا السامرائي، ولم يجده. قالت له زوجته سيأتي في الخامسة عصراً. انتظره حتى عاد. وأسر في أذنيه بالنبأ. قال له عطا، لقد كنا نبحث عنه طيلة الأيام السابقة، الآن إذهب أنت واسترح. لقد انتهت مهمتك!.

في الساعة السابعة جاءت سيارة جيب عسكرية يقودها عطا حسين السامرائي ويصحبه ثلاثة اشخاص: عبد الخالق السامرائي، حمود العواد، حسين المحمود، ووقفت بعيداً في أطراف القرية، وأرسلوا إلى صدام أخاه حتى يلتقي بهم.

أقبل عليه عمه يودعه. ودخل هو إلى الدار فاحتضنته أمه ورفعت وجهها إلى السماء تطلب له السلامة. ولم ينس وهو يغادر البيت أن يلقي بناظريه على شجيرة التوت التي كان قد بذر بذرتها بالقرب منه. أما النخلة التي زرعها فكانت قد بدأت تورق سعفاً أخضر.

قال له رفاقه أن هناك رفيقاً آخر سوف يصحبه في طريقه إلى الحدود السورية لأنه مطلوب أيضاً من الشرطة. وهو يقول عندما علم أن صدام حسين سيكون رفيقه في رحلة الهروب: أنا أحمله على أكتافي وأوصله إلى سوريا. كان اسمه: فاتك الصافي.

لم يتخذ طريقه على الفور إلى سوريا. بل مكث مختفياً بعد ذلك عدة أيام. كان لا بد من البحث عن دليل يقودهما في الطريق. وكان في المنطقة رجل يدعى محمد سلطان يعيش متخفياً باسم مستعار في القرية لأن البوليس كان يبحث عنه لاتهامه بارتكاب جريمة قتل، ولذلك لم يعرفه سوى قلة يثق بهم باسمه الحقيقي. أما سكان المنطقة فكانوا يعرفون أن اسمه هو «عبدالله أبو نجم». ولقرب المنطقة من الحدود السورية فان محمد سلطان كان يعرف الطريق إليها، وكثيراً ما قطعه على دراجته البخارية متسللا عبر الحدود وعائداً مرة أخرى إلى قريته.

في هذه المرة ذهب إلى سوريا وعاد، ليتكشف الطريق، فإذا بالشرطة تتكالب عليه، وتمسك به، فادعى أن لديه أغناماً عبرت الحدود، فقالوا له ـ وكانوا يعرفون أن هناك من يتسللون بين الحدود عن طريق الادلاء الذين يعرفون هذه الطرقات جيداً ـ «هذه المرة تذهب واحداً وتعود واحداً، لا أن تذهب «اثنين»

وترجع «واحداً!.

كرر العملية، ولكن الشرطة كانت ما تزال منتشرة على طول الطريق.فنصحهم بأن يأخذ صدام وراءه على دراجته البخارية إلى منطقة «الثرثار» (وهي المنطقة المعروفة الآن بسد الثرثار وهي قريبة أيضاً من الحدود السورية ولكن من ناحية أخرى أشد بعداً من الطريق الأول) ومن هناك يذهب إلى سوريا مع الدليل على ظهر دابة. لأن المسافة تستغرق ستة أيام سيراً على الأقدام!

ركب عبدالله النجم دراجته البخارية، وخلفه صدام حسين، وفاتك الصافي، ومضى بها إلى منطقة الثرثار، حيث وجدوا الدليل المتفق معه على أن يصحبهما إلى الحدود السورية، وكان اسمه «دحام الشمران». اتفق عبدالله النجم مع دحام على كل شيء. دفع له خمسة وأربعين ديناراً، واشترى دابتين، إحداهما كبيرة، والأخرى صغيرة. وزودهم بالخبز والتمر، وتمنى لهم السلامة. وتحركت القافلة الصغيرة في طريقها إلى الحدود السورية، عبر الطرق الصحراوية غير المأهولة، والتي لا يعرفها سوى أمثال هذا الدليل الذي اختلطت سنوات عمره بحبات الرمال.

كان يهتدي في طريقه بنجمة الليل. إذا وضع الجدي فوق كتفه الأيسر فان الحدود السورية ستكون هي وجهته الصحيحة. وما كانوا يسيرون في النهار، حتى لا تكتشفهم دوريات الشرطة. كان الليل هذه المرة هو رفيقه، رفيقهم، الأمين.

سبعة أيام بلياليها وهم يطوون رمال الصحراء. دحام يركب الدابة الكبيرة، وصدام ورفيقه يركبان الدابة الصغيرة، وأحياناً ينفرد بها أحدهما، ويمضي الآخر الليل سيراً على قدميه. ما أكثر ما لقيتهم المفاجآت في الطريق. أضواء سيارات الشرطة تمزق أستار الظلام التي يتخفون بها. دحام نفسه ـ الذي لم يكن يعرف هوية من يصحبهم ـ كثيراً ما عرضهم للمخاطر لأنه قد شم رائحة خبز، أو رائحة قهوة عربية على البعد، يريد أن يتبعها حتى بيوت الشَعْر التي يسكنها الأعراب، وتطول ليالي السفر، ويمتد الطريق .

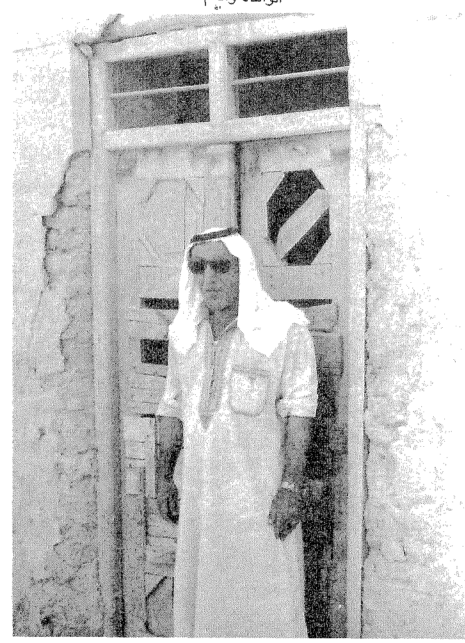
سبعة أيام بلياليها وهم يقاومون برد الصحراء، وقلة الزاد، ويزرعون الرمال آمالا في الوصول. إن الحدود تبدو له الآن بمثابة الشاطىء الآخر الذي كان يصارع أمواج النهر حتى يبلغه. ما أكثر الشواطىء الأخرى التي سوف يصارع من أجل أن يلقي عليها بمراسيه!

في الليلة السابعة نظر «دحام» من فوق دابته العالية وقال: أعطني كمية من تراب هذه الأرض. أنظر ما نوع هذه التربة؟ قال له فاتك: فيها حصو وبها... لم يواصل دحام الاستماع اليه. قال على الفور: لقد وصلنا داخل الحدود!.

صحيح ! أخيراً.... اتجهوا إلى خيام الأعراب القريبة، فأيقنوا أنهم عرب سوريون. قضوا ليلتهم في ضيافتهم. وفي الصباح ـ ولأول مرة يسيرون في نور الصباح ـ اتجهوا إلى «البوكمال» أول مركز على الحدود السورية ـ العراقية ومنها إلى «دير الزور». وهناك اتصلوا بأمين الحافظ، وكان قائداً عسكرياً للمنطقة الشرقية، فاستقبلهم على الفور ـ وكانت لديه معلومات عن قرب وصولهم ـ وأكل دحام خبزاً حاراً، وشرب قهوة عربية، ولكن ليس في بيوت الشعر التي يسكنها الأعراب هذه المرة!.

في الشام مكث صدام حسين ثلاثة أشهر. وفي الحادي والعشرين من شهر فبراير ـ شباط عام ١٩٦٠، غادر الشام، وهبطت طائرة تحمله إلى عاصمة الجمهورية العربية المتحدة، في مطار القاهرة الدولي.

الوالدة والعم



ادهام
ابراهيم حسن
امام مدرسة
العوينات
الابتدائية
حيث كان
يعمل حارساً.
(١٩٥٩)

ويقضي ساعة أو ساعتين تحت ظلالها، ثم يعود إلى بيته ليتابع وقائع حياته اليومية، مثل عقارب الساعة. المتعة الوحيدة التي كان يتذوقها، غير القراءة، والتجوال في حدائق المدينة، والترحال إلى مواطن الآثار المصرية القديمة، كانت لعبة «الشطرنج». وربما لا يثير الغرابة أن نتذكر الآن أنه كان لاعباً ماهراً. ذلك لأن تاريخ هذه اللعبة ـ يحفظ أسماء عدد كبير من القادة في الشرق والغرب كان من بينهم جمال عبد الناصر ـ برعوا في تحريك «قواتهم» على الرقعة الصغيرة، وكأنهم يتدربون على تحريكها، فيما بعد، في ساحات الحروب والمعارك! وفيما عدا ذلك كان صدام يخلو إلى نفسه بين الحين والآخر ليكتب بضعة أسطر، مع مسافر إلى العراق، إلى عمه الحاج إبراهيم، وأمه. أو إلى خاله الحاج خيرالله طلفاح. أو إلى واحد أو آخر من إخوته.

بعد شهور قلائل من ذهابه إلى القاهرة بعث برسالة إلى عمه يقول له فيها إنه يريد أن يتزوج! وإن اختياره وقع على ابنة خاله: ساجدة خيرالله طلفاح!. وعندما وصلت الرسالة إلى الحاج إبراهيم، وعرف فحواها، قال: «والله زين ما فعل الولد»!... فالزواج عند كل الأسر المحافظة في بلادنا كلها، وخصوصاً الزواج المبكر، هو الواقي من شر الغواية، والعاصم ضد الفتن!.

حمل الحاج إبراهيم الرسالة في جيبه، وتوجه ـ بعد الاتكال على الله ـ إلى بيت الحاج خيرالله، وطلب منه يد ابنته. واستجاب الخال على الفور، وقال ان شاء الله عندما يعود إلى وطنه العراق سوف يتزوجان، أما الآن فهي خطيبته، الموهوبة لاسمه. ارتاح قلب العم، ولملم عباءته، ونهض ليزف النبأ لأمه. أما هي، ساجدة، فلقد ومضت فرحة عميقة في عينيها، غلفتها قطرتان من الدمع دارتهما سريعاً حتى لا يراها أحد!. كان صدام رفيق عمرها، منذ أن هرب من بيت عمه في القرية، وطرق باب بيتهم حاملا رغبته المتأججة في أن يلتحق بالمدرسة. ومن يومها وهو لم يغادر بيتهم إلا ليعود إليه. ولقد شبت هي معه، وتنقلت معه ـ أو تنقل معها ـ من تكريت إلى بغداد، وصاحبت نموه وتفتحه ونضجه، وراقبت نضاله وهو يتصاعد مع صعود وعيه، وأضمرت له في قلبها احتراماً وتقديراً وإكباراً، قلما كانت تفصح عنه كعادة البنات في الأسر المحافظة. وعندما عرفت منذ شهور انه استطاع اجتياز الحدود بسلام، بعد محاولة اغتيال قاسم، وإنه الآن آمن، إطمأنت روحها القلقة، واستشعرت السلام في أعماقها، وتمنت له أن يعود إلى وطنه منتصراً. وها هي ذي الآن، قد صارت خطيبته، فمتى تراه يعود؟!.

لن تطول السنوات بالفارس المسافر. ولن يظل شراعه سابحاً في بحر بلا شاطىء. فهناك خلف الأفق، عما قليل، سوف يضيء الفنار. ويعود كل قارب إلى

مرساته. وهو نفسه يحس في داخله بأن ذلك اليوم لن يكون بعيداً. فهو يثق في شعبه، ويؤمن إيماناً راسخاً بقوى حزبه، ويدرك فوق ذلك بأن هذه هي إرادة التاريخ!.

ومع ذلك، فإن المناضل الحقيقي يمارس نضاله على الدوام، مهما كان المكان الذي يدفع إلى البقاء فيه بعض سنوات عمره. وهكذا كان صدام حسين. بمجرد هبوطه أرض القاهرة انضوى تحت لواء التنظيم الحزبي في مصر. وما فتىء يتصاعد في مراتبه، بتصاعد نضاله، حتى صار عضواً في لجنته القيادية التي ما كانت تشرف على التنظيم داخل مصر وحدها، وإنما على التنظيمات الأخرى المنتشرة في شمال أفريقيا العربي، وقطاع غزة، والسودان، والجزيرة العربية كذلك.

وكان لا بد وأن يلفت النشاط الكبير الذي يمارسه، وتمارسه خلايا وفرق تنظيمه كلها، أنظار أجهزة الأمن المصرية. وهي أجهزة كانت تتضخم ـ لسوء الحظ ـ في تلك الفترة، بسرعة سرطانية، وتبحث عن ممارسة نفوذها وسيطرتها، المستقلة في بعض الأحيان عن نفوذ وسيطرة الدولة في توجيهاتها المركزية ـ بحكم تضخمها نفسه ـ عن طريق بعض الاجراءات الكريهة إزاء المناضلين العرب الذين اتجهوا للاحتماء بالخيمة المصرية، من قهر الطغاة في بلادهم. ومع أن تلك الممارسات الكريهة كانت تقع على المواطنين المصريين أنفسهم، فان صورتها ووقعها على المناضلين العرب كانت أبشع وأشد نكراً.

بين الحين والآخر، كان صدام يعود إلى بيته فيجده قد فتش ركناً ركناً، وإن أوراقه قد قرئت، ولعلها صورت أيضاً. وبين الفينة والفينة يُستدعى واحد من الرفاق إلى مبنى المباحث العامة البغيض بوزارة الداخلية، ويُستجوب، وتوضع إرادته رهناً بين المطرقة والسندان، بين الترغيب والترهيب. حتى أوشكت القاهرة بالنسبة لهم أن تصبح سجناً آخر. وكان لا بد من وضع حد لكل هذه السخافات التي تمارسها أجهزة المباحث العامة. فقرر خمسة من المحكومين بالاعدام أن يتصلوا برئاسة الجمهورية، ويضعوا أمامها صورة لما يجري لهم. كتبوا رسالة واضحة، بأنه إذا استمرت هذه الحملات البوليسية غير المفهومة، فإنهم سوف يسلمون أنفسهم للسلطات العراقية التي تنتظرهم لتنفذ بهم حكم الاعدام! ووقع الرسالة خمسة: صدام حسين، كريم الشيخلي، حاتم العزاوي، طه ياسين العلي، مدحت إبراهيم جمعة. وبعد وصول الرسالة بفترة قصيرة، استقبل الشيخلي مندوباً عن رفاقه ممثل لرئاسة الجمهورية، وقال له الكلمات المناسبة التي تقال عادة في مثل هذه الظروف: والله نحن لا نعلم! إنه خطأ الأجهزة التي تتصرف بدون تعليمات!. لا. أنتم بالتأكيد أحرار في وطنكم!...

«إلى الشوارع يا جماهير شعبنا الأبي المجاهد، لكنس بلادنا من الخونة المارقين!.

«إلى السلاح للدفاع عن استقلالنا الوطني وعن مكاسب شعبنا. إلى تشكيل لجان الدفاع عن الاستقلال الوطني! إلى الأمام. إن الشعب بقيادة القوى الديموقراطية سيلحق العار والهزيمة بهذه المؤامرة السافلة... إننا نطالب الحكومة بالسلاح. إلى الأمام، إلى الشوارع، إلى سحق المؤامرة والمتآمرين!» "[٣٠]".

وبطبيعة الحال لم تستجب لهم «الحكومة»، ولم تقدم لهم السلاح. لسبب بسيط هو أن عبدالكريم قاسم نفسه، وقد كان يتصور أن بوسعه قمع الحركة الثائرة ضده بمفرده، ما أراد أن يضع السلاح في أيدي الشيوعيين الذين لم يكن يثق بهم رغم كل ما قدموه له من مساندة ودعم، إلى حد النزول في الشوارع للدفاع عنه. ولسبب أكثر بساطة وهو إنه لم تكن ثمة «حكومة» آنذاك يمكنها أن تعطي أو لا تعطي السلاح، فالحكومة التي هي عبدالكريم قاسم في النهاية كانت محاصرة في وزارة الدفاع تحارب معركتها الأخيرة، المعزولة، الخاسرة في خاتمة المطاف.

غير أن قيادة الحزب الشيوعي لم تفقد الأمل. وأصدرت بياناً آخر أشد حماساً وأعلى نبرة:

«إلى السلاح لقمع مؤامرة الاستعمار والرجعية.

«أيها الشعب العظيم... اسحقوا المتآمرين الخونة دون رحمة. استولوا على السلاح من مراكز الشرطة، وفي أي مكان وجد فيه،وهاجموا المتآمرين عملاء الاستعمار.

«إن الزعيم عبدالكريم، والعبدي، والمهداوي، وسائر الضباط المدافعين عن استقلالنا الوطني يمسكون الآن بدفة قيادة الجيش.

«الحزم والجرأة والاقدام لصيانة الاستقلال الوطني.

«إلى السلاح. إلى الهجوم في كل أنحاء بغداد والعراق لسحق جيوب عملاء الاستعمار المتآمرين!» "[٣١]".

واستجابت بالفعل بعض تجمعات الشيوعيين لهذه النداءات المحمومة. وحمل أفرادها أسلحة خفيفة كانوا يملكونها، ووجهوا نيرانها إلى القطعات العسكرية الموالية للثورة الناشئة، كمحاولة لاعطاء المقاومة دفعة تشجيع ومساندة. ولكن هذه المحاولات، لم تكن في الواقع سوى عمليات انتحارية، مجانية، ليس لها بكل المقاييس ما كان يمكن أن يبررها. فالدفاع عن الجمهورية والاستقلال الوطني، ليس هو بحال من الأحوال الدفاع عن قاسم ودكتاتوريته

الفردية. وفضلا عن ذلك، وأهم منه، إن الاستقلال الوطني لم يكن في خطر، والجمهورية لم تكن تتعرض في تلك اللحظة للسقوط! فالذي كان في خطر هو عبدالكريم قاسم فقط! والذي كان يسقط بالفعل هو ديكتاتوريته وإرهابه الفردي! وبعد ذلك كله تأتي حسابات القوى. فما معنى الزج بقاعدة الحزب الشيوعي في نضال يائس، دام، محكوم عليه منذ البداية بالاخفاق والفشل؟ من أجل ماذا؟ إن قاسم نفسه كان يحاول من وراء الستار أن يلعب بكل القوى على المسرح السياسي كما يلعب الممثل في مسرح العرائس بالدمى. ولم يكن حريصاً على شيء سوى استمرار حكمه، وبقائه في مقعده. والدليل على ذلك انه حاول ضرب الشيوعيين أنفسهم أكثر من مرة، وبأكثر من طريقة. ولكنهم في عمق أوهامهم، وإحساسهم الخاطيء بقوة لم تكن لهم بالفعل، ظلوا يتابعون اللعبة، هائمين في صحراء الدكتاتورية الفردية، خلف سراب لم يصلوا، وما كان بوسعهم، أن يصلوا إليه قط. والنتيجة هي ذلك المهرجان الفاجع للانتحار الجماعي!.

كيف تحدث المآسي الكبرى في التاريخ؟ وما هي الجدوى في النهاية، بعد أن تقع المأساة، وتكتمل فصولا، أن نتعرف على أسبابها وأصولها ودواعيها؟ ألكي نتجنب وقوعها مرة أخرى؟ ربما. ولكن ما جريمة الضحايا الذين سقطوا بالمئات أو بالآلاف على أرصفة التاريخ دون شاهد حتى ليذكّر بقبورهم؟ من يعرف الآن أسماء الذين سقطوا في الموصل وكركوك والبصرة وبغداد، في صراع دام، مجاني، بين أبناء الوطن الواحد؟ من الذي يعوض الوطن عن أبنائه، مهما ندمت، واستنكرت، واستغفرت، حفنة من المخطئين أو المنحرفين دفعت بهم إلى الهاوية تحت وطأة الخطأ أو الانحراف أو حتى الجريمة؟!

ومع ذلك فإن التاريخ من فرط مفارقاته يبدو عبثياً في بعض الأحيان! إن الذين أطلقت عليهم منشورات الحزب الشيوعي الهوجاء في صبيحة ٨ فبراير - شباط ١٩٦٣، صفات التآمر والخيانة، والعمالة للاستعمار، ودعت اعضاءه لرفع السلاح في وجوههم، وسحقهم، هم أنفسهم الذين سوف يجلس إليهم قادة الحزب الشيوعي العراقي، بعد ذلك بعشر سنوات، ليعقدوا معهم في يوليو - تموز ١٩٧٣، ميثاق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية! ومن المستحيل أن يتصور المرء أن «المتآمرين»، و«الخونة»، و«عملاء الاستعمار»، قد تابوا عن «تآمرهم»، ورفضوا «الخيانة»، ونبذوا «العمالة للاستعمار»، حتى أن قادة الحزب الشيوعي قد ارتضوا أن ينخرطوا في جبهة «وطنية» و«قومية» و«تقدمية» معهم، بل نص ميثاقها على أنها تحت قيادتهم، أي قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي!.

إنه التاريخ، الذي هو مأساوي في جوهره، كما كان يقول هيجل. ومع ذلك فما أشد فداحة الثمن الذي تدفعه الشعوب، وجماهير الناس البسطاء دائماً!.

لقد ذكر ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي يومها (٢٠ – ٢ – ١٩٦٣) موقف البعث من الشيوعية قائلا:

«ليس لنا موقف سلبي من الشيوعية كعقيدة، فنظرتنا الى الماركسية هي نظرة تقدير، ونحن كاشتراكيين نقتبس أشياء كثيرة من الماركسية، أما بخصوص التعايش مع الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية فالأمر يختلف، فهذه الأحزاب برهنت في كثير من الأحيان على عدم تفهم الحركة القومية العربية، ووقفت في أكثر الأحيان بوجه هذه الحركة الشعبية.

«والحقيقة أن هذه الأحزاب، بالنسبة لحركة التحرر والوحدة الاشتراكية، لا يمكن تصنيفها في اليسار، بل هي تقف في الصف اليميني، لأنها عائق في وجه تحرر الجماهير وتقدمها.

«كان الشيوعيون معادين، بصراحة، للوحدة التي هي مطلب جماهيري، وقد باشروا مذابح وأعمالا همجية لصد هذا التيار، وأنا حريص جداً على القول، بأن الحزب: حزب البعث العربي الاشتراكي، حذر جداً من الانزلاق في موقف معاد للشيوعية، لمعرفته بأن هذا خير سبيل لتدخل الاستعمار والرجعية واستغلالها الموقف...» "٣٢".

أما أحمد حسن البكر الذي كان رئيساً للوزراء صبيحة ٨ – ٢ – ١٩٦٣ فلقد أعلن أن «موقف الثورة من الذين حملوا السلاح بوجهها لا يعني أن الثورة تحارب الشيوعية كعقيدة» وقال:

«من الساعات الأولى للثورة، نشر الحزب الشيوعي العراقي بياناً يدعو فيه أعضاءه وأنصاره إلى حمل السلاح في وجه الثورة، وينادي فيه صراحة بالتقتيل والابادة، وكان الموقف الذي اتخذته الثورة موقف دفاع عن النفس... لقد كنا أمام أحد أمرين: إما أن نقف بقوة ضد الردة، وإما أن نتراجع عن كل قيمنا ومبادئنا ونترك الثورة لأن الشيوعيين قاوموها... وقد اخترنا الحل الأول، لأنه الحل المنطقي والمعقول...».

«إننا لا نحارب الشيوعية كعقيدة، وإنما نتخذ تدابير وقائية ضد تنظيم سياسي معين، في قطر معين، أثبتت التجربة إنه ضد الثورة العربية والوحدة العربية.

«إننا كيساريين عرب، نناضل ضد الاستعمار، ولا ننسى المواقف الودية التي وقفها الاتحاد السوفييتي من بعض القضايا العربية، وخاصة في المراحل الأخيرة من تاريخنا القومي، ولكننا مصرون على بناء تجربتنا الاشتراكية

الخاصة...»"[٣٣].

مهما يكن الأمر، فلقد مضت الثورة في عمرها القصير تحاول أن تحفر طريقها وسط الصخر، وتحارب على أكثر من جبهة، وتسعى لأن تحقق الأهداف التي قامت من أجلها.

- «لقد أكدت على أهمية السير قدماً في طريق التحويل الاشتراكي للمجتمع على أساس ديموقراطي، وبمشاركة الجماهير الشعبية، واعتبرت العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين من عسكريين ومدنيين، والبورجوازية الصغيرة، هي القوة التي تصنع بتحالفها الثورة الاشتراكية في مرحلتها الأولى».

« كما أكدت على أهمية الادارة الديموقراطية العمالية لوسائل الانتاج، واعتبرت الثورة الزراعية خطوة لا بد منها، لنمو اقتصاد سريع، وانتبهت إلى أن إشراك الفلاحين في تنفيذ الثورة الزراعية، شرط أساسي لنجاحها».

« وأكدت كذلك على أهمية حرية المنظمات الشعبية ـ العمالية والفلاحية والمهنية والنسوية ـ واستقلالها الذاتي والشعبي عن السلطة كضرورة يمليها الدفاع عن مصالح تلك الفئات والطبقات».

وهكذا فإن « الشهور القليلة التي تشكل عمر الثورة قد حفلت بمنجزات كثيرة في حقول الاصلاح الزراعي والتصنيع والتخطيط، كما حفلت بمشاريع عديدة تمّ انجازها بالعمل الشعبي، معتمدة على سواعد الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين الثوريين. وحرصت الثورة على تأمين مصالح الطبقات الكادحة، وفي طليعتها الطبقة العاملة، وذلك بتشريع القوانين التقدمية، وحماية هذه الطبقات من الاستغلال والتعسف»"[٣٤].

ومع ذلك فإن الثورة لم تستطع أن تواصل طريقها. كانت ما تكاد تمضي خطوة حتى تتعثر بعدها. كانت تحاول أن تسير على حبل مشدود بين هاويتين: الحصار والالتباس. فأجهزة الاعلام في أوروبا الاشتراكية، العلنية والسرية، لم تكف تحت وطأة المعلومات التي يقدمها لها الشيوعيون العراقيون وبتأثير الصراع الذي جرى بين الشيوعيين والثورة الجديدة، عن مهاجمة النظام الذي لم يكن قد شب بعد عن الطوق، فضلاً بطبيعة الحال عن هجوم القوى الاستعمارية والرجعية عليه. وشيئاً فشيئاً وجدت الثورة نفسها محاصرة داخل حدودها، والأسوار ترتفع حولها يوماً بعد يوم.

ومن جانب آخر فإن السلطة الجديدة التي تسلمها حزب البعث العربي الاشتراكي بمفرده لأول مرة، محاولا أن يطبق أفكاره ويصنع تجربة خاصة بالمعنى السياسي والأيديولوجي، كانت يوماً بعد يوم كذلك تفقد وحدة قيادتها، وتتسلل إليها عوامل التفكك والتكتل والانقسام. وكانت تفتقر إلى «الربان

الحكيم»، وربما «الحكيم والحازم» في نفس الوقت. ومن ثم بدأت تنزلق من قمتها إلى منحدر سحيق، سوف تهوى بداخله، في جملتها، صبيحة الثامن عشر من نوفمبر ـ تشرين ثاني، حينما ينقلب عبد السلام عارف على البعثيين ويستأثر بالحكم وحده، متنكراً للذين رفعوه، محطماً الجماجم التي حملته إلى كرسي الرئاسة ذات يوم، منذ تسعة أشعر.

ومرة أخرى، يتجلى التاريخ مأساوياً في جوهره!.

٩ ـ هذا القرار لن التزم به

حينما هبط صدام حسين بغداد، بعد قيام الثورة، ألحقه الحزب عضواً في «مكتب الفلاحين المركزي». وظل يعمل فيه حتى وقع انقلاب عبد السلام عارف في ١٨ نوفمبر ـ تشرين الثاني عام ١٩٦٣.

وفي الشهور الأخيرة من عمر الثورة القصير، استطاع بذكائه، أو لنقل بحسه التاريخي المرهف، أن يلتقط ظواهر طافية على سطح الحياة السياسية تثير استغرابه. ثم ما لبث استغرابه أن أصبح استرابة، ثم غدت الاسترابة يقيناً في أعماقه بأن الثورة تمضي إلى حتفها لا محالة.

كان غياب «الربان الحكيم والحازم» يثير قلقه، ويدفعه الاحساس بأن الثورة تقفز نحو مصيرها المجهول والمحتوم. وما عزز لديه ذلك الاحساس طبيعة المناقشات التي جرت في المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث الذي انعقد في العراق حينذاك. لقد تبين له أن القيادة منقسمة على نفسها. وأسوأ ما في الأمر أن الانقسام لم يكن ينهض على ركيزة أساسية أو أيديولوجية. ثم تكشفت له فداحة الكارثة المقبلة حينما عجز المؤتمر عن حسم الصراع الناشب بداخله، على الرغم من حضور ممثلين للقيادة القومية جلساته. لا المؤتمر قادر على الحسم، ولا القيادة القومية بقادرة. بل إن قطبي الصراع في المؤتمر يُنتخَبان بتساوي الأصوات في نهاية المؤتمر. إذن فالمعنى الوحيد الذي يمكن أن يستخلص هو أن سفينة الثورة تشدها من جانبيها قوتان متوازيتان، وما من ربان يستطيع أن يحسم أو يثقل كفة واحد من الجانبين ـ أو الأصح أن يجعل كفة الحزب بمبادئه وتقاليده الى جانبه ـ وانقسامها إلى شطرين بات قدراً لا مفر منه.

ولم يكن بوسعه أن يصمت. كان مجرد عضو عادي ساعتها، يده بعيدة عن زمام القيادة. غير أنه على الأقل كان يملك الشجاعة والمقدرة، ووضوح الرؤية، ونزاهة الارتفاع فوق التكتلات والشلل. ومع ذلك بدت كلماته غريبة الوقع في اذان سامعيها. فمن هو ذلك الذي يأتي إلى مثل هذا المؤتمر معتصماً بما يؤمن به من مبادىء فقط، ويهاجم التكتل والشللية والمصالح الشخصية والضغائن الذاتية، ويتحدث بهذه النبرة الموضوعية عن وحدة الحزب، وكأنه مبشر جاء يدعو إلى الصلاة قوماً ضالين؟.

هيء الرشاش، وافتح زجاج النافذة قليلا، ولكن لا تطلق حتى أقول لك!...
وتقدمت سيارته وتقدمت معها، محاذية لها تماماً، سيارة الشرطة، وعندما بلغتا نقطة عبور المشاة، إذا بالضابط داخل السيارة ينادي على شرطي المرور ويطلب إليه أن يوقف سيارة صدام! ولكن الشرطي اقترب من الضابط، وانشغل في إداء التحية العسكرية له! وفي لمح البصر انفلتت سيارة صدام ومضت مسرعة، وغابت وسط الزحام، بينما كان الشرطي يتلقى سباب ضابطه لأنه لم يفهم!.

في اليوم التالي، كان يجتاز ساحة «١٤ رمضان» في بغداد، في سيارة «فولكس فاجن»، وتزاحمت سيارة أحد العابرين مع سيارته. فاذا بقائدها يسحب مسدسه عليه. فاضطر صدام أن يسحب مسدسه هو أيضاً. قال: هذا واحد آخر عرفني! وأغلق زجاج سيارته، وظل جالساً خلف المقود. فاذا الرجل يوقف سيارته ويهبط منها حاملا بيده مسدسه متجهاً نحوه بخطى ثابتة! صرخ فيه صدام على الفور: لا تتقدم وإلا قتلتك! ماذا تريد يا رجل؟ أبعدني عن شرك! ولكن الرجل المسكين لم يكن يعرف طبيعة الموقف الذي يضع نفسه فيه. قال له في سذاجة ممجوجة في تلك اللحظة: أنت زاحمتني! قال له صدام: يابا إذهب لم أزاحمك! رد عليه الرجل : إرمي مسدسك! أمجنون هذا؟! قال له صدام: إذا خطوت خطوة واحدة إلى الأمام سأطلق النار. وخطى الرجل خطوة، فاذا بصدام ـ الهدّاف الممتاز ـ يطلق طلقته من فوق رأسه تماماً حتى يخيفه دون أن يقتله. سقط الرجل على الأرض ثم نهض مسرعاً وجرى إلى سيارته، ومضى إلى سبيله.

واشتد توتر الموقف، وزادت قوات الأمن من هجماتها على كل بيت تظنه فيه. وبالمقابل راح هو يغير أوكاره وأساليبه، بهدوء أعصاب، وثقة، وأمل لا يخمد. وفي تلك اللحظة جاءته رسالة من القيادة القومية تطلب منه أن يغادر العراق، ويتجه نحو دمشق، حتى لا يقع في أيدي شرطة النظام ويدخل السجن ـ هذا قرار.

نظر صدام حسين إلى مندوب القيادة القومية وقال له: يا رفيق! أنا في كل حياتي ملتزم. ولكن هذا القرار وحده لن ألتزم به! لن أنفذه! إن الالتزام به سوف يؤذي أعضاء الحزب المتبقين ويحط من روحهم المعنوية، في وقت هم أحوج فيه إلى من يشد أزرهم، ويساندهم، وينفخ في أعماقهم جذوة الأمل. يا رفيق. هذا ردي. وتحياتي للقيادة القومية!.

غير أن القيادة القومية، وقد واجهها بهذا العناد الصلب، اقترحت عليه أن يقوم بتسجيل كلمة بصوته تذاع من راديو دمشق وكأنه هو الذي يذيعها. وأعجبته الفكرة! ولكنه بدلا من أن يقول في تسجيله إنه في دمشق، قال بل أنا في بغداد! وأذيع التسجيل من راديو دمشق، لكي يسمعه المعتقلون البعثيون

ويعاونهم في رفع معنوياتهم في محنتهم القاسية في غياهب السجن والمعتقلات.

اشتد الحصار. واندفعت قوات الأمن بشكل محموم للبحث عنه. قلبت المدينة رأساً على عقب. فتشت كل ركن. قلبت كل حجر لترى ما تحته. وضعت في أركان الشوارع والساحات عرباتها المسلحة المزودة باللاسلكي. شكت في كل شخص. استجوبت مئات وآلاف الناس، وأغرتهم وأرهبتهم. وسقط في النهاية واحد لم يصمد أمام التعذيب الوحشي. واعترف. إن صدام حسين في بيت «طارق جهاد»! وإذا به يجد نفسه فجأة مطوقاً من كل جانب. هل جاءت اللحظة أخيراً التي يسقط فيها الفارس في حبائل العدو؟ هل انتهى كل شيء ولا بد من أن يرفع يديه حتى توضع فيها السلاسل ويقيد من الخلف؟

ومع ذلك لا بد من المقاومة. ولكن هل تجدي المقاومة؟ أراد اختبار القوة التي تطوقه فأطلق عدداً من طلقات مسدسه. فإذا بسيل من الرشاشات يجاوبه، من كل ركن. لا. لا معنى للمقاومة المستحيلة هذه المرة، والتي لن ينجم عنها إلا ضحايا قد تكون بريئة من الشرطة بالاضافة إلى ما سيتحمله أصحاب الدار الذين يأوونه من عقاب عندما تسيل الدماء على أبواب دارهم أو في فنائه. لا مفر... وبصوت مدو مجلجل هتف بسقوط عبدالسلام عارف، وبحياة حزب البعث العربي الاشتراكي. وسلم.

عندما صعدت القوة العسكرية الى الطابق الأعلى، حيث كان يقف، بدأ بعض ضباطها يكشفون عن وضاعتهم وانحطاط خلقهم، بتوجيه عبارات مهينة إلى صبية كان عمرها خمسة عشر عاماً، وأمها، هما أخت وأم رفيقه طارق جهاد. فإذا به ينتفض كمن مسه مس وسحب قنبلة يدوية كانت موضوعة في كيس من الورق فوق الطاولة المجاورة دون أن يلتفت إليها أحد وصرخ بالضابط: إذا تكررت هذه العبارات الوقحة، أنظروا هذه القنبلة، سأقتلكم وأقتل نفسي! فانتبه قائد الحملة إلى خطورة الموقف فأمر الضابط بالكف عن بذاءاته!.

دخل إلى غرفته، وارتدى ملابسه، وسحب «خرطوشتين» من سجائر «الروثمان» كانتا لديه، وأعطاهما للشرطة. قالوا في ادعاء التمنع: لا. هذه سوف تفيدك! قال لهم: لا. لقد انتهى التدخين بالنسبة لي!.

١٠ـ حتى تتحطّم كل القضبان

في مبنى الأمن العام. كان رشيد محسن ـ المدير العام ـ يسير في غرفته جيئة وذهاباً وهو يصفق بيديه طرباً، فها قد وقعت الفريسة أخيراً في الشباك.

عندما دخل عليه غرفته، حاول أن يطامن فرحه، ويصطنع الهدوء وقليلا من اللامبالاة. ونظر إليه بعينين تتبدى فيهما الشماتة وقال له:

– صدام! لماذا أعطيت سجائرك للجنود؟!

– حتى لا تدفعوا لي بسيجارة من تحت الباب!.

– آه! والآن يا صدام! كل شيء قد انتهى الآن! الاخوان في القيادة تحدثوا إلي بكل صراحة عن كل شيء! لا أعتقد أننا محتاجون لسماع كلامك! ومع ذلك، من الضروري يا صدام أن تشرح لي: ـ هذه الأمور كيف صارت؟! هه؟!

– وما دمتم تعرفون يا رشيد كل شيء فماذا يفيدكم كلامي؟! إسمع! سوف أحكي لك قصة لا تأبه بها أنت الآن. وقد تظن أنها ليست قابلة للتنفيذ. ولكنك ستدرك فيما بعد ما أقصده منها! إنها قصة سمعتها وأنا صغير، ولم تغب عن بالي قط. هه؟ هل تسمعني؟ انتبه! يحكى أن أحدهم في زمن الحكم العثماني إتهم بحادث قتل أحد الأشخاص المقربين من الحكم. فقبضوا عليه وساقوه إلى التحقيق. واستخدموا معه كل وسائل التعذيب التي كانت معروفة لديهم إلى حد أنهم كانوا يسلخون من جلده ويقلعون أظافره. وظلوا يفعلون معه هكذا سنة كاملة. وعجزوا عن أن يستنطقوه بكلمة. فقادوه الى المحاكمة، فأفرجت عنه المحكمة! وكان ذلك الرجل من الموصل! وعندما خرج من السجن، توجه إلى الحمامات العامة في الموصل كي يستحم. فإذا برجل آخر يغتسل في الحمام يقول له: «عمي تريد جيلاني؟!» (وهو نوع من الطين الأحمر كان يستخدم بدلا من الصابون) أجابه الرجل: يابا فضلك! وأخذ من الرجل قطعة منه. ولكن الرجل عاد فقال له: «عمي، أتريدني أن أساعدك وأغسل لك ظهرك؟» فأجابه: يا با فضلك! فغسل له ظهره. وبينما هو يفعل قال له: عمي! هذا ماذا يكون؟ لماذا هكذا ظهرك؟ (فلقد كانت آثار التعذيب واضحة عليه) آه هل أنت «فلان»؟ أليس كذلك؟ رد عليه الرجل قائلا: نعم! فسأله مرة أخرى: ألا

تحكي لي كيف قتلت ذلك الرجل؟! فالتفت إليه السجين السابق وصفعه! وهنا صاح فيه الذين كانوا يستحمون بجانبه: أي إنسان أنت؟ هذا الرجل يساعدك وتضربه؟! فنظر إليهم الرجل وقال: أنتم لم تسمعوا القصة. لماذا ضربته؟! إن هذا الرجل يريد أن يعرف مني ما لم تستطع الحكومة أن تعرفه بعد أن عذبتني سنة كاملة!.

والآن؟ هل فهمت؟ إنني أحكي لك هذه القصة يا رشيد، وبعدها حاولوا، وافعلوا ما بوسعكم أن تحاولوه أو تفعلوه. ولكن إذ تستخدمون مثل هذه الأساليب معي، سوف تسألونني بعدها ما هو اسمك؟ لن تعرفوه؟ حتى إسمي لن أقوله لكم!.

ـ لا. لا. لا بد إنك سمعت قصصاً مبالغاً فيها. نحن لسنا هكذا أبداً! الاخوان في القيادة اعترفوا بدون أي ضغط أو إكراه! ستشاهد أنت بنفسك كريم الشيخلي ويحدثك كيف جرت الأمور بشكل اعتيادي!.

كان كريم الشيخلي قد تعرض لوطأة تعذيب قاسي، فضعف في التحقيق. فتصوروا أنه إذا تحدث مع صدام فإنه سوف يقنعه بتجنب الصمود معهم والتعرض للتعذيب. بل وحتى كريم نفسه تصور أنه يمكنه أن يجنب رفيقه قساوة التعذيب ويقنعه بعدم التشدد معهم. وبالفعل رتبوا لقاء بينهما. غير أن «صدام» كان يريد أن يلتقي بكريم أيضاً لسبب آخر، هو أن يعرف منه طبيعة ما جرى، وحدود تصورات الرفاق داخل السجن، ويرفع من روحه المعنوية التي استطاعوا تطويقها في التحقيق!.

وبعد أن تمت المقابلة اقتيد صدام مرة أخرى إلى غرفة رشيد محسن مدير الأمن العام:

- ها... صدام!.
- والله أنا لا زلت عند كلامي الذي قلته لك في المرة السابقة. هل ما زلت تذكر القصة التي حكيتها لك؟!.
- صدام .. أنظر ! إن طاهر يحي يريد رؤيتك!.
- طاهر يحي؟! طاهر يحي رئيس وزراء! أنتم تستطيعون بالطبع أن تقودونني قسراً إليه. يعني تضعون الحديد في يدي وتأخذونني إلى مكتبه. أما أنا فأقول لك إنني لا أريد أن أرى وجه طاهر يحي مطلقاً. وأعتبر كل هؤلاء خونة! طاهر يحي... عبد السلام عارف... أنظر! أنا في لحظة من حياتي حملت غدارتي وأطلقت نيرانها على عبد الكريم قاسم وضربته في شارع الرشيد. ولم يكن عندي حقد عليه! أنا لم أحقد في حياتي على إنسان! ولكن قل لعبد السلام عارف إنني أحقد عليه حتى العظم. إن ذلك الانسان الذي

يهشم الجماجم التي رفعته، هو إنسان بلا خلق ولا قيم!.

- على هواك يا صدام!.

وانقطع الحوار بينهما. وقاده الشرطة إلى أسفل مبنى الأمن العام حيث وضعوه في زنزانة إنفرادية، على مقعد صغير، وقد قيدوا يديه من الخلف بسلسلة من الحديد، وربطوا طرفها في قضبان النافذة العالية. سبعة أيام كاملة.

سبعة أيام كاملة، على هذا الحال، ولم ينطق بحرف! فوجدوا أن لا فائدة من الاستمرار، فقادوه إلى سجن التاجي، حيث بدأ التحقيق العادي.

كان في التحقيق يكسب المحققين إلى صفه. عندما سأله المحقق عبدالقادر الجنابي: هل كنتم تعدون للقيام بثورة؟ لم ينكر! قال: نعم. ولكن مسؤولية ذلك تقع علي وحدي! إن «أحمد حسن البكر» لا علاقة له بشيء. بل نحن كنا نعتبره صديقاً لعبد السلام عارف، ولذلك لم نكن نأتمنه أو نحيطه بأي سر. وإذا كنتم قد سمعتم خلافاً لذلك، فلقد أخطأتم بالتأكيد!... كان يريد ـ متجاوزاً ـ أن يبعد أية شبهة عن ذلك الرجل الذي أحبه وقدره وأراد أن يحمل عنه أية تهمة توجه له. كل الأمور الخطرة وضعها على كاهله وحده، وحمل عبئها وحده!.

إن السجن بوتقة الرجال. تتكشف معادنهم الثمينة أو الرديئة خلف قضبانه وأبوابه المغلقة. ومن النادر أن يدخل إلى السجن مناضل، دون أن يؤكد ـ إذا كان من معدن الذهب فضائله! بل لعل صلابته ولمعانه يتبديان أكثر من ذي قبل وهو وحيد وسط الحصار!.

وعندما دخل صدام حسين إلى السجن، بدا وكأنه يعرفه. وكأنه لا يلتقي بالجدران الرمادية المتجهمة، وقضبانها السوداء الكئيبة، وطاقاتها الصغيرة العالية، على مضض! تفتقت فيه غرائز «الأبوة» ولم يكن أكبر الرفاق سناً، بل على العكس كان من أكثرهم صباً وفتوة. وأخذ يفكر في الجميع، ويعامل الجميع، وكأنه الأب الذي يحنو، والذي يوجه، والذي يؤنب، والذي يربي أبناءه في النهاية!.

وحينما أغلق عليه باب الزنزانة لأول مرة، واصطكت المتاريس الثقيلة بصوت ثقيل، كئيب، إخترق أذنيه، داخله شعور غريب، مبهم، أشبه بالحدس الباطني، بأنه لن يموت. لم يرد بخلده للحظة أنه سوف يموت. فكرة الموت لم تحوم أبداً بأجنحتها السوداء على روحه. وحتى عندما كان يخطر بباله احتمال الحكم بالاعدام عليه، كان يقول في نفسه على الفور: إذا لم يعدمونني بسرعة فانني سوف أهرب!.

غير أن الرفاق بالخارج حينما أرسلوا إليه، بعدها، يقولون ان ثمة فرصة لتهريبه وإنهم سوف يساعدونه على الهرب، رفض! أجابهم قائلا: إنني لو هربت

لن يخرج من رفاق السجن ولا واحد! ولا بد من أن تصبروا علي قليلا. إن الخطة ـ ودائماً هناك لديه خطة ـ تتركز على تهريب المكتب العسكري. مكتب بغداد العسكري!.

وفعلا أعدت الخطة وهرب أعضاء مكتب بغداد العسكري!. وعندما تم الهروب، تقرر نقل السجناء جميعاً الذين تبقوا ـ وكان قد أفرج عن عدد منهم ـ إلى سجن رقم (١) !.

كان قد تبقى سبعون سجيناً. وكعادة السجناء السياسيين في كل سجون العالم، بدأوا إضراباً عن الطعام لتحسين أحوالهم، وللمطالبة بالصحف والكتب والزيارات! واستجاب النظام المتهاوي الذي كان يتفسخ من داخله لمعظم مطالبهم. وبدأت ساعات النهار الطويلة، وراء القضبان، تقصر شيئاً فشيئاً عبر رحلات الفكر في «روائع الأدب العالمي». كل نهار كان يبدأ برواية وينتهي بنهايتها. ما أكثر ما قرأ صدام في تلك النهارات الطويلة من كتب الأدب والفكر والفن!.

ولكن فكرة الهروب كانت ما تزال تخايله. لقد تولى إعادة بناء التنظيم داخل السجن على الفور. وراح يقوي معنويات مَنْ ضعف، ويمسح جروح من نزف. ويسعى لأن يجعل من الصف الواقف أمام ممثل السلطة، مدير السجن «علي الاشقر» سوراً من الصخر الجرانيتي. وأصدرت القيادة داخل السجن ـ وكان هو مسؤولها ـ قراراً بأن لا يستجيب الرفاق لأسئلة علي الأشقر اللزجة عندما يقول لهم من عنده منكم مشكلة؟ إنه الأسلوب المتشابه في كل سجون العالم: محاولات الترويض النفسي، ثم الايقاع بالفرائس السهلة، وبعدها الطريق المنحدر دائماً إلى هاوية الاستزلام للسلطة!.

فجأة وجد مدير السجن أمامه رجلا واحداً، يتحدث بصوت واحد. قال له صدام حسين، السجين صدام حسين في سجن رقم (١): يا علي الأشقر نحن هنا حزب أيضاً. لدينا تنظيمنا وتقاليدنا وأوامرنا وطاعتنا. لن يجيبك أحد بعد الآن من هؤلاء الرفاق عندما تسأل، فلا تتعب نفسك، وامض! يومها مضى علي الأشقر وقد أحس أن ثمة شيئاً غريباً قد جرى لهؤلاء السجناء!.

ثم قرر أن يبدأ في وضع خطة الهروب موضع التنفيذ. كانوا قد استطاعوا أن يكسبوا جنود الحراسة لصفهم، بحيث أنهم كانوا يسمحون لهم بفتح الأبواب الداخلية ـ أي أبواب الزنازين ـ طيلة الليل. وكان الرفاق يجتمعون بالتالي، ويتناقشون، ويتدبرون أمرهم.

وأرسل الى الرفاق بالخارج كي يحضروا له «مناشير» لقص القضبان الحديدية مع النساء القادمات للزيارة. وبالفعل وصلت المناشير مع سيدة تدعى

(أم محمد إسماعيل)، أخت الرفيق الراحل «حماد شهاب». وبعدها، راحت القضبان تتهاوى.

كان قص القضبان يتم بعد أن يرفعوا صوت «الراديو»، خصوصا في الأيام التي يعلو فيها صوت الريح، ويهطل المطر. وكان ذلك يجري في سرية، حتى على بعض الرفاق. وعندما كانوا ينتهون من انتزاع قسم من القضبان كانوا يتركونها مصلبة حتى يتم إنتزاع الباقي. وكانت الخطة تقتضي بعد الانتهاء من القص أن يهجم على الحارس الواقف بجانب النافذة إثنان من الرفاق الأقوياء، وينتزعون منه بندقيته، ثم يسحبونه إلى الداخل، وبعد ذلك يقوم الباقون ـ واحداً وراء الآخر ـ بعبور الباحة، ثم يقفزون فوق سطح المعتقل الثاني ـ أو العنبر الثاني ـ وينزلون من الجهة الأخرى. وهناك يأخذون معهم فراش النوم ويلقون بها على الأسلاك الشائكة، ثم يبدأون بالطفر من فوقها. وتقرر أن يكون تسلسل العبور حسب التسلسل الحزبي: القيادة في البداية ثم أعضاء الجهاز الخاص ثم الضباط... وهكذا.

وكاد كل شيء أن يتم حسب الخطة الموضوعة، لولا أن موجة من العفو بدأت تشمل الضباط المعتقلين، من جراء اشتداد الحملة في الخارج للافراج عن المعتقلين، ومشاعر التذمر والسخط التي راحت تتزايد وسط قواعد الجيش.

وقرروا التوقف عن تنفيذ الخطة حتى يتم الافراج عن بقية الضباط ومن سوف يشملهم العفو، حتى لم يبق من السبعين معتقلا سوى سبعة. وتقرر نقلهم إلى عنبر آخر، وبات واضحا أن خطتهم لم تعد قابلة للتنفيذ.

غير أنهم قرروا البدء في وضع خطة جديدة، تقوم هذه المرة على إقناع الجنود المرافقين لهم في الذهاب إلى المحكمة. وفي الخارج الآن تنظيم بدأ يعاود نشاطه بقوة نسبياً، وهناك على الأقل رفاق يستطيعون تدبير أمر الهروب. ومن حسن الحظ أن المعتقلين كسبوا أيضا حقوقاً أكثر في زيارة أقاربهم لهم. كل أسبوعين في أول الأمر، ثم كل أسبوع بعد ذلك.

ولم تكن «ساجدة» تأتي وحدها لزيارته. كان «عدي» يأتي معها أيضاً! لم يكن عمره قد تعدى بضعة شهور. ولكنه دون أن يدري كان يمارس في كل مرة يأتي لزيارة أبيه عملا نضالياً مجانياً!. في الخارج كان «أبو هيثم» يضع في صدر الطفل الصغير رسالة إلى صدام. وعندما يحمل الأب طفله بين يديه، ويحتضنه، كان يسحب الرسالة من بين ملابسه بسرعة، ودون أن يلمحه أحد من الحراس، يضع مكانها رسالة أخرى في صدره: من «صدام» إلى «أبي هيثم»! وهكذا استمر التواصل بين الحزب في الخارج، والحزب في الداخل، عبر عدّي الصغير الذي لم يكن يتكلم!

وعن طريق الرسائل المتبادلة، نظمت عملية الهروب الجديدة مع «سعدون شاكر» هذه المرة. أرسل له صدام يقول: استطعنا إقناع الجنود بعد عمليات غسيل دماغ شاقة ومستمرة. وسنضعهم ونحن في طريقنا الى المحكمة أمام الأمر الواقع. وعليك أن تنتظرنا في المكان المحدد واليوم المحدد!.

وفي ذلك اليوم كانوا في طريقهم الى المحكمة: صدام حسين، وكريم الشيخلي، وحسن العامري. واستطاعوا إقناع الجنود بالذهاب الى مطعم «الجندول» بشارع أبي نواس لتناول طعام الغداء. واتفقوا مع سعدون شاكر أن ينتظرهم بسيارته خارج الباب من جانب المغسل. وهو باب عندما يفتح، يفضي رأساً إلى الشارع العام. وتكون السيارة مفتوحة الأبواب. فاذا حاول الجنود المقاومة في آخر لحظة، تنتزع منهم بالقوة رشاشاتهم، ويتم الهرب!.

واتفق الثلاثة على أن يهرب في البداية إثنان منهم. والثالث يبقى مع الجنود ـ وكانا إثنين فقط ـ ويحاول إقناعهما بالاختفاء معاً، بعد أن يعدهما بالتكريم عندما تنجح الثورة. فاذا قبلا، فنعْم، وإذا لم يقبلا فانه سيعود معهماً إلى السجن! ووقع الاختيار على حسن العامري أن يكون الرفيق الثالث! وعندما فتح الباب الخلفي للمطعم، باب المغسل، كانت سيارة سعدون شاكر واقفة مفتوحة الأبواب. دخل فيها بسرعة صدام حسين، وكريم الشيخلي، ودار محركها على الفور، وانطلقت. أما ثالثهم «حسن العامري»، فلقد رفض حارسه فكرة الهروب بشدة، وأصر على العودة به إلى السجن مرة أخرى.

في شوارع بغداد المكتظة ساعة خروج العاملين من المصالح والدواوين، لم يلتفت المارة إلى سيارة «أوبل» صفراء ذات سطح أسود، يركبها ثلاثة شبان، إثنان منهما يطاردهما الحكم بالاعدام، وهي تقطع المسافات بسرعة هائلة، متوجهة صوب بيت منعزل في حي «اليرموك». وهناك تتوقف قليلاً، ويهبط منها «كريم الشيخلي» ثم تتحرك ثانية بنفس السرعة بعد أن رفض «صدام» أن يأوي إلى «الوكر» الجديد مع رفيقه، تحسباً من أن يكون مؤشراً من جانب الشرطة. وبعد قليل تتوقف، ليهبط منها الرجل الذي قرر أن يواجه مصيره وحده في هذه اللحظة.

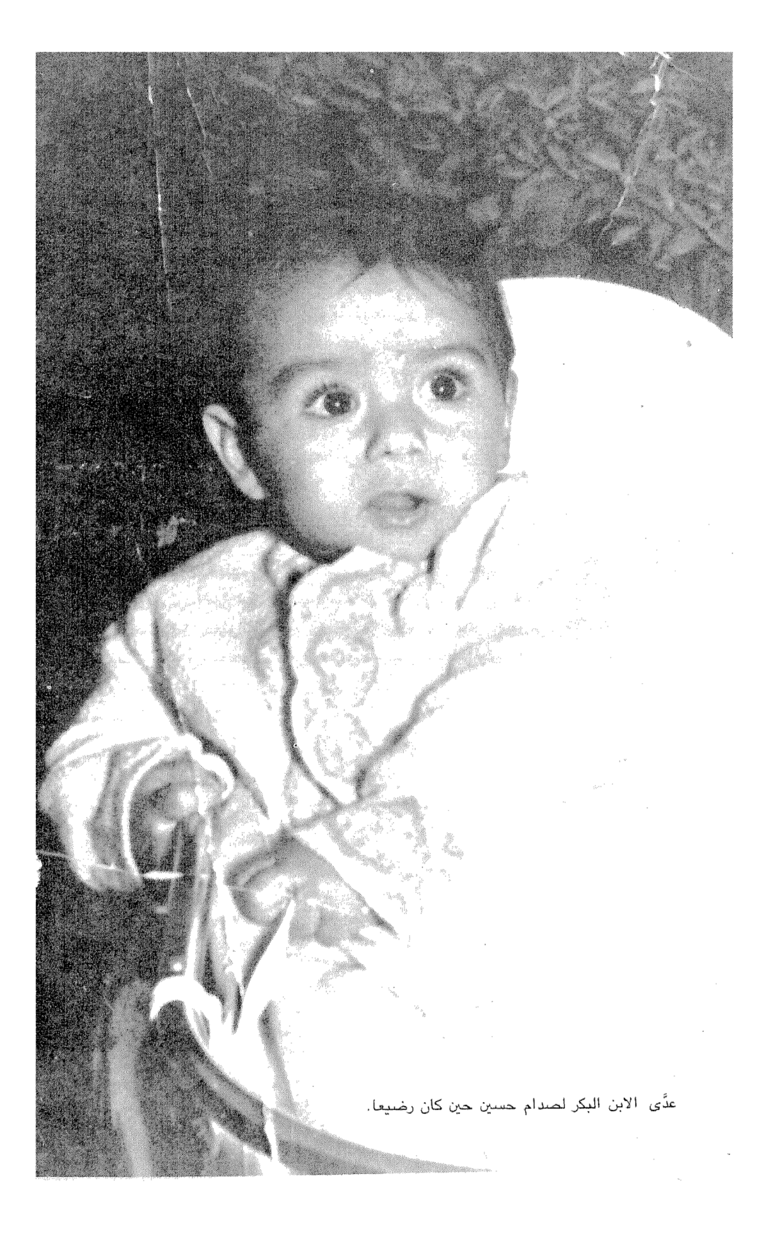
والآن؟ ماذا عساه يفعل؟ إلى أين يتوجه؟ لا بد من البحث عن مكان آخر لا يعرفه أحد. وفجأة ومضت في عينيه صورة «ساجدة» و«عدي» الصغير. ولكن أين تراهما الآن؟ في المرة الأخيرة التي زارته فيها من وراء القضبان سألها عن أحوالها، فصمتت. فلما ألح في السؤال، قالت له أن أصحاب البيت الذي كانت تستأجره لتقيم فيه مع طفلها، ألقوا بأثاث البيت في الطريق، بعد أن عرفوا بأمر القبض على زوجها، وقالوا لها نحن لا نريد أن تسكن في بيتنا عائلة مطاردة

سياسياً خشية من السلطة. وظل الأثاث ملقى في الطريق طيلة اليوم، لا يسمحون لها بنقله أو بادخاله إلى البيت مرة أخرى. وفي النهاية حملت أغراضها ومضت تطرق بيت أبيها، هي وطفلها، لتقيم فيه حتى يعود الغائب من وراء الغياهب يوماً ما. لشد ما تعذبت هي أيضاً! ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يتوجه في هذه الساعة ليراها، وليرى طفله. حقاً إنه الآن حر. ولكن حريته مطاردة. حريته عبء يحمله على كاهله وهو يقطع شوارع هذا السجن الكبير. إنها حرية مؤجلة. مرتهنة. حتى تتحطم القضبان، وتنهدم كل الأسوار، ويسترد المجتمع كله حريته المغتصبة. إن حريته ليست منفصلة عن حرية المجتمع. حريته هي حرية الناس جميعاً.

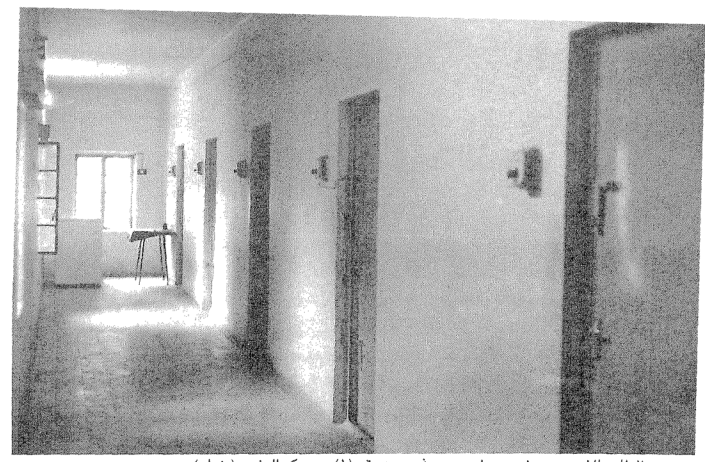
أفاق من تأملاته فجأة وقد وجد نفسه بالقرب من بيت صديق قديم للحزب، ظل وفيا لصداقته ولم يرتبط بعضويته أبداً. لعل بيته آمن في هذه الساعات الحرجة.

وطرق باب «فاروق عبد سعيد السامرائي»، في ساعة العصر، من يوم الثالث والعشرين من يوليو ـ تموز عام ١٩٦٦، المناضل الذي حطم أغلاله الخاصة، ويستعد الآن لتحطيم أغلال المجتمع كله: صدام حسين.

ولسوف تبدأ من هذه الساعة ملحمة أخرى من ملاحم حياته، وسيخطو من الآن فصاعداً خطواته الثابتة لاعادة بناء التنظيم الحزبي، وتنقية الفكر الحزبي، بعد أن أوشكت العواصف العاتية، القادمة من دمشق هذه المرة، أن تهزه بعنف، وتقتلعه من جذوره!.



عدّي الابن البكر لصدام حسين حين كان رضيعا.



الطابق الذي سجن فيه صدام حسين في سجن رقم (١) بمعسكر الرشيد (بغداد).

المكان الذي هرب منه صدام حسين وهو في طريقه الى المحكمة
– مطعم الجندول بشارع ابي نواس
– بغداد.

١١ـ عندما اقتربت ساعة الفجر

في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق عام ١٩٧٤ نقرأ هذه الفقرة:

«لكي نقدر تقديراً موضوعياً طبيعة وحجم حركة الحزب السياسية قبل تسلمه السلطة في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨، وبعدها، لا بد من العودة إلى أوضاع الحزب في القطر العراقي والوطن العربي في الفترة الواقعة بين ١٨ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٦٣ و١٧ تموز ـ يوليو ١٩٦٨.

«إن حزب البعث العربي الاشتراكي، وعلى الصعيدين القطري والقومي عانى بمرارة في المرحلة المشار إليها من مشكلة الانشقاق ومواجهة آثار فشل تجربة الحزب في قيادة السلطة السياسية في العراق وسوريا، بالاضافة إلى المهمات الدائمة... مهمات النضال ضد الاستعمار والصهيونية والقوى الرجعية والدكتاتورية والتعرض نتيجة ذلك إلى شتى صنوف الاضطهاد وفي كل أرجاء الوطن.

«ففي ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ سقطت تجربة الحزب في القطر العراقي التي كانت معقد آمال الحزب وجماهيره في القطر والوطن العربي. وكان سقوطها ذا طابع مأساوي أصاب الحزب وجماهيره بصدمات نفسية خطيرة، إضافة إلى الخسارة الجسيمة بفقدان مكتسبات الثورة والكثير من مناضلي الحزب الذين استشهدوا وهم يقاومون الردة ببسالة.

«وفي ٢٣ شباط – فبراير ١٩٦٦، وبعد سنتين وبضعة أشهر من النكسة الأولى التي حدثت في القطر العراقي أصيب الحزب بصدمة خطيرة ثانية عندما أقدمت الزمرة الشباطية في القطر السوري على تدبير انقلاب عسكري ضد سلطة الحزب المتمثلة بالقيادة القومية. وبردة ٢٣ شباط ـ فبراير نشأ ولأول مرة، وضع استثنائي خاص بالغ الخطورة والتعقيد، ذلك هو وضع السلطة المفروضة على الحزب بقوة السلاح وبأساليب المناورة والتضليل والتزييف والتي تدعي في الوقت نفسه بضجيج عال جداً وبنشاط واسع النطاق، تمثيلها للحزب، وتجسيدها لشعارات تطويره في الميادين التنظيمية والأيديولوجية والسياسية.

«وقد أعقب كلا من النكستين المذكورتين (١٨ تشرين و٢٣ شباط) انشقاق خطير

امتد في الحزب كله عمودياً وأفقياً وأثار في صفوفه صراعات تنظيمية وفكرية حادة وحالات خطيرة من البلبلة. وكانت الآثار التنظيمية والسياسية والنفسية لهذين الانشقاقين على فرع الحزب في القطر العراقي ذات ثقل خاص، وبالغ الخطورة»"٣٥".

في هذا المناخ التنظيمي والسياسي والنفسي والأيديولوجي، تنفس صدام حسين أول نسمات الحرية بعد هروبه من السجن!.

والغريب إنه عندما كان وراء أسوار السجن، توقع قيام حركة ٢٣ شباط ـ فبراير ١٩٦٦ في سوريا. بل إنه طلب حينذاك مندوباً من القيادة القطرية، فزاره «شفيق الكمالي» فقال له: سيقوم انقلاب على القيادة القومية، وسيقود الانقلاب «صلاح جديد» ومجموعته العسكرية!... وكان قوله ذاك استقراء ذكياً بناه على تحليلاته لما كانت تنشره الصحف البيروتية حينذاك، وعلى تقويمه لبعض «الأخطاء الفنية» ـ أو «الأغطية الفنية» ـ التي أعطتها القيادة القومية لهم بدون مبرر، في تدابيرها وإجراءاتها، التي اتخذتها، ومنها تشكيل الوزارة التي ترأسها أيامها صلاح البيطار. فعندما تشكلت هذه الوزارة صار لديه يقين كامل بأن الانقلاب واقع لا محالة.

إن ما بدا أمامه واضحاً وضوح اليقين أن الحزب في العراق ممزق نفسياً وتنظيمياً وإنه يعيش «أزمة ارتجاج فكري حادة»، وإنه منقسم على نفسه في الداخل وإن كان الانقسام مغطى بنقاب شفاف من الوحدة الخارجية الظاهرية. وكانت الأغلبية، كما رآها، تقتفي آثار تيار ٢٣ شباط ـ فبراير، على مستوى القيادة أو القاعدة. ولم تكن القيادة نفسها موحدة بحيث يمكنها أن توجه الأمور توجيهاً صائباً في الاتجاه المطلوب. كانت القيادة وقتها تسمى (لجنة قيادة التنظيم) وتضم في عضويتها: عبدالخالق السامرائي، وحسن الذهب، وحسين السامرائي، وسمير النجم، وجعفر قاسم حمودي. وكانت قد سبقتها قيادتان أخريان، إحداهما كان أمين سرها طارق عزيز وهي لم تدم سوى بضعة أسابيع، والأخرى كانت تضم: عبدالخالق السامرائي، وشفيق الكمالي، وفاتك الصافي، وشكري الحديثي.

وكان المفترض أن (لجنة قيادة التنظيم) تخضع لاشراف: أحمد حسن البكر، وصدام حسين بوصفهما عضوين في القيادة القومية. ولقد انتخب صدام عضواً في القيادة القومية وهو داخل السجن! وصلته ذات يوم رسالة من طارق عزيز ـ حين كان أميناً لسر القطر ـ يقول له فيها أنه رشح في القيادة القومية. وأجاب على الرسالة يومها قائلا له: «إن مسألة القيادة ليست مسألة هيبة أو أبهة. أنا لا أفعل شيئاً من أجلكم الآن، كما يفعله رفيق طليق، أنا داخل

السجن. وإذا لم يعدمونني فلن أخرج من السجن قبل مدة طويلة. أنا لا أفيدكم في هذه الظروف. اختاروا من يفيدكم في النشاط الفعلي!»... ولكن اعتذاره لم يقبل وطرح الرفاق اسمه في المؤتمر، وفاز بعضوية القيادة القومية وهو وراء القضبان.

لم يكن أمامه، وهو يرى الوضع العام للحزب على هذه الصورة المتردية، إلا أن يعمل كعادته بهمة عالية، ودأب لا يهمد، وحماس لا يفتر قط. اجتمع على الفور مع عبد الخالق السامرائي، وكريم الشيخلي، وانتهوا إلى رأي مفاده ضرورة حل «لجنة قيادة التنظيم» وإعلان وجود «قيادة قطرية»، بدون الرجوع الى القيادة القومية التي كانت في تلك الفترة «غائبة» أو «غير موجودة» بعد انقلاب ٢٣ شباط. كانت المبادرة واجبة. وفضلا عن ضرورة المبادرة فان اثنين من القيادة القومية موجودان داخل العراق يمكنهما أن يمثلا سلطتها، حتى تعود مرة أخرى بكاملها إلى الوجود الفعلي. وكانت القيادة القطرية الجديدة تتشكل من الرفاق الثلاثة المجتمعين بالاضافة إلى أحمد حسن البكر الذي كان يتعذر عليه في كثير من الأحيان حضور الاجتماعات التنظيمية لشدة تركز المراقبة البوليسية عليه.

وبدأت القيادة الجديدة تواجه حملة واسعة النطاق من جانب أصحاب الانقلاب السوري لشق وحدة الحزب بعد أن بات متعذر عليهم الاستيلاء عليه بكامله. فطرحت القيادة على الفور ضرورة عقد مؤتمر قومي استثنائي تحضره كافة الأطراف المتنازعة، ويقول كلمته في تقويم تدابير القيادة القومية قبل ٢٣ شباط، كما يقول كلمته أيضاً في انقلاب ٢٣ شباط نفسه، ويحدد مصير كل طرف.

وكانت القيادة القطرية تعرف أن هذا «المنطق المبدئي» لن يقبله القابضون على زمام الأمور في سوريا. ولكن النشرة الداخلية التي حملت على صفحاتها هذا الرأي استقطب الجانب الأعظم من الكادر الحزبي. ومع ذلك لم يلق السوريون بالا للأمر، وأخذوا يبعثون بمندوبيهم إلى العراق مفترضين أنهم «القيادة القومية الشرعية» ويطلبون التعامل معهم على هذا الأساس. وكان الموقف عصيباً بحق!... التنظيم الحزبي داخل العراق، بالكاد يلملم صفوفه المتنازعة الممزقة ولكنه يتقدم حثيثاً صوب الوحدة التنظيمية والفكرية، والسلطة القائمة داخل البلاد - سلطة الأسرة العارفية - تحاربه بكل وسائلها البوليسية، والسلطة السورية الرسمية التي تدعي انها الممثل الشرعي الوحيد للقيادة القومية تنسق مع السلطة العارفية خطط محاربته، فضلا عن إنفاق أموال الدولة وتوجيه اجهزتها الاعلامية عبر حملات نفسية رهيبة ضده، متهمة إياه

بالتهم التقليدية التي يصطنعها كل انقلاب: اليمينية والرجعية!!.

استخدمت القيادة القطرية في البداية قدراً كبيراً من المرونة، لكي تتمكن من رأب الصدوع داخل التنظيم الحزبي، وإعادة صياغة وحدته الفكرية والنفسية. كان الهجوم العنيف والوصول إلى حد المواجهة الصريحة مع السوريين يعني الاسراع بعملية الانقسام داخل التنظيم. سيكون مثل هذا الموقف مغامراً يكسب المبدأ ويخسر القضية!.

ولم تمض سوى فترة قصيرة، حتى تزايد ضغط السوريين، وتلاحق مندوبوهم إلى العراق يحملون شعار: الانتخابات داخل التنظيم في العراق. وكان صدام حسين قد توقع أن يطرح السوريون هذا الشعار، وناقش الأمر مع رفيقيه في القيادة: عبدالركيم الشيخلي، وعبد الخالق السامرائي، وكان الاجتماع بالرفيق أحمد حسن البكر صعباً لظروفه الأمنية الخاصة. ولم يكن قد مضى على خروجهم من السجن سوى أربعة وخمسين يوماً فحسب!.

عارض شعار الانتخابات كثير من أعضاء الحزب. ولكن صدام حسين قال لهم بوضوح: إن من سيعارض هذا الشعار الآن ويقف أمامه سوف يسحق، ويسحق معه كل إتجاهنا! فالبعض يريد الانتخابات بحسن نية لأنه يود أن يعرف الخط السياسي والتنظيمي بوضوح وتبلور وتميز، والبعض يريدها بالطبع غطاء للتخريب! ولكن في كل الأحوال ستتوقف النتائج على مدى ما تبذله القيادة وأنصارها من نشاط!. واستقر الرأي في النهاية على أن تدعو القيادة القطرية قيادات الشعب والقيادات الرأسية والكادر المتقدم عموماً، وتطرح أمامه الصورة بتفاصيلها، وبوضوح وصراحة. وتقترح عليه تشكيل لجنة من بين صفوفه للاشراف على الانتخابات، بحيث لا تجري الانتخابات الا بعلمها، ولا تصبح صحيحة إلا بعد تصديقها، وكل ما يجري خلافاً لذلك يعتبر كأنه لم يكن، وفي هذه الحالة تعتبر القيادة القطرية منحلة لحين إجراء الانتخابات.

وعلى الرغم من أن بين اعضاء هذه القيادة اثنين من أعضاء القيادة القومية لا يجوز ـ طبقاً للائحة الحزب ـ أن ينزلا إلى القاعدة ويدخلا عملية الانتخابات مرة أخرى داخل القطر العراقي، فقد أصر صدام حسين على أن الوضع لا يتحمل الآن التشبث بالشرعية التنظيمية أو القانونية، وأن ما هو أهم هو وجود الحزب نفسه داخل العراق!.

وبعدها، لم يعقد اجتماع أو ندوة أو مؤتمر لأعضاء الحزب، في أي مكان أثناء عملية التحضير للانتخاب، إلا وحضره صدام حسين! ورغم كل ما واجهه في تلك الاجتماعات من المندوبين السوريين وأنصارهم «العراقيين»، من استفزازات، وتهجمات، ومحاولات كريهة لكسر صلابة مواقفه، فانه تحمل كل

شيء بصبر غريب، وأعصاب فولاذية لا تتأثر، وإرادة عميقة الايمان بالانتصار في النهاية. ولم يكن في تلك الأيام يتمتع بصحة موفورة ولا حتى صحة عادية. كان وضعه الصحي مزرياً، إلى حد أنه ذهب لحضور ندوة حزبية - في فترة الانتخابات - وهو يعاني التهاباً حاداً في معدته، حتى إنه تصور نفسه قد أصيب بالكوليرا التي كانت منتشرة أيامها في العراق. أصر على أن يحمله رفاقه ويضعوه في السيارة وينقلوه الى بيت «صلاح عمر العلي» - حيث كانت تعقد الندوة - فيبقى ممدداً على أريكة. فاذا وجد القوة في نفسه ليتكلم فلسوف يفعل، وإلا فليسمع على الأقل. ولكنه عندما وصل إلى هناك، ووجد نفسه وسط حمية النقاش، انبثقت في نفسه قوة داخلية غريبة. فظل يتكلم حتى انتهى الاجتماع وحقق نتائجه المرجوة!.

ووصلت الانتخابات الى النقطة الحاسمة: فرع بغداد. وجاءت النتيجة معاكسة تماماً لما كان يريده المندوبون السوريون. انتخبت القائمة التي تدين بالولاء للتيار الذي يمثله صدام حسين. فخرج المندوب السوري منزعجاً، ولكنه لم يملك إلا أن يقول لصدام: والله يا عمي أنتم رجال!... فردها له صدام بأحسن منها وقال له: أبو رياض! (هكذا كان اسمه) «إحنا رجال للحزب وليس على الحزب»!

وكان لا بد أن ينعقد بعدها المؤتمر القطري لانتخاب القيادة القطرية الجديدة. وتم عقد المؤتمر في بيت - عبد الرحمن سهيل «في منطقة أبي غريب» ليلاً. وتولى صدام حسين رئاسة المؤتمر، وإدارة المناقشات، والاشراف على إجراء الانتخابات.

ومن بين أعضاء المؤتمر كان ثمة مجموعة من المتأثرين بقيادة الانقلاب السوري، والمتفقين مع خطهم. ولم يكن قد حدث انشقاق رسمي بعد، بين التنظيم في العراق ونظيره في سوريا. وجرت مناقشات واسعة حول حضور أو عدم حضور «المؤتمر القومي» الذي يريد السوريون عقده الآن، واتفق على أن يذهب المندوبون العراقيون ويطرحوا وجهةنظرهم بعقد مؤتمر قومي استثنائي تحضره الأطراف المتنازعة كلها، ليقول كلمته في كل شيء. والواقع أن التيار الذي كان يمثله صدام حسين - والذي صار عبر عملية الانتخاب تياراً غالباً - كان يريد ان يكسب بهذا الاقتراح فسحة من الزمن، ولا أكثر. فلقد كانت لديه قناعة بأن الانتخابات التي جرت لا ترضي السوريين، والقياديين الذين انتخبوا لا يحظون بموافقتهم، وأغلب الظن أن القيادة السورية - التي تدعي شرعية تمثيل القيادة القومية - سوف لن تجد أمامها حلا يتوافق معها سوى حل هذه القيادات المنتخبة، وتعيين بديلا عنها ترضى به وعنه!.

ولقد كان هذا هو ما جرى بعد ذلك حتى بتفاصيله. انتخبت القيادة القطرية الجديدة في تلك الليلة. وكانت ممثلة في: احمد حسن البكر، صدام حسين، كريم الشيخلي، صالح مهدي عماش، طه الجزراوي، عبدالخالق السامرائي، صلاح عمر العلي، عزة مصطفى، عبدالله سلوم.

ولأن صدام حسين كان يقظاً في تلك الليلة لما يمكن أن تؤدي هذه النتائج إليه من جانب السوريين فقد قدم اقتراحاً بقرار إلى المؤتمر يقول: «إذا اختلفت القيادتان القومية والقطرية، وأدى هذا الاختلاف إلى أن تصدر القومية قراراً بحل القطرية، فان هذه القيادة في القطر العراقي لا تعتبر منحلة إلا أمام مؤتمرها. وعلى هذا الأساس تدعو إلى عقد مؤتمر استثنائي قطري وتطلب منه أن ينتخب قيادة جديدة».

والطريف في الأمر أن جميع المؤتمرين ـ بمن فيهم الذين كانوا يسيرون على نهج القيادة السورية ـ وافقوا بالاجماع! وكان مغزى هذا القرار، في الواقع، هو إلغاء كل سلطات القيادة القومية «المدعاة» على تنظيم الحزب في العراق!.

وبعد شهر ونصف فقط من انتهاء المؤتمر، سمع أعضاء القيادة القطرية الجديدة «المنتخبة»، نبأ «فصلهم»، من إذاعة دمشق! فلم ينتظروا على الحديد حتى يبرد، طرقوه على الفور وهو ساخن. وعقدوا ـ طبقاً لقرار المؤتمر السابق ـ مؤتمراً استثنائياً أعاد انتخاب القيادة القطرية نفسها، مرة أخرى!.

ومن يومها أعلنت القيادة الجديدة ـ القديمة، العداء الرسمي السافر لدمشق وحكومتها. ووقع الانشقاق الرسمي السافر في الحزب. وبدأت داخل العراق حملات مكثفة لتوعية أعضاء التنظيم وتثقيفهم في هذا الاتجاه.

وبدت خريطة القيادة حينذاك على هذه الصورة: أحمد حسن البكر «أميناً للسر» ـ صدام حسين «نائباً لأمين السر» ـ وتولى أيضاً مسؤولية فرع بغداد، والتنظيم النسائي، والفلاحي. بينما تضمن التنظيم العسكري: أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وطه الجزراوي. وتسلم صلاح عمر العلي مكتب العمال، وتولى عبد الخالق السامرائي مسؤولية مكتب الاتصال الخارجي. وعزت مصطفى، المكتب المهني. أما مسؤولية الجهاز الخاص ـ الذي كان يطلق عليه فيما مضى إسماً حركياً هو «حنين» ـ فقد تم تشكيله بطريقة أخرى، على أساس أن يكون «جهازاً صدامياً» يتكون من المدنيين الذين يقومون بدور محدد في تنفيذ الثورة، وتولى مسؤوليته: صدام حسين نفسه.

وسار العمل الحزبي على طريقه الجديد بهمة ونشاط وتقدم دائب، واضعاً نصب عينيه أن ينهض في العراق بثورة قريبة، معتمداً على قواه الذاتية، وتحالفاته المدروسة بعناية، وتغلغله في التنظيمات والمؤسسات الجماهيرية، وعلى

رأسها المؤسسة العسكرية المتمثلة في القوات المسلحة. وقبل ذلك كله، وبعده، على مبادئه المحددة، ووضوحه الأيديولوجي والفكريّ.

وشيئاً فشيئاً، بدأ العد التنازلي، واقتربت ساعة الصفر!.

١٢ ـ ١٧ تموز وحصان طروادة

ما من مناضل ثوري لا يبحث عن السلطة. ولكن ما من مناضل ثوري، حقيقي، تكون السلطة بالنسبة له، هدفاً لذاتها، أو غاية في حد ذاتها. السلطة دائماً وسيلة. ذريعة أداة تمكن الثوريين أصحاب الرؤية الشاملة المتكاملة من تغيير المجتمع تغييراً شاملا ومتكاملا. وكل طريق يؤدي إلى السلطة، بهذا المعنى، مشروع ومبرر، ما دام بوسعه أن يقود في النهاية إلى تحقيق المبادىء وتجسيد الحلم.

وفي كل الثورات التي تحققت حتى الآن في عالمنا، بورجوازية كانت أو اشتراكية، ليس هناك «جماهير» تزحف وحدها، وتجتاح النظام القديم، وتقيم على أنقاضه سلطة نظامها الجديد. وإنما هناك دائماً ـ في الثورات الناجحة على الأقل ـ قيادة طليعية تنهض في لحظة الثورة بالعبء الأكبر والأخطر. والقيادة بالنسبة للجماهير هي بمثابة الرأس من الجسد. فكما أن ليس ثمة رأس يتحرك بغير جسد، فانه من المستحيل أيضاً أن يتحرك جسد بغير رأس. وحيوية الثورات، مثلما هي حيوية الجسد البشري، تتألق بالوحدة العضوية بين قمتها وقاعدتها، وتتناسب طردياً مع عمق الارتباط الجدلي بين المركز الموجه والأطراف المستجيبة.

ولقد تكاملت لدى القيادة الحزبية في العراق، في تلك الأيام الحافلة من عام ١٩٦٨، قناعة مبنية على حسابات التحليل العلمي والجماهيري، بأن النظام القائم يتهاوى من داخله، بفعل تناقضاته الحادة نفسها، وإن الحركة الثورية داخل البلاد، باتت قادرة بامكاناتها الذاتية، على النهوض بعبء التغيير السياسي والاجتماعي. ولم تعد لحظة الثورة نفسها تتطلب سوى القيادة «الحكيمة والحازمة» التي تخطط، وتقرر، وتقيم تحالفاتها المؤقتة أو الدائمة، وتقود التناقضات المحتدمة إلى حلها الثوري. غير أن حكمتها لا ينبغي أن تتمثل فقط في الفهم العميق لتناقضات اللحظة الثورية على المستوى النظري، وإنما ـ بدرجة لا تقل عن ذلك خطورة وأهمية ـ في القدرة على امتلاك فن أساليب العمل الثوري نفسه، أي التمكن من فن صناعة الثورة في الواقع العملي!.

والأسلوب الذي اختارته هو أن يسقط النظام من داخله، من المواقع التي يأتمنها، ومن الموقع الذي يأتمنه! ولذلك جرى البحث سريعا عن «حلفاء»

مؤقتين من بين أعمدة النظام نفسه، يعاونون في مهمة التغيير، في نفس الوقت الذي كان يجري فيه التركيز على بناء وتدعيم اجهزة الحزب.

وفي تلك الفترة وصل «حردان التكريتي» من أوروبا ـ حيث كان يقيم بعد أن أبعده عبدالسلام عارف إليها ـ إلى بغداد. وجرى الاتفاق على أن يكون «حردان» واسطة ـ فلتر ـ بين القيادة، وإبراهيم الداود، الذي كان قائداً للحرس الجمهوري، ذلك الذي سوف يصبح ـ طبقاً لخطة القيادة ـ نقطة التهاب الثورة داخل بنية النظام نفسه. ولقد كان اختيار «حردان» الذي لم تكن له علاقة تنظيمية بالحزب «مطمئناً» في مثل هذه التحالفات المؤقتة التي تخضع في الطرف الآخر منها ـ أي طرف أعمدة السلطة القائمة ـ لطبيعة المصالح الشخصية والأهداف الذاتية التي يتطلع إليها طمعها أو طموحها.

وتمت في الوقت نفسه عمليات موازية مهمة: استكملت القيادة بناء «الجهاز الخاص» من المناضلين الحزبيين، المجربين، المعروفين لها شخصياً. وجرى تجميع لقطع السلاح. وبخطة صبورة متأنية تم شراء الملابس العسكرية التي سوف يرتديها أعضاء القيادة وأعضاء الجهاز الخاص لحظة اقتحام القصر الجمهوري، ووضعت جميعها في مخابىء سرية جرى ترتيبها في بيت أحمد حسن البكر، وصدام حسين.

وكعملية تغطية ضرورية حتى لا يلتفت النظام إلى أية حركة غير عادية من جانب الحزب، كانت الخطة تقتضي إغراق معظم أعضاء الجهاز الحزبي، في عقد ندوات واسعة تناقش مسألة كانت مطروحة في الساحة السياسية العراقية أيامها وهي: هل نشترك بالحكم أم لا؟! من يوافق؟ ومن يعترض؟ ويجري توزيع بعض الرفاق القياديين على هذه الندوات كي يوجهوا النقاش في اتجاه رفض المشاركة في الحكم!.

في ذلك الوقت تكون ثمة عملية اخرى تجري بسرعة وسرية بالغة: تجميع رفاق محددين في أماكن محددة كانت ثلاثة اماكن على التحديد، هي بيت أديب المفتي، وبيت كريم الندا، وبيت سعد الراوي، يكونون على أهبة الاستعداد للتحرك عند اشارة البدء. أما «الجهاز الخاص» فلقد تقرر أن يتجمع أعضاؤه في «كازينو» ١٤ تموز ـ يوليو بحي الكرخ.

غير أن التوقيت المقرر في ذلك الوقت الغي. كما تم الغاء جانب من الخطة وهو الخاص بعقد الندوات وإدارة المناقشات، وتم تحديد ساعة أخرى للصفر.

وفي السادس عشر من يوليو ـ تموز عام ١٩٦٨، جلس أعضاء القيادة في بيت الرفيق أحمد حسن البكر، يتدارسون الصورة النهائية لخطتهم قبل التنفيذ بأربعة وعشرين ساعة. كان ذلك في الساعة الحادية عشر صباحاً بالضبط.

تحت حجة أن الثورة نجحت، وأن عليه أن يعود إلى مواقعه الأولى بعد انفضاض الحاجة إليه، ويكون ذلك إيذانا بحركة مضادة من جانبهم للاستيلاء على الثورة! فأسّر في أذن الرفيق البكر أن يجري التشديد في التنبيه على اللواء المدرع العاشر بضرورة التقدم نحو بغداد حتى لو بلغه طرف أو آخر، بأن الثورة نجحت وأن عليه أن يعود إلى سابق موقعه! ولعله كان إدراكاً مبكراً، لما سوف يجري، شبيهاً بالالهام. فلسوف تتحقق «النبوءة» بعد يوم واحد كما حدسها!.

كل شيء أصبح منتهياً الآن. الخطة جاهزة للتنفيذ. الرفاق مستعدون. ساعة الصفر تحددت. والأوامر على وشك أن تصدر من القيادة بالبدء في التنفيذ، بعد ساعات قليلة.

ولكن جرس الباب يدق. ويذهب أحمد حسن البكر ليرى من يدق الباب في هذه اللحظة الشديدة الحرج والخطورة. ثم يعود لهم بعد برهة، وقد بدا على وجهه القلق العنيف والتعب النفسي البالغ، حاملا بيده رسالة طرحها أمام أعضاء القيادة المجتمعين وهو يقول: إسمعوا هذه الرسالة التي جاء بها «أحمد مخلص» الضابط بالاستخبارات العسكرية:

«أخي أبو هيثم! بلغني إنكم ستقومون بثورة بعد ساعات. تمنياتي لكم بالتوفيق. وأتمنى أيضاً أن أشارككم!...» التوقيع عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية!.

وأسقط في يدهم. دارت رؤوسهم، ومادت الأرض من تحت أقدامهم، وكأن كرة الحديد قد مستهم! وبدا أن كل شيء قد صار الآن قبض الريح. كل الآمال الكبيرة تتقوض في لحظة. كل الخطط والترتيبات والنضالات الطويلة باتت هشيماً تذروه الرياح. بل إن الكارثة تلوح شيئاً فشيئاً أكبر وأفدح. إن الحزب كله أصبح في هذه الساعة مهدداً تهديداً خطيراً بالتصفية الشاملة، فضلا بطبيعة الحال عن ان الجالسين هنا الآن، سوف يواجهون بعد لحظات، عقوبة الاعدام.

ونهض بعض الرفاق من أماكنهم، وأخذوا يمشون في الغرفة جيئة وذهاباً، وكأنهم يتحركون في قفص حديدي صغير. وانطلق واحد منهم، وقد بدت أمامه النهاية المفجعة واضحة وضوح السطورالقليلة الحاسمة التي حملتها الرسالة، صارخاً في وجه الآخرين، مديناً تلك التحالفات ـ التي كان يوافق عليها منذ لحظة! ـ والتي أدت إلى هذه النهايات المدمرة. واعتبر التحالف مع «الداوود» آمر لواء الحرس الجمهوري هو الذي قاد إلى إفشاء أسرار الثورة، وأفضى إلى هذه الكارثة!.

ولكن الآن؟ ليست هذه الساعة، ساعة لوم أو ندم! والعجز، في النهاية، لا

يليق برجال يوشكون على القيام بثورة! لا بد من مخرج! ولكن من يقود الى المخرج؟.

تكلم صدام حسين. وأوقف المناقشات التي تولول بعبارات اللوم والندم. وقال في حسم مطلوب ومفتقد في تلك اللحظة: أنا أقترح أن نقبل مشاركته!.

ونظر إليه الجميع وقد عقدت الدهشة ألسنتهم. ولكنه ـ كمن يتلو قراراً أكمل:

«أقترح أن يذهب إليه الرفيق أحمد حسن البكر ومعه حردان التكريتي وصالح مهدي عماش أو اثنان منهما، ويقولون له: نحن نقبل. حياك الله!... وما كنا نتصور من قبل إنك تريد أن تشاركنا! ويعرضان عليه الموقع الذي يرضيه بعد الثورة، فيما عدا رئاسة الجمهورية!.

ولكن بشرط! هو تصفيته فوراً أثناء الدخول إلى كتيبة الدبابات أو بعد ذلك! إنني إذ أقترح هذا فانني أدرك بأنه ما كان من الممكن أن نفعله لو أن هذا الرجل قد شاركنا العمل وفق صيغة طبيعية ولو كنا متأكدين من وطنيته وإنه يريد المشاركة لانقاذ الشعب. وإنما فرض علينا. وهو يريد أن يطعن الحزب خدمة لجهة ما مثلما طعنه من قبل عبد السلام عارف ولذلك فانه لأمر مشروع وأخلاقي أن لا يغدر الحزب والثورة مرة أخرى. وأن ندفع عنهما الأذى في حالة الرفض وأن ندفع عنهما الأذى في حالة القبول.

ومن الآن نتفق!

إنني أخجل أن أقترح نفسي في يوم ما لأية مهمة. ولكن هذه المهمة لا أظن إنني أخجل منها. إنني أقترح عليكم ترشيح الرفيق صدام حسين للقيام بهذه المهمة، بدون مناقشة بالتفاصيل! ويترك له اختيار اللحظة المناسبة، اعتباراً من دخول كتيبة الدبابات وما بعدها، لتصفيته، وبالطريقة التي يراها ويعتبر هذا القرار نهائياً، غير جائز أن يوضع موضع المناقشة في المستقبل»!.

وأفاق الحاضرون بعد أن انتهى من كلماته ـ أو قراره ـ وكأنه قد انتشلهم من غرق. ورفعوا أيديهم بالموافقة على قراره بالاجماع!.

وانفض الاجتماع على موعد ـ بعد ساعات ـ مع الثورة!.

١٣ـ الثورة تملك ولا تحكم

في تلك الساعات الأولى من صباح ١٧ يوليو ـ تموز ١٩٦٨ فتح صدام حسين المخبأ السرى في بيته، وأخذ يخرج الملابس العسكرية، وبعض الأسلحة والقنابل اليدوية منه. وكانت «ساجدة» تقف إلى جانبه وتساعده. حتى عدي الصغير كان ساهراً. هذه المرة لم يكن يحمل الرسائل في صدره، بل كان يجري ليمسك بقنبلة يدوية تتدحرج هنا أو هناك، ليجلبها لأبيه ويتعلق بكتفه، وهو يظنها لعبة!.

وكان الرفاق الذين حددتهم القيادة، في الأماكن التي خصصت لتجمعهم، ينتظرون الأمر بالتحرك، بينما كان أعضاء القيادة نفسها، قد تكامل عددهم في منزل «كريم الندي»، حيث سوف تنطلق منه بعد لحظات فرقة الهجوم الأولى على القصر الجمهوري. كانوا جميعاً في ملابسهم العسكرية الحقيقية أو «الزائفة». وبينهم كان يقف الملازم صدام حسين، وخلفه تماماً يقف الملازم «برزان» ـ أخوه ـ الذي أصر على أن يصحبه وهو في الثامنة عشر من عمره.

في الثانية وخمسة وأربعين دقيقة، تحركت سيارة «مارسيدس» بيضاء يقودها صاحبها «حردان التكريتي» وإلى جواره «أحمد حسن البكر»، ومن خلفهما صالح مهدي عماش، من أمام بيت «الندي». وتحرك من ورائها مباشرة لوري عسكري كان يحمل صدام حسين، وبقية أعضاء القيادة، فضلا عن مجموعة قليلة من الرفاق الآخرين، بينهم برزان، وجعفر الجعفري، وذياب العلكاوي، وعزت الدوري الذي زعم أنه خبير وقتها في قيادة الدبابات، حتى لا تفوته المشاركة في الهجوم على القصر!.

وكان أحمد حسن البكر هو قائد الحملة، وعلى رأس الموكب الصدامي!.

وما أن اقترب الموكب من باب كتيبة الدبابات حتى لاح وجه سعدون غيدان وهو واقف ينتظرهم. وفجأة صاح «سعدون» في الحرس الخاص بباب الكتيبة: قف! هؤلاء جماعتنا! إفتح الباب دعهم يدخلون!... إلى الأمام.

فتح الباب . أصبحوا داخل الكتيبة. تقدموا نحو الدبابات في «جراجاتها». وبدأ الرفاق يحركونها ويسلمونها للآخرين، ثم يعودون سريعاً ليحركوا غيرها. وعندما سمع صوت الدبابات نهض الضباط والجنود من القاعة المجاورة وجاؤوا يركضون. وفجأة صاح بهم صدام حسين، ومن خلفه برزان: تجمع! تجمع!

تجمع! وقادوهم إلى القاعة مرة أخرى، ثم عـادا مسرعين. وتسنما ظهر دبابة على الفور، ومعهما ذياب العلكاوي. فاذا ببرزان يلمح جندياً يحمل بندقية «كلاشنكوف» إلى جانبه. فانتزعها منه عنوة بعد أن ألقاه على الأرض. ورآه صدام. فقال له: «إعطي المسدس لـ «بو خليل»! يالله معنا ابو خليل يالله ابني! أنت معنا فعلا! ابني. ملازم برزان ما يعرفك! أنت معنا!» سحب برزان المسدس وأعطاه للجندي الذي أخذ منه مدفعه والجندي لم يغضب! واكتشفوا ـ لحسن الحظ ـ أن هذا الجندي يعرف كيف يقود الدبابة!.

وقاد بهم الدبابة بالفعل، وفي الطريق ما بين باب الكتيبة، والباب النظامي للقصر، وقفت الدبابة. وبدأت تطلق نيرانها. وتعلم صدام حسين ساعتها كيف تطلق نيران الدبابة. علمه الجندي الذي أخذت بندقيته عنوة منه! قال له صدام: «ابني أترى إني ضابط مشاة، ما أعرف استخدام الدبابة. ما تعلمني شلون يستعملون الدوشكة للرمي»؟! قال له الجندي: «سيدي هذا فقط تسحبه بهذا الشكل، وهذا تضغط عليه من هنا. وهذه اعتيادية هكذا»! ولكن الجندي الذي لم يكن يفهم من الأمر شيئاً عاد يسأله: «سيدي! ماذا في الأمر؟» قال له صدام: «طاهر يحي (الذي كان رئيساً للوزراء) يريد يسوي انقلاب على عبد الرحمن عارف، على الرئيس. وإحنا نفزع له ونفك عنه الحصار»!. قال الجندي: «بارك الله فيكم»!.

وعندما اقتربت الدبابة من الباب النظامي، بدأت تطلق نيرانها على مبنى القصر, وفي نفس الوقت كان حردان التكريتي يتصل تليفونياً بعبد الرحمن عارف ويطلب إليه «أن يسلم نفسه».

بعد فترة قصيرة خرج عبد الرحمن عارف، وأعلن تسليم نفسه، طبقاً للوعد بأن لا تمس حياته. وتوقف إطلاق النار.

وعند الفجر أعلنت إذاعة الجمهورية العراقية على الشعب العراقي، والأمة العربية، والعالم أجمع نبأ قيام ثورة ١٧ تموز ـ يوليو المجيدة في القطر العراقي، وبيانها الأول، موقعاً باسم مجلس قيادة الثورة. وانتقل «الرئيس» احمد حسن البكر الى مكتبه في القصر الجمهوري. وتألفت الوزارة الجديدة، طبقاً للمخطط الذي كان قد وضع من قبل، واحتل عبد الرزاق النايف منصب رئيس الوزراء، وإبراهيم الداوود منصب وزير الدفاع، وحردان التكريتي رئيس أركان الجيش، وصالح مهدي عماش منصب وزير الداخلية.

وخلع صدام حسين بدلة الملازم العسكرية وارتدى بذلته المدنية العادية، وحمل بدلا من الرشاش مسدسه عيار ١٣ العادي.

ولم تكن اللحظة مواتية لتصفية عبد الرزاق النايف! كان الضباط الرجعيون

يسيطرون تقريباً على معظم المواقع داخل القصر. بينما كان اللواء المدرع العاشر معسكراً في منطقة أبي غريب على حدود بغداد بعد أن رفض أوامر عبد الرزاق النايف بالعودة إلى موقعه السابق كما توقع صدام حسين بالضبط! وبدأ حردان التكريتي يجري ـ بوصفه رئيساً للأركان ـ بعض التغييرات في مواقع الضباط، وينقل ضباط الصف المنتسبين من خارج بغداد إلى بغداد نفسها، وبعدها بقليل التحقت دفعة أخرى من ضباط الصف بمواقعها الجديدة في داخل العاصمة أيضاً، وصار الوضع أفضل بالمعنى النسبي.

ولكن «صدام» كان مهموماً، قلقاً، في تلك الأيام، كما لم يكن كذلك قط في حياته. كان يجتمع مع أعضاء قيادة فرع بغداد، ويوجههم باتجاه وحدة الحزب والتركيز عليها، ويشير إلى أن الحزب ليس وحده في الثورة، وإن هناك «جهة» متحالفة معه، دون أن يوضح هذه الجهة حتى لا تكثر التأويلات والتفسيرات تبعاً للهوى!.

غير أن «حماد شهاب» أيضاً كان مهموماً، وقلقاً. فرغم أنه كان آمر اللواء المدرع العاشر، فانه لم يكن عضواً في مجلس قيادة الثورة. وإذ رآه صدام في هذا الوضع النفسي في الأيام الأولى للثورة، سحبه من يده، وكانا جالسين بغرفة في القصر، وخرجا إلى الردهة الخارجية يتمشيان. قال له صدام: لماذا أنت لست عضواً في مجلس قيادة الثورة؟! إنهم الآن مجتمعون. أدخل عليهم غرفة الاجتماع فوراً، وقل لهم: إما أن تكون عضواً بالمجلس أو أن تقلب الدنيا! فاذا قبلوا «زين»! وإذا رفضوا «زين» أيضاً!... ودخل حماد شهاب غرفة الاجتماع في التو. وخرج منها عضواً بمجلس قيادة الثورة!.

ومع ذلك، ظل الهم والقلق يلازمانه، والخوف على الثورة لم يزايله قط. صحيح إنه في مكتب رئيس الجمهورية يجلس الرفيق أحمد حسن البكر، ولكن أولئك الذين تسللوا إلى الثورة في «حصان طروادة» الجديد، السافر هذه المرة، يمثلون أخطاراً جدية على الثورة، وتهديداً حقيقياً لها في أي وقت. بل إن كل لحظة تمر ترسخ أقدامهم. كل لحظة تمر، في وجودهم، هي لحظة مخصومة من عمر الثورة. وفضلا عن ذلك فان تاريخهم الخاص غير النظيف، يلقي بظلاله على أفق الثورة، ويحيلها في الوجدان العام الذي لم يكن يعرف ما جرى، وما يجري، إلى حركة شبيهة بأي انقلاب عسكري. وأكثر من ذلك فان استمرارهم كان يعني ببساطة إعقام الثورة، ووقفها عن النمو، بل ودفعها إلى الوراء كلما أمكن، فحتى شركة النفط الوطنية التي تأسست في عهد عبدالكريم قاسم يريد عبد الرزاق النايف الآن، صراحة، وفي اجتماعات مجلس الوزراء، أن يحلها!.

فما عساه يبقي للثورة بعد ذلك؟ وماذا بوسعها أن تحقق من أهدافها التي

قامت من أجلها؟ لم يكن الوصول للسلطة من أجل السلطة لذاتها. والحزب الذي ناضل عشرات السنين، ودفع مئات أو ألوفاً من الشهداء على طريق نضاله، ودرس، وخطط، وقرر، وقاد، وشارك بقيادته كاملة في تنفيذ الثورة، كيف يمكن له أن يظل أسيراً لاثنين من المتطفلين والدخلاء، لا على الثورة فقط، بل على الشعب العراقي نفسه، بجماهيره المذلة، المهانة، المضحية، والباحثة في الثورة عن خلاصها النهائي؟.

كان القلق يتصاعد في نفسه يوماً بعد يوم. وكل ساعة، بل كل لحظة، تحمل الى نفسه مخاوف جديدة على الثورة ومصيرها. «أم عدي» تنظر إلى وجهه وتتعجب! تقول له: «أنتم قمتم بثورة، ولكن وجهك ليس وجه منتصر! ماذا بك؟» ولكنه يتخلص من الرد ولا يعلق بشيء! وعندما يخرج من باب بيته، يلقاه جاره فيسأله بطريقة عفوية: «أبو عدي! يقولون مشبوه عبد الرزاق النايف هذا!» وهو يتجاهل السؤال ولا يرد!.

ولكن حتى متى ؟ وما هو الضمان في أن «الآخرين» ـ الدخلاء والمتطفلين وأذنابهم ـ لا يفكرون الآن، ويتدبرون أمورهم، للخلاص من أصحاب الثورة الحقيقيين؟ إن الزمن في خدمة المبادر، وإن لم تبادر الثورة، فلسوف يبادر أعداؤها بالحتم.

وحينذاك ... من يستطيع أن يغسل يديه من الدم، ويقتلع من قلبه أشواك الندم، وهو يواجه تاريخاً لا يرحم؟.

١٤ـ الفـارس يسْـتردّ ثورة شعبه

إثني عشر يوماً لم ينم فيها إلا نوماً متقطعاً قلقاً، سرعان ما كان يفيق منه، ويفتح عينيه في الليل، وكأنه يحاول أن يزيح من أمامهما كابوساً في منامه. تلك كانت من أقسى أيام حياته.

لا. لم يعد ثمة معنى للانتظار أكثر من ذلك. وما بقي في قوس الصبر منزع!.

خرج مبكراً من بيته في الصباح. وطلب عقد اجتماع سريع للقيادة القطرية. وبعد فترة قصيرة كان كل أعضاء القيادة يجلسون في أماكنهم فيما عدا الرئيس أحمد حسن البكر الذي كان منصبه الجديد يحول دون خروجه من القصر في ذلك الوقت. وفيما عدا أيضاً عزة مصطفى، وعبدالله سلوم، اللذين سافرا إلى القاهرة قبل قيام الثورة، وعندما عرفا بتوقيتها، بعد أن زعم كل منهما أن لديه عملاً هناك لا يستطيع أن يؤجله!.

كان اجتماعاً قصيراً لم تتردد فيه سوى بضع كلمات قليلة حاسمة. قال لهم صدام حسين: «إنني لم أجتمع بكم، يا رفاق، لكي نعيد مناقشة القرار الذي اتخذناه في اليوم السابق على الثورة، بشأن تصفية عبد الرزاق النايف. فهذا القرار لا يناقش. ولكنني أردت فقط أن أقول لكم إنه قد حان الوقت، والمسألة تعتمد على الجانب الفني السريع...».

قالوا : إننا موافقون تماماً. واختر الوقت الذي تراه مناسباً. قال: غداً هو الوقت المناسب! وانفض الاجتماع السريع الطارىء.

بعد الاجتماع، بدأ يتصل بمجموعة من الرفاق، يثق بهم شخصياً، ويطلب إليهم التواجد في القصر الجمهوري غداً قبل الظهيرة. وكان من بينهم: برزان، جعفر الجعفري، سعدون شاكر، صلاح صالح، كامل ياسين، عجاج الأحمد الهزاع. ثم اتصل بحراسة الباب الخارجي للقصر وطلب منهم أن يسمحوا لهم بالدخول في الموعد المحدد.

ومرت ليلة بطيئة ثقيلة. كأنها تحمل فوق كل لحظة من لحظاتها جبلا من الصخر. وما كادت شمس الثلاثين من تموز ـ يوليو تبزغ، حتى كان صدام حسين يتهيأ للتوجه نحو القصر. ودخل على الفور الى مكتب رئيس الجمهورية الرفيق أحمد حسن البكر. وعرض عليه ما تم في اجتماع القيادة نهار الأمس. فوافق على قرار القيادة. وشرح له صدام الخطوط العريضة لما سوف يحدث بعد

تناول طعام الغداء في هذا اليوم.

كان طعام الغداء يومها غزالا مشوياً، ذبحه حماد شهاب، وجلبه إلى القصر!... ولكن قبل أن يدخلوا إلى غرفة الطعام. توقف صدام حسين مع حماد شهاب قليلا، وانتحى به جانباً وقال له: أبو رعد! «هذه المسألة... ستتم اليوم!... اليوم سأتخلص من هؤلاء!» قال أبو رعد وهو يضحك: هل ضبطت الأمور كلها؟ قال أبو عدي: «كل شيء قد ضبط»!... ثم نظر في عينيه نظرة مباشرة وقال سريعاً في حسم: عندما نخرج من غرفة الطعام، وتراني أدخل إلى مكتب الرئيس، لا تدخل أنت. ليس لك حاجة بها. توجه إلى اللواء المدرع العاشر على الفور، وطوق القصر. أدخل رعيل الدبابات إلى داخل السياج الخارجي للقصر. لأن عبد الرزاق النايف لا ينبغي أن يفلت. فاذا حاول الانفلات سأقتله. ومن المحتمل أن تحدث مضاعفات، ونقتل نحن هنا. فوحدات القصر تدين كلها بالولاء له، بما في ذلك الحراسات الداخلية في القصر بالاضافة إلى حراسه الشخصيين وهم اثني عشر حارساً مسلحين بالرشاشات يحيطون به. فاذا حدثت تلك المضاعفات، وقتلنا هنا، فانك تستطيع أنت ومن يتبقى من الحزب، أن تتسلموا السلطة، وتتوكلوا على الله»!.

على مائدة الطعام كان الرئيس أحمد حسن البكر يجلس وإلى جانبه عبد الرزاق النايف وحردان التكريتي، وصدام حسين، وحماد شهاب، وسعدون غيدان، وصالح مهدي عماش. وكان حماد شهاب يضحك وهو يقول: طعام اليوم غزال كله!

انتهى الطعام. وخرج من الغرفة سريعاً. كان حردان التكريتي يسير إلى جانبه وهو لا يعرف. نظر إليه صدام حسين وقال له: «أبو سعد! اليوم، تكون المسألة منتهية!». قال حردان: اليوم؟ أبا عدي نتفاهم! صعدا الدرج المؤدي إلى مكتبه. جلسا لحظة. نظر إليه صدام في عينيه مباشرة، وقال له: «أبو سعد! المسألة لا تحتاج إلى تفاهم!». قال حردان: حسناً! ولكنه لا يتوقع أن تتم العملية في نفس اليوم. ومع ذلك عاد يقول: أبو عدي! أنت تريد أن تقوم بالعملية في هذا النهار. أخوي! سوف تقتلنا! كيف يمكن إتمامها في هذا الظهر؟! الحرس كله يدين بولائه لعبد الرزاق النايف! قال له صدام: كل شيء تم ترتيبه!.

تركه جالساً في مكتبه، وهو يظن أنه اقتنع بتأجيل العملية إلى ساعة أخرى غير هذه الظهيرة، وهبط الدرج مسرعاً لا يلوي على شيء. دخل غرفة المرافقين. وقعت عينه على الرفاق الذين واعدهم. قال لهم دون أن ينظر إلى وجوههم: إتبعوني!... واجتاز بسرعة غرفة السكرتير، وكان يقف بها إلى جانب السكرتير سعدون غيدان، ودخل مباشرة إلى مكتب رئيس الجمهورية. كان الرفيق البكر

جالساً إلى مكتبه. وصالح مهدي عماش جالساً أمامه. أما عبد الرزاق النايف فكان جالساً وظهره نحو الباب الخارجي للغرفة.

سحب صدام حسين مسدسه، ووجهه نحو عبد الرزاق النايف وصاح به: إرفع يديك!. التفت النايف إليه وقال: لماذا؟ فلما رأى المسدس موجهاً إليه، وضع يديه على عينيه وقال: عندي أربعة أطفال! قال له صدام: لا تخف أنت وأطفالك لن يحدث لكم شيء إذا سلكت سلوكاً طبيعياً! عبد الرزاق! أنت تعرف إنك دخيل على الثورة، وإنك حجر عثرة في طريق الحزب. وهذه الثورة دفعنا من أجلها دم القلب حتى رأيناها. إن قرار الحزب هو إزاحتك من طريقه!.

انتزع مسدسه من جانبه، وهو يسمع المسدسات في أيدي رفاقه من خلفه تسحب طلقاتها. ووقف صالح مهدي عماش يريد تخفيف الموقف قائلا: انتظروا ودعونا نتفاهم!... توجه إليه صلاح عمر العلي وجره من يده، وأجلسه على مقعده، فجلس دون أن يحاول التحرك مرة أخرى.

قال عبد الرزاق النايف بعد أقل من لحظة: ماذا تريدون مني؟ سحبه صدام من يده، ودخل به إلى الغرفة المجاورة، وهو يقول له: عبد الرزاق! نحن لن نقتلك. هذا هو ما لك علينا! أما الذي عليك لنا فهو أن لا تحاول أن تتحرك أية حركة تدفعنا إلى قتلك!. ولا بد لك من أن تخرج من العراق! فأين تريد أن تتوجه؟ في أية سفارة؟

قال النايف: أذهب إلى لبنان.

قال صدام: لا! قال النايف: طيب الى الجزائر.

قال صدام: لا ! قال النايف: إذن إلى المغرب.

قال صدام: موافقون !.

رفع صدام حسين سماعة التليفون، فرد عليه عامل السويتش: نعم سيدي! فقطع السلك على الفور ونظر إلى برزان وجعفر الجعفري، وقال لهما: أنتما تقفان هنا إلى جانبه ولا تتحركا من هذا المكان حتى لو انتقل الكون من موضعه. وإذا حاول أن ينهض من مقعده، أو إذا سمعتم صوت إطلاق نار في الخارج، ومقاومة، أطلقوا عليه النار فوراً. هل سمعت يا عبد الرزاق الأوامر؟ قال: نعم سمعتها!

خرج من الغرفة بعد أن أغلقها وتوجه إلى مكتب الرئيس. سحب صالح مهدي عماش من يده، وخرج به من المكتب إلى غرفة السكرتير، فوقعت عيناه على سعدون غيدان. فاندفع نحوه صدام وقبله! وهو لا يدري ماذا جرى. قال سعدون: أبو عدي! ما هي القصة؟ قال له صدام: انتهينا من عبد الرزاق النايف حسب اتفاقنا! أبو سمرة! هذا صالح مهدي عماش معك، تذهبان الآن مباشرة

إلى كتيبة الدبابات وتجلسان هناك! فذهبا رأساً. وكان طه الجزراوي قد توجه إلى وزارة الدفاع، حيث كان مبلّغاً من صدام حسين أن يكون واجبه في مقر وزارة الدفاع. بينما كان اللواء حماد شهاب يحيط السياج الخارجي للقصر بدبابات اللواء المدرع العاشر!

كل شيء كان يجري بهدوء، وحزم، وسرعة غريبة، وكأنها مشاهد مثيرة في فيلم سينمائي!... توجه صدام مسرعاً صوب الرفاق. وكان الحرس الخاص بعبد الرزاق النايف ما زال في فناء القصر الجمهوري وقد أوعز صدام حسين إلى الرفاق باعتقالهم وتجريدهم من السلاح وفي لمح البصر وجد كل منهم من ألقى به على الأرض بضربة سريعة وشد وثاقه بعد أن جرد من سلاحه.

ذلك كله جرى، وحردان التكريتي لا يدري إن كل شيء قد تم!... رآه صدام نازلا على الدرج من الدور الأعلى وهو يتمخطر! قال له: حردان! أين أنت؟ قال: لماذا؟ قال له صدام: حسبتك قد توجهت إلى مقر القوة الجوية! كل شيء قد تم الآن! إمض على الفور وأطلق طائراتك!... ركض أبو سعد إلى غرفة المرافقين، واتصل بمقر القوة الجوية، وبعد لحظات كانت طائرات السلاح الجوي تحوم في سماء بغداد!

حتى هذه اللحظة كان كل شيء يسير بدقة وإحكام ونجاح. ولكي كيف يتم نقل عبد الرزاق النايف من القصر؟ كيف يتم دون أن يستشعر الحرس الجمهوري الذي كان يدين له بالولاء أو أي جندي في كتيبة الدبابات بأن ثمة شيئاً غير عادي قد حدث له؟... على الأقل حتى يتم إخراجه من العراق هذه الليلة!

نظر صدام حسين إلى حردان التكريتي وقال له: جهز لنا طائرة في معسكر الرشيد لتنقل عبد الرزاق النايف سفيرنا في المغرب!... ثم توجه إلى الغرفة التي يجلس بها النايف وقال له: «عبد الرزاق! سنخرج أنا وأنت الآن من القصر وتذكر أن مسدسي في مكانه تحت السترة. وسنمر على الحرس في طريقنا، سيؤدون لك التحية، فتؤديها لهم بشكل عادي. وسنتوجه إلى سيارتك الرسمية التي يرفرف عليها العلم على جانبها. فنركبها. تركب أنت أولا وأنا إلى جانبك. وبالطبع أنت تعلم أن أية حركة أو أية كلمة سوف تبدر منك داخل السيارة تعني إنك سوف «تتكوم» على نفسك، وتموت على الفور. هل أنت موافق؟!» قال النايف: موافق!

خرج عبد الرزاق النايف وإلى جانبه صدام حسين من الغرفة، وهما يسيران بهدوء جنباً لجنب، بينما الحرس الجمهوري يؤدي التحية لرئيس الوزراء، وهو يرد عليهم التحية، بانضباط عسكري! وهم لا يعلمون أن هذه هي المرة الأخيرة

في حياته التي يتلقى فيها مثل هذه التحية!... وعند الباب الخارجي كانت أبواب السيارة مفتوحة. دخل فيها أولا ثم جلس إلى جانبه صدام حسين. وفي المقعد الأمامي جلس إلى جانب السائق صلاح عمر العلي. بينما كان قسم من الرفاق قد توجه إلى معسكر الرشيد ليصاحبوا السيد السفير الجديد إلى مقر عمله في المغرب!

في معسكر الرشيد، كانت الطائرة قد أدارت محركاتها، وعند سلمها وقف برزان وسعدون شاكر وجعفر الجعفري، وعدنان شريف، ينتظرون المسافر الذي لن يعود إلى بغداد مرة أخرى. وصعد عبد الرزاق النايف إلى الطائرة. واتخذ الرفاق مقاعدهم من حوله. وقبل أن يهبط صدام من الطائرة أخرج مسدس عبد الرزاق النايف الذي كان قد انتزعه منه، وسلمه إليه! وقال له: هذا هو مسدسك! أما الطلقات فسوف يعطيها لك سعدون شاكر عندما تصلون إلى هنالك!.

عندما ارتفعت الطائرة في سماء بغداد، أخرج صدام حسين منديله، ومسح دموعاً سقطت من عينيه. كان الكابوس الرهيب قد مضى بعيداً، بعيداً، فوق السحاب. وفوق الأرض استعادت الثورة روحها.

عادت به السيارة إلى القصر الجمهوري. دخل مكتب الرئيس. ونظر إليه وقال: بقي إبراهيم الداوود! ولم يكن الداوود يومها في العراق. كان في الأردن يفتش قطعات من الجيش العراقي متواجدة هناك منذ حرب ١٩٦٧. فاتصل حردان التكريتي بضابط بعثي سابق اسمه «حسن النقيب» وقال له: اعتقلوا الآن إبراهيم الداوود! ولكن «النقيب» ـ الذي لم يكن يعرف شيئاً عما جرى ـ كان يدعي أنه لا يسمع! ساعتها قرر صدام على الفور إرسال طائرة إلى هناك، بها عدد من الرفاق، على رأسهم صلاح صالح، لالقاء القبض عليه بعد أقل من ساعة!

ثم جلس على مقعده أمام مكتب الرئيس. وأخرج من جيبه بهدوء ورقة وضعها أمام الرفيق أحمد حسن البكر. كانت الورقة تتضمن «بيان ٣٠ تموز ـ يوليو» الذي كان قد أعده من قبل!.

تناول الرئيس الورقة، وقرأها، وأخذ يعيد كتابة البيان بخط يده. ولكنه لاحظ أن التوقيع هو: أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة. فسأله: ماذا تعني بهذه العبارة؟! قال أبو عدي في حساباتي إنه لا حردان التكريتي ولا صالح مهدي عماش يكون قائداً عاماً للقوات المسلحة! تابع الرفيق البكر كتابة البيان. ثم نهضا، وخرجا من الغرفة، وتوجها معاً صوب مبنى الاذاعة. وفي تمام الساعة السابعة من مساء ٣٠ يوليو ـ تموز ١٩٦٨، انطلقت أمواج الأثير لتعلن على جماهير الشعب العراقي، وعلى الأمة العربية،

وعلى العالم أجمع، أن ثورة السابع عشر من تموز ـ يوليو قد تطهرت، وأن حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، قد استعاد شعبه، واسترد ثورته.

١ـ صدام حسين في منزله.
٢ـ السيدة الوالدة.
٣ـ رغد صدام حسين وقد فاجأتها عدسة الكاميرا.
٤ـ صدام حسين في إحدى زياراته للشمال العراقي وقد وضع على رأسه لباس الراس الكردي.
٥ـ «حلى» تحاول التدرب على السباحة.
٦ـ صدام حسين مع ابنته «حلى» أمام حوض السباحة يداعبها في حنان.
٧ـ الاب هو الاب حتى ولو كان رئيساً للجمهورية!
٨ـ صدام حسين في جلسة عائلية والى جانبه عـدّى اكبر ابنائه وقصيّ الابن الآخر.
٩ـ السيدة ساجدة زوجة الرئيس في بيتها وأمامها طفلتها حلى.
١٠ـ صدام حسين في بيته والى جانبه ابنته.
١١ـ صدام حسين يحمل حلى على كتفه.
١٢ـ صدام حسين في الريف يجلس على الارض الطيبة التي وهبها حياته ونضاله.



القسم الثاني :

ثورةٌ في الفكر
وفكرٌ في الثورة

الجهاد الأصغر والجهاد الأكبر!

لقد انتهى الجهاد الأصغر، وبدأ الجهاد الأكبر!.

ليست السلطة بالنسبة لرجل الثورة نهاية المطاف. انها بداية. أو لنقل إنها بداية جديدة لنضال آخر. شاق ومرير هو أيضا. من أجل وضع الأهداف والبرامج والأفكار المجردة موضع التطبيق.

إن العراق، صبيحة الثلاثين من تموز، كان يبدو جبلا هائلا من المشاكل والمعضلات، على الصعيد النظري والعملي، سواء بسواء. وصحيح إن حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تولى السلطة الآن، يملك المنطلقات النظرية الخاصة به، ومع ذلك فان النظريات مهما كان عمقها أو شمولها، لا يمكنها أن تتحرك وحدها، وليس بوسعها أن تتحول إلى حياة نابضة، وإلى واقع حافل بالمنجزات، بدون العقل السياسي القيادي المفكر، ومن غير الحرارة اللافحة المنبعثة من صدور الجماهير. فان لم يتوفر هذان الشرطان لها، لا تصبح تلك النظريات، في أسعد أحوالها، إلا «يوتوبيات» تهوم مع الخيال الانساني المجنح، المفارق دائما للواقع الاجتماعي المحدد في المكان والزمان.

ولقد كان صدام حسين يعرف هذه الحقيقة معرفة يقينية. إن مهاراته وقدراته ومواهبه لا تتبدى في النضال السلبي فحسب، ولا تظهر في تنظيمات الخفاء السرية فقط، إنها تتجلى هنا أيضا ـ وربما أبعد وأعمق مما كانت ـ في العلن، تحت شمس العراق الساطعة أبدا، في الجدل الحي مع الجماهير، في الصراع الملتهب بين الحلم والواقع، في البناء. لم يكن غريبا أن يصفه نقيب المهندسين في بلاده بأنه «مهندس الثورة»، بكل ما يوحي به هذا الوصف من معاني العقل المخطط، والارادة القادرة على وضع المشروع الثوري في صيغه التنفيذية، بموهبة وجدارة وابتكار.

لا بد لنا من أن نتوقف هنا وقفة طويلة، لنتأمل مشروعه الفكري المتكامل، الذي ينطوي على تصوراته ومفاهيمه واتجاهاته المرحلية والاستراتيجية على السواء. وحتى إذا لم نستطع أن ندقق النظر في كل التفصيلات الصغيرة، أو التطبيقات العديدة، فان الأركان الأساسية، والمحاور الجوهرية، لهذا المشروع الثوري المتكامل، يمكنها أن تقدم صورة قد لا ينقصها الشمول، لأبعاده الآنية، وآفاقه القريبة والبعيدة معا.

إن ما سوف نحاول أن نرسمه في هذا الجزء من الكتاب، هو فكر صدام حسين في الثورة، أو فكر الثورة كما عبر عنه بحق صدام حسين، من خلال الوحدة العضوية بين الكلمة والفعل... تلك الوحدة التي مثلت، ولسوف تمثل على الدوام السمة الجوهرية لشخصيته الفكرية والنضالية، في مراحل حياته جميعها، وفي جهاده الأصغر، والأكبر على السواء.

أ ـ صَدَّام حسين وجَدَل الماضي والمستقبل

١ ـ التاريخ وبعثُ الأمَّة

القادة التاريخيون للشعوب والأمم، ينطوون عادة في أعماقهم، على إحساس مفرط بالتاريخ. وسواء كانوا واعين بهذه الحقيقة أو لم يكونوا كذلك، فان هذا الاحساس العارم الذي يوشك أن يبلغ ما تبلغه الغريزة من تأصل وتجذر في النفس، هو الذي يمثل في غالب الأحيان دوافع أفعالهم، وبواعث إرادتهم.

ويختلف شكل هذا الاحساس، بطبيعة الحال، من قائد لآخر، ومن عصر لعصر، بحسب طبيعة كل قائد، ومجاله، وتكوينه النفسي والاجتماعي والأيديولوجي، وتبعاً لظروف المكان ومتغيرات الزمان، في كل عصر. في الماضي، كانوا يقيمون الاهرامات والمعابد والقبور العظيمة، ويحفرون على جدرانها أخبار فتوحاتهم، وأنباء انتصاراتهم، وصور منجزاتهم، حتى يراها أو يقرأها الآتون من بعدهم، فيحتفظون بجذوة التفرد والعظمة متوقدة، كما يظنون، جيلا بعد جيل، وقرناً بعد قرن. هكذا فعل قادة مصر القديمة، وبابل وآشور في العصور الأولى للتاريخ. وهكذا فعل أيضاً قادة اليونان والرومان فيما تركوه من الآثار والمعابد والتماثيل والأعمدة والمقابر وأقواس النصر. كان الاحساس التاريخي لديهم، إحساساً بالديمومة، بالبقاء، إن لم يكن نزوعاً إلى الخلود، لا لأرواحهم فحسب، بل وأحيانا لكيانهم المادي، كما أراد جيلجامش.

أما في العصور الحديثة، حيث لم تعد ـ مع حركة التطور الاجتماعي والثقافي ـ المعابد الكبرى وفنون العمارة الضخمة، الشاهد الصادق ـ والوحيد على الأقل ـ على تميز عصر أو عظمة فرد، وحيث لم تعد الشعوب نفسها، كتلة سديمية تتحرك بإرادة الملك ـ الاله، أو الملك ـ الشمس، فان الاحساس التاريخي لدى القادة المعاصرين بدأ يتجلى في شكل آخر، هو الاهتمام المباشر من جانبهم بكتابة التاريخ نفسه، حتى ولو لم يكن تاريخ أفراد أو أبطال متفردين، بل تاريخ شعوب، وأحزاب، وحركات اجتماعية وسياسية وأيديولوجية. ومن النادر أن نفتقد اليوم، في كل المجتمعات المعاصرة، بما فيها مجتمعات العالم الثالث ـ وبينها بالطبع مجتمعاتنا العربية ـ المحاولات المتكررة لاعادة كتابة التاريخ،

خصوصاً عند الوقفات، أو المنعطفات المهمة، في مسيرته. بل ربما لم يعد يثير فينا الدهشة الآن، أن نشهد مثل هذه المحاولات لاعادة كتابة التاريخ، في المجتمعات الاشتراكية نفسها، حيث يدين قادتها وكتابها ومؤرخوها، بنظرية واحدة في تحليل التاريخ، وبمنهج واحد في كتابته، كلما انتهى عهد أو قضى قائد من قادتها. وليس الاتحاد السوفييتي اللينيني، ثم الستاليني، ثم المؤتمر العشرون، المثال الوحيد على ذلك، فبولونيا، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا، أمثلة أخرى مضافة، بل إن الصين نفسها، صين ما بعد ماو، بدأت تسير على الدرب نفسه، وتنسج على نفس المنوال.

أخطأ ذلك أم صواب؟ ربما لا يكون ذلك هو السؤال الجوهري. وقد يجدر بنا أن نسأل قبل ذلك: هل الحقيقة التاريخية نسبية الى هذا الحد، بحيث تقبل التشكل والتلون، بحسب زوايا الرؤية، ومدى النظر، وأحياناً بحسب النوازع والأهواء؟

ولكن ما هي الحقيقة التاريخية نفسها؟! إن هذا السؤال الذي تبدو إجابته يسيرة لدى البعض، أو حتى بديهية، هو في الواقع من أعقد الأسئلة التي تواجه المؤرخ أو المفكر على حد سواء. إن المنطق الشائع قد يجيب على الفور أن حجر الزاوية في أي «تاريخ» هو مجموعة الحقائق الأساسية التي لا يختلف عليها المؤرخون جميعاً بصرف النظر عن مدارسهم الفكرية أو فلسفاتهم الاجتماعية. كأن نقول، مثلا إن ثورة وقعت في مصر عام ١٩٥٢، أو أن ثورة قامت في العراق عام ١٩٦٨. ولكن مثل هذه الحقائق التي هي ضرورية ومهمة بالنسبة إلى المؤرخ، هي أقرب ما تكون إلى الألوان بالنسبة إلى المصور، أو بمواد البناء بالنسبة إلى المهندس المعماري. ليس من المتصور أن يبدأ رسام إنجاز لوحة من لوحاته أو أن يسعى مهندس لاقامة بناء من دون أن تكون لدى الواحد منهما «مواده» الأساسية. لكن هذه المواد الأساسية هي في النهاية شيء مختلف عن «اللوحة»، وعن «العمارة» التي ينتهي إليها المصور أو المهندس المعماري.

الحقائق المتماثلة لدى المؤرخين جميعاً، هي إذن المواد الأساسية أو المواد الخام التي يتناولها كل مؤرخ على حدة، ويعالجها طبقاً لاتجاهه الفكري الخاص، وانطلاقاً من منظوره الاجتماعي المحدد، ليصنع منها «تاريخاً» هو في النهاية سلسلة من الأحكام المقبولة أو المبررة لدى قطاع من الناس. وكلما كانت هذه المواد الأساسية أو الخام أكثر قدماً وأشد عراقة، ازداد «التاريخ» خضوعاً ـ على عكس الرأي الشائع ـ للتلون والتشكل بآراء ومواقف المفكرين والمؤرخين الخاصة، كل حسب حاجته الاجتماعية أو تبعاً لاتجاهه.

ماذا نعرف بحق عن اليونان القديمة؟ نحن نعرف ما قدمه المؤرخون لنا من

صور لأثينا من وجهة نظر المواطن الأثيني في عصر أمجاد أثينا، في القرن الخامس قبل الميلاد. ولكن كيف كانت تبدو اليونان القديمة من وجهة نظر إسبرطة وكورينثه وثيبا؟ كيف كانت صورتها في عيون الفرس أو العبيد أو المقيمين في أثينا من غير «المواطنين»؟ أليس ما نعرفه أقل القليل؟.

الأمر نفسه ينطبق على الحضارات القديمة كلها. حضارة وادي النيل. وادي الرافدين. الصين والهند، وغيرها. بل لا تفلت منه حضارة القرون الوسطى الأوروبية نفسها. يذكر «إدوارد كار» ـ وهو أحد كبار المؤرخين اللامعين في عصرنا ـ «إن ما نعرفه باسم وقائع القرن الوسيط قد جرى اختيارها كلها تقريباً من قبل أجيال من المؤرخين كانوا منشغلين مهنياً بنظرية وتطبيق الدين، والذين اعتقدوا بناء على ذلك بأنها مهمة جداً، وسجلوا كل ما هو مرتبط بها، وما كان انشغالهم بغيرها ليرقى الى هذا المستوى من الأهمية. إن صورة الفلاح الروسي المتدين الورع قد تحطمت بثورة ١٩١٧، بينما صورة الرجل المتدين الورع في العصر الوسيط، سواء كانت صحيحة أم لم تكن، هي غير قابلة للانهيار لأن الحقائق المعروفة عن ذلك العصر، تقريباً، قد سبق أن اختيرت لنا من جانب أناس صدقوها، وأرادوا من الآخرين تصديقها، في الوقت الذي نجد فيه عدداً آخر من الحقائق والتي ربما كان ممكناً أن نجد فيها دليلاً على عكس ذلك، قد فقدت وراء الذاكرة. إن الذراع الميتة لأجيال المؤرخين والناسخين قد صممت شكل الماضي من دون أن توجد إمكانية لاكتشافها»"[١]".

ولكن أليس ثمة بين أيدينا أحياناً بعض «الوثائق» التي يمكنها أن تبدل المنظور؟... في القرن الماضي فقط، حيث كانت الفلسفات الوضعية تسعى لأن تجعل من «التاريخ» علماً أشبه بالعلوم التجريبية كانت «الوثيقة» تحظى بنوع من التقديس. لقد كانت الحقيقة «حقيقة» لأنها وردت في «الوثيقة»، وهو ما يمثل الدليل القاطع ـ الذي هو أشبه بالدليل الحسي المباشر في التجارب العلمية ـ على أنها لا تقبل النقض أو الشك. كانت الوثيقة هي الخبز المقدس الذي يتناوله المؤرخ حتى يعبر إلى ملكوت التاريخ. ولكن سيأتي وقت بعدما يطوي القرن التاسع عشر شراعه، يتساءل فيه مؤرخون بارزون في القرن العشرين بقلق: «... ولكن ماذا تخبرنا الوثائق ـ المراسيم والمعاهدات والكتب الزرقاء والمراسلات الرسمية والأوراق الخاصة واليوميات ـ إذا ما تفحصناها بدقة؟ ما من وثيقة بوسعها أن تخبرنا أكثر مما أراد لها محررها الشيء الذي اعتقد هو بأنه حدث أو الذي اعتقد بوجوب حدوثه، أو أنه سيحدث، أو لربما ما أراد من الآخرين أن يفكروا بما فكر به، أو حتى فقط ما أراد هو نفسه أن يعتقد بأنه فكر به...»"[٢]"
ثم يضيفون قائلين وكأنهم عثروا على شفاء للقلق: «ليس لهذه الأمور أية أهمية

إلى أن يباشر المؤرخ تأثيره فيها وفك مغاليقها. إن الحقائق سواء وجدت في الوثائق أم لم توجد، فانها لا بد أن تخضع لصنع المؤرخ. إن الفائدة التي يستخلصها من الوثائق، هي عملية الصنع»[٣].

أفهل يعني ذلك ـ مرة أخرى ـ إن الحقيقة التاريخية نسبية إلى هذا الحد؟ لا، ونعم، في نفس الوقت. لا، من حيث ان «الحدث» التاريخي ـ هذه المادة الأساسية أو الخام ـ هو في نهاية الأمر واقعة موضوعية، بمعنى أن لها وجودها المستقل في الزمان والمكان المحددين. ونعم، من حيث أن تفسير هذا الحدث أو تأويله، يخضع للمعالجة الخاصة لكل مؤرخ أو مفكر تبعاً لزاوية رؤيته السياسية، وموقفه الاجتماعي، واتجاهه الأيديولوجي. وإذا كان ما قاله «هيجل» صحيحاً من «أن كل تاريخ فلسفة، وكل فلسفة تاريخ» فمعنى ذلك أننا لا نقرأ ما يمكن تسميته بالتاريخ الموضوعي المجرد أبداً، وإنما نحن نقرأ على الدوام «فلسفة تاريخ».

ولن يختلف الأمر بعد ذلك فيما يتعلق بالمعالجات المتعددة للحدث التاريخي من زاوية انها كلها ـ أرادت أو لم ترد ـ تصدر عن فلسفات متعددة. وقبولها أو رفضها ينبع في الواقع من قبولنا أو رفضنا لهذه الفلسفات، تبعاً «لفلسفتنا» المعينة. وها هنا يصبح البحث التاريخي بحثاً فلسفياً في صميمه، وتغدو الكتابة التاريخية كتابة تعكس تأويلا فلسفياً في جوهرها. ولا تكون الأحكام التي نصدرها على التاريخ المكتوب، أو الذي نعيد كتابته، إلا أحكاماً فلسفية في منطلقاتها أو غاياتها.

ومع ذلك يظل الفارق هنا قائماً، وضرورياً، بل واجباً. فالتسوية بين المعالجات التاريخية المختلفة مثلما هي التسوية بين الفلسفات المختلفة، هي «موضوعية» زائفة، فضلاً عن أنها محض تجريد مختلق، حتى لو تحقق فانه لا يؤدي إلا الى العدمية الاجتماعية، والتاريخية، ولا يقود في النهاية إلا لخدمة الرجعية في كل مجتمع، وكل عصر. فكيف يمكن التسوية بين معالجة تاريخية تعتبر التاريخ تسجيلاً لأنباء الملوك والأمراء ـ والكهان الذين بنوا اهراماتهم على أجساد شعوبهم، ورفعوا أعمدتهم، وأقواس نصرهم على جماجم البشر، وبين معالجة تاريخية أخرى تعتبر التاريخ سجلا لحاصل الجمع المتفاعل بين شعوب وقادتها، في إطار لحظة محددة في المكان والزمان؟ كيف يمكن التسوية بين فلسفات تاريخية تجعل من التاريخ تجلياً لقوى مجهولة. غامضة عمياء، وبين فلسفات تاريخية أخرى تحيل التاريخ إلى محصلة لتفاعل نضالات البشر، الشاقة والعنيدة، لامتلاك مصيرهم؟ بل كيف يمكن التسوية بين من يعتبرون التاريخ، تاريخ «أفراد» عظماء من جانب، ومن يعتبرونه تاريخ «جماهير» صماء

من جانب آخر، ومن يعتبرونه ثمرة لعلاقة جدلية ـ تاريخية بين جماهير مناضلة وقيادات وطلائع حية، من جانب ثالث؟ وكيف يمكن للتقدم ـ الذي هو أمل البشرية جمعاء ومناط طموحها ـ أن يتحقق، ما دام الأمر لا يخضع في النهاية إلا لظهور العبقري الفرد وحده، أو للحركة العشوائية للكتل السديمية وحدها؟.

ها هنا يبدأ الانتقاء، وتتحدد طبيعة الاختيار. وتتميز هوية الباحث أو المفكر أو المؤرخ، أو القائد السياسي التاريخي.

ومن هنا تنطلق المعالجات التاريخية المختلفة، ويتجسد التأويل الفلسفي، ويطرح الأشكال، بالضرورة، نفسه.

ولقد طرح صدام حسين الأشكال من زاوية التاريخ العربي، وبعث الأمة العربية، وقدم في معالجته ثلاث مساهمات فكرية: الأولى تحت عنوان: «كيف يكتب التاريخ؟»، والثانية تحت عنوان: «يجب أن لا نتحدث عن التاريخ بصورة معزولة عن الزمن وتفاعلات الأحداث»، والثالثة تحت عنوان: «حول كتابة التاريخ».

في مساهمته الأولى طرح الأشكال من زاويته الفلسفية العامة: «لمن يكتب التاريخ، وكيف يكتب؟ هل يكتب التاريخ للأحياء أم للأموات والشهداء؟ ولماذا نلح على أن يكتب التاريخ، بما ينصف الفرد المستحق، دون أن يكون انصافه على حساب المجتمع؟» "٤".

وهو قد أجاب على السؤال الأول بأن التاريخ يكتب بطبيعة الحال للأحياء من الناس في المجتمع، وتاريخ البطولة والأبطال ليس مجرد تحية أو شهادة لمن قدموا أرواحهم من أجل الوطن فحسب، وإنما هو ـ وربما في الأساس ـ درس للمناضلين من بعدهم، وأنموذج يعلى أمامهم، حتى يسيرون على دربه، ويحتذونه. التاريخ لا يكتب للموتى، للأضرحة الرخامية الصماء. كان المسيح يقول: «دعوا الموتى يدفنون موتاهم»! وكان يعني بذلك أن الحياة هي همّ الأحياء الأول. فاذا لم يكن بوسعنا أن نتحدث إلى الأحياء، ونتوجه إليهم، ونوجههم، فكيف يمكننا أن نفعل إزاء من أصبحوا مجرد ذكرى في الخيال أو طيف في القلب؟ إن التاريخ إذا لم يكن متوجهاً إلى الأحياء، وموجهاً لهم، فقد فاعليته، وإيجابيته، وديناميكيته، بل لعله يفقد تبريره أيضاً.

وإذا كانت تلك النقطة بمثابة المدخل المنطقي للأشكال، فان القضية التي تمثل صلب الأشكال نفسه هي قضية الفرد والمجتمع، وعلاقتهما بالتاريخ. وعلى الرغم من تراكم المؤلفات، وتعدد التيارات الفلسفية والاجتماعية التي عالجت هذه القضية، خصوصاً منذ أن بلغ الوعي التاريخي ذروته الأولى في أوروبا الحديثة، في القرن الثامن عشر، فان السؤال ما زال قائماً، واختيارات الاجابة ما

فتئت مطروحة أمام المفكرين. لقد كتب أ.ج.ب تيلور A . J . B TAYLOR بعد الحرب العالمية الثانية يقول: «أنه بالامكان كتابة تاريخ أوروبا الحديث بلغة الجبابرة الثلاثة، نابليون، وبسمارك، ولينين»"[٥]"، في الوقت الذي كان تولستوي قد كتب من قبل قائلا في محاولة للانتقاص من دور الرجال العظماء في التاريخ: «إنهم ليسوا أكثر من ألقاب تعطي الأسماء للأحداث»"[٦]". أما هيجل ذلك الذي حقق في فلسفة التاريخ ما لم يسبقه إليه أحد، وربما - بمعنى ما من المعاني - لم يلحق به أيضاً أحد فانه كان يقول: «إن الرجل العظيم في عصر ما هو الذي يستطيع أن يعبر عن إرادة عصره في كلمات، ويدل عصره على إرادته وينيرها. إن ما يفعله هو قلب وروح عصره، إنه يحقق عصره»"[٧]".

صدام حسين يجيب على السؤال المطروح الآن بقوله: «هل تصورنا يوماً ما أن تتقدم الحياة والمجتمع، أو أي فرع فيهما على طريق الأهداف المرسومة، بدون قائد أو قيادات؟ الجواب لا يمكن تصور ذلك، ولم يكن في التاريخ استشهادات يقتدي بها في هذا الاتجاه»"[٨]". ثم يضيف بعد ذلك جوهر الاجابة على السؤال قائلا: «إن القائد هو ابن المجتمع وأبوه في آن معاً. هو ابن المجتمع في عملية الخلق الأولى والتكون الأول. وهو أبو المجتمع في المرحلة التي يلعب فيها أدواراً قيادية... وعندما يكون القائد أباً للمجتمع لا يعني ذلك أن يكون أباً عشائرياً متخلفاً، بمعنى أن يكون وصياً عليه، وإنما تكون أبوته ضمن سياق العلاقة الديموقراطية الثورية، وما تتطلبه من تفاعل...»"[٩]".

ما الذي تعنيه هذه العبارات؟ إنها تعني رفض الاتجاه الذي يجعل التاريخ فيضاً من عبقرية أفراد عظماء من جانب، كما تعني رفض الاتجاه الآخر الذي يجعل التاريخ مجرد محصلة ميكانيكية لجماهير، لكتل، تتحرك بغير «بوصلة» وسط العباب. ثم هي بعد ذلك تطرح الوضع الصحيح للاشكال: هناك مجتمع من جانب وقائد من جانب آخر. والعلاقة بينهما هي علاقة تفاعل، أي علاقة أخذ وإعطاء، أي علاقة ديناميكية جدلية تسير من الفرد إلى المجتمع، ومن المجتمع إلى الفرد، بغير انقطاع. إن أسطورة «روبنسون كروزو» الشهيرة التي جسدت في الخيال صورة فرد مستقل يفزع إلى جزيرة بعيدة ليبني فيها مملكته الفردية المنعزلة، قد تحطمت الآن حتى في الفكر الغربي الذي أبدعها في مرحلة من مراحل تطور المجتمع الأوروبي، حين كانت البورجوازية طبقة صاعدة تبحث عن تقديس «الفرد» الصاعد. واكتشف الأوروبيون بعد ذلك، أن روبنسون كروزو لم يكن حتى على المستوى الشخصي فرداً مجرداً، وإنما كان إنجليزياً من «يورك»، وكان يحمل معه إنجيله ويصلي لإلهه، بل وأكثر من ذلك سرعان ما بنى مجتمعاً جديداً، رغم فرديته، وعلى أنقاضها!.

أما الذين اعتبروا التاريخ مجرد تسجيل لحركة «الجماهير» أشبه بالجهاز العلمي الذي يقيس حركة الزلازل في طبقات الأرض، وبسطوا الماركسية، التي يدعون التحدث باسمها، وحولوها إلى «عدد محدد من العقائد الثابتة: ثلاث مبادىء للمادية، وأربعة قوانين للجدلية، وخمس مراحل لتطور المجتمعات التاريخي» "١٠" فلعلهم ينتمون في سلالاتهم الفكرية إلى أولئك الذين قال عنهم ماركس نفسه: «لو كانت هذه هي الماركسية فكل ما أعرفه أنني غير ماركسي!» "١١" ذلك لأن «التاريخ» كما قال هو أيضاً «لا يفعل شيئاً. إنه لا يملك الثورة الهائلة ولا يخوض المعارك. إنه الانسان، الانسان الحي الذي يفعل كل شيء. هو الذي يملك الثورة، وهو الذي يقاتل...»!"١٢".

إن ما ينقص هؤلاء جميعاً هو الجدل. وصدام حسين الذي اجتهد في أن يضع القضية وضعا جدليا صحيحا، محاولا أن يقربها من أذهان قرائه ومستمعيه بتشبيهها بعلاقة البنوة والأبوة، لم يتوقف عند هذا الحد فقط، بل إنه اعتبر أيضاً عظمة الأفراد، أو بطولتهم، هي بدورها ابنة المجتمع. «علينا أن لا ننسى أن البطولة أيضاً هي ابنة المجتمع، في جانب أساس منها، إذ لو لم يكن المجتمع آنذاك بطلا في استعداده للتضحية، وفي وعيه، وفي عطائه، وفي إرادته، لما أنجب بطلا. وعلينا على هذا الأساس أن نربط ربطاً صحيحاً بين ذلك، وبين دور الفرد ومبادراته وتضحياته، بهذا الاطار، أي أن لا نتحدث عن دور الشعب في المجتمع، ونسقط دور الفرد ونسحقه، أو نتحدث عن الفرد ونسحق دور الشعب في المجتمع، لأن الاتجاهين خاطئان، والمطلوب هو أن نتحدث عن المجتمع وعن الفرد، في عملية تفاعل تام»"١٣".

ومع ذلك، ربما يجدر بنا أن لا ننسى أيضاً أن ثمة نوعين من العظماء: فهناك العظماء الذين يمثلون على الدوام القوى الموجودة ويعبرون عنها. وهناك أيضاً العظماء الذين يساعدون في خلق هذه القوى عن طريق تحدي السلطة الموجودة.

ويبدو لنا أن «إدوارد كار» كان مصيباً تماماً في قوله: «إن ما هو جوهري في تقديري هو أن نجد في الرجل العظيم فرداً بارزاً، نتاجاً للعملية التاريخية، ومساعداً لها في نفس الوقت. إنه ممثل القوى الاجتماعية وخالقها معاً... تلك القوى التي تغير شكل العالم وأفكار البشر»!"١٤".

غير أن صدام حسين في معالجته للقضية لم يكن مفكراً نظرياً فحسب، ولكنه كان قائداً سياسياً أيضاً. إنه لم ينس أنه ليس «ابناً» لمجتمعه فقط، ولكنه بموقعه، ودوره، ونضاله البطولي هو في مجتمعه بمثابة «الأب» كذلك. ولذلك فانه في مساهمته الثانية التي عالج فيها مرة أخرى إشكال «التاريخ»، والتي كانت في أصلها حديثا أدلى به في مناقشة لتقرير قدمته لجنة التربية الوطنية والقومية

الاصلاح المناهج الدراسية، تكلم كمعلم، كموجه، كمرب، كأب، ولكن دون أن يفقد بعده النظري الأصيل أبداً.

قال: «لكي نشير إلى عظمة إنسان ما، أو عمل ما لا يكفي أن نتحدث عن ذلك بصيغ مجردة معزولة عن الزمن ومراحله، وعن تفاعلات الأحداث. إنما يجب أن نربط ذلك بمجموعة العوامل المتصلة بالزمن وبالامكانات الذاتية، والعوامل المتصلة بالظروف المحيطة به، لكي تبرز عظمته في إطارها الصحيح..»"١٥".

ما الذي يعنيه بالعزلة عن الزمن ومراحله؟ إن مسألة الربط بين الحدث التاريخي وظروفه في المكان والزمان ليست جديدة في الفكر التاريخي عامة. إن الربط بين البطل التاريخي وتلك الظروف هو أيضاً مسألة مستقرة حتى لدى بعض المؤرخين البورجوازيين المستنيرين انفسهم. لقد لاحظ «جيبون» صاحب «انحلال وسقوط الأمبراطورية الرومانية»، «انها لحقيقة بديهية أن الأحوال السائدة يجب أن تتلاءم مع الشخصيات الفذة. وإنه من الجائز أن تتلاشى الآن عبقرية كرومويل أو ريتز في الظلمة»"١٦". ولقد قدر بعض المؤرخين الآخرين أنه لو أن بسمارك، على سبيل المثال، قد ولد في القرن الثامن عشر ـ وهو افتراض غير معقول لأنه ما كان سوف يصبح بسمارك ـ لما وحد ألمانيا، ولربما ما كان بوسعه أن يكون رجلا عظيماً. وهو نفس ما يمكن أن ينطبق على نابليون أو لنكولن أو لينين أو غيرهم.

ولكن صدام حسين لا يعني هذا المفهوم القريب للعزلة عن الزمن. أو في الأقل لا يعنيه وحده. إنه لا يقصد عزلة الحدث التاريخي أو البطل التاريخي عن إطاره الحاضر فقط، وإنما عزلته عن إطاره الماضي، وإطاره الذي يمكن أن يكون له في المستقبل أيضاً. إن التاريخ الذي هو نتاج للتفاعل عنده، ينهض بالضرورة على الحركة. وماذا تعني الحركة غير التحول والاستمرار والتفرد والجدة دائماً؟

من هنا كان انتقاده لبعض «المصطلحات الخاطئة» التي تستخدم أحيانا في وصف الثورة، مثل وصفها بأنها «ثورة ١٧ تموز التقدمية»، واعتبار «صفة التقدمية هي السمة النهائية لها» بينما «الثورة في جوهرها قومية واشتراكية، فوصفها بالتقدمية تقليل من قيمتها، ومن جوهرها، كثورة مستمرة باتجاه تحقيق أهدافها الاستراتيجية...»"١٧". كما كان أيضاً وصفه للقرار التاريخي بتأميم النفط في العراق ـ ولقد كان في حد ذاته ثورة ـ في نفس إطار المفهوم السابق، تعبيراً عن نفس المعنى: «عندما نتحدث عن قرار التأميم، الآن مثلاً، فاننا نعتز به، ونعتبره أحد الأعمال العظيمة التي نفخر بها، ولكن بعد عشر سنوات من الآن، وفي سياق المسيرة اللاحقة، لن يحتل ذات الموقع النفسي المؤثر، كما هو عليه الآن، ولن ترى صورته وطبيعته بنفس الحال الراهنة، إذا ما

جردناه من ظروفه، وأضعفنا صلته بالحياة أو قطعناه عن مسيرة الثورة، وعن الزمن، والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتصل بهذا القرار»[١٨]... وهو في هذين المثلين ـ اللذين اقتبسناهما من حديثه ـ يتحدث عن البعد المستقبلي للحدث، أي عن ضرورة عدم العزلة عن المستقبل.

في أمثلة أخرى عديدة أشار إلى البعد الماضي للحدث، أي إلى عزلته أو عزله عن ماضيه. إن «الحديث عن الثورة، وعن حزب البعث العربي الاشتراكي، لا يكتسب بعده الموضوعي والتاريخي الصحيح، ما لم نتحدث عن الصورة السوداء التي سبقت الثورة، في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري، وانعكاس ذلك على السيادة الوطنية، والنضال القومي، وحياة الجماهير»[١٩].

لا يمكن فهم الحدث التاريخي، أو تقويم البطل التاريخي إذن، بوضعه بين قوسين. بل لا بد من فتح السدود المصطنعة، أمام صيرورة الزمن. غير أننا لا ينبغي أن ننجذب إلى لحظة الماضي، أو الى لحظة المستقبل، ونفتقد بعدهما مواضع أقدامنا. إن لحظة الحاضر تحظى باهتمامه ـ وربما باهتمامه الأشد ـ فبدونها يفقد الماضي معناه، والمستقبل مبرره. بل ربما أمكن القول أن صدام حسين من القادة القلائل الذين يلاحظ المرء أن لديهم وعياً واضحاً للبعد النفسي في لحظة الحاضر هذه. إن البعد النفسي للأحداث والأشخاص والقرارات جزء لا يتجزأ دائماً من حساباته.

تأمل قوله: «هناك نوعان من الأمور تجذب الانسان: ما يؤمن به ولا يراه على الاطلاق، وما يؤمن به ويلمسه باستمرار، وضمن حدود معلومة. وعندما نتحدث عن شيء مرئي ليس في السماء، ولكنه أيضاً ليس في اليد، فاننا بذلك نسقط تأثير واستخدام ما هو في اليد، ونبدو كأننا نتحدث عن شيء مجرد، لا زال هدفاً لم يتحقق بعد... وشيء كهذا لا يثير الحماس لدى المواطنين بمستوى ما هو ملموس، وهو في الوقت نفسه، ليس قضية روحية نتعلق بها. في مثل هذه الحالة نكون أخطأنا الحساب...»[٢٠]. يتجلى هذا البعد النفسي على سبيل المثال في نظرة المواطن العراقي الى «القطر العراقي». فلأن حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب قومي يناضل من أجل تحقيق الوحدة العربية وتجسيد القومية العربية في دولة عربية واحدة، ولأنه يؤمن بأن العراق جزء من الأمة العربية، وقطر داخل الوطن العربي، فان صفة «العراقية» كثيراً ما كانت تتراجع كثيراً إلى الخلف، وتنزوي، أمام الصفة الأعم والأشمل وهي العروبة، والوطن العربي، والأمة العربية.

ولكن صدام حسين رجل الحسابات والموازنات النفسية الدقيقة يؤكد بوضوح إننا «يجب أن لا نسقط من الحساب أن نربي «العراقي» على أن يعتز بهذه الرقعة من الأرض «القطر العراقي»، التي يعيش عليها، والتي هي، دستوريا، وطنه، وأن يكون مستعداً، فكرياً ونفسياً، للدفاع عنها حتى الاستشهاد. لأنها وطنه الملموس، والذي يتفاعل معه يومياً بشكل عملي خاص، في حين أن تفاعله مع الوطن العربي هو تفاعل مبدئي عام... وهذا يعني إننا يجب أن لا نغرق في القومي المبدئي، ونترك الوطني المباشر، كذلك لا نغرق في الوطني المباشر، ونترك الحديث عن مفاهيمنا القومية ومستلزمات النضال لتحقيقها» "[٢١]".

آفاق الزمن الثلاثة موجودة إذن، ومتفاعلة، في مفهومه عن الحدث التاريخي في مبناه أو في مغزاه. والمفكر النظري بداخله لا يطغى على القائد السياسي، كما أن القائد السياسي الذي يمسك بدفة سفينة السلطة في بلاده، يدرك إدراكاً يبلغ حد الايمان، أنه بدون البوصلة النظرية المحددة للطريق، تصبح السفينة عرضة للارتطام بالصخور دائماً، والتمزق بين العواصف والأنواء، دون أن تبلغ شواطئها البعيدة، أو آفاقها الموعودة.

وكمفكر نظري، وقائد سياسي، معاً، يتوقد في نفسه الطموح لبعث الأمة العربية، ودفعها لاحتلال مكانتها العالمية، وأداء رسالتها الانسانية، أرقت صدام حسين طويلا مسألة كتابة التاريخ العربي. هو أيضاً يدرك بعمق المغزى الذي كان يعنيه «شوبنهور» بعبارته: «في التاريخ فقط، تتمكن الأمة من وعي ذاتها وعيا تاماً» "[٢٢]".

ذلك لأنه ما من أمة بلا شخصية. وما من شخصية بلا تراث. وما من تراث بلا تاريخ. وإذا كان معنى الشخصية الفردية، من أشد المعاني تركيبا وتعقيداً، في العلوم التي تدرس شخصية الأفراد، لأنه يتضمن كل الصفات الجسمانية والوجدانية والعقلية والخلقية، في تفاعلها وتكاملها خلال شخص معين، يعيش في بيئة اجتماعية بعينها، فما من شك إذن في أن معنى شخصية الأمة أشد من ذلك تركيباً وتعقداً بما لا يقاس، لأنه يشتمل على كل صفاتها المادية والمعنوية، الجغرافية والتاريخية، الاقتصادية والثقافية، لا في تفاعلها وتكاملها فحسب، بل في نموها وتطورها وارتقائها ومسارها أيضا. ومع ذلك، ومهما كانت هذه العملية بالغة التعقد والتشابك والتركيب، فان بلوغ أمة من الأمم درجة الاحساس بشخصيتها، أي درجة الوعي لذاتيتها، لوحدتها وتكاملها وتميزها، هو في حد ذاته علامة لا تخطىء على رشدها ونضجها.

ولا تتم الوحدة والتكامل في شعور الأفراد إلا بسلامة «الذاكرة»، وتماسك

حلقاتها في تيار متصل، يربط بين مراحلها المختلفة،ويجمع خبراتها الحية، ويمثل عنصر الثبات وسط سائر عناصرها المتغيرة. وهكذا الأمر بالنسبة للأمم، لا بد لها من «ذاكرة» تختزن فيها تجاربها، وتحمي بداخلها تراثها، وتصل بها بين آنات الزمن المتعاقبة عليها، وترسب من خلالها السمات الأساسية التي تتحدد في تطور شخصيتها.

وذاكرة الأمم اسمها: التاريخ. وليس المقصود بالتاريخ هنا، اخبار الملوك والعروش والتيجان والسلاطين والأمراء والخلفاء، لا، ولا أنباء الفتوح والغزو وما بعدهما من هزائم أو انتصارات، ولكنه تاريخ الانسان في بقعة ما من الأرض، بنضالاته وإنجازاته، بمعتقداته وثقافاته، بقيمه وتصوراته، إنه باختصار الاسهام الذي يقدمه شعب من الشعوب في ملحمة الحضارة الانسانية ككل.

ولقد كان جوته يقول: «إنه يجب إعادة كتابة التاريخ من وقت إلى وقت، لا لأن حوادث جديدة قد اكتشفت فحسب، بل لأن أشياء جديدة قد وقعت، ولأن الفرد المساهم في تقدم عصر من العصور، يصل إلى مواقف يمكنه بالاستناد إليها أن ينظر إلى الماضي ويحكم عليه بشكل جديد...»"٢٢".

وتاريخ الأمة العربية لم يكتب حتى الآن ـ لسوء الحظ ـ بمنظور قومي، وعلمي، ونقدي، شامل ومتكامل. البعض كتبه منطلقاً من ظهور الاسلام، وكأنما الأمة العربية لم توجد إلا مع الاسلام، وبفضل الاسلام. والبعض الآخر لم يكتبه قط لأنه في إيمانه الأرثوذكسي الجامد بالمفهوم الستاليني القاصر للأمة والقومية، اعتبر ان الأمة العربية لم توجد قط وجوداً متكاملا حتى الآن، وأن القومية العربية ما زال ينقصها شرط أو شروط من البنود الستالينية حتى تتحقق. والقوميون الاشتراكيون المستنيرون لم يكتبوا حتى الآن سوى صفحات هنا أو هناك، حول هذا العصر أو ذاك، من العصور العربية، وما زال السفر الكبير الضخم، الشامل والمتكامل، ينتظر، من يكتبه.

ولكن كيف؟ إن صدام حسين في مساهمته الثالثة التي حملت عنوان «حول كتابة التاريخ» يقدم دليلا لمنهج، أو قواعد لمنهج جديد في النظر إلى التاريخ العربي وكتابته، منطلقاً من النظرة العامة لحزب البعث العربي الاشتراكي، ورافضاً للمنهجين القائمين في ساحة التاريخ العربي وهما: «المنهج الديني، والمنهج الماركسي». «لأن أصحاب المنهج الديني يسقطون من الحساب تفسير التاريخ للعوامل القومية والاجتماعية والاقتصادية، ويعتبرون العامل الروحي هو كل شيء في صيرورة الأمم، في نهوضها، وفي انكفائها وانسحاقها، فيما يعتبر الماركسيون، برد فعل غير متوازن، أن صيرورة وتكون الأمم في صعودها

وإخفاقها وتقدمها، إنما يعتمد على التفسير المادي للتاريخ مع إسقاط الاعتبارات الروحية والمعنوية وفعلها في حياة الأمم»"٢٤".

فهل هو البحث عن طريق ثالث؟ كلا. ولكنه البحث عن الشمول والتكامل ووحدة المركب، دون نظرة واحدية إلى هذا الجانب أو ذاك، في ضوء فلسفة إيجابية مناضلة، تحاول أن تجعل من التاريخ سلاحاً، من أجل النهضة العربية الجديدة، وتقدماً نحو وحدة الأمة، وحريتها، وازدهارها الاجتماعي.

إن صدام حسين يضع الفرضية الأولى لمنهجه بقوله: «...إن تاريخ الأمة العربية يمتد إلى عصور سحيقة في القدم، وإن كل الحضارات الأساسية التي نشأت في الوطن العربي إنما هي تعبير عن شخصية أبناء الأمة الذين نبعوا من أصل المنبع الواحد. وإذا كانت لتلك الحضارات خصوصية وطنية، فان الخصوصية الوطنية إنما هي جزء من السمة القومية الأعم والأشمل»"٢٥".

وواضح أن هذه الفرضية الأولى تتناقض مع الفرضية التي تعتبر بداية الأمة العربية هي بداية الدعوة الاسلامية، كما تتناقض بطبيعة الحال مع الفرضية الستالينية لنشأة القوميات وظهور الأمم. وهو يتقدم بعدها لينتقد المنهج الغيبي السلفي الذي يعتبر التاريخ العربي فيما قبل الاسلام تاريخاً فارغاً أو مخجلا، كما ينتقد المنهج الماركسي الذي يحلل التأريخ وكأنه محض صراع طبقات، لأن المنهجين كليهما يجافيان حقائق التاريخ. «فحين يتحدث الغيبي السلفي بالاتجاه الاسلامي التقليدي القديم الذي يصور العرب بأنهم أمة متفسخة، متصوراً بأنه بذلك إنما يقوي الدعوة الاسلامية ويوفر أسس ومستلزمات مشروعيتها الدنيوية، إنما يرتكب خطأ كبيراً. ونرى ذلك في الكثير من الكتابات والأفلام العربية وغير العربية بما يوحي بأن العرب أمة متفسخة إلى الحد الذي اختار الله الرسالة لكي تنزل على أكثر أمة على الأرض تفسخا، وأكثر أمة فيها الظلم والتردي، من أجل إصلاحها، في حين أن المنطق والواقع يقول: إن الأمة يجب أن تواجه صعوبات كبيرة، وضائقة غير عادية لكي تجعلها تثور، وحتى تثور وتكون لها رسالة، ودور إنساني شامل، يجب أن تكون للأمة مكونات داخلية حية تجعلها قادرة على حمل الرسالة وتأدية دورها»"٢٦".

وصدام حسين يلح على هذا المعنى أكثر من مرة، والمنطق الذي يحكمه في ذلك، هو إن الاسلام ثورة، وثورة كبرى. وليس من المعقول أن تقوم الثورات في المجتمعات الخامدة، وبين الأمم الميتة العاجزة، التي يسيطر عليها الفساد والتحلل والانحلال. مثل هذه الأمم «ليس من الممكن أن تحدث فيها ثورات من الناحية العملية، وأن تكون لها رسالة ذات بعد انساني وثوري»"٢٧" ... ذلك «لأن حمل مثل هذه الرسالة لا يمكن أن ينهض به إلا أناس جديرون بذلك، ولكن

في الوقت نفسه لا بد أن يكونوا في حالة مأزق تاريخي، في شتى مناحي الحياة، لكي تكون عملية التجدد مطلوبة، وتظهر بصيغة ثورة، وبنظرة شمولية للحياة»"٢٨".

الفرضية الثانية هي أن التاريخ هو النتيجة النهائية التي تقررها إرادة الأمة ذاتها، أي أن مجموعة البشر التي تعيش على أية رقعة من الأرض عندما تقرر بإرادتها المستقلة أنها أمة، فان هذا يعني أنها حققت ذلك، لأن إرادتها بشكل أساس هي التي تقرر إن كانت أمة أم لا. وفي هذه الحالة تستخدم ـ عادة ـ كل ظواهر وعوامل الحياة الأخرى. بما في ذلك التاريخ لتدعيم أو إضعاف هذه الارادة.

« فنحن العرب ـ إذن ـ أمة واحدة، وجغرافية أرضنا هي الوطن العربي كله. هذه هي النتيجة الحاسمة التي نعطيها اهتمامنا، ولذلك يجب أن تكون قراءتنا للتاريخ وفق كيفية تخدم هذه الحقيقة"٢٩" وصدام حسين يدعو كتاب التاريخ ـ طبقاً لهذا المنظور ـ إلى التأكيد على حقائق التاريخ التي تدعم هذا المنهج. «لأن كثرة المدارس والاجتهادات والأحداث الضخمة في سجل التاريخ، تجعل بمقدور أي إنسان استعارة ما يريده من بطون التاريخ، لتعزيز المنهج الذي يؤمن به... والتاريخ العربي لا يشذ من هذه الحقيقة»"٣٠". ونحن لا ينبغي أن نفهم من هذه العبارات المعنى الذي كان يقصده ر. كولنجوود حين قال: «نظر سانت أوغسطين إلى التاريخ من زاوية المسيحي الأول، وتاليمونت من زاوية فرنسي عاش في القرن السابع عشر، وجيبون من زاوية الانجليزي الذي عاش في القرن الثامن عشر، وومسن من زاوية ألماني عاش في القرن الثامن عشر، فلا يوجد مبرر من وراء التساؤل عن وجهة النظر الصحيحة. فكل نظرة كانت تمثل النظرة الممكنة بالنسبة للرجل الذي تبناها»"٣١"... ذلك لأن كولنجوود في عباراته تلك كان يرد على الذين اعتبروا التاريخ مجرد تجميع للحقائق من جانب، وعلى الذين وصلت بهم النظرة الشكية إلى اعتبار التاريخ مثل علبة حروف الأطفال التي يمكنهم عن طريقها كتابة أية كلمة يشاؤونها، من جانب آخر. إن صدام حسين يقول على العكس بوضوح قاطع: «نحن لسنا في حاجة إلى تزوير التاريخ أو إلى اصطناعه من أجل أن نقرأه قراءة بعثية، وإنما نحن بحاجة إلى أن نفهمه فهما بعثياً ليس غير، وأن ذلك، يضفي عليه من الحقيقة ما لم يكن ظاهر منها»"٣٢". إن ما يقصد إليه بالتحديد ليس اصطناع التاريخ الحديث أو التاريخ القديم، وليس اختلاق الوقائع أو الأحداث والحقائق، وإنما هو الالتحام بتيار التاريخ «من الداخل» وليس التطلع إليه «من خارجه»"٣٣".

الفرضية الثالثة هي أنه ينبغي أن يوضع في اعتبار كاتب التاريخ دائما

مسألة مهمة هي «أن الحقائق المكتوبة ليست هي كل الحقائق النهائية، حتى وإن اتفق عليها جميع المؤرخين والمحللين، لأن في كل مرحلة من مراحل التاريخ ما هو دفين لا يقال لاعتبارات شتى، وقد لا يكون «الدفين» أمراً ثانوياً، وإنما قد يكون رئيسياً ومن الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة»"[٣٤].
ومثل هذه الفرضية تنطوي في الواقع على أهمية بالغة، سواء في العصور الماضية حيث لم تكن «صناعة المعلومات» قد وصلت إلى ما وصلت إليه الآن من تقدم، أو في العصور الحديثة نفسها حيث باتت هذه الصناعة الخطيرة، في أيدي أجهزة ومؤسسات توجهها حسب المصالح والنوازع والأهواء التي تقتضيها السلطات الحاكمة أو المهيمنة في المجتمعات المختلفة، خصوصاً منها التي تخضع للأنظمة اللاديموقراطية. بل إن كثيراً من الثورات المعاصرة في العالم الثالث بشكل عام، وفي بعض أقطارنا العربية بشكل خاص، لا يكاد يعرف الجانب الأعظم من حقائقها المستورة. تظل دفينة في قلوب قادتها. فان ظلوا أحياء، ربما سجلوا بعضها أو كلها أو أتاحوا للآخرين تسجيلها. أما إن رحلوا عن عالمنا، فإما أنها ترحل معهم، وتختبىء تحت التراب في قبورهم، أو تتحول إلى قصص ومذكرات ويوميات منثورة يكتبها من زاوية رؤيتهم من أحاطوا بهم أو كانوا بالقرب منهم. إن مثال جمال عبد الناصر، يظل رغم كل شيء، معبراً بمأساوية عن هذه الحقيقة. فسرعان ما قرأنا بعد موته عشرات «الاجتهادات» ـ في أسعد الأحوال ـ التي انصبت على تاريخ الثورة المصرية والأدوار التي لعبها بعض الأفراد الرئيسيين أو الثانويين على مسرحها. وهي جميعها ربما ما كان بوسعها أن تظهر إلى النور لو كان «الشاهد» الأول، ما زال حياً.

بل إن قصة الثورة في العراق، منذ ١٧ إلى ٣٠ يوليو ـ تموز، قصة الثلاثة عشر يوماً التي كانت فيها الثورة مفتوحة الأبواب أمام حصان طروادة الجديد وبداخله عبد الرزاق النايف، وإبراهيم الداوود، لو لم يحسمها صدام حسين بجرأته النادرة، وتخطيطه الذكي، وقدرته الفذة على التنفيذ المحكم الدقيق، فمن كان بوسعه أن يعرفها؟ ولنتصور للحظة الفرض العكسي وهو أن الدخلاء على الثورة نجحوا في سرقتها والاستيلاء عليها وتصفية أصحابها الحقيقيين، ترى ما الذي كان سيقوله التاريخ؟!

تلك هي الفرضيات الثلاث الأساسية التي يضعها صدام حسين أمام من يتصدى لاعادة كتابة التاريخ العربي، أو ربما بتعبير أدق، لمن يتصدى لكتابته. وهي فرضيات تمثل قواعد منهج جديد ينطلق من فلسفة لها منظورها الشامل المتكامل للأمة العربية، والقومية العربية، والوطن العربي. وهذا المنهج في اعتقاده هو أكثر المناهج قدرة على التعبير لا عن تميز هذه الأمة حاملة الرسالة

فحسب، وإنما عن خصوصية النظرة «البعثيــة» لماضيهــا، وحاضــرها، ومستقبلها، على السواء.

٢ ـ الدِّينُ والتراث: مراجَعات ثوريَّة

منذ مطلع القرن التاسع عشر، على أثر الهزة العنيفة التي أحدثها التلغلغل الاستعماري في الأقطار العربية، طرحت عملياً على الفكر العربي إشكالية الموقف من التراث.

ذلك لأنه حين وقف في مواجهة «الآخر» حاول أن يحدد «ذاته». وفي محاولته القيام بهذا التحديد كان عليه أن يجيب أولا على أسئلة فرضت نفسها عليه: ما هو ماضيه؟ ما علاقته به؟ بأي معنى يمكن أن تكون ذاته، جزءاً من الديمومة التاريخية التي بدأت من نقطة في الماضي البعيد؟ وبأي معنى يمكن لذاته أن تقطع مع تلك الديمومة، وأن تنقطع عنها؟ هل الحاضر استمرار للماضي، أم أن التاريخ لا يكرر نفسه، ولا يقبل الاستنساخ والاستعادة، بل يتجدد في الزمان كل لحظة؟.

ولا سبيل إلى الشك في أن محاولة الاجابة على مثل هذه الأسئلة، وغيرها مما يدور في مدارها، لم تعد ـ كما كانت في الماضي ـ تشغل بال قلة من الباحثين التقليديين، وعلماء الدين والفقه والتشريع، ولكنها أصبحت تجذب إليها ـ وخصوصاً في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وما تلاها ـ أعداداً تتزايد باستمرار من الباحثين والمفكرين، ذوي الانتماءات الأيديولوجية المختلفة، والمناهج الفكرية المتباينة. بل لعله يصعب أن نجد اليوم، برنامج حزب من الأحزاب السياسية، له وزن أو ثقل أو نفوذ، على نطاق الساحة العربية ككل، أو داخل قطر من أقطارها، دون أن نواجه فيه موقفاً ما، من قضية الدين والتراث، أي من قضية الماضي ـ الحاضر ـ صريحاً أو متضمناً.

وغني عن البيان إن هذه المواقف ـ شأن كل مواقف تصدر عن انتماءات أيديولوجية مختلفة ومواقع اجتماعية متباينة ـ تتراوح بين النقائض. فمن موقف نكوصي أو ارتدادي كامل، إلى موقف إنكاري رافض، وما بينهما من مواقف تلفيقية تارة، ومواقف انتقائية تارة أخرى. ويمكن القول، بشكل عام، إن أهم حدثين في السنوات القريبة الماضية، ساعدا على هذا التأرجح العنيف في المواقف هما: هزيمة العرب في حرب يونيو ـ حزيران ١٩٦٧، من جانب، والثورة الايرانية في عام ١٩٧٩ من جانب آخر.

فبعد النكسة العربية في عام ١٩٦٧، ادعى بعض المفكرين والباحثين إن

خلاص المجتمع العربي، ليس له من سبيل سوى العودة، إلى الينابيع الاسلامية الأولى، بعد أن انحرف عن الطريق القويم، وسدر في مهاوي المادية والعلمانية والأفكار المنحرفة المستوردة، فسقط في وهاد الغواية، وابتعد عن القيم الدينية والخلقية النابعة من دينه وتراثه، وفي ذلك كان مقتله.

في عام ١٩٧٢ ـ على سبيل المثال ـ كتب الشيخ عبد الحليم محمود، الذي كان يجلس وقتها على مقعد الامام الأكبر للجامع الأزهر، سلسلة من المقالات، نشرها بجريدة الأهرام المصرية، يدعي فيها أن أس البلاء هو الفلسفة اليونانية، وبالذات أرسطو، والفلسفة الأوروبية عامة، وخصوصاً ديكارت، والمتفلسفة العرب وفي مقدمتهم ابن رشد. فهؤلاء جميعاً أفسدوا ـ في رأيه ـ التراث الاسلامي، الذي قيض له الله من يذود عنه، وهو الامام الغزالي. والخلاص الذي اقترحه إمام الجامع الأزهر هو: العودة إلى سواء السبيل، إلى المنبع الذي لا ينضب، إلى الاسلام، ودستوره القرآن. «فرسالته مستمرة أبدية خالدة، إنها الصراط المستقيم، وهي الهداية الدائمة»"[١]".

واللافت للنظر إنه في العام نفسه أعلن حسين الشافعي الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية المصرية في حديث مدو له «إن المجتمع الوحيد الذي يستطيع التصدي لاسرائيل هو مجتمع لا إله إلا الله»"[٢]". بل إنه في نفس الشهر أعلن واحد من كبار المسؤولين في الاتحاد الاشتراكي العربي: محمد عثمان اسماعيل الذي كان يشغل منصب أمين التنظيم قائلا في الصحف الكبرى بالقاهرة: «نفرط في سيناء ولا نفرط في عقيدتنا»"[٣]"!

والذي يعنينا في هذا كله الآن، ليس هو الادانة لأصحاب هذه الأفكار، أو حتى للأفكار في ذاتها وإنما موقفهم الفكري من التراث في حدود رؤيتهم له. ولا بد من القول بوضوح أن التراث هنا ليس مقصوداً لذاته. والدفاع عنه ليس لوجه الله أو الوطن أو التاريخ! إنه سلاح أيديولوجي، يستخدمه هذا الفريق من المفكرين أو السياسيين استخداما سياسياً، رجعياً شوفينياً، فيه قدر كبير من التخلف والفجاجة وسوء التقدير. إنه محاولة للنكوص والارتداد، من أجل المزيد من الهزائم والانتكاسات!

في الجانب المقابل نجد مجموعة من المفكرين الرافضين للتراث الديني والمنكرين له. إننا نسمع مفكراً عربياً من لبنان يقول في كتابه «نقد الفكر الديني» ـ وهو صادق جلال العظم ـ «أصبح الاسلام الأيديولوجية الرسمية للقوى الرجعية المتخلفة في الوطن العربي، وخارجه، والمرتبطة صراحة ومباشرة بالاستعمار الجديد الذي تقوده أمريكا. كما كان الدين المصدر الرئيس لتبرير الأنظمة الملكية في الحكم لأنه أفتى بأن حق الملك نابع من السماء وليس من

الأرض. ثم أصبح اليوم الحليف الأول للأوضاع الاقتصادية الرأسمالية والبورجوازية والمدافع الرئيس عن عقيدة الملكية الخاصة وعن قداستها حتى أصبح الدين وأصبحت المؤسسات التابعة له من أحصن قلاع الفكر اليميني والرجعي»"[٤]. ثم يؤكد بعد ذلك: «إن الدين كما يدخل في صميم حياتنا، وكما يؤثر في تكويننا الفكري والنفسي، يتعارض مع العلم ومع المعرفة العلمية قلباً وقالباً، روحاً ونصاً...»"[٥].

وسنقرأ لمفكر آخر هو «أدونيس» حكماً كلياً، يتمثل في هذه العبارات: «بما أن الثقافة العربية، بشكلها الموروث السائد، ذات مبنى ديني، أعني إنها ثقافة اجتماعية، لا تؤكد الاتباع فحسب، وإنما ترفض الابداع وتدينه، فان هذه الثقافة تحول بهذا الشكل الموروث السائد، دون أي تقدم حقيقي»"[٦]. وهو سوف يقول بعد ذلك في محاولة لتبين أسباب التخلف الفكري في المجتمع العربي، منتقداً فكر «الغزالي»: «إن هذا الفكر ـ فكر الغزالي ـ بقواعده وغاياته، هو الذي يسود المجتمع العربي اليوم. ولذلك فان الأيديولوجية السائدة، سواء في المدرسة والجامعة والبرامج التربوية، والصحافة والاذاعة والكتاب، إنما هي قوة ارتداد نحو الماضي، وقوة محافظة على الراهن الموروث... وما يزال التطابق القديم بين تصور الواقع وتدبيره، أي بين الدين والسياسة، قائماً وفعالا»"[٧].

وعندما قامت الثورة الايرانية، تحت شعارات الدين، وعباءة قياداته لم تكشف بعض اتجاهات الفكر العربي المعاصر عن هشاشة مواقفها الفكرية وافتقادها للتماسك المنطقي الأصيل فحسب، وإنما كشفت أيضاً عن لا مبدئية بعض قادتها وممثليها التي بدت في انتقالهم من الموقع الفكري إلى نقيضه. إن عدداً من الكتاب العرب الذين ينتمي بعضهم إلى أصول ماركسية، قد جعلوا من أنفسهم جوقة تردد ليل نهار أناشيد التهليل والتكبير للثورة الايرانية وللقيادة الدينية التي تلقي عليها بمظلتها. ليس سقوط الشاه ودولته العميلة الرجعية هو ما يثير الدهشة في تأييدهم غير المشروط لها، وإنما هو اكتشافهم فجأة إن «الدين»، والجوهر الديني لطبيعة القيادات الايرانية الجديدة، هو أصل الأصول في «ثوريتها»، إلى الحد الذي بلغ بأدونيس إلى أن يقول: «ها هو ما كان يظنه بعضنا أنه أصبح خارج التاريخ يبدو الآن إنه يدخل التاريخ من بابه الواسع، وإنه محركه الأول. وها هو ما كان يعتقد بعضنا أنه التقليدي والزائل، يظهر الآن وكأنه وحده الحديث الثوري الباقي. وها هي ساعة الحضور الكامل تدق لما خيل لبعضنا أنه الغياب الكامل...»!"[٨].

لم يكن أدونيس وحده بطبيعة الحال. فالطابور طويل يضم بعض الذين يدفعهم الوضع العربي الراهن في صورته السكونية، إلى تصور الخلاص في

عباءة رجل الدين الذي يسب أمريكا ويلعن الاستعمار ـ دون أن يأخذه هذا الموقف اللفظي إلى اتخاذ المواقف العملية التي يفترض أنه يقتضيها حتى الآن ـ كما يضم بعض السلفيين الذين يريدون العودة إلى نظام الخلافة الذي لفظ آخر أنفاسه عام ١٩٢٤ في الأستانة مع أنفاس «رجلها المريض» حتى وإن اتخذ الخليفة هذه المرة إسماً جديداً هو «الامام» أو «روح الله» أو «آية الله»، أما البعض الثالث في هذا الطابور فهو الذي يريد محاربة القومية العربية وتيارها الأصيل الزاحف، والمتقدم في المنظور العام الشامل لا في المنظور الجزئي المحصور والمحاصر في لحظة معينة، تحت شعارات الأمة الاسلامية، والوحدة الاسلامية، والأيديولوجية الاسلامية. وقد لا يكون الالحاح الآن، من جانب الدول الامبريالية، على إذكاء النوازع الدينية المتعصبة وإلهابها، في بعض أقطارنا العربية، بغير مغزى في هذا الصدد. كما إن الاكتشاف ـ المتأخر؟ ـ من جانب تلك الدول الامبريالية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، لأهمية الحضارة «الاسلامية»، وعقد المؤتمرات والندوات في الجامعات الأميركية، ومراكز البحث الغربية، حولها، قد يكون هو الآخر مؤشراً موحياً على استغلال الأمبريالية القديم ـ الجديد للدين، ومحاولتها تثبيت مواقعها القائمة أو العودة للتسلل إلى مواقع جديدة تحت عباءته. ولا شك، ان محاولات الاستغلال هذه تعود إلى أكثر من قرن مضى، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسواء عن طريق الهجوم السافر على الاسلام من جانب حفنة صغيرة ـ أو كبيرة ـ من المستشرقين والمبشرين وأساتذة الجامعات، أو عن طريق بث الفتن بين أصحاب الديانات المختلفة داخل الوطن العربي، أو أحياناً بين أصحاب المذاهب المختلفة داخل الدين الواحد، أو عن طريق الاجتهاد في الاحتواء السافرأو الساذج. ولعلنا ما زلنا نذكر كيف أشهر نابليون بونابرت «إسلامه» في القاهرة أثناء الحملة الفرنسية على مصر. وكيف عملت بريطانيا العظمى على بث الفرقة بين المسلمين والأقباط أثناء احتلالها لوادي النيل. وكيف عملت فرنسا الأمبريالية القديمة على تمزيق بلاد الشام، ولبنان على وجه الخصوص، في فتنة الستين (١٨٦٠). وكيف حاولت الدولتان الامبرياليتان القديمتان إلهاب الطوائف والأقليات الدينية في العراق والخليج العربي والمغرب العربي كله. وقد يكون من «الطرائف» الاستعمارية الفجة أن يؤلف مستشرق كبير مثل ماسينيون كتاباً عن «لهجة بغداد العربية» يتحدث فيه عن التفاوت في «لغات» السنة والشيعة والمسيحيين بين سكان بغداد! [ولهذا الكتاب ترجمة عربية طبعت في بغداد عام ١٩٦٢!].

إزاء هذا كله، يكتسب النص الذي قدمه صدام حسين بعنوان: «نظرة في

الدين والتراث» أهمية بالغة، وخصوصية متميزة، لا من حيث إنه محاولة جادة وعميقة وحاسمة لاعادة وضع الرؤوس فوق أكتافها مرة أخرى فحسب، وإنما لأنه يمثل إضافة فكرية وسياسية مهمة للتراث القومي العربي في العصر الحديث، بل وللتراث الفكري والسياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي نفسه، يقدمها من هو ليس مفكراً أو قائداً سياسياً فقط، ولكن رجل دولة يمسك بزمام السلطة في واحد من أهم أقطار الوطن العربي أيضاً.

وينبغي أن نقول من البداية أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو حزب يضيف إلى جوهره القومي فكره العلماني. مثلما هي دولة البعث في العراق في نظريتها التي تهتدي بها، وفي ممارساتها، دولة قومية وعلمانية. ولكن جوهره القومي ونزوعه العلماني، لم يحولا بينه وبين وضع العلاقة بين حاضر الأمة وماضيها وضعاً صحيحاً، وطرح قضية الدين والتراث، طرحاً أصيلا. بل على العكس، ربما ما كان بوسعه أن يصل إلى ذلك الوضع الصحيح والطرح الأصيل، لو لم يكن يلتصق بذلك الجوهر القومي، ويتمسك بالنزوع العلماني.

إن مؤسس البعث ميشيل عفلق يؤكد: «ان حزبنا منذ بدايته، ومنذ التطور الأول، استلهم تراثنا العربي... تراثنا الروحي، وهذا متجل في جملة كتابات وشعارات في بداية الحزب... متجل بصورة خاصة في شعار الحزب الذي يقول: إن أمتنا واحدة وبأن لها رسالة خالدة»"[٩]". بل إن محاضرته التي ألقاها في جامعة دمشق في وقت مبكر من دعوته (عام ١٩٤٣) والتي نشرت تحت عنوان: «في ذكرى الرسول العربي» لدليل على التوجه الأصيل من البداية لفكر البعث نحو استلهام التراث بطريقة ثورية. لقد حلل في محاضرته جوهر الاسلام، وجوهر شخصية الرسول كقائد فذ وثائر عظيم، ثم اجتهد في أن يقيم الرابطة الحية بيننا وبينهم، كي نتمثل ما تضمناه من معاني البطولة والانسانية الخالدة، التي تصلح لنا منطلقاً في حاضرنا، وهادياً لنا على الطريق. ولقد رأى في حياة محمد العظمة التي كانت تنطوي عليها حياة العرب جميعاً: «كان محمد كل العرب، فليكن كل العرب اليوم محمداً»!"[١٠]".

غير أنه كان يقول أيضاً إن «التشبع بالتراث القومي لا يعني مطلقاً العبودية للماضي والتقاليد، ولا يعني فتور روح الابتكار»"[١١]"... ذلك لأن «استلهام التجربة الخالدة في حياة الأمة العربية إنما يعني استلهام الابداع والدوافع والقيم الانسانية العميقة، القيم الثورية التي لا تخول الأمة حقوقاً وامتيازات بقدر ما تحمل ثورتها المعاصرة مسؤولية كبرى...»"[١٢]". وهو المعنى الذي سوف يؤكده قادة البعث الفكريين والسياسيين في كل وقت، وهو ما لخصه أحمد حسن البكر في عبارة قصيرة موحية: «كونوا معاصرين شرط أن تكونوا

إشتراكية زائفة، ورافعين في أيديهم لافتاتها وأعلامها المستلبة. ولكن ما جدوى التسلل إلى الموكب الصاعد، وجماهيرهم تجذبهم من خلف لتدق أعناقهم، بسواري أعلامهم نفسها؟! وما نفع القصور الكرتونية إذا كانت السوس والفئران واللعنة تمرح بداخلها؟ وكيف يمكن لبيوت الرمال أن تقوى على الصمود أمام أمواج البحر وعصف رياحه؟. لن يصح إلا الصحيح. ولن يبقى سوى الأصلح. ولن يمكث في الأرض إلا ما ينفع الناس. أما الزبد فيمضي جفاء!...

إن صدام حسين واحد من أبرز قادة عالمنا الثالث المعاصرين، الذين يفردون أشرعة أوطانهم، ويقودون دفاتها، وسط العباب والعجاج، صوب مرافىء الاشتراكية. لقد كانت الاشتراكية، في أطيافها الأولى، في صورها التي تحض على العدل، والقضاء على الظلم وتأمر بالمساواة والأخوة بين البشر، تخايل دائماً عينيه في طفولته وصباه. هو نفسه ولد في قرى الريف البائس في بيت من بيوت الفلاحين الفقراء. ومع ذلك ما أكثر ما عاد إلى بيته بدون سترته! كان يعطيها لطفل أو لصبي من رفاقه لأنه وجده خجلا يرتدي سترة بالية، أو مقروراً يضع على جسده سترة مهترئة!

غير أنه عندما يقوده نضاله إلى الموقع الأول في المسؤولية، سيكون قد عرف أن ملايين الأطفال في وطنه يخجلون من ستراتهم البالية، ويقاسون البرد من ثقوب ثيابهم!... وهو لم يعد بوسعه أن يخلع سترته الآن ويغطي كل أجسادهم! سيكون قد أدرك، وتعلم، ووعى، أن الخلاص لكل الفقراء والمضطهدين والمسحوقين في قرى وطنه وأزقته وشوارعه الضيقة، يكمن في الاشتراكية، وبالاشتراكية وحدها. وحينذاك سوف يبدأ في التخلي عن طوبائية الحلم، ويهرع إلى أرض الوطن، ويحفر في باطنها عميقاً، عميقاً، حتى يرسي للحلم قاعدة صلبة، في صميم الواقع.

ما هي المعالم الأساسية، النظرية والتطبيقية، للاشتراكية، كما يتصورها صدام حسين إذن؟ ما هو شكلها ومحتواها؟ وكيف استطاع أن يتخطى المعضلات التي واجهته، حتى يرتفع بالبناء طابقاً فوق طابق؟

لنتركه هو نفسه يتكلم الآن، من خلال نصوصه، فتعبيراته واضحة ودقيقة وعميقة الدلالة. يقول صدام حسين:

«أحب ابتداء أن أقول علينا كثوريين، في هذا المكان من العالم، أن ندرس تجارب الثورات جميعاً. ولكن علينا أن لا نقتبس بصيغة النقل الآلي، وإنما نتفاعل، نأخذ ونعطي، لنا القدرة في أن نعطي، ولدينا الجرأة والوعي والقدرة على الهضم والاستيعاب في أن نأخذ. وبهذه الروحية يجب أن نتعامل مع تجارب

العالم عموماً. لا نشعر أن هنالك تجربة أكبر منا، ولا نشعر أن تجربتنا وحدها هي أكبر من كل التجارب، نتواضع بدون ضعف، ونكون أقوياء بدون غرور، نتعامل مع العالم بدون أن نرفع أنوفنا عليه، نتعامل معهم ونرفض أن يترفع علينا أي إنسان وأي كيان في العالم على الاطلاق. بهذه الروحية نتعامل مع تجارب الآخرين. لذلك لا بد أن نقول، وباعتزاز وبدون تعصب، إنه مهما كانت تجارب العالم، العالم الثالث والعالم الآخر، سوف لن نجد نمطاً من التجربة يتطابق تماماً مع التجربة التي سنبنيها، والتي نبنيها الآن في هذا القطر المناضل.

«لماذا نعطي مثل هذا الحكم؟ نقول ببساطة: تنضج المبادىء من الواقع، الواقع المتحرك، وليس الواقع الجامد، أي الواقع المتفاعل مع كل عوامله المكونة للمجتمع، في الجوانب الاقتصادية، السياسية، النفسية، الاجتماعية، وتنبثق أفكار، وهذه الأفكار قد تكون نقيضة للواقع، وقد تكون لكي يطور الواقع بصيغة الثورة، وقد تكون لكي يطور الواقع بصيغة التطور البطيء، لكن عموماً لا يمكن أن تكون هنالك أفكار جديدة بدون واقع قائم متحرك، متفاعل بالعوامل التي أشرنا إليها.

«إذن، الانسان الذي يكون فيلسوف شعبه ويضع له نظرية، لا بد أن يكون جزءاً من هذا الشعب، ولا بد أن يأخذ بواقعية من أجل التغيير، ليس بواقعية الظروف الواقعة، وإنما بالواقعية الثورية. يأخذ القائم لكي يتجاوزه، ويأخذ الشعب، يأخذ الطبقات، يأخذ الاقتصاد والامكانيات الاقتصادية، يأخذ التناقض داخل المجتمع عموماً، وفي ضوء ذلك يصوغ النظرية، ولا نستطيع على الاطلاق أن نعتبر أي منظر في العالم يمكن أن يتجاوز واقع مجتمعه لكي يصوغ النظرية للعالم جميعاً، رغم أن الكثير من المنظرين في العالم أفادوا العالم جميعاً، ولكن هنالك فرقاً بين أن يفيد الانسان العالم وبين أن ينظر للعالم بشكل مطلق.

«نأخذ مثالا من الواقع، نأخذ تجربة الاتحاد السوفييتي التي مضى عليها الآن ٥٨ سنة (أثناء حديثه عام ١٩٧٦)، الاتحاد السوفييتي يطبق الماركسية ولم يتوقف عند هذا الحد، وإنما قال نحن نطبق الماركسية اللينينية، أي ماركسية لينين الروسي السوفييتي، وليس فقط ماركسية ماركس. وماركس الذي عاش في المجتمع الغربي، لماذا لم يقل الاتحاد السوفييتي نحن ماركسيون، ونتوقف عند هذا الحد. ولماذا قال نحن نطبق الماركسية ـ اللينينية؟ قال هذا لكي يؤكد أنه مهما يكن التنظير الذي استخدمه ماركس والذي خدم به الثوريين، وفي المقدمة منهم الثوريين في الاتحاد السوفييتي، لكن بأفكار ماركس وحدها ما

استطاعوا أن يصوغوا نظرية المجتمع السوفييتي. إنما الذي صاغ النظرية مستفيداً من أفكار ماركس هو لينين، لماذا؟ لأن لينين عاش في المجتمع الروسي ورأى مشاكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والصراع بين الطبقات، وحدود هذا الصراع، حجم الطبقات في ذلك الزمان والصورة المتصورة للمستقبل، وفي ضوء هذا صاغ النظرية. وحين ننتقل إلى الواقع في هذا المكان من الكرة الأرضية، في القطر العراقي، ونتحدث عن طريق تحقيق الاشتراكية لا بد وأن نأخذ بنظر الاعتبار واقع مجتمعنا، وقبل هذا، بل ومن خلال هذا نأخذ بالأساس منطلقاتنا النظرية. إذن فان مسألة النقل الحرفي لأي تجربة كانت، ستكون مسألة ضارة، ضارة ضرراً بليغاً. النقل الحرفي للاشتراكية يلحق ضرراً بالمجتمع. مثل ما نحاول أن ننقل الأفكار الليبرالية لاستخدامها في التطور كبديل عن الطريق الثوري في التطور، عندما نستعير هذا من المجتمع الغربي»[1].

إن هذا النص الواضح والبسيط والمحدد، يثير في الواقع ـ خصوصاً في ذهن القارىء غير الأوروبي ـ قضية بالغة الأهمية، هي: قضية الفكر الاشتراكي العربي بين النقل والخلق. فما من شك في أن القارىء الأوروبي الذي يعيش في بيئة فكرية تخطت منذ سنوات طويلة ـ وإن كانت قد عانت هي نفسها من مثل هذه الظاهرة ـ مشكلة التبعية الفكرية للتجارب الاشتراكية الأولى في العالم، وفي مقدمتها تجربة الاتحاد السوفييتي، قد لا يدرك مدى خطورة هذه التبعية، لا على مستوى النظرية فقط بل على مستوى الممارسة أيضاً، بالنسبة للفكر الاشتراكي العربي. إن أحزابه الشيوعية نفسها، بصرف النظر عن إتفاقه أو اختلافه معها، تجتهد على الأقل في أن تتحدث عن مناهجها وممارساتها المستقلة، عما كان يسمى في العصر الستاليني بفكر وتجربة «الدولة الأم». ولم تكن «الشيوعية الأوروبية»، في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، إلا محاولة جديدة لما كان يسميه «دوبتشيك» قائد التجربة التشيكية المغدورة، بـ«بعث الاشتراكية». وفي كل الأحوال لم تعد قضية تعدد المدارس الماركسية، نظرياً وتطبيقياً، في العالم الغربي، وبالنسبة لمثقفيه الماركسيين أنفسهم، «موضوعة» تقبل الأخذ والرد. ليس فقط لأن تطور الحياة ذاته قد طرح تجارب مختلفة في الصين وفيتنام وألبانيا، وتشيكوسلوفاكيا ومن قبلهم في يوغوسلافيا وكوبا، بل لأن الفكر الانساني نفسه إذا ما توقف عن الخلق والابداع والابتكار، تبعاً لظروف كل مكان، ومتغيرات كل عصر، فان الانسانية نفسها لا تتقدم، ولا يصبح الجدل الحي بعد ذلك، سوى أوراق شجرة ذابلة تغطي ضريح الفكر.

ليس هكذا الحال بالنسبة للمؤسسات الماركسية الأرثوذكسية في أقطارنا

العربية. إن الحبل السري الذي يربطها بالأيديولوجية السوفيتية، قد دفعها إلى الدخول ـ أرادت أو لم ترد ـ في دائرة الاستراتيجيات المتعلقة بمصالح الدولة السوفيتية نفسها. ولم يكن الاسراع بتأييد كل ما تطرحه تلك الاستراتيجيات من سياسات عملية يومية، هو المظهر الوحيد لذلك، بل لعله لا يكون المظهر الأهم، وإنما إغفال طبيعة الواقع العربي نفسه، والعجز في كثير من الأحيان عن تحليله وتوجيهه وقيادته، والتلقن بما يمليه الأيديولوجيون ومن يسمون «العلماء النظريين» للدولة السوفيتية، حول أخص خصائص هذا الواقع العربي، مثل مفهوم الأمة العربية، والقومية العربية، والوحدة العربية، هو من أكثر تلك المظاهر أهمية، فكرياً وعملياً، بالنسبة لتلك المؤسسات الأورثوذكسية. إن الأمثلة التي تعدد تلك المظاهر كثيرة، إلى حد أنها يمكن أن تخرج بنا عن هذا السياق، ومع ذلك فان ما جاء في الكتاب الذي نشر عام ١٩٧٢ بعنوان: «قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري»"[٢]"، حول القضايا الأيديولوجية والتطبيقية للواقع العربي، على لسان كرادلة الكنيسة الماركسية السوفيتية، قد يمكن القارىء غير المتابع لمثل هذه القضايا، من أن يلم بجانب أو آخر من جوانب الصورة.

ومن هنا ربما يكون صدام حسين على حق تماماً، لا حينما أكد على أن عملية الخلق النظري المستمرة شرط أساس ومركزي لتحقيق التقدم والتطور، فحسب، بل حينما وصف تصرف النقلة الآليين من الناحية الموضوعية، بأنه «تصرف يميني» وموقفهم ذاك بأنه «موقف يميني من ناحية العمل الفكري والارادة، ومستلزمات التطور الانساني العام، مهما تكن أشكال الأغطية التي يتغطون بها لاخفاء عورة تصرفاتهم»"[٣]".

ليس صدام حسين «إصلاحياً» ينحدر من «البورجوازية الصغيرة» وينتمي إلى فلسفتها «الانتقائية»، كما دأب بعض التابعين لتلك المؤسسات الأورثوذكسية على وصف البعثيين. فحتى هنا يسارعون إلى إقتباس مفهوم «البورجوازية» الصغيرة نفسه، ومصطلح «الفلسفة الانتقائية»، من الأدبيات الفكرية الغربية دونما أية محاولة جادة وعميقة لتحليل تركيب البنية الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية، ومدى انطباق «أنماط» التدارج الطبقي في المجتمعات الغربية الرأسمالية عليها. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين طبيعة البنيات الاجتماعية الأوروبية، وطبيعة بنياتنا الاجتماعية العربية؟ ما هي أوجه التطابق والتفارق بين جدل الطبقات في المجتمع الغربي، وجدل الطبقات في المجتمع العربي؟ وهل يمكن لنا أن نقيم تناظراً، بهذه الطريقة الآلية الفجة، وهذه النزعة التبسيطية المبتذلة، بين البنيتين التحتية والفوقية في المجتمع الأوروبي،

والبنيتين التحية والفوقية في كل مجتمع من مجتمعاتنا العربية؟ هل كان لدينا ـ في أي قطر من أقطارنا ـ أقطاع مثلما كان لأوروبا أقطاعها، وهل انبثقت الرأسمالية عندنا من رحم الاقطاع مثلما انبثقت من رحمه الأوروبي، وهل يمكن لهذه الرأسمالية ـ حتى لو أرادت ـ أن تتطور نحو الاستعمار والأمبريالية ورأسمالية الدولة الاحتكارية، مثلما هو الحال في المجتمعات الأوروبية التي عرفت تلك الأنماط من العلاقات الانتاجية والاجتماعية، وسلكت تلك المراحل من التطور؟... إن تحليلا أعمق لواقعنا العربي ـ في أنماطه القطرية المتعددة ـ سوف لن يكشف فحسب عن زيف الكثير من التحليلات لبناه التحتية التي تتبناها كثير من المؤسسات والجماعات «الماركسية» الأورثوذكسية، أو التي تدعي انتهاج الماركسية، وإنما سوف يكشف أيضاً سطحية وفجاجة وآلية أحكامها على ما تطرحه البنى الفوقية العربية من تصورات وفلسفات وقيم وأفكار.

وإذا كان الموقف من الملكية هو أحد المقاييس الأساسية لمدى صحة وجدية التوجه نحو الاشتراكية، فاننا سوف نسمع صدام حسين يقول: «إن ما نعتبره جزءاً أساسياً من المبادىء المركزية لحزبنا، وملازماً لكل مراحل البناء الاشتراكي وحركة تطوره، هو منع الاستغلال ومحاربته، ورفض ومحاربة الاتجاهات التي تجعل من التملك والنشاط الخاص قيمة منفصلة عن قيم الاشتراكية، وحقاً ثابتاً لا يجوز مسه أو التصرف به لأي سبب كان»"[٤]. بل إنه يقول في موضع آخر من هذا النص الذي يحمل عنوان: «الملكية الخاصة ومسؤولية الدولة»: «إن التباطؤ في تطبيق الاشتراكية، وفي معالجة الملكية الخاصة والنشاط الخاص بعقل وروح ثورية، ومواجهة مهماتهما على هذا الأساس، من شأنه أن يقود إلى الاستسلام والانحسار ومن ثم إلى الردة...»"[٥].

فما هي طبيعة وآفاق موقفه من الملكية الخاصة إذن؟ وما هو وضع الملكية الخاصة في عملية البناء الاشتراكي كما يراه؟ يقول صدام حسين: «إن من أهم مستلزمات البناء الاشتراكي، السيطرة على وسائل الانتاج، وتحويل ملكيتها إلى ملكية عامة إلى الحد وبالقدر الذي يغطي كافة مستلزمات تهيئة القاعدة المادية للبناء الاشتراكي، والمحافظة على الموازنة المطلوبة بين ذلك وبين ما هو مطلوب من دور ونشاط للملكية الخاصة، والنشاط الخاص لخدمة الاشتراكية في نظرتها الشمولية للحياة وفق ظروفها ومراحلها المتطورة المتعاقبة»"[٦].

ولنسأل الآن: ماذا يقصد بالدور المطلوب للنشاط الخاص لخدمة الاشتراكية؟... وقبل أن نجيب على السؤال من أقواله نفسها، نود أن نتذكر ـ

ربما ليس لمجرد الذكرى فقط!- إن بلداناً أوروبية تدخل تحت مظلة «الأممية الشيوعية» كبولونيا والمجر، وخصوصاً بولونيا، ناهيك عن يوغوسلافيا ـ المارقة والمنحرفة منذ زمان بعيد! ـ ما زالت فيها الملكية الخاصة تمثل عنصراً أساسياً في تطورها الاشتراكي، وبالتحديد في ميدان الملكية الزراعية، على الرغم من أنها قطعت حتى الآن، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام النظم «الشيوعية» بها، خمسة وثلاثين عاماً من بناء الاشتراكية! فاذا قيل إن النشاط الخاص هناك محكوم باطار الخطة المركزية للتحولات الاشتراكية، فان الرد على ذلك يسير ـ بصرف النظر عن الأعوام الخمسة والثلاثين هناك، والاثني عشر عاماً هنا! ـ وهو ما يقوله صدام حسين نفسه: «إن التملك والنشاط الخاص في حسابنا إنما يقوم بدور محدد ومرسوم مركزياً، وليس أساس مشروعيته مجرد عدم تعارضه مع المسار الاشتراكي والحركة الاشتراكية لبناء المجتمع الجديد فحسب، وإنما يجب أن يكون في خدمة ذلك أيضاً، وأن يتناسق معه في الفعاليات والصيغ والأهداف وفق ما تستلزمه طبيعة المراحل المتعاقبة ومستلزمات التطور والتغيير المنشودين... لذلك فان المطلوب ليس أحكام النشاط الخاص غير الاستغلالي بالقوانين والاتجاهات العامة للاشتراكية فحسب، وإنما إخضاعه للسياسات المرحلية ونظرتها إلى ما يجب أن يقوم به من دور، وحجم، وطبيعة ذلك أيضاً»"٧".

ليست القضية هنا إذن هي الحفاظ على الملكية الخاصة أو القضاء عليها نهائيا ـ وهو ما لم يحدث بهذا الشكل إلا في التجربة السوفيتية ـ وإنما هو حجم هذه الملكية الخاصة، ومداها، ودورها المحدد، ووظيفتها المرسومة، في عملية التحويل الاشتراكي، ليس فقط بالنسبة لمتطلبات هذا التحول في كل مرحلة من المراحل المتعاقبة، وإنما أيضاً بالنسبة لقدرة اجهزة الدولة وكفاءتها وطاقتها على استيعاب وإدارة كل ضرب من ضروب النشاط الاقتصادي، فضلاً عن نسبتها بطبيعة الحال ـ وهو أمر لا ينبغي التقليل من شأنه مطلقاً ـ مع تطور شروط النضج الاجتماعي والثقافي والنفسي داخل أفراد المجتمع.

إن الوعي بهذا التدارج المتصاعد وآفاقه المستقبلية هو الذي سيدفع صدام حسين إلى القول: «إن السماح بالنشاط الخاص والملكية الخاصة في الحدود التي يسمح بها التطبيق الاشتراكي البعثي، ورفض الاستغلال في الوقت نفسه، يستدعي إعادة النظر بالملكية والنشاط الخاص من حيث النوع والحجم والاتجاه من حين لآخر، ومن ميدان لآخر، وفق المقاييس والسياقات المقبولة في المنهج الاشتراكي عبر المراحل المتعاقبة المتطورة لشؤون الحياة وعناصرها الأساسية. وبذلك تتحمل الثورة وأجهزتها أعباء جدية عبر صيغ متجددة لتأمين

التوازن المستمر بين مقتضيات التغيير الاشتراكي ومقتضيات لجم القطاع الخاص عن تجاوز الحدود المقررة له»"[٨]".

إن الدولة تصبح هنا، في ظل عملية التحويل الاشتراكي للمجتمع، جهازاً غير محايد، مثلما هو حالها في المجتمع الرأسمالي، على الأقل في حدود الادعاءات الشكلية، لأن دولة الرأسمالية هي دائماً في خدمة الرأسماليين بشكل مطلق. الدولة هنا تكون منحازة لصالح الغالبية الساحقة من الشعب في مرحلة تتعارض فيها مصالح هذه الأكثرية مع مصالح القلة الباقية من الفئات المستغلة. و«عندما يزول التعارض وينضج البناء الاشتراكي في قوانينه العامة وتطبيقاته الأساسية تصبح دولة كل الشعب»"[٩]".

ولكن تبقى مسألة تنطوي على جانب كبير من الأهمية لا بالنسبة لمفهوم الاشتراكية بشكل عام، كما يتبناه حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقوده صدام حسين في العراق، وعلاقته العضوية بمفهوم الحزب عن الوحدة العربية، فقط، وإنما بالنسبة أيضاً للامكانيات والشروط العملية التي ينبغي توفرها لبناء الاشتراكية العربية، في ظل وضع التجزئة الراهن، وتشتت الامكانات الاقتصادية والبشرية، وتعدد مراكز التخطيط والتوجيه المتعارضة في الأقطار العربية، وتمزق الثروة العربية بين أسواق منعزلة ومغلقة.

هذه المسألة هي: ما هي العلاقة بين عمليات التحويل الاشتراكي في العراق، وعملية بناء الوحدة العربية؟ وهل يمكن للاشتراكية أن تتحقق في جوهرها الأصيل ـ على الأقل كما يفهمه حزب البعث ـ دون أن تتحقق الوحدة، وبطريقة أكثر تحديداً: هل يمكن بناء الاشتراكية في قطر عربي واحد، المقصود به هنا هو العراق؟

إن هذا السؤال الجوهري، قد طرحه صدام حسين نفسه، وأجاب عليه بطريقة واضحة في نص له يحمل عنوان: «حول إقامة الاشتراكية في قطر عربي واحد»، ربما أضاف به مساهمة جادة إلى التراث النظري لحزب البعث بشكل عام، فبماذا أجاب؟

«إن مفهوم الحزب لهذه المسألة يتحدد في أنه لكي تأخذ الاشتراكية كامل مداها وتتحقق إمكاناتها المقتدرة على مواجهة التطورات العالمية والكتل الكبيرة ومخاطرها، وكذلك على توفير إمكانات التطور المادية والمعنوية في المجالات كافة من أجل الصيرورة الجديدة لقاعدة الثورة العربية لا بد من نضال قومي يحقق الوحدة يترافق مع النضال والبناء الاشتراكي. ولكن هل بالامكان تطبيق الاشتراكية التي نريد في أي بلد عربي في هذه المرحلة بمجرد توفر الارادة السياسية لتحقيق الاشتراكية؟ الجواب: لا يمكن تطبيق الاشتراكية بمداها

الواسع في أي من البلدان العربية بمفرده، وخارج إطار النضال القومي»"١٠".

ولكن هل يمكن السير في بناء الاشتراكية داخل العراق، مع مواصلة النضال من أجل الوحدة العربية؟ الاجابة:

«نعم، بالامكان إقامة الاشتراكية في القطر العراقي بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، مع إبقاء راية النضال القومي مرفوعة. وبذلك يكون تطبيق الاشتراكية أحد العوامل المركزية في تقوية أرضية النشاط الفعال والمؤثر للنضال القومي الوحدوي بطريقتين:

«أ ـ تهيئة المستلزمات المادية وتفجير الطاقات الانسانية على نحو استثنائي لتقوية الشروط الفعالة لنضال الوحدة من ناحية...

« ب ـ خلق النموذج المطلوب كانعكاس لأفكارنا المركزية بما يسهل مهمة التواصل والتفاعل النفسي والفكري إيجابياً مع القاعدة المحررة والاشتراكية، للنضال العربي، من ناحية أخرى»"١١".

ومع ذلك أيمكن تحقيق الطموّح كاملا داخل القطر الواحد، أم تحقيق الممكن فقط؟ وما هي حدود هذا «الممكن» بالنسبة للطموح؟ الاجابة:

«إن إقامة الاشتراكية في القطر العراقي ممكنة وضرورية. ولكنها تبقى قاصرة عن إعطاء صورة الطموح التي نريدها في الوطن العربي الكبير، ولا تغطي كل الامكانات المادية التي نريد توفرها لبناء دولة عصرية مقتدرة ومتمكنة من العيش والاستقلالية الكاملة والشاملة في مجتمع التكتلات الدولية الكبيرة... لا بد أن يكون جوابنا بالنفي عندما يتجاوز فهمنا، وبرنامجنا للتطبيق الاشتراكي وبناء دولة العرب المقتدرة، مجرد رفع ورفض الاستغلال، وإلغاء مجتمع الطبقات، وعندما تكون سياستنا المركزية قائمة على التمسك بالاستقلال الكامل رافضة للقبول بالتأثيرات والتيارات السياسية والاقتصادية للدول الأجنبية بطريق الاقتحام أو بطريق التسلل، الذي قد يؤدي إلى حد القبول بالقوانين الأساسية العامة لدور الدول الكبرى وحساباتها في التبعية والنفوذ، ويضعف دورنا الانساني في التأثير في المجتمع الدولي وبناء الحضارة العربية الشامخة»"١٢".

الموقف الفكري لصدام حسين من هذه القضية واضح تماماً إذن. إنه ـ مرة أخرى ـ تحقيق الممكن في الواقع إنطلاقاً من تناقضات الواقع نفسه، ولكن ضمن منظور ثوري، يناضل من أجل السيطرة على هذه التناقضات، وحلها حلا ثورياً يتسق مع مبادئه، ويتجه نحو الاقتراب من الغايات البعيدة الشاملة التي تحددها فلسفته. إنه يسعى الآن لتحقيق «النموذج» داخل حدود قطره. وهو يطمح إلى أن يكون هذا النموذج مختلفاً ومتقدماً نوعيا على تجارب بلدان العالم

الثالث والوطن العربي، دون أن يغفل للحظة وهو يتحرك اقتصادياً واجتماعياً بامكانات العراق الذاتية عن أن هذه السلسلة من التطورات، داخل القطر العراقي ليست نهاية الحلقات. وإنما يجب أن تظل هذه الحلقات مفتوحة لاستيعاب صورة المستقبل على طريق النضال القومي من أجل الوصول إلى المجتمع العربي الديموقراطي الاشتراكي الموحد.

وما من شك في أن بناء الاشتراكية في قطر واحد لا يعني تعطيل أو تحجيم النضال من أجل الوحدة، بنفس القدر الذي لا يكون به تحقق الوحدة ـ إذا أمكن لها أن تتحقق ـ تعطيلا أو تحجيماً للنضال من أجل الاشتراكية. ذلك لأن بناء الاشتراكية هو تحقيق لأساس من الأسس النظرية والعملية للوحدة في مضمونها الصحيح والجوهري.

«فلم تعد النظرة للوحدة العربية أو للعمل الوحدوي كما كانت في السابق، وصارت الشعارات والكتابات والبيانات التي تلقى من الاذاعات لا تفعل فعلا جدياً على طريقها، وأصبحت التدابير والاجراءات الفعلية تكتسب أهمية خاصة. لذلك فان تدابيرنا التي نتخذها في تعاملنا مع أحداث الوطن العربي تتطلب دقة من نوع خاص، وتتطلب تضحية من النوع الذي يلفت الانتباه، ويكون قادراً على استقطاب الجمهور العربي الواسع، في مثل هذه الظروف المعقدة حيث تنتشر منابر التزييف والاغراء والتآمر على نطاق كبير وخطير. ومن هنا يصح القول بأننا نمتد وحدوياً إلى الوطن العربي بصيغ متوازنة مع تزايد تضحياتنا ودعمنا للنضال القومي، ونجاح تجربتنا الاشتراكية والديموقراطية كتعبير عن أفكار حزبنا...»"[١٢]".

هوذا إذن جدل الوحدة والاشتراكية كما عبر عنه صدام حسين، بدقة ووضوح وواقعية وصراحة ثورية. وهو يتقدم بعد ذلك ليرفع أعمدة البناء على القاعدة الصلبة. وإذا كانت الاشتراكية لم تعد مجرد حلم جميل، أو شعار براق يخطف أبصار الجماهير، وإنما علم وجهد وعرق ونضال، فان الطريق لا يبدو أمامه مفروشاً بالورد. فالعراق الذي تسلمه هو عراق متخلف ينتمي إلى ذلك العالم النامي الذي عاش طويلا في القهر، وامتص الاستعمار ثرواته، ونهبها، ونقلها إلى الغرب كي يصنع مجتمع الرفاهية والاستهلاك العالي في أوروبا وأمريكا القائم على التصنيع والتحديث المستمرَين، ولم يترك من ورائه إلا أقل القليل، الفتات اليسير، تنهب أكثره دائماً رجعية عميلة له، أما الشعوب بأكثريتها الفقيرة، المضطهدة، المذلة، المهانة، فان لها بعد الجوع والجهل والمرض والقهر السياسي والاجتماعي، جنة السماء، وليس ملكوت الأرض!

فكيف يمكن بناء الاشتراكية إذن، وتحقيق التنمية الشاملة، بدون الثروة؟

وكيف يمكن الارتفاع بالبناء الاقتصادي والاجتماعي الجديد، من غير أن ترتفع معدلات التراكم الاشتراكي؟ ذلك لأنه «إذا كانت المشكلة الأساسية في البلدان المصنعة هي مشكلة توزيع الثروة، فان من المشاكل الأساسية في البلدان النامية مشكلة خلق الثروة»"[١٤]".

وصحيح أن العراق، بين أقطار الوطن العربي، ليس فقيراً بامكاناته المادية، فهو يسبح فوق بحيرة هائلة من النفط، أهم ثروة في عالمنا المعاصر الآن. ولكن هذه الثروة الضخمة لم تكن له. كانت ملكاً للأجنبي، وحلالا خالصاً له، وكان العراق أشبه بمن يموت من الظمأ، وهو على حافة الينبوع، ولا يستطيع أن يمد يديه ليشرب، لأن الاستعمار قد غلل يديه!

كان على صدام حسين أن يتقدم بجرأة لتحرير ثروة بلاده، وفك أغلال العراق كله، حتى يروي غلته من مياه النبع!

٤ـ النفط: كسر التبعية للامبريالية

بدأت العلاقة بين النفط وبعض الأقطار العربية، عندما اكتشف النفط لأول مرة في العراق عام ١٩٢٧. ثم توالت الاكتشافات الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، في الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والامارات العربية.

كانت عمليات الاستكشاف والانتاج تجري في بداية الأمر في إطار تجمعات أجنبية منعزلة عن النشاط الاقتصادي والاجتماعي السائد في الأقطار التي وجد فيها النفط. ولذلك انحصرت علاقة النفط بالأقطار العربية حينذاك، في الناحية الجغرافية والترتيبات السياسية التي أقامتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، قبل الحرب وبعدها. «فالنفط كان يعتبر في نظر هذه الدول ملكاً لها ولشركاتها. أما نصيب الجانب العربي الذي كانت أراضيه تنتجه فلم يكن يزيد عن أربعة شلنات عن الطن تدفع للحاكم المحلي كي ينفقها على أغراضه الخاصة»"[١]".

ثم حدثت تطورات أساسية في حجم العائدات النفطية المستحقة للأقطار المصدرة بعد صراع «مصدق» مع الاحتكار النفطي البريطاني عام ١٩٥٠، وأصبحت حصة الجانب العربي تقدر بعدها على أساس المناصفة في الأرباح، بناء على سعر النفط الذي تحدده الشركات الأجنبية بنفسها، وبعد خصم المصروفات والنفقات التي تحددها هذه الشركات صاحبة الامتياز أيضاً.

غير أن الاكتشافات النفطية الهامة التي حدثت في الأقطار العربية خلال الخمسينات والستينات، بالاضافة إلى نيل العديد من الأقطار العربية استقلالها السياسي زادت من أهمية النفط في البلدان العربية، حيث ارتفع عدد هذه الأقطار المنتجة والمصدرة له من خمسة أقطار إلى اثني عشر قطراً خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠، كما اتجه المعدل اليومي للصادرات النفطية العربية في الارتفاع حتى وصل عام ١٩٨٠ الى مليون برميـل. وبعد هذه الزيادة الكبيرة في انتاج النفط العربي أصبحت الأقطار العربية النفطية تساهم بحوالي ثلث الانتاج العالمي، وتوفر حوالي ٦٠٪ من النفط المسوق عالمياً. غير أن ترتيبها منفردة متباين بشكل حاد. إذ تنتج البحرين أقل من ٦٠ ألف برميل يومياً بينما تنتج السعودية ٩ ملايين برميل يومياً. كما أن ثلاثة أقطار عربية فقط في منطقة الخليج ـ من بينها العراق ـ تساهم بحوالي ٧٠٪ من مجموع انتاج الدول

العربية»[٢٠].

علاقة النفط بالأقطار العربية من الناحية الجغرافية تنحصر بشكل رئيس حتى الآن في خمسة أقطار عربية هي: السعودية والعراق والكويت وليبيا والامارات. وإذا أضفنا إلى هذه المجموعة كلا من الجزائر وقطر نجد أن حوالي ٩٤٪ من إنتاج النفط ينحصر في هذه الأقطار.

أما من الناحية الديموغرافية، فاننا نتبين أن النفط ينحصر في نسبة محدودة من سكان الوطن العربي لا تتجاوز ١٨٪ إذا استثنينا الجزائر، وحوالي ٢٧,٨٪ إذا أضفناها.

فماذا كانت النتيجة المباشرة لهذه المعطيات الاقتصادية المجردة على صعيد الوطن العربي ككل؟ يذكر أحد الباحثين الاقتصاديين: «إن الفترة منذ أوائل الستينات من هذا القرن [مرحلة الاكتشافات الكبرى للنفط] قد شهدت انقسام الدول العربية إلى مجموعتين متميزتين من الدول، وذلك على أساس من الدخل المتوسط للفرد الواحد. فبرزت إلى الوجود مجموعة من الدول المحدودة السكان يرتفع متوسط دخل الفرد من سكانها إلى مستويات الدول المتقدمة أو قد تزيد عنها، بينما بقي الجزء الأكبر من الأقطار العربية التي تضم الجمهرة الرئيسية من الشعب العربي تعاني من مشاكل انخفاض الدخل الفردي، ومن أزمات العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها وغيرها من المشاكل الاقتصادية»[٣] . ثم يضيف الباحث نفسه قائلا: «إن الدخل بالنسبة للفرد الواحد قد وصل في أعلى الدول العربية دخلا عام ١٩٧٢ وهي الكويت نحو خمسين ضعف الدخل في أقل الدول العربية دخلا بالنسبة للفرد الواحد من السكان وهي: الصومال. على أن الفارق تضاعف نحو ثلاث مرات في عام ١٩٧٣ بعد إرتفاع أسعار النفط، على أثر حرب أكتوبر، وأصبح دخل الفرد في الكويت يزيد بأكثر من مائة وخمسين مرة عن دخل الفرد في الصومال، وبأكثر من ثمان وأربعين مرة عن متوسط الدخل الفردي في مصر. واستمر هذا الفارق في السنوات التالية»[٤].

غير أننا ينبغي أن نضيف إيضاحاً ضرورياً لهذه الأرقام التي أوردها الباحث يقتضيه الانصاف للكتلة الأكبر من الشعب العربي في هذه الدول التي ارتفع ثراؤها إلى هذه الأرقام الفلكية وهو: إن نسب توزيع متوسط الدخل الفردي على أساس الدخل القومي، هي نسب خادعة في كثير من الأحيان، رغم أهميتها النسبية في أي بحث اقتصادي مقارن. ذلك لأن هذه النسبة الخاصة المستخلصة من قسمة الدخل القومي العام على عدد السكان تفترض التوزيع المتساوي لهذا الدخل على عدد الأفراد. وهو ما لا يتحقق بالضرورة في أي مجتمع، وخصوصاً في هذه المجتمعات التي تستأثر فيها «العائلات» الحاكمة

بالنسبة الأكبر من هذا الدخل الوطني لبلادها. ويختلف الأمر بطبيعة الحال في المجتمعات النفطية العربية الأخرى، التي تتجه نحو التنمية الجزئية أو الشاملة، وتخضع في حياتها السياسية والاجتماعية لنظم وفلسفات مغايرة. ولنتابع النص التالي بدقة:

« في السنوات الأخيرة، كان نمو البنى المالية العربية يتجه بشكل مناقض للحاجات الواقعية لتنمية المنطقة العربية. ويبدو أن عنصراً واحداً يمكن أن يميز هذا التطور، ألا وهو اجتذاب رؤوس أموال المنطقة نحو الدول الرأسمالية الصناعية، وهامشياً: السعي وراء الأرباح الضخمة من خلال تمويل مستوردات السلع الاستهلاكية أو البناء. باختصار، استمر تطور البنى المالية هذا ـ وهي بنى مصرفية أساسا ـ في التقيد بالاتجاه السابق لتعديل سعر النفط الخام ـ بعد حرب أكتوبر ـ أي في كونها محطات للمراكز المالية الغربية الكبرى. ويؤكد دور المحطة هذا بتأسيس الاتحادات المصرفية، التي توجه إلى أسواق الرساميل الغربية، قسماً من الموجودات المالية العربية. وإذا اضفنا إلى ذلك أن إدارة المؤسسات المالية العربية الكبرى في الكويت، والبحرين، والامارات، والعربية السعودية، تتولاها مباشرة المصارف الغربية الكبرى، نستطيع أن تقدر مدى تماسك ونوعية، آليات تحويل الأرصدة المالية العربية، إلى خارج المنطقة. يمكننا القول دون مبالغة، إن البنى المالية لهذه الدول المنتجة للنفط، هي كلياً بنى متخارجة، بالنسبة للمنطقة، بحيث تسهم مباشرة في المجال المالي، للمراكز المالية الدولية الكبرى، التي تشكل هذه البنى إحدى أدواتها بالفعل»"[٥]".

إن متابعة هذا النص تقودنا إلى مجموعة من النتائج الأساسية. من بينها: أولا ؛ إن النسبة الأكبر من عائدات النفط في بعض الدول العربية ـ والمشار إلى معظمها في سياق النص نفسه ـ لا تفيد منها المنطقة العربية، بل ولا يفيد منها شعب هذه الدول نفسها، في غالبيته العظمى، لأنها لا تستخدم، لا في تنمية المنطقة ولا حتى في تنمية هذه الأقطار بشكل حقيقي. وإنما تعود مرة أخرى إلى «مصارف» الدول المستهلكة، وهي الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وبعض دول أوروبا الغربية. وثانيا: إن الارتفاع في عائدات النفط بالنسبة لهذه الدول، لم يتوجه نحو الاستقلال الاقتصادي الحقيقي ـ الذي هو جوهر أي استقلال سياسي ـ وإنما ربما قادها نحو الاتجاه العكسي، أي نحو المزيد من التبعية البنيوية، للبنية الأمبريالية العالمية. وثالثاً: إن الفرق الهائل بين دخولها الوطنية من عائدات النفط، وبين الدخول الوطنية لبعض الأقطار العربية الأخرى، سواء على المستوى العام

للقطر أو حتى على مستوى الدخل الفردي لسكانه ـ مع التحفظ على القيمة النسبية لهذا المؤشر الأخير، كانت له آثاره بالتأكيد، في تعميق التجزئة القطرية، والتمسك بالكيانات الاقليمية، وخلق الهوات النفسية والاجتماعية بين أفراد الشعب العربي الواحد داخل هذه الأقطار، وخارجها، خصوصاً في غياب الأيديولوجيات القومية التي يمكن أن تطامن من حدة هذه الفوارق على المستوى الاجتماعي أو على المستوى النفسي، وهيمنة الأيديولوجيات الشبيهة بالليبرالية في شكلها الخارجي، والتي لا تؤدي في محتواها الفعلي إلا إلى تعميق التبعية الاقتصادية والسياسية، بنيوياً، مع الغرب الامبريالي.

ومن هنا تتخذ صورة العراق ـ كدولة نفطية ـ بعض أبعادها الحقيقية. وتكتسب أفكار صدام حسين السابقة، والتي سوف نتعرض لها بعد في هذا السياق، دلالاتها العميقة، سواء على مستوى العراق وحده، أو على مستوى الوطن العربي ككل. ولا بد من الاشارة هنا ـ وهي إشارة تنطوي على أهمية بالغة ـ إلى أن عمر العراق كدولة نفطية، رغم أن النفط العربي قد اكتشف في أرضه لأول مرة، لا يزيد الآن عن ثماني سنوات، بل ربما ست سنوات فقط، بالقياس إلى المغزى الاقتصادي الحقيقي للدخول النفطية بالنسبة له.

إن صدام حسين يذكر بوضوح أن ثورة يوليو ـ تموز ١٩٦٨ عندما تسلمت السلطة، لم تتسلم معها إلا خزائن خاوية! وحتى في العام التالي ـ عام ١٩٦٩ ـ كانت كل عائداتها من النفط، الذي يمثل الدخل الوطني الأساسي في اقتصاد كان وحيد الجانب بحدة حتى ذلك الحين، لا تزيد عن ١٦٩,٧٣٠ مليوناً من الدنانير فحسب. ولذلك «لا يجب أن يقاس العراق بالبلدان العربية البترولية، وبالذات دول الخليج والجزيرة وليبيا، باعتبار أن تلك الدول إنما تملك رصيداً مخزوناً في البنوك منذ سنوات طويلة» "٦". وقد لا يكون في الأمر تجاوز حقيقي للواقع، إذ قلنا ـ بالقياس إلى الدخول النفطية ذات الدلالة في الدول العربية الأخرى ـ إن العراق يوشك أن يكون دولة نفطية منذ عام ١٩٧٤ فقط!... ذلك «إن العراق الذي حقق التحرر السياسي من الربقة الاستعمارية بعد ثورة ١٤ تموز ـ يوليو ١٩٥٨» ـ كما ورد في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٤ ـ «بقي حتى ثورة السابع عشر من تموز ـ يوليو ١٩٦٨، خاضعاً للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية المتمثلة، بالدرجة الأولى، في هيمنة الشركات الاحتكارية على أهم وأكبر ثرواتنا، والمصدر الأساس لدخلنا الوطني... النفط» ومن ثم «كانت المعركة الفاصلة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في القطر العراقي وبالتالي، تعزيز الاستقلال السياسي، وإطلاق الارادة الوطنية حرة من كل قيد، هي معركة

تحرير الثروة النفطية، من ربقة الشركات الاستعمارية والسيطرة الكاملة عليها، تخطيطاً وتسويقاً، وبدون خوضها يبقى العراق خاضعاً للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية، ويكون أي تقدم يحققه في الميادين الأخرى، ناقصاً ومهدداً»"[٧]".

ولكن ماذا عن القانون رقم ٨٠ ـ قانون الاستثمار الوطني للنفط ـ الذي كان قد صدر عام ١٩٦١، والذي استولت الحكومة بموجبه، حينذاك، على جميع الأراضي غير المستثمرة من قبل الشركات الأجنبية؟... التقرير السياسي يؤكد أن هذا القانون بقي «حبراً على ورق» حتى ثورة ١٧ تموز ـ يوليو. ويضيف إلى ذلك أنه قد «جرت محاولات محمومة من قبل الشركات للالتفاف على القانون، وإفراغه من محتواه الوطني. وفي عام ١٩٦٥، كادت حكومة طاهر يحيى أن تعقد اتفاقاً مع الشركات الاحتكارية، ترهن بموجبه الأراضي المشمولة بالقانون رقم ٨٠ للشركات تحت ستار استثمارها من قبل شركة مختلطة من الحكومة والاحتكارات، وكان الحزب قد وقف موقفاً صلباً من ذلك المشروع المشبوه، واستطاع أن يعبىء الرأي العام ضده بمشاركة القوى الوطنية الأخرى، وأن يطيح به»"[٨]".

إن الشعار الذي كان أول من رفعه هو ثورة تموز ـ يوليو في العراق وهو «نفط العرب للعرب»، لم يكن حتى متحققاً في ذلك الحين في تطبيقه الجزئي، وهو أن يكون نفط العراق للعراق وحده!

ولقد بدأ العراق في تموز ـ يوليو ١٩٦٩، أي بعد قيام الثورة بعام واحد، أول خطوة في محاولاته بتجسيد شعاره، حينما توصل إلى إتفاق مع الاتحاد السوفيتي لمعاونته في الاستثمار الوطني المباشر للنفط في حقول «الرميلة». ولقد اعتبرت الشركات الاحتكارية هذا الموقف ـ على حد تعبير التقرير السياسي ـ تحدياً خطيراً لمصالحها ومستقبلها في العراق، واجتهدت بكل الطرق، وحتى عام ١٩٧٢، في أن تلتف حوله، وتفشله، وتخنقه في النهاية، ولكن الاتفاق تم تنفيذه بنجاح بفضل يقظة وصلابة وحزم الارادة الوطنية. لقد كان مجرد عقد هذا الاتفاق مع السوفيات، في «هذا الميدان الستراتيجي الخطير، الذي يمس جوهر المصالح الأمبريالية في المنطقة» يعتبر جرأة بالغة من جانب الثورة الوليدة التي لم تتسلم سوى خزائن خاوية، ولم تكن قد شبت بعد عن طوقها، في تحدي القوى الأمبريالية وأخطبوطها المتمثل في الشركات الاحتكارية. «وإذا كان من المفيد التشبيه» ـ على حد تعبير طارق عزيز في كتابه «ثورة الطريق الجديد» ـ «فان الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على استثمار نفط شمال الرميلة وطنياً، يعادل، من حيث الأهمية التاريخية، إقدام مصر في عام ١٩٥٥، على كسر طوق السلاح، وشرائها السلاح من البلدان الاشتراكية إن لم يكن أكثر أهمية»"[٩]".

إن هناك أسطورة صينية ـ وبعض الأساطير الشعبية القديمة لا تفقد مغزاها على مر الزمن!ـ تحكي قصة نمر ظهر ذات يوم، على جسر تسينيان، واختلفت مواقف الناس بشأنه. بعضهم كان يقول، لا ينبغي أن نستفز النمر الهائج حتى لا يقتلنا. وبعضهم الآخر كان يقول: فلنتجنب حتى الوقوف أمام النمر، فكيف يمكن لنا مجرد التفكير في استفزازه؟

أما «أوسون» بطل الأسطورة، فكان من رأيه أن النمر الذي يمرح على جسر تسينيان، سوف يقتل الناس، سواء استفزه الناس أو لم يفعلوا، وعلينا إما أن نقتل النمر، وإما أن يقتلنا هو!

ويبدو أن ثورة العراق قد تبنت رأي «أوسون»!... ففي نهاية عام ١٩٧١، دخلت حكومتها في مفاوضات مع الشركات الاحتكارية، قررت منذ البداية أن تكون قاطعة وحاسمة. كانت منذ عام ١٩٧٠، بعد فشل مفاوضات لم يعلن عنها وقتها مع الشركات، قد عقدت عزمها بطريقتها الصدامية، على التعرض للنمر الذي يمرح مختالا، ومواجهته بالعنف الضروري، القادر على تخليص الناس من شره. غير أن الشركات تصورت أن الثورة إنما تناوشها فحسب. فكيف يمكن لها أن تستفزها، أو تفكر ـ مجرد التفكير ـ في الخلاص منها؟ ولذلك لجأت إلى الالتفاف، وإطالة المفاوضات، والمساومة. وبعد فترة قصيرة حينما لمست أن في الأمر «استفزازاً» حقيقياً لها، قررت أن تبادر هي بالمواجهة قبل أن تبادر الثورة لمواجهتها، فأقدمت على تخفيض الانتاج بنسبة كبيرة جداً، حتى تشل الثورة تماماً عن الحركة، وتسقط كل مشاريعها في التنمية، وتفرغ خزانتها من احتياطيات العملة الصعبة.

ولكن الثورة لم تكن تفكر في استفزازها، فحسب، بل كانت قد أعدت عدتها، وهيأت الساحة تماماً، للقضاء عليها بشكل كامل، وقتلها! وفي السابع عشر من مايو ـ أيار ١٩٧٢ وجهت لها «إنذارها الشهير» الذي كانت مدته أسبوعين فقط، وطالبتها بمقتضاه أن تجيب بالايجاب على كل مطالبها... وإلا فلسوف يكون لها أمر آخر! وحتى برغم هذا الانذار، فلم تكن الشركات تصدق في قمة هيمنتها وسطوتها، أن الأمر يمكن أن يصل إلى المدى الذي لم يكن بوسعها في ذلك الوقت أن تتصوره وهو: التأميم الكامل.

ينبغي أن نتذكر هنا أن عدداً من أصدقاء الثورة أنفسهم داخل العراق، وخارج العراق، لم يكن يدور بخلدهم أن الثورة سوف تتجه بالفعل إلى تنفيذ لمقتضى إنذارها، وإصدار قرار التأميم. وللأمانة التاريخية لا بد من أن نذكر أن الحزب الشيوعي العراقي نفسه، الذي كان في ذلك الوقت قد شارك بوزيرين في الحكومة، نصح الثورة بالتريث في اتخاذ قرارها، حتى لا تتعرض البلاد لما

تعرضت له مصر بعد تأميم قناة السويس، من عدوان أمبريالي مسلح!

وفي اللقاء الذي جرى بين صدام حسين، وفيديل كاسترو، في هافانا، في الخامس عشر من يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٨ يذكر صدام حسين لكاسترو: «إن القائم بالأعمال السوفيتي التقى طارق عزيز، ليقول له: إذا أممتم النفط فستقومون بعمل خطير! وجاء طارق عزيز يقول: إن القائم بالأعمال يحذر من التأميم»!"[١٠]"

غير أن الشعار الأساسي في تلك الأيام، والذي تضمنته في البداية نشرة داخلية موجهة إلى الجهاز الحزبي البعثي حول المجابهة مع الاحتكارات، وتحول بعد ذلك إلى أناشيد وأهازيج، ترددها الجماهير في الشوارع والساحات، كان يقول: «لا تخاذل. وإلى الأمام»!

في نفس الجلسة مع كاسترو يقول صدام حسين: «لم يكن لدينا معلومات عن سوق النفط! سألنا الاختصاصيين الماليين والاقتصاديين. كانوا يحسبون بالطريقة التقليدية، ويقولون ميزانيتكم فيها عجز، وليس لديكم رصيد في المصارف، فكيف تؤممون؟ نحن اعتبرنا الجماهير عملة صعبة. لم يكن بامكاننا أن نحسب بأي طريق تقليدي...»!"[١١]"

كانت المعركة تتصاعد يومياً باتجاه الحسم. بل إن الثورة نشرت في تلك الأيام علناً محاضر المفاوضات مع الشركات بشكل كامل. وكان بوسع المراقب الذي يعرف شيئاً عن طبيعة القيادة و«العقل السياسي» الذي يوجهها أن يتيقن من أن هذا التصعيد الشديد، والكشف العلني لما يدور في الغرف المغلقة، لا يمكن أن تقدم عليه أية قيادة «عاقلة» ـ على حد تعبير صدام حسين نفسه ـ «إلا إذا كانت قد حزمت أمرها على قرار حاسم». ولكن الشركات نفسها «بقيت تتصور أن الثورة لن تقدم على التأميم»"[١٢]".

ويذكر صدام حسين أنه في ذلك الوقت، كانت هناك أوساط فرنسية لم تتفق مع الشركات في تقديراتها تلك. وكانت تضع في حساباتها، إن الحكومة العراقية قد تتخذ قراراً بالتشريع من جانب واحد. ولكن «حتى هذه الأوساط الأكثر فطنة من الشركات، لم تكن تتصور أن القرار سيكون تأميم الشركة. وعلى أساس تقديراتها هذه، حاولت إقناع الأطراف الأخرى في الشركات باجراء تعديل في موقفها. واتصل السفير الفرنسي بسكرتير عام لجنة المتابعة، ناصحاً بالتريث في اتخاذ قرار من طرف واحد آملا في ان يتمكن من اقناع ممثل الشركات: «ستوكويل» بضرورة النزول عند مطالب الحكومة. وقبل انتهاء مدة الانذار في الساعة الحادية عشرة من أول حزيران ـ ١٩٧٢ بوقت قصير، اتصل السفير بسكرتير لجنة المتابعة، وابلغه انه بذل جهده، ولكنه لم يتمكن من اقناع

ستوكويل». [١٣].

في الساعة الحادية عشرة من صباح الاول من يونيو – حزيران ١٩٧٢ انتهت مهلة الانذار. ودق جرس التليفون في مكتب سكرتير عام لجنة المتابعة. وكان المتحدث هو ستوكويل يطلب مد المهلة، وفرصة اخرى للتباحث.

غير انه في نفس اللحظة، التي حبست فيها الجماهير انفاسها لتعرف ما عساه سوف يحدث الان، كانت موجات الاذاعة والتلفزيون العراقي على أهبة الاستعداد كي تنقل خطاباً هاماً الى الأمة. ووقف الرئيس احمد حسن البكر كي يعلن قرار الثورة التاريخي: تأميم شركات النفط الاحتكارية في العراق. وتلقى النمر الامبريالي ضربة قاتلة!

ومع ذلك فان «المعركة لم تكن نزهة» – على حد تعبير طارق عزيز في كتابه: «ثورة الطريق الجديد» – «كما لم تحسمها ضربة واحدة مثلما يحدث في القصص الاسطورية، بل كانت معركة صعبة ومعقدة، وكان حسمها يحتاج الى ضربات عديدة والى سلسلة مضنية من الكر والفر». [١٤]

لقد حقق التأميم في ذلك اليوم سيطرة الدولة على ٦٥٪ من قطاع انتاج النفط – الذي كان القطاع الوحيد الخاضع للسيطرة الاجنبية. كما حقق سيطرتها على ٩٩,٧٥٪ من رقعة الارض التي يستخرج منها النفط. ذلك لان القرار الذي صدر يومها لم يشمل شركة نفط البصرة. «وكان لقرار القيادة في عدم شمول شركة نفط البصرة بقرار التأميم في الاول من حزيران ١٩٧٢، أهميته الكبيرة من ناحيتين، الاولى انه وفر للدولة مصادر جديدة من العملة الصعبة خلال تلك الفترة الحرجة، مما زاد في قدرتها على الصمود في المعركة، ومواجهة ضغوط الاحتكارات، والثانية انه منح الثورة امكانية جديدة لمناورة الشركات بهدف اجبارها على الرضوخ لقرار تأميم شركة نفط العراق، والاعتراف الكامل بالقانون رقم ٨٠. كما كان لقرار القيادة بمنح فرنسا موقعاً متميزاً في عملية التأميم أهميته البالغة. وفي الوقت نفسه كان لموقف الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية المساند للتأميم أهميته السياسية والاقتصادية.». [١٥]

هل كان تأميم نفط العراق ثورة؟ ان شعار التأميم، شعار شائع، بل ان «مصدق» رفعه وحاول ان ينفذه في ايران عام ١٩٥٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من ان صدام حسين نفسه يقول «ان الاول من حزيران لم يكن ثورة بحد ذاته، وانما كان جزءاً من ثورة، وعملا منسجماً مع مفاهيمها، ومتصلا بمسيرتها، بل كان ضرورة من ضرورات هذه المسيرة.» [١٦] فان المسألة هنا لا تتعلق بفكرة التأميم في حد ذاتها، او بشعار تحرير الثروات النفطية كشعار مجرد. وانما

تتعلق اولا ـ وربما في الاساس ـ بطبيعة «العقل السياسي» و«السلوك السياسي» اللذين كانا وراء فكرة التأميم، وبلورتها، ومتابعتها، واحكام قيادة عمليتها ووضعـها موضع التطبيق، والوصول بها في النهاية الى النجاح. فها هنا يكمن الفارق الجوهري بين عملية تأميم، وعملية تأميم اخرى أجهضت واختنقت وماتت في مهدها. بل ربما يكمن ايضاً فارق آخر، قد لا يقل عن ذلك أهمية، وهو ان التأميم هنا قد حدث بتخطيط مسبق، وبتدبير جرى الاعداد السياسي والاقتصادي له قبل وقوعه بسنوات، ولم يحدث كرد فعل عنيف ـ مهما انطوى رد الفعل ذاك على موقف ايجابي في بعض العمليات التأميمية السابقة عليه في غير مجال النفط. ولا شك ان التأميم ذاته في مجال النفط بالتحديد، في ظروف تلك المرحلة، وفي ظل ازمة الطاقة العالمية، وجوع الامبريالية النهم لكل ما يتعلق بالنفط، يحمل اكثر من دلالة، لا على شراسة المعركة وضراوتها ضد الامبريالية فحسب، وانما على مدى الجرأة الثورية، والحنكة القيادية في الممارسة السياسية، التي امتاز بها «العقل السياسي» في الثورة العراقية آنذاك، في وقت تسلم فيه زمام القيادة، و«لم تكن لديه معلومات عن النفط» و«وبالتأكيد لولا نجاح التطبيق، كما يقول صدام حسين، ولو كانت النتيجة غير انتصار اذار/ مارس ـ وهو التاريخ الذي سلمت فيه الشركات بقرار التأميم ـ لو حدثت كارثة مالية، او نتائج كالتي اصابت التجارب السابقة، لكان حديث الكثيرين عن التأميم مختلفاً وباطار مختلف»! (١٧)

فيما قبل التأميم، وبعده، كان «العقل السياسي» حكيماً في نظرته، بغير ضعف او تردد. جريئاً الى حد الاقتحام في مسلكه، دون ان يدفعه ذلك الى الانزلاق في منحدرات المغامرة. وفي النظرة والسلوك معاً كان ـ كشأنه دائماً ـ يحسب بتوازن، ويدرك بشمول، وينهج بتكامل!

ان طارق عزيز يعبر عن هذه المعاني في نصه السابق قائلا: «لقد وعت قيادة الثورة، أهمية عنصر الوحدة الوطنية ووحدة الفصائل التقدمية في المعركة من أجل التحرر والبناء، وعملت لتوفيره قبل التأميم، وبعده، ووعت اهمية عنصر المشاركة الشعبية في اية معركة وطنية، فحملت الجماهير مسؤوليتها قبل التأميم وبعده، ووعت اهمية البعد القومي للمعركة فلم تطرحها مجابهة قطرية، بل معركة قومية، ووعت اهمية التحالف مع قوى الثورة العالمية والمعسكر الاشتراكي في مقدمتها، فوثقت هذا التحالف، ووعت عنصر التناقض والتنافس بين المصالح الغربية، وعرفت خصائصه وابعاده، وكيفية الولوج الى داخله، فاستخدمته، بذكاء وكفاءة، دون ان تتنازل عن خطها الثوري، ومواقفها المبدئية، ووعت اهمية الادارة الحسنة،والتقنية الناجحة وغيرها من العوامل، في انجاح

معركة من هذا النوع، واعطتها ما تستحقه من الاهتمام، ووعت، وبدرجة عالية من الحساسية، أهمية عنصر الحزم وعدم التردد في معارك من هذا الطراز، فظلت تسير ثابتة الاقدام، حتى في احلك الساعات واشدها اثارة للقلق، فكان لها النصر».(١٨)

عندما تم التأميم، ارسلت القيادة العراقية واحداً من اعضائها الى الاتحاد السوفييتي. وهناك التقى بالرئيس السوفييتي حينذاك، فبادره «بودجرني» قائلا: «لقد تعرضتم لمصالح الدول الكبرى»! فرد عليه عضو القيادة العراقية بهدوء وثبات: «ما فعلناه لن نتراجع عنه»!(١٩)

والواقع ان هذا الثبات الذي يعكس ثقة العقل السياسي في صحة قراراته، ومبدئيتها، ورسوخها الجماهيري، هو وحده الذي يستطيع في النهاية ان يكسب الصداقة الحقيقية حتى مع الدول الكبرى، ويحقق ديمومتها بجدارة. ولعلنا نذكر هنا فيتنام ايضاً. فما اكثر ما تلقى قادتها «النصائح» الرفاقية بالدخول في مفاوضات مع الامبريالية الاميركية لوقف الحرب، وحقن الدماء، والوصول الى حل مرض للطرفين. ومع ذلك فان الثبات الراسخ الذي ابدته فيتنام في ايمانها بسلامة سياستها، وصحة مواقفها، حينذاك، رغم كل ما كانت تقدمه من ضحايا في كل لحظة، هو الذي فرض على العالم كله احترامها وتقديرها وتأييدها، ولا شك ان اليه وحده – او على الاقل في الاساس – يرجع الفضل في مد جسور المعونات العسكرية والسياسية لها من جانب الدولتين العظميين اللتين اتفقتا في سياستهما الخارجية لأول مرة منذ تناقضهما العلني، هناك، وهما الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية.

لقد ساندت الدول الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي، قرار التأميم بعد صدوره. بل وكان الاتحاد السوفيتي هو أول من اشترى النفط العراقي المؤمم. وتبعته فرنسا وإسبانيا وتركيا وإيطاليا واليونان ويوغوسلافيا وبلغاريا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ومصر والمغرب وشركات غربية مستقلة. ولم تترك إدارة شؤون المعركة، بعد التأميم طيلة التسعة أشهر التي أعقبت القرار وسبقت رضوخ الشركات في النهاية له في الأول من مارس ـ آذار ١٩٧٣، وهي الشهور الصعبة القلقة التي لم يوضع فيها القرار موضع التطبيق فحسب، بل وضع فيها العقل القيادي للعراق كله موضع الامتحان العسير، للفنيين وحدهم. لم يتخلف العقل السياسي لحظة واحدة عن الامساك بدفة المعركة. واحتفظ القياديون في الحزب بمواقعهم الأساسية دائماً في غرفة عملياتها، مع توفير الكادر الفني المطلوب والضروري لها بطبيعة الحال. ولقد كانت النتيجة ان «الذين لم يكونوا على أية معرفة بشؤون النفط» من قبل، استطاعوا قبل بداية

مارس ـ آذار ١٩٧٣ أن يسوقوا من النفط المؤمم ٤٨ مليون طن من أصل ٥٧ مليون طن هي الطاقة الانتاجية القصوى لحقول كركوك المؤممة في ذلك الوقت. وهذا الرقم يزيد بمقدار عشرين مليون طن عن الرقم الذي ادعت الشركات المؤممة، قبل تأميمها، إنها لا تستطيع تسويق أكثر منه، وهو ما بررت به في وقتها تخفيض الانتاج!

في نهاية مخاض الشهور التسعة، ولد الاقتصاد العراقي المستقل، وشهد النور لأول مرة. لقد تمت التجربة ونجحت «لأن الذي نزل إلى النهر... استطاع أن يسبح بمهارة، وأن يصل الضفة الأخرى من النهر سالماً»[٢٠]. أترانا نستطيع القول أنها لم تكن المرة الأولى بالنسبة، لصدام حسين، الذي يجتاز فيها عرض النهر سابحاً، ويبلغ بقوة إرادته ، وإيمانه، وثقته الكاملة في مبادئه وسياسته وقيمه ... الشاطىء الآخر؟!.

غير أن تأميم النفط في العراق، لم يؤثر داخلياً على مستوى الساحة الوطنية فحسب، وإنما كان له تأثيره القومي البعيد المدى. إن تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتحرير الارادة الوطنية، بكسر التبعية، والقطع البنيوي مع الامبريالية، لم يكن هو أقصى الآماد التي يطمح للوصول إليها العقل السياسي الذي دخل معركة التأميم وخرج منها حينذاك بنجاح. لقد ذكر صدام حسين أن «أي انتصار يتحقق في إطار قطر ما، يبقى خطوة، على طريق الأهداف المركزية للثورة العربية...»[٢١]. ومن هنا فان شعار «نفط العرب للعرب» الذي كان العراق أول من رفعه، وإن كان قد تحقق جزئياً داخل القطر العراقي وحده، فانه لا يزال مرفوعاً مدوياً ينادي على العرب النفطيين أن يأخذوا به، وينتزعوا للأمة الفقيرة والعارية والمتخلفة، رغم كل ثرائها المذهل، حقوق أبنائها من براثن الامبريالية العالمية.

إن شعار «نفط العرب للعرب» لم يكن مجرد كلمات حماسية تطلق للاستهلاك على الساحة القومية. فلقد رفع العراق شعاراً آخر نابعاً منه ومعبراً عن نفس محتواه النضالي، وهو: النفط كسلاح في المعركة. وفي اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك، في ٢٧ يناير ـ كانون الثاني عام ١٩٧٣، في غضون الشهور التسعة العسيرة نفسها، طرح العراق مشروعاً للعمل العربي المشترك، يرتكز على أساس استخدام النفط كسلاح في المعركة القومية، ضد الأمبريالية والصهيونية، بتأميم المصالح النفطية، وكل المصالح الأخرى، لكل دولة لا تستجيب لنداء قطع المساعدات العسكرية والاقتصادية عن الدولة الصهيونية. وقال العراق يومها للعرب «الآخرين»: «نحن دولة نفطية، ولذلك لا تعتبروننا مزايدين عندما نطرح هذا الشعار. إننا نطرحه بأخوة، وندرك فاعليته، ونحن

أول من ينفذه، ومن يبدأ به في العراق، فاجعلونا فدائيين»!"[٢٢]"

وطرح المندوب العراقي يومها صيغة محددة هي «أن على الدول النفطية القادرة على التأميم أن تؤمم حصة أمريكا. وتهدد كل دولة تقف مثل موقف أمريكا بتأميم حصتها. ويجب ألا يسوق النفط المؤمم إلى نفس الجهة. بل يباع إلى الشركات والدول الأخرى للاستفادة منه في العالم وتعزيز مواقف السياسة العربية في علاقاتها الخارجية. أما الدول العربية التي لا تستطيع التأميم فعليها قطع النفط عن أمريكا فعلياً، وعليها أن تقطعه أيضاً عن أية دولة تقف مثل مواقف أمريكا»"[٢٣]".

وعندما قامت حرب أكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٧٣، كان العراق أول من سارع إلى وضع أقواله ومقترحاته في التطبيق العملي، اتخذت القيادة السياسية مساء السادس من أكتوبر ـ تشرين نفسه ـ يوم بداية الحرب ـ قراراً أعلن صبيحة السابع من أكتوبر ـ تشرين الأول بتأميم حصة أمريكا في شركة نفط البصرة، بسبب موقفها تجاه قضية النضال العربي. وأرسلت مبعوثين عنها إلى دول عربية نفطية أخرى كي تحثهم على اتخاذ مثل هذا القرار أو حتى ما تراه مناسباً لها ودون مستواه. فقيل لهم بوضوح: «إننا لا يمكن أن نستخدم هذا الطريق. نحن ندفع أموالاً، إما أن نلعب بالنفط فتلك مسألة مرفوضة»!"[٢٤]"

ومع تصاعد الحرب، وانتصاراتها المدوية في أيامها الأولى ـ ولقد زج فيها العراق بجيشه على الجبهة الغربية ـ واندفاع درجات الحماس الجماهيري إلى أقصاها، كان لا بد لقضية النفط أن تتخذ وضعاً آخر. فالذين كانوا ـ وما زالوا ـ يعتبرون النفط أغلى من دماء البشر التي كانت تنزف على قناة السويس، وفي هضبة الجولان، وجدوا أنفسهم في مأزق. واضطروا في المؤتمر الذي عقد في الكويت أثناء الحرب إلى اتخاذ قرار ضعيف بتخفيض ضخ النفط في البداية ٥٪ على الاطلاق، أي ٥٪ من مجمل الضخ النفطي. ثم تصاعدت النسبة مع استمرار الحرب، معممة وقف ضخ النفط على الجميع، الأعداء والأصدقاء، والذين كانوا أو كان يمكن أن يكونوا محايدين.

يقول صدام حسين: «كان كل العرب يستطيعون أن يقفوا موقفاً أكثر صلابة من الموقف الذي وقفوه، لو نسقت السياسات بعيداً عن الحسابات. كما أن بعض الدول العربية كانت قادرة، بالحسابات المباشرة، لو أنها تمكنت من أن تتخلى أو أن تقاوم السياسات الأمبريالية، على الوقوف مواقف أفضل من المواقف التي نفذت... ولو استمرت الحرب شهرين لتغيرت مفاهيم وأمور كثيرة في الوطن العربي...»"[٢٥]"

ولم يكن العراق وقتها موافقاً على تعميم وقف إمدادات النفط عن كل دول

العالم. ويومها تساءل صدام حسين قائلا: «لماذا نوقف الضخ عن دول أوروبا الغربية غير المعادية؟! هل نسعى لكسب مزيد من الأعداء أم نريد تقليلهم، ونكسب أصدقاء، ونحيد البعض؟»"[٢٦]". ومع ذلك لم تتوقف تلك السياسة الخاطئة في حينها. وخسر العرب بالتأكيد رصيداً معنوياً ـ وربما مادياً ـ كان يمكن أن يكون لهم في بعض بلدان أوروبا الغربية. ولقد كشفت دراسات كثيرة، نشرت بعد الحرب، عن أن أمريكا هي التي كسبت من وراء تلك السياسة، عن طريق رفع أسعار نفطها، وتصدير كميات منه إلى أوروبا الغربية، مع شحنات مكثفة من الدعايات المضادة للعرب!

كان ذلك على أي حال موقف العراق، ورؤيته السياسية. وهو موقف متسق مع نفسه، ومع مبادئه القومية. وهي رؤية فيها من الحسابات المتوازنة، بقدر ما فيها من الأبعاد المتكاملة.

وعندما تأممت حصة أمريكا في نفط البصرة، ثم حصة هولندا بعدها، وفي النهاية حصة «كولبنكيان» أصبحت سيطرة الشعب العراقي ممتدة على ٨٥٪ من إنتاج النفط في بلاده، وهي التي كانت ٦٥٪ فقط غداة معركة التأميم الظافرة. أما النسبة القليلة الأخرى المتبقية، فلقد تم تأميمها في عام ١٩٧٥. وبعدها أصبحت كل الثروة النفطية في العراق ملكاً خالصاً لشعب العراق وحده. أو لنقل ـ ربما بتعبير أكثر دقة ـ ملكاً للشعب العربي كله. ألم يقل صدام حسين نفسه أكثر من مرة، وفي أكثر من مكان، أن ثروة العراق النفطية هي ملك للعرب جميعاً، وأنها ستبقى دائماً في خدمة قضاياهم المصيرية من أجل التحرر من هيمنة الأمبريالية وقهر التخلف والاستغلال؟

٥ـ التنمية: تحديَات منهجيَّة

« بالنسبة للمجتمعات، وبالنسبة للبشر، لا نمو بغير تحد. إن التقدم معركة كما أن الحياة معركة. وهذه الحقائق لم تغب يوماً عن الذهن. لأن تاريخ المجتمعات البشرية يكاد لا يتميز حتى الآن، عن التاريخ العسكري»"(١)".

هذه العبارات القليلة، التي قالها «سرفان شريبير» المفكر الفرنسي في كتابه «التحدي الأميركي»، تلخص في الواقع جوهر الصراع العالمي الراهن، لا بين الدول أو الأنظمة القائمة فحسب، وإنما بين الحضارات التي تسيطر على عالمنا أيضا. فاذا كانت الصراعات العسكرية بين الدول الكبرى قد باتت ـ بعد توازن الرعب النووي ـ مجرد رؤيا كئيبة، أشبه برؤيا «يوحنا» الأسطورية لنهاية العالم، فان الصراعات الحضارية هي وحدها التي بقيت، وستظل باقية، إلى أقصى مدى يمكن أن يبلغه التطور الانساني.

وما هو الصراع الحضاري في حقيقته؟ إنه الصراع من أجل المعرفة بهدف السيطرة على الطبيعة بأوسع معانيها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الصراع الذي أطلق شرارته الأولى «برومثيوس»، وجسد مغزاه بحياته وموته: أن تصبح «المعرفة» ملكاً لكل البشر، بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة... أن تصبح المعرفة أداة لرفع المستوى الاجتماعي والأخلاقي والجمالي لكل البشر، لا أن تكون امتيازاً تحتكره قلة من البشر، كانت فيما مضى تتقنع بالوجوه المستعارة للآلهة ـ حتى ولو كانت آلهة الشر ـ وهي اليوم تسفر عن وجهها، فيما يسمى بالدول المتقدمة.

ففي أقل من قرن، قفزت البشرية على طريق المعرفة العلمية، مسافة أطول بكثير مما قطعتها على مدى عشرين قرناً من تاريخها. هذه الحقيقة التي تبدو لأول وهلة غير قابلة للتصديق، أصبحت اليوم موضع اتفاق العلماء والمفكرين والمؤرخين في العالم كله، بغض النظر عن طبيعة نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالقرن التاسع عشر، الذي كان يسمى «القرن العجيب» لما قدمه للانسانية من اكتشافات واختراعات ومعارف جيدة، تبلورت آثارها فيما عرف بالثورة الصناعية، بات اليوم في تاريخ المعرفة العلمية قرناً عادياً لا يكاد يثير الالتفات، بل حتى الثورة الصناعية نفسها، بمقارنتها بالثورة العلمية والتكنولوجية التي انطلقت في منتصف هذا القرن، غدت أشبه بالهبة أو

الانتفاضة المتواضعة، التي تمثل البدايات الأولى الجنينية، لثورة عملاقة هائلة، كأنها تبدأ تاريخ الانسانية من جديد.

ولقد ظلت الأمة العربية رازحة القرون الطوال تحت نير الاستعمار بأشكاله المختلفة. وخاضت أقطارها ـ أو معظمها ـ نضالات دامية حتى تحقق لها الاستقلال السياسي. ولكنها اكتشفت إن الاستقلال السياسي بدون الاستقلال الاقتصادي ـ على أهميته وضرورته وأسبقيته أحياناً ـ شكل تجريدي ينقصه المضمون الحي. وإذا كان الجوهر الحقيقي لأي استقلال اقتصادي هو كسر التبعية، والقطع البنيوي مع البنية الاستعمارية، فان الهدف الأساسي من وراء ذلك كله، وبعد ذلك كله، هو تحقيق الانتصار على التخلف، وانجاز التنمية الشاملة، التي تتيح للانسان العربي، أن يجسد الأهداف التي يسعى إليها، من بناء حضارته العربية الجديدة.

إن هذا الانسان العربي الذي نعنيه، هو ذلك الانسان الذي صنع من قبل إحدى الحضارات الزاهرة، المتقدمة مادياً ومعنوياً، التي أثرت بعمق في تطور الحضارة الانسانية ككل، حتى تحطم وطنه الكبير، وانفرطت وحدته الأولى الكبرى. ولم يعرف هذا الوطن بعد ذلك مجرد التجزئة إلى أقاليم وأقطار متعددة، فحسب، ولكنه عرف أيضاً الفقر والتخلف والانحدار إلى درك الانحطاط الحضاري، من خلال استنزاف قواه في حروب صليبية استمرت حتى القرن الثالث عشر، ثم من خلال الخضوع لسيطرة الاحتلال العثماني الذي هيمن عليه أكثر من ثلاثة قرون. وفي الوقت الذي سوف يحاول فيه هذا الوطن الممزق، أن يتخطى تخلفه وانحطاطه، ستكون أوروبا ـ التي ترافق بزوغ نهضتها مع أفول حضارته قد اتجهت نحو مرحلتها الاستعمارية، بحيث انه عندما يبدأ في فتح عينيه، سيرى أسطول «بونابرت» يدق أبوابه.

وحتى عندما استطاع «محمد علي» في مصر، في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، أن يبني تجربة جديدة، متقدمة بالقياس إلى ما كان قبلها وحولها، فان تجربته لم تدم طويلا. كانت مجرد جزيرة مضيئة في محيط مظلم. لحظة استثنائية في زمان التخلف. وسرعان ما تكالبت عليها أوروبا الاستعمارية النهمة، وحاصرتها بأساطيلها، بعد أن حطمت الجسور التي استطاعت أن تقيمها مع محيطها العربي، وضغطت على أنفاسها، حتى اختنقت.

من هنا ربما يكون صحيحاً القول، بأن إشكالية التخلف الحضاري في الوطن العربي، لم توضع كتحد يتطلب الاستجابة، إلا منذ حوالي ربع قرن تقريباً. وقد لا يكون في الأمر غرابة. فالسنوات الخمسة والعشرون الماضية، هي التي شهدت بروز ما يسمى بالعالم النامي أو «العالم الثالث» حسب الاصطلاح الذي

أطلقه الكاتب الفرنسي «ألفريد سوفي» في عام ١٩٥٦"[٢]"، على أثر المؤتمر المعروف الذي عقد في باندونج عام ١٩٥٥، وكان نقطة تحول هامة في تاريخ الدول المتخلفة أو النامية. ومهما تكن درجة الصحة أو الخطأ في اصطلاح «سوفي» الذي صاغه قياسا على «الطبقة الثالثة» التي كانت تشير في عهود الملكية السابقة على الثورة الفرنسية إلى مجموع فئات الشعب التي لا تنتمي إلى طبقة النبلاء أو رجال الدين، فان الأمر الذي لا شك فيه أن هذا الاصطلاح الذي بات مألوفا في الكتابات الأكاديمية والجارية على السواء، قد طرح مشكلة التخلف في مجموعة هذه الدول طرحاً جديداً، أمام شعوب هذه الدول «المتخلفة». وغني عن البيان أن الوطن العربي، يمثل وحدة أساسية من وحدات هذا العالم الثالث، أو المتخلف أو النامي.

إن الغرب لا يكف اليوم عن الحديث عبر أجهزة إعلامه الموجهة بدقة لخدمة أهدافه، عن «العالم العربي» أو عن «العرب» الذين يسيطرون على موارد الطاقة النفطية، ويتعنتون في رفع أسعارها، ويتسببون في كثير من الاختناقات الاقتصادية والمالية التي يعاني منها المواطن الأوروبي والأميركي. وتصدق قطاعات كبيرة من الرأي العام الغربي مثل هذه الدعايات الكاذبة من كثرة الالحاح عليها وغياب القنوات البديلة للتي يمكن أن تنقل إليها الحقائق بعيداً عن تشويهات الاجهزة التي تخدم الطبقات المستغلة في المجتمع الغربي نفسه. وعلى الرغم من صحة الحقيقة التي أوردناها فيما سبق والتي تشير بوضوح وموضوعية إلى أن الجانب الأكبر من الدخول النفطية في الأقطار العربية المشرقية المنتجة للنفط ـ باستثناء العراق ـ يعود في النهاية للدوران في عجلة الرأسمالية المالية العالمية ، فان حقيقة أخرى مهمة ـ بل لعلها بالغة الأهمية ـ لا تفيد في الدلالة على مدى عمليات الاستنزاف التي قامت، وتقوم بها، الدول الصناعية المتقدمة في الغرب لأقطار الوطن العربي فحسب، وإنما أيضاً على المدى الذي بلغه في «تخلفه». هذه الحقيقة هي أن الوطن العربي بكامله، بما فيه أقطاره النفطية، لا يصل دخله القومي مجتمعاً إلا إلى أقل من ثلث ميزانية الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الأميركية! بل لا يصل في عام ١٩٧٦ على سبيل المثال ـ بعد ارتفاع أسعار النفط على أثر حرب أكتوبر ـ حتى إلى إجمالي الدخل القومي في إيطاليا وحدها مع أنها ليست من الدول الأوروبية الغنية ، ولا يزيد عدد سكانها عن ٦٠ مليون نسمة، أي أقل من نصف سكان الوطن العربي. فلقد بلغ إجمالي الناتج القومي في مجموع الأقطار العربية عام ١٩٧٦ (١٤٨,٤) بليون دولار، بينما وصل في إيطاليا وحدها إلى ١٦٣,٦ بليون دولار. وبالطبع لا تجوز المقارنة مع الناتج القومي في دول غنية مثل فرنسا الذي بلغ في

نفس العام ٣٤٦,٥ بليون دولار، أو المانيا الغربية حيث وصل إلى ٤٥٣,٣ بليون دولار! وهذا رغم الفوارق الكبيرة بين الدخل الوطني في القطر العربي، ونظيره في القطر الآخر، على نحو ما أوضح البحث الذي أشرنا إليه فيما سبق"[٣].

هوذا وطن عربي إذن، يعيش فوق أرضه، أكثر من مئة وخمسين مليوناً من البشر، ويضم في باطن أرضه أهم ثروة استراتيجية في عالم اليوم، ومع ذلك فهو يعاني حتى عظامه من التخلف... والفقر!.

ما الطريق لتخطي هذا التخلف؟ وما هي اتجاهات الحلول المقترحة لتجاوزه؟ وكيف يمكن تحقيق تنمية شاملة، جذرية وحقيقية، حتى يتمكن المواطن العربي من استشراف آفاق هذا العصر، والبدء في إرساء ما يتصوره من أسس لحضارة عربية جديدة؟ وما هي «النماذج» أو «المثل»، التي يمكن أن تحتذيها التجارب التنموية العربية، ـ إذا كان لا بد لها من احتذاء نماذج خارجها ـ حتى تنجز أهدافها؟

كيف يفكر صدام حسين في كل الموضوعات التي تثيرها هذه الأسئلة؟ وبتعبير آخر ما هي «أيديولوجية» التنمية ـ أو التقدم ـ التي يتبناها كمفكر، ويناضل على رأس مجتمعه لتطبيقها؟

« إبتداء علينا أن نضع في حسابنا الابتعاد عن طريق «التعقيب» أي إننا يجب أن لا نتعقب حركة الدول الصناعية الكبرى، وبنفس الصيغ، وبنفس الاتجاهات والأساليب، ولنفس الزمن المحدد من قبلها وصولا إلى الهدف المؤشر، ذلك أن أسلوب التعقيب، أي الاستنساخ التقليدي للحركة سيجعل فاصلة التخلف قائمة إذا لم يزدها بيننا وبين الدول المتقدمة. علينا إذن أن نسلك طريقاً جديداً، لأن ثورتنا هي ثورة الطريق الجديد، المقصود بثورة الطريق الجديد ليس هو ثورة الطريق المنعزل، وإنما ثورة الطريق المتميز والخاص والمتفاعل بقنوات أفقية مع فكر وتجارب العالم عموماً، وما يقدمه العقل البشري من علم وتقنية، ومع حضارات العالم كذلك، ولذلك فانه ليس انعزالا أن نفتش عن طريق جديد في كل ما نعتقده ضرورياً لحركتنا، إذ بدون ذلك سنبقى متخلفين، ولن نصل إلى المستوى الذي يتيح لنا مكانا محددا فاعلا في حركة السياسة وفي بناء مجتمع جديد، أو أن نتحول إلى تابع يدور في فلك الآخرين وتتحدد حركته ودوره ومستقبله بارادتهم وليس بارادتنا الذاتية، وهذا ما نرفضه رفضاً مطلقاً...»"[٤].

ذلك هو التحديد المنهجي الأول الذي يقوم به صدام حسين. التحديد المنهجي الثاني يتجه إلى التخصيص في الاقتصاد العراقي، وتأشير الطابع الذي يميزه بشكل عام:

«إن اقتصادنا اقتصاد وحيد الجانب حتى الآن. بمعنى أن موارد النفط هي التي تلعب الدور الحاسم في اقتصادنا. في الوقت الذي تباع نسبة كبيرة منه حتى الآن في الأسواق الرأسمالية، التي تلعب فيها وتؤثر فيها المخططات الرأسمالية المعبرة عن استراتيجية البلدان الرأسمالية الكبرى، مما يجعل النفط الخام، وفي العوامل الرئيسية المؤثرة على مبيعاته، محكوماً بتقلبات السوق الرأسمالية، واستراتيجياتها، وينعكس هذا، تبعاً لذلك، بآثار سلبية على مواردنا، وبذلك يلحق ضرراً بالتطبيق الاشتراكي في مجتمعنا...»"[٥]".

التحديد المنهجي الثالث يتجه إلى مزيد من التخصيص مع الاشارة إلى طبيعة العصر الذي نعيشه، وعلاقتها بطبيعة السمات الأخرى للاقتصاد العراقي:

«إننا بلد زراعي، ومثل هذه المقولة على إطلاقها، مقولة منحرفة، يقصد بها إبقاء العراق بلداً متخلفاً، وإبقاء البلدان النامية أسواقاً للمواد الأولية والتجارة للبلدان الرأسمالية، إن حركة العالم اليوم، كما هو معلوم، تجري في عصر يسمى عصر التقدم التقني والعلمي، ومعلوم أن أي بلد مهما تطور في الزراعة، فانه لا يمكنه امتلاك حلقات التقدم العلمي والتقني الرئيسية، استيعاباً أو تقديراً، إذا ما بقي اهتمامه مقتصراً على الزراعة، على افتراض أن هذا ممكن...» "[٦]".

التحديد المنهجي الرابع يتجه إلى تأشير الهدف الذي ينبغي أن يتوخاه النمو في الاقتصاد العراقي: «إن بلدنا يجب أن يكون بلداً صناعياً وزراعياً معاً، والصحيح أيضاً هو أنه لا يجوز، وليس ممكناً أن تزدهر الزراعة إزدهاراً حقيقياً في بلدنا، بدون أن يكون بلداً صناعياً ومتطوراً في الحلقات الرئيسية للتطور الصناعي والتي تعكس قدرته الخاصة، وصورة التقدم العلمي والتقني بوجه عام. وكذلك فان قطرنا، العراق، لا يمكن أن يكون بلداً صناعياً متطوراً وقادراً على التطور في ميدان الصناعة من دون أن يكون هناك ربط محكم بين حلقات التطور الصناعي، وبين الازدهار المطلوب للزراعة، لأسباب معروفة ومعلومة...»"[٧]".

وبعد هذه التحديدات المنهجية الأربعة يجدر بنا أن نتساءل الآن: إذا كان صحيحاً أن العوامل الأساسية التي تتحكم في التنمية ـ كعملية إقتصادية خالصة ـ هي ثلاثة عوامل، كما يتضح من كتابات الغالبية العظمى من رجال الاقتصاد والسياسة والادارة"[٨]": قوة العمل، ورأس المال بصوره المختلفة، ثم ما يمكن تسميته «بالمعرفة»، وتندرج تحتها الأسس العلمية والأساليب التكنولوجية التي يستند إليها الفن الانتاجي ومناهج التنظيم، فما هو التصور الذي يقدمه صدام حسين لهذه العوامل الثلاثة، فيما يختص بعملية التنمية الاقتصادية في المجتمع العراقي على وجه التحديد؟.

٦ـ العوامل الأساسيّة للتنمية الاقتصادية:

يجب أن نشير في البداية إلى أن عدد سكان العراق لا يزيد إلا قليلا عن ثلاثة عشر مليون نسمة. وفي الحسابات التقليدية يبدو هذا العدد قليلا بالقياس إلى مجتمعات أخرى، بعضها يبدأ عند حدوده الشرقية مثل إيران، وبعضها الآخر يبدأ عند حدوده الشمالية الغربية مثل تركيا. والنسبة المئوية لمستوى التراكم السكاني كل عام هي ٣,٢٪ فقط.

غير أن صدام حسين ينظر إلى المسألة بشكل آخر. نظرة تتصل بامكانيات التطوير «الكيفي» أو «النوعي» للبشر، بحيث يستطيع القليل المتطور كيفياً، أن يعادل الكثير الذي قد لا يكون أحياناً سوى «كم» غير متطور، ويزيد عليه. ونظرته في ذلك تصدر عن منطلقين: أحدهما اقتصادي، والآخر عسكري. إنه يقول:

«قد يرى البعض أن النسبة في زيادة عدد السكان والبالغة ٣,٢٪ يجب أن لا تزيد، بل ربما يجب أن تنخفض، فيما نرى نحن وجوب المحافظة على هذه النسبة. وإذا كانت هناك إمكانية لزيادتها فيجب أن تزيد... فالقطر العراقي ذو امكانيات اقتصادية كبيرة. وهو يقع في الطرف الشرقي من الوطن العربي، وتحده دولتان أكثر منه سكاناً، مما يقتضي أن يكون الثقل السكاني فيه كافياً للدفاع الذاتي عن النفس وعن مصالح الأمة العربية من هذا المكان، وفي هذا المكان، فالبلد الذي يتحمل مسؤوليات كهذه، وطنية وقومية، يجب أن يتطور فيه الانسان بحيث تصبح ملايينه هذه تعادل ثقلا أكبر بكثير من ثقل الشعوب المجاورة للعدد المماثل...»"[١]".

لا بد من القول هنا إلى أن الكم وحده ليس هو العنصر الحاسم ـ وربما لا يكون العنصر الأساس ـ في عمليات النمو الاقتصادي، داخل المجتمعات. ولنضرب مثالا واحداً. ففي معظم الأقطار العربية ومصر في مقدمتها، يعمل نحو ثلثي القوة العاملة في الزراعة. بينما نجد أن النسبة في هولندا تتراوح بين ٩٪ ـ ١٠٪ من القوة العاملة. وفي السويد لا تزيد على ٦٪ من هذه القوة. أما في الولايات المتحدة فهي تتراوح بين ٣٪ و٤٪ من مجموع السكان الكلي أي أن نحو سبعة ملايين نسمة، يقدمون الحاصلات الزراعية التي تكفي لاطعام نحو مئتي مليون نسمة، ويبقى بعد ذلك «فائض الحاصلات الزراعية الأميركية»

الذي يستخدم عادة كأداة في المساومات السياسية مع الدول الكبرى، او في الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول المستقلة حديثا، في العالم النامي أو المتخلف!

وإذا كان ذلك ينطبق على الزراعة، فهو من باب أولي ينطبق على ميدان الصناعة، وخصوصاً في ظل التطورات النوعية في التكنولوجيا الحديثة. بل ربما كانت إحدى المشاكل المترتبة على استخدام أشكال متطورة من التكنولوجيا لا تتطلب أعداداً وفيرة من العاملين، ليست هي نقص أو ندرة القوى العاملة وإنما على العكس البطالة السافرة أو المقنعة، كما حدث في بعض أقطار الوطن العربي نفسه، كالجزائر التي لا يزيد عدد سكانها عن عدد سكان العراق سوى ستة ملايين فقط، مما يثير مشكلات أساسية فيما يتعلق بأساليب التطور الصناعي، ومدى تناسبها مع حجم ونوع القوى العاملة في كل مجتمع لا حسب ظروفه وإمكاناته الاقتصادية والبشرية فحسب، وإنما أيضاً حسب فلسفته السياسية والاجتماعية، التي تحدد طبيعة النمو الاقتصادي بداخله، ومغزى الأهداف التي يسعى إليها من خلال عملية النمو، ونوعية الطبقات أو الفئات أو الشرائح الاجتماعية المستفيدة منه. باختصار التي تحدد مضمون أيديولوجيته.

إن تأميم الثروات النفطية في العراق، قد حقق من الموارد المالية الكبيرة، المتزايدة عاماً بعد عام، ما يشكل في الواقع العمود الفقري في «التراكم الرأسمالي» الذي يخصصه العراق لعملية التنمية الاقتصادية بعد قيام ثورته. وتنضاف إليه بطبيعة الحال هنا، الموارد الأخرى التي توفرها الموارد التقليدية الناجمة عن الزراعة والتجارة والاستغلال الوطني لبعض الثروات المعدنية الأخرى.

فالثورة التي تسلمت «خزائن خاوية» في بداية عهدها، ولم يصل دخلها الوطني إلى أكثر من ٨٩٦ مليون دينار في عام ١٩٦٩، ازداد في عام ١٩٧٢ إلى ١٢١٨ مليون دينار، قد بلغ في عام ٧٩/ ١٩٨٠ أكثر من ١٥ ألف مليون دينار. وينبغي أن يكتسب تأميم النفط لصالح الشعب العراقي، طبقاً لهذا المنظور، بعداً آخر وراء بعديه الآخرين وهما: الخروج من دائرة النفوذ الأجنبي الاستعماري، وتحقيق استقلال الارادة السياسية الوطنية، وكسر التبعية البنيوية للاقتصاد العراقي، للبنية الامبريالية العالمية.

هذا البعد الثالث هو تجنيب العراق الدخول في ساقية القروض الأجنبية، المشروطة، أو الضاغطة على كل حال، مهما كان مصدرها، على الارادة الوطنية، في عملياته التنموية. وهو الأمر الذي من المتعذر ـ إن لم يكن من المستحيل ـ تجنبه، بالنسبة للغالبية الساحقة من الدول المتخلفة أو النامية. وهو ما يشكل في

النهاية، اقتصادياً وسياسياً، حائطاً مسدوداً أمام نموها، وسقفاً محدوداً أمام آفاق تطورها وتقدمها. وما أكثر ما فشلت تجارب تنموية عديدة في العالم الثالث نتيجة إغرائها بالقروض السهلة في البداية، ثم إغراقها في الديون بعد ذلك، وهي السياسة التي تستخدمها الامبريالية، كواحدة من أساليبها العديدة، لوقف تطور البلدان النامية، وشل تقدمها، وإبقائها في وهدة التخلف، مربوطة بسلاسل لا فكاك منها، مع البنية الامبريالية العالمية.

بطبيعة الحال لا يمثل تراكم رأس المال من خلال عائدات النفط، في حد ذاته، خروجاً تلقائياً من الدائرة الجهنمية للقروض الأمبريالية والشركات متعددة الجنسية. فمن المعروف أن كثيراً من الدول المصدرة للنفط، وعلى رأسها «إيران» في منطقة الشرق الأوسط، تعاني أزمة تراكم الديون الخارجية على اقتصادها، وعجزاً في ميزان مدفوعاتها. ذلك لأن تراكم رأس المال وحده، قد يدفع بعض الدول التي تمتاز به، إلى الاندفاع نحو مزيد من القروض الخارجية، وهو الأمر الذي حدث بالنسبة لعديد من الدول النفطية العربية نفسها بعد الارتفاع المفاجىء في أسعار النفط عام ١٩٧٣. إن المسألة في النهاية تتعلق ـ مرة أخرى ـ بالفلسفة السياسية للسلطة، ومدى تمثيلها للطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والكادحة في مجتمعها، التي ينبغي أن توجه لصالحها العملية التنموية في المجتمع.

إن العراق نفسه مثال معبر عن هذا المعنى. فمنذ تسلمت سلطته ثورة تموز في ١٩٦٨ وحتى الآن، لم تكتشف بداخله مصادر جديدة للثروة، ومع ذلك فان التطورات الضخمة التي حدثت في السنوات العشر الماضية تكشف عن المغزى الحقيقي لقيادة ترتبط بشعبها، والدلالة الواقعية العملية لاحساس شعب من الشعوب بأنه يعمل لنفسه، لا لقلة من الفئات الرجعية المستغلة، وإنه يصنع الرخاء المادي لحاضر أبنائه وأجياله المقبلة.

في عام ١٩٧٩ كان صدام حسين جالسا في مكتبه، وأمامه وزير الاعلام الموريتاني «ولد ديدي» ـ وكان مبعوثاً يومها من جانب الرئيس الموريتاني ـ ينصت إليه، وهو يتحدث عن التجربة الثورية في العراق، وإنجازاتها في الميادين المختلفة. وبدا على الوزير الموريتاني الاقتناع المشوب بالاعجاب، الذي عبر عنه بقوله:

«إنكم في الحكم منذ حوالي عشرة أعوام. لم تكتشفوا منابع جديدة لتنمية اقتصادكم، فالبترول والغاز والتمر، كلها كانت موجودة. ولكنكم استطعتم أن تنهضوا بالبلاد من خلال حسن استغلالكم لها وغيرها من مصادر الثروة»[٢].

وهنا نظر صدام حسين بعيداً، وكأنه يسترجع ذكريات النضال الشاق في

مسيرة الثورة على مدى الأعوام العشرة الماضية، وقال له:

«في صيف عام ١٩٦٩، ذهب وفد كبير إلى إمارات الخليج ليقترض منها خمسة ملايين دولار!...

«وفي عام ١٩٧٠، كنت أزور الاتحاد السوفيتي وكان مطلوباً منا في تلك السنة أن نسدد مبلغ ١٧ مليون دينار، دين للاتحاد السوفيتي بذمتنا عن أقيام سلاح. رجوتهم أن يدوّر المبلغ على السنة التالية، ولكنهم رفضوا! عندها قلت لهم: إنني بعد أن أعود، سأعمل على تسديد الدين، حتى لو اضطررت لبيع «جاكيتتي»!... وفعلاً سددنا الدين.

«وفي عام ١٩٧٨ طلب الاتحاد السوفيتي منا نفطاً بقيمة ١٥٠ مليون دولار، على أن لا يدفع المبلغ في نفس السنة، وإنما في السنة التالية. فقلنا لهم فوراً: نعم!».

ثم تعود نظرته من بعيد، وتتركز على وجه محدثه، ويتابع قائلا:

«هذا يؤكد قولك إنه لم تكن هناك منابع جديدة، ولكن إذا كانت هناك قيادة مقتدرة، وشعب يعمل، فبالامكان قطع أشواط كبيرة نحو الأمام...»"[٣]".

إن عامل رأس المال أصبح تبعاً لذلك، يحتل مرتبة ثانوية. وتقدمت عليه، بالنسبة لظروف العراق، عوامل أخرى. فما هي هذه العوامل؟ إن صدام حسين نفسه يلخصها فيما يلي:

العامل الأساس الأول هو قدرة استيعاب اجهزة التطبيق الاشتراكي للخطوة في المكان والزمان، إذ يجب أن يتوازن التوسع الأفقي في ميادين الصناعة والزراعة والخدمات، مع قدرة الشعب والأجهزة المختصة على الاستيعاب، لتأدية المهام بشكل جيد ومتطور.

العامل الثاني هو طبيعة المرحلة الراهنة. وهي تدخل في قضيتين أساسيتين:

أ ـ الخصوصية الوطنية، أي المجتمع الذي تسلمته ثورة تموز ـ يوليو، وطبيعة العلاقات السائدة فيه، وانتشارها على نطاق واسع بين أفراد الشعب.

«فنحن لم نتسلم مجتمعاً تملك فيه القلة الضئيلة، بينما القسم الأكبر منه معدوم الملكية، كما هو الحال في مجتمع الاتحاد السوفيتي مثلا، عندما قامت ثورة أكتوبر ـ تشرين الأول ١٩١٧، وإنما تسلمنا مجتمعاً تقوده الرجعية ومواقعها المؤثرة في الملكية، وتتداخل فيه الملكية بين مراكز الملكية والتأثير الرأسماليين، الكبيرة، وبين قطاعات واسعة من الشعب، القسم الأكبر منهم وطنيون، وقسم منهم ثوريون»"[٤]".

ب ـ تأثير السياسة الدولية وطبيعة حركتها الاقتصادية في عموم العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط التي تشكل جزءاً منها، وازدياد تأثيراتها الدعائية

وتجاوزها الحدود بسبب تقدم التقنية ووسائل الدعاية المضادة. «ولهذا يتوجب علينا أن نكيف صيغ التوسع الأفقي في تطبيق الاشتراكية بضوء هذه الاعتبارات»"[٥]".

ومن هنا لم يعد العامل المركزي في التوسع الأفقي لميادين الصناعة والزراعة والخدمات، هو «انتظار تحقق التراكم الرأسمالي المطلوب»، على حد تعبير صدام حسين نفسه.

ولكن تبقى المشكلة الجوهرية بعد ذلك كله، وهي مشكلة «المعرفة»، مشكلة الأسس العلمية والأساليب التكنولوجية التي ينهض عليها البناء الانتاجي، داخل المجتمع الحديث. فما هو تصور صدام حسين لأبعاد هذه المشكلة، بشكل عام، وفي العراق بشكل خاص؟ وما هي الحلول التي يقترحها، لاستيعابها، وتخطيها في النهاية؟

كان « هومي بابا » مؤسس مشروعات الطاقة الذرية الهندية يقول: «ما تاريخ الانسانية سوى إضافات إلى حضارات مصر وآشور والهند والصين... وهي اليوم بلاد فقراء... ذلك أن الغرب أضاف واستضاف، ونقل استخدام النار، وترويض الحيوان، والزراعة، والري، والنسيج، والفخار، والسبك، والكتابة، والحساب، والبارود، والعديد من أوجه التكنولوجيا عن البلاد التي نسميها اليوم متخلفة»"[٦]".

وما من شك في أن العالم الذري الهندي، كان على حق تماماً في ذلك القول. ويكفي أن نذكر أن ثلاثة مخترعات أساسية من تلك التي كانت علامات على عصر النهضة الأوروبية الحديثة، عرفها العالم القديم قبل أوروبا بقرون عديدة. فالصين كانت قد اكتشفت «البارود» قبل أوروبا، ولكنها استخدمته في الألعاب النارية وليس في صنع المدافع، وكذلك الشأن بالنسبة «للمطبعة» التي كان يستغلها أهل الصين القديمة في طباعة أوراق اللعب. أما «البوصلة» فلقد عرفها العرب قبل أن يعرفها الأوروبيون بزمان طويل.

ومع ذلك، فان أوروبا استطاعت أن تقوم بأول ثورة تكنولوجية ضخمة في التاريخ الحديث، وهي الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي كان جوهرها إحلال الآلة محل الجهد الانساني العضلي، على مجموعة من الاختراعات البسيطة في حد ذاتها، أو التي كان أكثرها معروفاً من قبل في مجتمعات أخرى. أما الذي مكنها من ذلك، فهو طبيعة بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في ذلك الوقت، حيث كانت الرأسمالية التجارية المهيمنة على أمبراطورية استعمارية واسعة، في غرب أوروبا وانجلترا بالتحديد، تملك الدافع على زيادة الانتاج، ورأس المال اللازم لتمويل التوسع فيه. ومن هنا

وجدت أفكار المخترعين سبيلها إلى التطبيق الصناعي. ومع كل خطوة كانت تتحقق، وقفت تلك البنيات الاجتماعية من ورائها ودفعتها من خلال البحوث، وتشجيع العلم، وتأسيس الجامعات، واحتضان العلماء، خطوات أخرى إلى الأمام. ومع كل مرحلة جديدة في تطور تلك البنيات كانت التكنولوجيا تتطور أيضاً، وتتحول إلى سلاح من أخطر الأسلحة، في وقتنا الراهن، تستحوذ عليه، وتستغله دائماً، الرأسماليات العالمية الاحتكارية، بل لقد تحول هذا السلاح في يدها، بعد ثورات الشعوب الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، وسقوط الأمبراطوريات الاستعمارية التقليدية القديمة، إلى «حصان طروادة» من نوع آخر، يتسلل من خلاله إلى قلب الشعوب المتحررة، المستقلة حديثاً، «الاستعمار الجديد».

ولقد مر تقسيم العمل الدولي حتى الآن في ثلاث مراحل. كانت العلاقة بين الرأسمالية العالمية الاستعمارية (الكولونيالية)، في المرحلة الأولى، وبين البلدان المستعمرة تخضع لتقسيم للعمل يجعل من البلدان المستعمرة بلداناً زراعية فقط، بينما تستأثر البلدان الاستعمارية بالصناعة وحدها. في المرحلة الثانية حين تحولت النظم الاستعمارية إلى أمبريالية مهيمنة، جرى تعديل في قسمة العمل، حيث أصبحت الدول الأمبريالية تصدر رأس المال أساساً ـ مع احتفاظها بالطبع بتصدير بعض المنتوجات الصناعية ـ وبات من الممكن للرأسماليات التابعة في البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة أن تمارس توظيف بعض أموالها في صناعات هي استهلاكية بالضرورة، ولا تتعلق بتصنيع وسائل الانتاج.

أما في المرحلة الثالثة، فلقد جرى تعديل آخر، وإن يكن جزئياً، مع تطور الأمبريالية نفسها إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية، ومع ما يسمى بالثورة العلمية الثالثة ـ ثورة العقول الألكترونية والسيبرنطيقا والأوتوميشن ـ بحيث تنفرد هذه البلدان الأمبريالية بصناعات تصل فيها إنتاجية العمل إلى مستوى عال جداً، وتستند إلى ذلك التطور الهائل في العلم والتكنيك. وسيسمح هذا التطور الجديد بأن تدخل الصناعة في بعض الدول ذات الرأسماليات التابعة نفسها ـ مرحلة التصنيع الثقيل ـ أي إنتاج وسائل الانتاج ـ جزئياً بالتأكيد، وفي إطار محكوم كما وكيفاً، بالتبعية للبنية الأمبريالية العالمية، في نفس الوقت.

ولكن ما عسى أن يكون موقفها من الدول والأقطار التي كسرت سلاسل التبعية، وتريد أن تبني حياتها الجديدة، على الأسس الضرورية، وهي العلم والتكنولوجيا؟ يقول صدام حسين:

« إن الدول الصناعية، ومنها الصناعية الكبرى، باتت الآن مقتنعة، حسبما

أتصور، بأن إقامة سور صيني بين ما لديها من إمكانات وخبرات علمية وتقنية وبين دول العالم الثالث، أو الدول متوسطة الحجم، حتى وإن كان بعضها يخرج عن «خانة» بلدان العالم الثالث، مسألة غير ممكنة. وعلى ذلك فانها، حسب تصوري، سوف تلجأ، في جملة ما تلجأ إليه من الأمور إلى ما يلي:

«أولاً ـ إلهاء بلدان العالم الثالث ببعض جوانب المسألة الصناعية، كي تبقى الفاصلة بينها وبين هذه البلدان بنفس حجمها وصيغتها الحاليين، أو تعوق التقدم لردم هذه الفاصلة بينها وبين بلدان العالم الثالث، وتبقى الحركة بهذا الاتجاه بطيئة. ويتم هذا الالهاء بطرق شتى... منها تأخير الوصول في الزمن المحدد عن طريق تعطيل فعل العمل في الانجاز، أو عن طريق الخوض في مفاصل أو ميادين صناعية ليست لها أسبقية في المنظور الصحيح لما يجب أن يكون عليه العمل، ومنها الدخول في استثمارات فاشلة لتعطيل رأس المال ومنعه من أن يستثمر بالشكل الصحيح وضمن أسبقياته الصحيحة، ومنها استخدام الفنيين وإلهاؤهم في الحركة والمكان، أي إستخدامهم في ميدان فاشل، أو ميدان ليس له هنا أسبقية أولى، أو إشغال حجم أو عدد كبير من الفنيين في أكثر مما يستحق النشاط المعين، إلى غير ذلك من الأمور.

«ثانياً ـ إعتماد صيغة التخصص الاحتكاري أو الاحتكار المتخصص، إذ لم يعد بامكانهم إحتكار العلم والتقنية في كل الميادين، بسبب طبيعة السياسة الدولية الآن، لذا فانهم لا بد أن يلجأوا إلى ما يسمى الاحتكار المتخصص أو التخصص الاحتكاري، أي التخصص في الأمور المعقدةوالتي لا يجوز ـ من وجهة نظرهم ـ لدول العالم الثالث، أن تتعامل معها... والتخلي ـ بالمقابل ـ عن الصناعات البسيطة أو صناعات محددة تحديداً دقيقاً لا يتناقض تسربها مع غايات الاحتكار المتخصص وذلك لاعتبارين. الأول: هو تلوث البيئة في البلدان الصناعية وإدراكهم أنه لا بد من نقل بعض الصناعات التي باتت تسبب لهم مساوىء خطيرة، إلى ميادين أخرى وبتخطيط مرسوم، وهم في هذا الميدان لا يستبعدون إمكانية تحولهم إلى مستوردين وفق اتفاقات خاصة، أو وفق السياق الذي يرسمونه ويؤثرون به في اتجاهات الحركة الاقتصادية لتلك البلدان وتحديد مساراتها. والثاني: أن التخصص الاحتكاري واستمرار التميز إنما يتطلب التخلص من بعض الصناعات التي تستلزم حجماً كبيراً من استخدام الأيدي العاملة، والتي بات الغرب بشكل خاص يحس بالضيق تجاه إمكانية توفيرها، أو إن تلك الدول صارت تدرك أنه من غير الممكن أن تحتكر كل ميادين وفروع الصناعة والتكنيك مما يتطلب التخصص. ومن خلال تطبيق أسلوب احتكار التخصص في ميادين محددة تعتمد هذه الدول صيغاً من التفاهم فيما

بينها تجعل تسرب حلقات التطور الرئيسية في هذه الميادين أمراً غير ممكن، مما يحرم دولا كثيرة في العالم، ومنها بلدان العالم الثالث، من قدرة استقراء مستقبل مثل هذه الصناعات على نحو صحيح. وتجعل نقل العلم والتكنولوجيا إليها عملية غير ممكنة، أو عملية باهظة الثمن»"[٧]".

إذن كيف يكون التعامل مع العلم والتكنولوجيا، وفي ميدان مهم منها وهو الصناعة، على ضوء هذه الاعتبارات كلها، في نظر صدام حسين؟

في البداية يحذر من اتباع طريق «التعقيب» أي تعقب حركة الدول الصناعية الكبرى، واقتفاء آثار خطواتها، وتبني مناهجها، وأساليبها، واتجاهاتها، ذلك إن محاولة تعقب آثار تلك الخطى، أو ما يسميه هو «الاستنساخ التقليدي للحركة» لن يقودنا إلى تخطي تخلفنا بل «سيجعل فاصلة التخلف قائمة، إذا لم يزدها إتساعاًبيننا وبين الدول المتقدمة»"[٨]".

ينبغي أن نلتفت هنا إلى أن صدام حسين يخالف في رؤيته تلك كثيراً من رؤى معظم الذين يقودون ما يسمى بعمليات «التحديث» في العالم النامي، ومن بينه بعض أقطارنا العربية نفسها. فالمنطق الذي يحكمهم هو اعتبار «التحديث» مرادفاً «للتقدم»، واعتبار التقدم مرادفاً «للغرب». إذن فلا بد من الوصول إلى المستوى الذي بلغه الغرب حيث يتحقق «النموذج الأمثل». ولكن كيف؟ باحتذاء الطريق الذي سلكه الغرب نفسه. ولا بد أن نستنتج هنا أن ثمة فرضاً ضمنياً يقوم عليه هذا المنطق، وهو إمكانية «تكرار» تجربة التراكم الرأسمالي التي وصل من خلالها الغرب إلى ما وصل إليه من تقدم، سواء تم هذا التكرار عن طريق الرأسمالية الليبرالية أو عن طريق رأسمالية الدولة. ومعنى ذلك أن المجتمعات النامية متخلفة اليوم لنفس السبب الذي كانت من أجله المجتمعات المتقدمة متخلفة، منذ قرنين أو ثلاثة قرون ماضية. ويكتسب مفهوم التخلف بهذا المعنى، مضمونه، كما تتصوره قيادات تلك الدول والأقطار والبنى الاجتماعية التي تمثلها: إنه مجرد تخلف في الزمن، يمكن تخطيه عن طريق استيراد أحدث ما وصل إليه الغرب نفسه الآن من منجزات التكنولوجيا.

إن واحداً من أبرز المفكرين والاقتصاديين العرب يقول لنا: «إن منجزات التكنولوجيا في الغرب ثمرة عملية تطور حضاري طويلة نسبياً. كما إن استيراد بعض تلك المنجزات لا يمكن أن يولد في المجتمع عملية التطور ذاتها. فاستيراد محطة أرضية للاتصال بقمر صناعي لا يدخل البلد المستورد «عصر الفضاء». وبناء محطات نووية لتوليد الكهرباء لن يفضي في أفضل الأحوال إلا إلى تدريب بعض الأفراد على معدات تم تصنيعها بالكامل في الخارج، ولا بد في تشغيلها وصيانتها من الاعتماد على الخبرة الأجنبية. والأرجح أن يلحق أحسن أولئك

الأفراد بجيش الأدمغة النازحة. وتبقى المحطة بعد ذلك جسماً غريباً في المجتمع كله، يمكن أن تتوقف لو تلف فيها مسمار حتى يتم استيراده. وهي بعدما تكاد تبدأ العمل حتى يكتشف من دفعوا فيها باهظ الثمن إنها أصبحت متخلفة تكنولوجياً...»!"٩"

صدام حسين يقدم رؤية مختلفة، ومتميزة، وأصيلة. تعتمد هذه الرؤية على ثلاثة عناصر أساسية:

ـ الأول هو: «أن نعد أنفسنا لأن نتعامل مع التقنية والعلم ونستوعبها بشكل جيد ولذلك لا بد أن نهتم بمراكز البحوث، ولا بد من الاهتمام باعداد الكادر، ولا بد من الاهتمام بآخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا، إطلاعاً ودراسة... فلكي نصبح دولة متطورة صناعياً بالموقع والصيغ التي تنسجم مع أهدافنا علينا أن نتقن التعامل مع العلم والتكنولوجيا كما ابتدعها الآخرون في المرحلة الأولى من عملنا»"١٠".

وفي هذا المضمار يجب أن نتذكر، أن البحوث العلمية في عصرنا الراهن، أصبحت استثماراً من أرفع وأجدى ضروب الاستثمار. فأي تنمية حقيقية تبدأ مراحلها العلمية من نقطة أساسية هي البحث العلمي، ثم البحث التطبيقي، ثم تنتهي إلى مرحلة الانتاج الاقتصادي. ومن ثم فان عملية البحث هي في حد ذاتها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ذاتها. ولقد ازداد الارتباط العضوي في هذا العصر بين عملية البحث العلمي، وعمليات الانتاج الاقتصادي. ولعل اشتداد هذه الرابطة، وما أحدثته من عمق التفاعل بين البحث النظري والتطبيق العملي، قد أسهم بالنصيب الأوفر في التقدم الذي يتخذ شكل طفرات أو انفجارات في البحوث النظرية، وتطبيقاتها الاقتصادية على السواء. بل إن الانفاق على البحوث العلمية، يمثل في هذا العصر، واحداً من المعايير الأساسية في قياس درجة تقدم أي مجتمع، وربما في قياس مدى جديته في تخطي تخلفه. ولئن كان الاتجاه السائد، في كثير من الدول النامية، هو استيراد المصانع، والمبتكرات التكنولوجية من الدول المتقدمة، والقناعة بأن هذا الاستيراد هو التطبيق الأمثل لفكرة اللحاق بالعصر، فان التجارب قد أثبتت أن هذا المنهج لا يؤدي إلى تقدم حقيقي، ولا يلحق أصحابه بموكب العصر كأعضاء أساسيين أو منتسبين، طالما أنه لا توجد لديهم القاعدة الثابتة والمتطورة، من العلميين، الذين يمثلون العنصر الديناميكي في عملية التطور والتنمية. العلم إذن هو المعيار. بل هو الأساس. والحضارة الجديدة هي علم في الأساس. وبدون العلم لا مكان لأمة ـ مهما كان ماضيها عظيماً ومثيراً ـ في خريطة المستقبل. وبقدر إسهامها في نمو المعرفة العلمية، والحضارة العلمية، سوف تكون المساحة التي تشغلها في حضارة

العصر الجديد. فالقوة التي تحكم عالم اليوم، هي في صميمها قوة حضارية، أي قوة علمية، وعلى حد قول «سرفان شرييبر»: «فان فيالق الجيوش، والمواد الأولية ورؤوس الأموال، لم تعد دلائل على القوة، ولا هي أدواتها. وحتى المصانع لم تعد سوى علامة خارجية على هذه القوة. إن القوة العصرية هي المقدرة على الاختراع، أي على البحث. والقدرة على تحويل الاختراعات إلى منتجات، أي التكنولوجيا. والمناجم التي يجب الاستخراج منها، لم تعد في الأرض، ولا في عدد السكان، ولا في الآلات. إنها في الفكر. وبتحديد أدق في استعداد البشر للتفكير والخلق»"[١١]".

ـ الثاني هو: « تكييف التكنولوجيا وطنياً، وتكييف اتجاهات استخدام العلم، فلا يجب أن نأخذ كل مبتكرات العلم والتكنولوجيا، ونضعها في الاستخدام كما هي، إنما نكيفها أو نكيف البعض منها بضوء أهدافنا وظروفنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية»"[١٢]".

ولا بد من القول هنا، إن مسألة تكييف التكنولوجيا وطنياً، هي من أهم المسائل التي شغلت، وتشغل بال، المفكرين الاقتصاديين التقدميين في البلدان النامية، بل وحتى في البلدان الغربية نفسها. إن المفهوم الصحيح للتكنولوجيا نفسها في نظر هؤلاء المفكرين هو: «تطبيق مجتمع محدد للعلوم بحثاً عن حلول لمشكلات محددة،يواجهها معتمداً على الامكانات المتاحة له مستلهماً القيم الحضارية التي يؤمن بها»"[١٣]". ذلك لأن أي اختراع يهتدي إليه الانسان، كما جرى في الماضي، يمكن أن يظل مجرد موضوع للتأمل ولا يؤثر في الانتاج مطلقاً إن لم يكن يقدم حلا لمشكلة واقعية يواجهها المجتمع بالفعل، ويدرك أهميتها، ويطمح إلى السيطرة عليها. إن كل إنجاز من إنجازات التكنولوجيا هو ظاهرة اجتماعية، ويتسم بسمات المجتمع الذي أنجزه، أو على حد تعبير البعض «يحمل رمزه الوراثي». ولذلك فان فاعليته تقترن بتوافر البيئة التي نشأ فيها، وتتدهور إذا غابت معالم هذه البيئة. والعكس صحيح أيضاً، فان التكنولوجيا المستوردة كثيراً ما تشبه عملية زرع الأعضاء في جسم غريب، إذا لم تتوفر لها نفس بيئتها. وليس من المستغرب إذن أن تواجه بعض المجتمعات هذه التكنولوجيا المستوردة ـ غير المتكيفة وطنياً وبيئياً ـ كما يواجه الجسم الأعضاء الغريبة، أي بالرفض"[١٤]".

إن التنمية لا يمكن أن تفيد معنى التقليد أو الاستنساخ لحضارة الغرب، ونفي الشخصية الحضارية لكل شعب. فليس أهم ما يميز الانسان هو القدرة على التقليد والمحاكاة. إن أهم ما يميزه هو القدرة على الابداع والخلق. ومن ثم فان «التحديث» الذي فهمه معظم قادة الدول النامية، وأكدت ذلك الفهم

تجاربهم التي فشلت ـ وربما كان محتماً عليها أن تفشل ـ على أنه القدرة على استخدام ما ينتجه الآخرون، يفهمه صدام حسين بمعنى مغاير، بل لنقل مناقض، وهو قدرة المجتمع ككل على التجدد، وبناء التجديد في حياته، دون أي انقطاع حضاري في شخصيته، أو قطع مع تاريخه.

ـ والثالث هو: «التصنيع. أي أن نصنع نحن بطريقنا الخاص، وبما يتلاءم وأهدافنا الوطنية، وطموحنا القومي، فلا نمتنع عن تصنيع كل ما يمكننا شراؤه، ولا نصنع كل ما يمكننا تصنيعه في الحسابات الفنية والاقتصادية المباشرة والمعزولة عن التصور الاستراتيجي الأشمل. ومن الخطأ أن نقع بمثل هذا التصور وأن نتصور أن كل ما بامكاننا شراؤه يجب أن لا ندخله في خططنا التصنيعية أو نتصور أن كل شيء نحتاج إلى استخدامه يجب أن ندخله في ميدان التصنيع. هذا خطأ، كما أن هناك خطأ آخر مهلكاً أيضاً وهو أن يتصور البعض بأن مجرد حساب إمكانياتنا المالية وحساب حجم ونوع البشر المتوفر لدينا يهيىء لنا مستلزمات القرار الصحيح لاختيار ميدان ونوع الصناعة المطلوب دخولها. إن مثل هذه الحسابات قاصرة وذات فهم اقتصادي وفني قاصر ومبتسر للمسألة. فيجب أن لا ندخل ميدان التصنيع بحسابات كهذه لأن دخول ميدان التصنيع بمثل هذا الفهم الخاطىء يجعلنا نقع في شباك النقطة المركزية الأولى وهي إلهاؤنا في ميادين محددة دون الذهاب إلى المفاصل المركزية الحيوية التي من شأنها أن تغير مجتمعنا وتجعل أهدافنا ضمن إمكانية التحقق لحساباتنا السياسية الوطنية والقومية التي نطمح إليها»"[١٥]".

صدام حسين يطرح هنا بوعي كامل قضية أساسية في العملية التنموية، هي استراتيجية التنمية وعلاقتها بالاستراتيجية العامة للمجتمع ككل. إن رفضه الأول لمفهوم التعقيب أو ما يسميه بالاستنساخ لتجربة العالم الغربي، لم يكن مجرد إدراك لاستحالته، أو لأنه يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مناقضة تماماً لما يتصوره الآخذون به، إي إلى مزيد من التخلف، وإنما كان رفضه ـ إلى جانب ذلك ـ لأنه يتصور استراتيجية «مغايرة» لمجتمعه ولوطنه الكبير. وهو من أجل الوصول إلى تلك الأهداف الاستراتيجية يطالب بتقبل حتى فكرة «النفقات الضائعة» أو «ما يسمى في الحسابات المباشرة والحسابات التجارية أو الاقتصادية المبتسرة المعزولة عن أصل التصور المركزي»، لأن تقبل فكرة هذه النفقات الضائعة، وإلى وقت، مفيد «لاكتساب الخبرة اللازمة في الميادين التي نطرقها من أجل أن تصبح النفقات المستخدمة فيما بعد غير ضائعة»"[١٦]".

إن كل خطوة على طريق التصنيع يجب أن ترتبط، عنده، بالهدف أو الأهداف ـ أو بتعبير أدق ـ بالرؤية الاستراتيجية المتكاملة لأفق تطور المجتمع العراقي، في

ارتباطه بآفاق تطور الوطن العربي ككل. إننا نضرب هنا مثلين لهما دلالتهما البالغة على طريقة تفكيره. الأول: يتعلق بقضية بناء قاعدة للتصنيع الثقيل داخل العراق. «فالفنيون عندما يبحثون هذا الموضوع ينظرون إلى حاجة العراق إلى التصنيع الثقيل وحسب وإلى إمكانات العراق، ويأخذون المؤشرات المرتبطة بهذه النظرة فيضعون الخطة لهذا العمل، ويرسمون الخطوة المركزية الأولى على أساس هذا التقدير فيقعون في الخطأ أيضاً»"١٧". إذن كيف يفكر هو في الأمر؟ يقول: «أما العقل السياسي فلا بد عند بحثه لبناء قاعدة للتصنيع الثقيل في هذا القطر أن يضع في الحساب حاجة الأمة بضوء مستقبلها، وتطور السياسة الدولية، وبضوء تطور وصلة المكان والزمان والحركة الاجتماعية بين هذا القطر وبين أقطار الوطن العربي. فعندما نبحث مسألة التصنيع يجب أن ندرس بعمق التطور المحتمل في الأقطار العربية اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً، أي أن ندرس التطور المحتمل واتجاهاته ومنعكسات ذلك على الدور الذي يمكن أن يلعبه العراق في بناء مثل هذه القاعدة ضمن التفكير القومي»"١٨".

المثل الثاني: يتعلق بقضية تصنيع السلاح والتجهيزات العسكرية. هل في إمكان العراق أن يذهب في تصنيع السلاح إلى حد تغطية كل ما يمكن أن يحتاج إليه؟ يقول صدام حسين: «للاجابة الصحيحة على مثل هذا التساؤل يجب أن ندخل في حسابنا نقطة مركزية أساسية: هي أن الدول العدوة، أو الخصم الآن، وفي المستقبل، وإلى وقت طويل سوف تكون حليفة أو صديقة للولايات المتحدة الأميركية. إذن فان الحلقات المركزية في تسليحنا يجب أن تكون متوازية مع الحلقات المركزية المتصورة لتطور العلم والتكنولوجيا العسكريين في الولايات المتحدة الأميركية. ومن هنا فنحن غير قادرين، في مدى تلك المدة، أن نصنع كل ما يتطلبه جيشنا، ونستغني عن الارتباط في حلقات معينة مع الدول التي تعتبر هي مصدر التسليح المركزي لجيشنا، لأن الدول التي ستظل تحاربنا كواقع قائم الآن، أو كاحتمال للمستقبل المنظور، هي دول صديقة أو حليفة تقاتل بالنيابة عن الأمريكان في هذه المنطقة»"١٩".

ولكن هل يعني هذا الكف عن التفكير في التصنيع العسكري، أو الدخول فيه حتى بصيغة «النفقات الضائعة» أو غير الضائعة؟. صدام حسين يجيب هنا بحسم:

«لا. لأن هذا يعني أننا سوف نقبل النمط الحالي من صيغ وحجم ونوع التعامل إلى ما لا نهاية، رغم أن الدول التي تزودنا بالسلاح هي دول صديقة. لأن هذه الدول لا يفترض أنها تتفق معنا في كل الأهداف التي نريدها. فلأن حدود أفكارنا وأهدافنا ليست محصورة ضمن العراق، وإنما تتعداه إلى الوطن

٧ـ دَورُ الحزب فوق دَور التكنوقراط

عندما نصل إلى هذه النقطة في رحلتنا مع أفكار صدام حسين لا بد أن نطرح مجموعة من الأسئلة التي تنطوي على غير قليل من الأهمية، سواء من الناحية النظرية الخالصة، أو من الناحية العملية التطبيقية، وهي: هل يمكن أن تؤدي هذه التنمية الاقتصادية، بالمنهج وبالصيغة وبالأسلوب الذي تحدث به عنها، إلى بناء الاشتراكية؟ وما هي ضمانات عدم تحولها إلى مجرد رأسمالية دولة مثلما حدث في كثير من تجارب العالم النامي الأخرى، والتي كانت ترفع أيضاً شعارات الاشتراكية؟ وإذا كنا قد استعرضنا ـ فيما سبق من صفحات ـ أفكار «القائد» حول تصوراته، وصياغاته للعملية التنموية، واتجاهات تطبيقها في العراق، فما هو في رأيه دور الجماهير العراقية نفسها؟ وفيمَ يتمثل هذا الدور؟ وما هي ضمانات استمراره لا من جانب الجماهير فحسب، وإنما من جانب القيادات نفسها، التي قد يغريها النجاح في «موقعة» أو في «معركة» فتتصور أنها كسبت «الحرب» كلها، وتستخف بالتالي بدور الجماهير، أو قد تستغني عنها نهائياً؟

سيقول لنا صدام حسين في البداية: «ليست كل تنمية خطوة على طريق بناء الاشتراكية، أو خطوة اشتراكية في أي بلد أو في أي نظام. فالتنمية وجدت في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأميركية واليابان، وفي بلدان أخرى، ولم تصنع الاشتراكية. والنشاطات التي تولتها الدولة هناك، ما هي إلا نمط من أنماط رأسمالية الدولة لأنها جزء من البناء الاجتماعي الرأسمالي الاجمالي. والدولة وسلطاتها في مثل هذه النشاطات إنما تتولى وظائف المحافظة على النظام الرأسمالي فيها»"[١]". ولكن من جانب آخر «...لا يمكن تصور بناء نظام اشتراكي مزدهر قادر على أن يكون نموذجاً في هذه المنطقة، التي نحن جزء منها، وقادر على تحقيق الرفاه المتزايد للشعب، وتوفير مستلزمات الدفاع عن نفسه ومبادئه بدون تنمية، كما أن التنمية في بلدنا لا يمكن إلا أن ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالمنطلقات الاشتراكية للنظام وبرامجه المركزية بهذا الاتجاه وتعبر عنها تعبيراً دقيقاً وصميمياً، لذلك فان النظرة لها تأخذ لون ونوع النظرة إلى المنطلقات المبدئية لحزبنا في الميدان الاجتماعي والاقتصادي»"[٢]".

إذن ففي رأيه أنه ليست كل تنمية خطوة على طريق الاشتراكية. فقد تنتهي

التنمية إلى رأسمالية الدولة إن لم تنته إلى الرأسمالية الصريحة. أما في العراق فالتنمية مرتبطة بالمنطلقات المبدئية للحزب والمنطلقات الاشتراكية للنظام. وهنا يدخل عنصر جديد في الموقف هو: دور الحزب. والمقصود به الحزب الثوري الذي يحمل أيديولوجية اشتراكية يعتبرها من صميم مبادئه. كما يدخل عنصر جديد آخر ـ وإن كان يمثل وجهاً آخر للعنصر السابق ـ وهو: دور السلطة المتمثلة في النظام. وهو نظام يعبر عن ممارسة أيديولوجية الحزب في واقع محدد هو العراق. الحزب والسلطة، بأيديولوجيتهما الواحدة، يحولان دون تحول الاشتراكية إلى رأسمالية الدولة، ويضمنان مواصلة المسيرة التنموية إلى آفاقها المرسومة نحو تحقيق الاشتراكية.

في اللقاء الذي جرى بين صدام حسين وفيديل كاسترو في صباح الخامس عشر من ديسمبر ـ كانون أول عام ١٩٧٨، وحضره عدد من كبار المسؤولين في الثورة الكوبية، دار حوار مهم يمكننا أن نستمع إلى طرف منه، فهو يفيدنا في تأكيد المعاني السابقة:

كاسترو: كلامكم «حكيم جداً» عندما تقولون نربح الوقت لأن الوقت يعمل لصالح الثورة. فالعراق يمكنه أن يتقدم سياسياً واجتماعياً، واقتصادياً وعسكرياً. لقد حقق الأميون أول انتصار للجيش الكوبي. ونحن الآن نستدعي من المستوى المتوسط للجيش. لذلك فنحن الآن مدربون ومهيئون أكثر. عندهم كفاءة وإمكانية أفضل لاستخدام الأسلحة... في حالة العراق، الوقت يعمل لصالحكم، لأنكم تقومون بتطوير البلد بكامله، حشد الجماهير، وهذا ما لم يفعلوه في مصر.

صدام حسين: لم يكن هناك حزب ثوري. ولم يكن هناك غير عبد الناصر، وقد كان ثائراً لكن ظروف عبد الناصر تختلف عن ظروفكم. أنتم بنيتم ثواراً قبل استلام السلطة وهو ما لم يفعله. نحن في العراق قمنا ببناء ثوار قبل استلام السلطة... وقد أعطى الحزب تضحيات وقدم شهداء وعانى من السجن والتعذيب وكان لا بد من ذلك لايجاد ثوار يعرفون كيف يحافظون على الثورة، وعلى جعلها في خدمة الشعب. لذلك فنحن لسنا قلقين. إن قلقنا ينصب على كيفية تطوير برنامجنا بشكل أسرع، كيف نختار صيغ التطبيق الاشتراكي؟ كيف نقضي على الأمية التي يعاني منها سدس الشعب في ثلاث سنوات؟... إن لدينا الآن مليون وربع إنسان ملتحقون بمراكز محو الأمية بحماس.

كاسترو: برغم الصعوبات نحن متفائلون.

صدام حسين: أكيد. وإلا لن نكون ثوريين. الشعب يعمل بارادة الخير، ومهما

كانت حسابات الأمبرياليين فانهم لن يستطيعوا حساب قدرة الشعب بشكل دقيق. إنهم ليسوا اختصاصيين بالشعوب. إن اختصاصهم في المخابرات. في الشر. في الاستغلال. أما كيف يتصرف الشعب من أجل مصلحته فان التجربة علمتنا دائماً أنهم يخطئون الحساب!..."[٣].

لقد جرى هنا أيضاً، وفي هذا اللقاء مع واحد من أهم قادة التجارب الاشتراكية «ذات المنحى الماركسي» في العالم، تأكيد على دور السلطة الثورية. والحزب الثوري، وحشد الجماهير. كما جرت فيه مقارنة سافرة بين التجربة الناصرية من جانب، والتجربة الكوبية والعراقية من جانب آخر. ولم يقل لا كاسترو ولا صدام حسين، إن السبب في نهايتها الفاجعة هو إغفالها لبناء الحزب الثوري وحشد الجماهير. قالا فقط إن عبد الناصر الثائر لم يبن ثواراً مثله قبل أن يتسلم السلطة، وإنه لم يبن حزباً ثورياً بعدما تسلم السلطة!

ولكن صدام حسين سوف يقول في مكان آخر عبارات تحمل نفس المعاني التي نريد قولها الآن: «إن الأفكار، لأغراض التطبيق والرسوخ، وبناء التقاليد، لا بد أن تعبر عن نفسها بصيغ عملية. وإذا ما بقيت مجرد كتاب، فان العملية المضادة ستكون سهلة جداً، فأي مغامر يتسلم مقاليد الأمور بامكانه أن يعيد هذا الكتاب إلى المكتبة، لكي ينهي أو يضعف التأثيرات المضادة...»!"[٤].

ومع ذلك، يمكن أن يظل السؤال قائماً: أليس من الممكن بالنسبة لحزب في السلطة أن تأخذه العزة بانتصاراته، أو الغرور بمنجزاته، فتتراخى عضلاته، وتتصلب شرايينه، ويتجمد الدم في عروقه؟ تجارب كثيرة في العالم، قادتها أحزاب كانت تتوهج بالثورة قبل تسلمها السلطة، وحتى في بداية ممارستها لها، سرعان ما خمدت نيرانها، وبردت ثوريتها، وتحولت إلى «أرشيف» يخرجه «البيروقراطيون» الجدد، من أدراجهم لينظروا فيه، كما ينظرون في «ألبوم» الذكريات القديمة، أو ليتحدثوا عنها في المناسبات الوطنية والأعياد الرسمية!

صدام حسين واع تماماً لهذه القضية. ولا يصدر وعيه بها من شبابه المتوقد فقط، وإنما من نضاله الشاق الذي خاضه في صفوف الحزب قبل أن يتسلم السلطة، وعلى رأس الحزب بعد أن تولى السلطة. فهو لم يهبط على كرسي السلطة بثورة فوقية. ولم يكن الحكم بالنسبة إليه هدفاً في حد ذاته. بل إنه أكثر من مرة طلب أن يتراجع عن المواقع التنفيذية في سلطة الثورة، وأن يحتفظ فحسب بموقعه كمناضل في صفوف حزبها. لم يكن طلبه ذاك بعد أن خلص الثورة من المتسللين إليها في ٣٠ تموز ١٩٦٨ لأول مرة، ولا لآخر مرة. فقبل قيام الثورة نفسها، أثناء الاعداد لها، كان يقول لرفاقه في القيادة القطرية: عندما تقوم الثورة وتتسلم سلطتها أرجوكم أن تعتبروني عضواً عادياً في الحزب! وكانوا

بالطبع يرفضون رجاءه، ولم يكن ثمة مجال حينذاك على كل حال لتنفيذه. ولكنه بعد أن خلص الثورة من المتسللين إليها في ٣٠ تموز ١٩٦٨ واطمأن إلى أن حزبه وحده هو الذي يقبض على زمام السلطة في البلاد، قال للرئيس أحمد حسن البكر - بعد أن أذاع «بيان ٣٠ تموز»: الآن أصبح من الممكن تنفيذ رجائي القديم! ولكن البكر ورفاقه في القيادة رفضوا رجاءه مرة أخرى باصرار أشد. ولن يزايله هذا الرجاء بعد ذلك، حتى بعد أن مرت عليه سنوات طويلة وهو يقود السفينة، من موقع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة. سيظل يردده بين الحين والآخر، حتى أصبح في لحظة، لم يعد فيها مفر أمامه، من أن يكون المسؤول الأول أمام جماهيره، وأمام دول العالم، عن دولة الثورة!

إن المناضل الحزبي الأصيل لا ينسى أو يتناسى حزبه للحظة. إن الدولة بالنسبة إليه هي جهاز إدارة الثورة. ومن هنا ليس من الغريب أن يلح على رفاقه دائماً بأن ينقلوا «تقاليد الحزب إلى الدولة»:

«نريدكم أيها الرفاق، وأنتم تقودون السلطة أن تستعينوا بتقاليد الحزب، كيما تكون عرفاً ثابتاً في عملكم اليومي، وتكون هي تقاليد الدولة المتطورة حسب الحاجة العملية لاستخداماتها. لا تحاولوا استعارة تقاليد الدولة لتجعلوا منها بديلا لتقاليد الحزب...لأن ثمة فرقاً نوعياً كبيراً بين الدولة وبنائها السياسي والتنظيمي، وبين الحزب وبنائه السياسي والتنظيمي،رغم أن الدولة هي دولة الحزب. وإذا ما انعدم الفرق بين سلطة الدولة وبين الحزب، فعندها سيغدو الحزب حزب السلطة بدلا من أن تبقى السلطة سلطة الحزب، وستنتهي خصوصيتنا كمناضلين مؤثـرين في واقع المجتمع، بقصد التغيير نوعياً إلى أمام، أو تضعف إلى حد كبير، فيتحول الحزب إلى جهاز تقليدي من أجهزة الدولة، فلا تعود الدولة كياناً يحركه، ويقوده، ضمير وعقل الحزب دائماً، للتطور إلى أمام»"٥".

بل إن المناضل الحزبي الأصيل، الذي يعرف جيداً أن النقد، والنقد الذاتي، هما شهيق الحزب الثوري دائماً وزفيره، يؤكد لرفاقه في الحزب ولقاعدته في الدولة أنه: «يجب أن لا نتطير من الأفكار النقدية المخلصة التي تقال في أجواء ديموقراطية»"٦". فهل النقد لمجرد النقد وإثبات ديموقراطية القيادة؟ كلا. «في الوقت نفسه يجب أن لا نترك الأفكار الخاطئة أو المنحرفة تمر دون أن نؤشر عليها ونعالجها بوعي وبحزم. ذلك أن مواقع الردة إنما تكمن في داخلنا... أي داخل المجتمع العراقي، وداخل أجهزة الدولة، وما زالت هذه المواقع قوية، لأنها موجودة فكرياً وسيكولوجياً في كل قطاع من قطاعات الدولة، ويعبر عنها أحياناً بصيغ شتى حسب الظروف والأحوال...»"٧".

صدام حسين يحضر اجتماعاً لاتحاد نساء العراق.

في معسكر «القدس لنا» احد معسكرات العمل الشعبي في العراق.



إحذروا الردة! هذا ما يقوله لهم دائماً. لا لأنه يشك في أن جماهيره تقبض على زمام سلطتها بيد من حديد، وإنما لأنه يعرف أن أعداء أي ثورة حقيقية وطموحة كثيرون في الخارج والداخل. ومن هنا فانه يطالب رفاقه في كل لحظة بأن يتجنبوا الخدر ويتصوروا أن الباب موصد بشكل نهائي أمام الردة. ولذلك فان الأمر يستوجب دائماً في رأيه تشديد الرقابة الفكرية العالية، وتعميق الحصانة المبدئية، «فلا يجب أن نبتعد عن دورنا في الرقابة في الحياة الداخلية للحزب والدولة، ولا نبتعد عن دورنا في تنشيط الرقابة الجماهيرية على أجهزة الدولة، وحتى في الشعيرات الصغيرة التي لن تحتل فيها عناصر رجعية أو يمينية مواقع معينة باتجاه مضاد، وأن نعمل بهمة لا تلين في تطهير أجهزة الدولة في المواقع والمفاصل الحيوية التي تحتل فيها العناصر اليمينية مواقع مؤثرة، وأن نسد فرص الصعود بوجه العناصر المماثلة في الحزب، وأن نقوي ضوابط الحصانة التنظيمية والمبدئية في الحياة الداخلية للحزب...»"[٨".

غير أن للردة أقنعة عديدة!... وأحدث أقنعتها استعارته من حاجة المجتمعات النامية، المتخلفة، إلى التكنولوجيا والتحديث. إن ثورات عديدة في العالم الثالث، تراخت قبضتها شيئاً فشيئاً عن زمام السلطة الحقيقية وحلت مكانها أيدي البيروقراطيين، والتكنوقراطيين! التكنولوجيا تتحول إلى أسرار خبيئة يحتفظ بها الكهنة الجدد لأنفسهم، ويستخدمونها عند الحاجة. وتحت ستار الحسابات الفنية لتطبيقات التكنولوجيا الحديثة، كان الثوار يتراجعون دائماً، لنقص علمهم، بأسرار الكهانة الزائفة، ويفتحون ثغرات تتسلل منها الثورة المضادة!

ومع ذلك فان صدام حسين ليس غافلاً عنهم!... عن حسني النية، وسيئي النية على السواء! «إن الكثير من الفنيين بما في ذلك بعض البعثيين يجد نفسه في كثير من الاحيان منساقاً لمعالجة القضية المطروحة عليه من زاوية فنية، وينسى أن يحكم الربط بين المعالجة الفنية، وبين عموم فكر الثورة... الذي هو طريق بناء المجتمع الجديد»"[٩" وهو لا يتردد في أن يقول بوضوح وبحسم، ما لو قاله قادة آخرون في زمان آخر ومكان آخر، لوفروا على تجاربهم مرارات الفشل والاحباط:

«إننا نقول هنا، وبمسؤولية: عليكم أن لا تتصرفوا في المسائل الاقتصادية والفنية الرئيسية بدون أن تستشيروا الفنيين. ولكن إياكم، أن تتركوا للفنيين مهمة قيادة الاقتصاد الوطني!...

« لا تتيحوا لهم المجال لأخذ الدور القيادي، وإنما يجب أن يكونوا دائماً تحت توجيه وقيادة العقل القيادي الثوري، الذي لا تتحدد قدراته ومعرفته

بالاختصاص التقني فقط... والذي يفهم الثورة، ويفهم الوسائل الحاسمة لتغيير عموم المجتمع، واتجاهات هذا التغيير، فيضع كل حركة من حركات الاقتصاد، في خدمتها وخدمة أهدافها»"[١٠]".

ترى لو كان الأمر قد ترك بالفعل للفنيين وحدهم، الذين يحسبون بطرقهم التقليدية، أثناء التحضير لمعركة تأميم النفط في العراق، هل كان يمكن للتأميم أن يتم؟ وهل كان بوسع العراق أن يحقق استقلاله الاقتصادي، ويبدأ في تطبيق مشروعاته الطموحة على طريق التنمية؟

إن للفنيين دائما دينهم، وللثوريين دينهم الآخر. وفي معظم الأحيان، كان الثوريون أقرب إلى قلب الله. لأنهم كانوا ينصتون دائماً لصوت الشعب!

٨ـ التنمية من أجل الإنسان

الثورة هي علم التغيير. ولكنها ايضاً حلم دائم بالتغيير. والثوار هم أولئك الذين يناضلون على الدوام كي ينسجوا من أحلامهم واقعاً جديداً، يقيمونه على أنقاض واقع قديم. والثوري الذي يفقد قدرته على الحلم، يفقد في نفس الوقت، قدرته على النضال. فالحلم الذي يتحقق يصبح واقعاً جامداً لا بد من تجاوزه، بأحلام جديدة، ونضالات جديدة. فما من شاطىء أخير ترسو عليه سفينة الثورة. هناك دائماً شاطىء جديد، بعيد، يتوجه إليه الملاح الثوري، وتتعلق به عيناه.

والثورات الحقيقية لها دائماً منظورها الشامل في عملية التغيير. فليس هناك ما يسمى ثورة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، كل على حدة، مكتفية بذاتها، مقطوعة الصلة عن غيرها. الثورة تكون ثورة بحق عندما تضرب بجذورها الجديدة في مختلف مجالات الحياة، وتعيد تشكيل عناصر البنية الاجتماعية بمعناها الكلي تشكيلا جديداً يتلاءم مع أهدافها، ويتناسب مع المستوى الجديد الذي بلغه التطور الاجتماعي، ويتجاوب مع الآمال والمطامح التي تعلقها الطليعة الثائرة على المرحلة الثورية التي تجتازها. الثورة تكون ثورة بحق عندما تضع على رأس مهماتها تغيير الانسان نفسه، وإطلاق قدراته وملكاته وطاقاته الكامنة، وتوفير الوسائل الضرورية التي تمكنه بالفعل، وفي الممارسة العملية، من المشاركة الايجابية في بناء حياته وامتلاك مصيره.

وصحيح أن الثورة قد تتوجه في بداية انطلاقها إلى التركيز على مجالات معينة مثل التنظيم السياسي للدولة، أو التشكيل الجديد للعلاقات الاقتصادية في المجتمع. ولكن قسماتها لا تتحدد، ووجودها لا يتنامى، إلا عندما تتكامل. بل إن التكامل نفسه هو معيار أساسي من معايير انتصارها، وجديتها، واستمرارها. وما أكثر ما شهد العالم الثالث، ووطننا العربي، في تاريخه الحديث والمعاصر، من لافتات ثورية واشتراكية، بعضها كان زائفاً صدىء الرنين، وبعضها الآخر كان أصحابه حسني النية في أسعد الأحوال، لم يدركوا أن الثورة الجديرة بمفهومها ليس بوسعها أن تكون انتقائية تجتزىء مجالا وتترك غيره، تقتصر على حقل من حقول الحياة وتهمل ما عداه. وكانت النتيجة الطبيعية، والمنطقية، هي الانهيار والتداعي والسقوط، مهما استطاعت التماسك أو الصمود أو المقاومة

لجرثومة التآكل في داخلها هي نفسها، لفترة تطول أو تقصر من الزمان.

والحق أنه مهما كان حسن النوايا أو صدق الارادة في بناء الاشتراكية، فانه لا يمكن عن طريق الاجراءات والتحولات الاقتصادية وحدها أن يتغير المجتمع. فالأفكار والمفاهيم والتصورات، والعادات والتقاليد والأعراف القديمة البالية، لا تسقط بشكل آلي من تلقاء نفسها بمجرد اتخاذ بعض الاجراءات الاقتصادية أو إحداث بعض التغييرات المادية، مهما كان مداها أو عمقها، تماما كما أنه ليس بوسع أية جهود تبشيرية تنويرية أن تحقق أهدافها إن لم تكن إنطلاقاً من تلك التغيرات المادية واستناداً عليها، ضد كل الشروط التي تكرس أيديولوجيات الاستغلال والتخلف. فالانسان الجديد الذي تصنعه الثورات الحية هو من خلق ذلك التفاعل الخلاق بين الثورة المادية والثورة الروحية أو الثقافية. والاقتصار على إحداهما ـ حتى لو كان ذلك ممكناً في حدود الفرض المجرد ـ هو انحراف عن شمول الثورة، وانزلاق إما في نزعة اقتصادية لا تقدم من وجوه الثورة إلا البيانات الاحصائية أو في نزعة تبشيرية تخنقها في مهدها ضرورات الواقع المادي.

وإنه ليبدو واضحاً وعي صدام حسين العميق بهذه الحقيقة. إن «المبادىء» لا تصبح خطراً حقيقياً بوجه اليمين والرجعية إلا «عندما تصبح قوانين في التطبيق، وعندما تصبح منجزات مادية تغير الواقع الاجتماعي والثقافي للشعب»"[١]". بل إنه يشير بوضوح إلى المرض الذي نخر في عظام «ثورات» أخرى وعكسته علاقة التفارق بين أقوالها وممارساتها، بين مبادئها وتطبيقاتها. «فالحديث بمنطلق ثوري في السياسة الخارجية، والحديث بمنطق ثوري في العلاقات السياسية مع الحركات الوطنية في الداخل، لا يجدي شيئا، ما لم يغير الواقع الاجتماعي طبقاً للمبادىء، والواقع الاجتماعي لا يتغير طبقاً للمبادىء ما لم يكن الاقتصاد في خدمة تغيير الواقع الاجتماعي طبقاً للمبادىء، وإلا فما قيمة أن يجري الحديث عن الاشتراكية ونبقي على الطبقات؟ وما قيمة أن يجري الحديث عن الاشتراكية ويبقى الناس جياعاً؟ وما معنى أن نتحدث عن الاشتراكية ويبقى الناس بدون ضمان؟ وما هي قيمة المبادىء إذا ما ألقي بالموظف أو العامل المريض مرضاً معوقاً أو مقعداً، على قارعة الطريق، بدون مصدر عيش محدد، وبدون رعاية صحية من قبل الدولة؟ ...»"[٢]" إن الهدف من إلغاء الاستغلال عن طريق تدخل الدولة وسيطرتها الواسعة في «تشريك» وسائل الانتاج الأساسية، هو إذن «توجيه نشاطات المجتمع، وإقامة وتوفير مستلزمات اقتصادية واجتماعية تجعل الانسان العربي قادراً على أن يسهم إسهاماً غير عادي في تشكيل وتكوين علاقات إنسانية جديدة على صعيد العالم أجمع،

بالاضافة إلى تفجير طاقاته الكامنة، على نحو استثنائي، لبناء تجربته الحضارية...»"[٣]".

ولكن كيف يمكن بناء هذه العلاقات الانسانية الجديدة، دون تمزيق نسيج العلاقات القديمة المتخلفة؟ إن قيم السلوك والأعراف التي سادت، وما زالت تسود، لا في العراق وحده، وإنما على نطاق الوطن العربي كله، إنما تنبع من طبيعة البنى الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية، التي تناوبت عليها قوى الاحتلال والاستعمار والامبريالية، ودعمت فيها نسيج العلاقات شبه الاقطاعية، وأحياناً الاستبدادية، بما تحمله في خيوطها من آثار العلاقات القبلية والعشائرية والطائفية. وحتى عندما هيمنت عليها الرأسماليات العربية الضعيفة والمتخلفة، بحكم طبيعة تكوينها نفسه، لم تستطع أن تروج بداخلها إلا الجانب الأسوأ من قيم الحضارة الرأسمالية الغربية، قيم المصالح الفردية والأنانية.

إن إزاحة مثل هذه القيم الرديئة المتخلفة عن بنياتنا الاجتماعية الجديدة، والعودة إلى ينبوع القيم في شخصيتنا العربية العريقة، بروح عصرية وثورية تتلاءم مع مرحلة بناء الاشتراكية في الربع الأخير من القرن العشرين، يحتاج من المناضل الثوري الحقيقي، الذي يملك المنظور الشامل المتكامل لمعنى الثورة في التطبيق، إلى جهد ومعاناة وصراع، قد لا يقل عما يبذله في المجالات الأخرى، الأكثر تحديداً ووضوحاً، كالاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية، بل لعله أحياناً قد يزيد.

ومن هنا يكتسب الجهد المضني الذي يبذله صدام حسين في هذا المضمار دلالته ومغزاه. إننا لن نتحدث هنا عن جهوده الفكرية وقراراته العملية، في هذا الميدان الواسع، بكاملها. سنكتفي هنا بمجالين أساسيين من مجالات التغيير الاجتماعي ـ الانساني، يعبران عن آفاق الثورة الثقافية التي يشق مجراها في العراق:

آ ـ إن الوضع العام لقضية المرأة، في المجتمع العربي ككل، يعكس طبيعة بنيته المتخلفة مادياً وثقافياً. وهو يختلف من قطر لقطر اختلافات كمية في جوهرها، باستثناء أقطار شبه الجزيرة العربية وإمارات الخليج، حيث تصل الاختلافات أو الفوارق إلى درجات نوعية، في مستوى تخلفها، عن الأقطار العربية الأخرى.

وربما يكفي أن نشير هنا إلى وضع المرأة في قطر عربي هو مصر، يعتبر تقدمه الاجتماعي التاريخي سابقاً في الزمن على الأقل للأقطار العربية الأخرى، كي يتبين لنا مدى التخلف الاجتماعي الذي تعانيه المرأة العربية عموماً،

من ناحية نظرة المجتمع الفكرية لها، ومن ناحية نظرة المجتمع التشريعية بازائها أيضا. إن الحق الكامل للرجل (المسلم) في تعدد الزوجات، وفي الطلاق، أمر تكفله التشريعات والقوانين داخل المجتمع. وتقول الاحصائيات إن نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة في جمهورية مصر العربية هي ٤٪ فقط من الأسر الاسلامية ولكنها تضيف أن نسبة من يتزوجون خلال عام، ممن كانوا متزوجين من قبل تتراوح ما بين ٧,٢٪ و٨٪، مما يؤكد أن ظاهرة تعدد الزوجات أكبر مما تشير إليه النسبة العامة الرئيسية. بل إن هذه الاحصائيات نفسها تؤكد أن تعدد الزوجات هو أحد الأسباب الرئيسية في الطلاق، وتعتبره مسؤولا عن ٢٠٪ من حالات الطلاق. غير أن هذه النسبة العامة على نطاق القطر المصري بكامله، لا ينبغي أن تنسينا أن حالات الطلاق في المدن الكبرى تزيد كثيراً عنها في المدن الصغيرة والريف. ففي القاهرة وصلت الى ٤٢٪ من الزيجات، وفي الاسكندرية بلغت ٣٥,٥٪ منها فقط! (إحصاءات ١٩٧٨).

وقد لا يكون بغير مغزى، أن نشير إلى رد الفعل العنيف الذي أحدثته بعض المحاولات الاصلاحية الخاصة بتقييد الزواج والطلاق خلال عام ١٩٧٤. لقد خرجت «المظاهرات» تطالب بوقف مناقشة هذه القوانين، وتتهم وزيرة الشؤون الاجتماعية ـ ويا لها من مفارقة أن تكون في مثل هذا الوضع وزيرة للشؤون الاجتماعية! ـ بالزندقة والالحاد، والخروج على الشرع، أليست هذه الحادثة تعبيراً إنفعالياً حاداً عن مدى التخلف في تركيبة البنية الثقافية العربية بشكل عام؟

صدام حسين يعي هذا الوضع جيداً بكل أبعاده. ولذلك سوف نسمعه يقول: «القفز من فوق الظروف الموضوعية انحراف، ونظرة خاطئة، واتخاذ الظروف والظواهر القائمة مبرراً لإعاقة العمل إلى أمام، انحراف كذلك. يجب أن يكون حديثنا عن المرأة، ودور المرأة في المجتمع حديثاً متوازناً، وأن تكون نظرتنا إلى هذا الموضوع نظرة متوازنة» "[٤]" . فماذا تعني هذه النظرة المتوازنة إذن؟ يقول صدام حسين:

«إن المنطلقات الفكرية ونظرية العمل في حزبنا تشير إلى أن التغيير الثوري لا ينجز بقوانين مجردة، وإنما بعمل نضالي دؤوب، وتحرك جماهيري واسع، ومعرفة دقيقة بقوانين تحول المجتمع، واستخدامها استخداماً صحيحاً، عن طريق قيادة كفوءة، تحدد بدقة المجالات والصيغ الصائبة والسليمة لتحرر المرأة، بحيث تتم عملية تحرير المرأة بأقصى ما يستطيعه الفعل الثوري، وبأقصى ما يتحمله ويستوعبه المجتمع، ضمن حركته الموضوعية

الثورية، التي تستهدف تغيير المجتمع إلى أمام، مع مراعاة الموازنة الثورية الصحيحة، لكي لا تؤدي الحركة والفعل المطلوبان إلى اختلال العملية، وهي تتخطى الأطر والتقاليد والعادات المتخلفة وتتجاوز المفاهيم البورجوازية الشكلية للحرية»"٥".

ولكن هل يعني ذلك عدم اللجوء إلى التشريع القانوني لحماية حقوق المرأة؟ كلا بالطبع. صدام حسين يقول: «في حساباتنا التي أجريناها، توصلنا إلى ضرورة أن نصحح موقع المرأة بقوانين، ولكن دون أن نطرح هذه القوانين في زمن متقدم، تجعل فيه الرأي العام ينقسم ونجعل اليمين الرجعي يحصل على غطاء يستقطب، من خلاله، بعض الناس، الذين ليسوا منه، وإنما هم من الثورة»"٦". وهو في هذا السبيل يرى أن يتكون عرف جديد ينسخ العرف القديم، داخل المجتمع، يسهل مهمة التشريعات اللاحقة. كيف يمكن أن يتم هذا التكون للعرف الجديد؟

«تقوية الموقع الاقتصادي للمرأة، بصيغة حقوق واعراف في المجتمع، هي جزء من عملية تحرر المرأة. تقوية وتوسيع الشروط اللازمة لمنع الرجال من الزواج بأكثر من واحدة، هي جزء من عملية تحرر المرأة، وتقييد الطلاق بقيود إضافية، وتعميق وضبط شروطه القائمة هي جزء من تحرر المرأة. وكذلك شأن التوسع في العملية التربوية والدراسة بفرص متساوية بين الرجل والمرأة، وأهم من كل ذلك هو أن تتحرر المرأة من خلال العمل الفعلي والمشاركة الجدية في بناء المجتمع...»"٧".

وهنا نصل إلى جوهر تفكيره الأساس في هذه القضية، واتجاهات منطقه:

«إن تحرر المرأة كلياً، وجذرياً، وفق النظرة التي نؤمن بها، إنما يتم من خلال تحرير المجتمع كله، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، لأن تحرير المجتمع يوفر الشرط الموضوعي لتحرير المرأة، ويخلصها من قيود التخلف والتأخر»"٨".

إن تحرير المرأة من قيودها، لن يتم إلا بتحرير الرجل من قيوده، وكلاهما لن يتحرر إلا بتحرير المجتمع نفسه، ومن خلاله. فهل يمكن لمن ليس حراً أن يمنح الحرية للآخرين؟.

ب - ما من شك في أن مشكلة محو الأمية في أقطار الوطن العربي هي واحدة من المشكلات الأكثر إلحاحاً وضغطاً على إمكانيات تطور البنية العربية وتقدمها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. ومنذ أن تفتحت عيوننا على الحياة من حولنا، ونحن جميعاً نحس بمهانة هذا العار الذي يستشري في مجتمعنا. وكنا نقرأ الاحصاءات التي تصدرها الهيئات الدولية أو تصدرها حتى الجهات المحلية

إلى أحزاب القوى السياسية المختلفة، كما تهيأت معها غرف التعذيب لتتولى بأساليبها الوحشية خيرة المناضلين.

ومن المفارقات الغريبة أن يصدر الحزب الشيوعي العراقي تقريراً عن الاجتماع الكامل للجنته المركزية في أغسطس ـ آب عام ١٩٦٤ يقول فيه: «ان الموقف الايجابي الذي يتخذه حزبنا من الاتحاد الاشتراكي العربي، هو في الجوهر مستمد من الأفكار التقدمية التي يعتنقها أو تدعو إليها العناصر التقدمية في هذه المنظمة، وكذلك من أفق التحولات الممكنة في تركيب قيادته وفي نهجه اللاحق، إن حزبنا لن يتخذ من هذا التنظيم موقفاً انعزالياً. بل على العكس، سيتخذ منه موقفاً إيجابياً، ويرسم التدابير الضرورية للتعاون معه بهدف السعي لتعزيز الجانب التقدمي في سياسته، وتطوير أيديولوجيته»"[١]".

ولن يمر على صدور هذا التقرير سوى بضعة أشهر، حتى يكون الحزب الشيوعي العراقي قد أصدر بياناً في كانون الثاني ـ يناير عام ١٩٦٥ يقول فيه: «...إلى جانب السجن والتشريد وأصل كبار مسؤولي العهد ـ العارفي ـ سياسة الاعدامات، فأعدموا من الشيوعيين وسائر الوطنيين خلال عام واحد أكثر مما أعدمهم النظام الملكي طوال ربع قرن...»!"[٢]".

فهل كانت العلاقات فيما بين القوى الوطنية وأحزابها السياسية تشير إلى التقارب، والانفتاح على بعضها البعض، في ضوء الفهم الأعمق لطبيعة التناقضات التي تحكم المرحلة؟ هل كان قد آن أوان حقن الدماء بينها، ووقف الصراعات اللامجدية، والكف عن الاتهامات والمهاترات التي احتلت زمناً طويلاً جسور اللقاء فيما بينها؟

سيقول لنا طارق عزيز في أحد النصوص التي يتضمنها كتابه «ثورة الطريق الجديد»: «إن اتجاهاً جديداً أخذ يشق طريقه إلى العقول، ومن ثم، ببطء نسبي، إلى النفوس، تكون في رَحْم تجربة المسيرة الطويلة الماضية، ولكن نكسة حزيران ـ يونيو ١٩٦٧، كانت بالنسبة إليه نقطة تحول، وحافزاً حاداً نقله من مرحلة التكون إلى مرحلة الولادة»"[٣]".

ما هي طبيعة هذا الاتجاه الجديد، وما هو محوره الفكري؟... فلنتابع النص: «إن مختلف الفئات الوطنية على تباين منطلقاتها الفكرية وأساليبها في التحليل والعمل، صارت تدرك بقدر ملموس من الوضوح، إن خطأ فادحاً كان يحكم المسيرة الماضية. فعوضاً عن أن تتصرف الفئات الوطنية على أساس أن التناقض الرئيسي في المرحلة، هو التناقض القائم بين مجمل القوى الوطنية والتقدمية من جهة، وبين الاستعمار والصهيونية والرجعية من جهة أخرى، وإن التناقضات القائمة بين الفئات الوطنية، هي تناقضات ثانوية لا يجوز تصعيدها

إلى حالة التوتر الحاد والصراع العنيف، تصرفت على أساس أن هذه التناقضات الثانوية هي التناقضات الرئيسية، فالتهبت المعركة بين الفئات الوطنية. وكانت الصورة العامة لمسيرة السنوات العشر الماضية، إن الصراع الناشب بين القوى الوطنية على صعيد العزاق، وعلى صعيد الوطن العربي، كان من حيث الكم والنوع أوسع وأكثر حدة من الصراع الناشب بين مجمل هذه القوى، وبين الاستعمار والصهيونية والرجعية، وقد جاءت نكسة حزيران لتعطي الدليل الذي لا حدود لضخامته وهوله، على خطأ هذه المسيرة كما أكدت النكسة أن التعرف على هذا الخطأ، والعمل على تجاوزه، هما الحد الأدنى الذي تقتضيه شروط الحفاظ على وجود الأمة العربية، وبالتالي على حريتها، وعلى قدرتها على التقدم» "٤".

ومع ذلك، ورغم أن المناخ السياسي كان مهيأ لتلاقي هذه القوى، والشرط الفكري أو الأيديولوجي، كان قد «ولد» ـ وإن يكن متأخراً ـ ، والوضع العربي العام بعد نكسة ١٩٦٧ كان يتطلب الاسراع لا في التلاقي بل في التلاحم، فان اتحاد هذه القوى الوطنية التقدمية لم يتم، وجبهتها الوطنية التقدمية كانت تبدو بعيدة عن التحقق، عصية على الانجاز، وبقيت «الأرض الحرام» تفصل بين تخوم الأحزاب الوطنية والقومية التقدمية.

لذلك أسبابه بالتأكيد النفسية والفكرية والتنظيمية. ولكن ذلك أيضاً كانت له مخاطره. ولم يكن إحساس السلطة «العارفية» بمأزقها، ومن ثم إمكان اتجاهها إلى انتهاج سياسة إرهاب عنيف دموي هو الخطر الوحيد المحتمل، بل ربما لم يكن هو الخطر الأكبر، وإنما احتمال وقوع انقلاب عسكري من صفوف النظام نفسه، وبهدف إحداث مجرد تغييرات شكلية في الوجوه الحاكمة، هو الخطر الماثل في إطار تلك الظروف التي كانت قائمة. ولم يكن من العسير تصور ما سوف تفعله دكتاتورية عسكرية غاشمة ومتخلفة، لا بالقوى السياسية الوطنية والقومية والتقدمية في البلاد فحسب، بل بالجماهير العراقية نفسها، التي دفعت سيلا من الدماء، في سبيل خلاصها الذي لم يتحقق حتى تلك اللحظة. وكان الانتظار يحمل معنى وحيداً ومحدداً، هو تمهيد الطريق أمامها، وإعطاؤها عن طيب خاطر أكثر من فرصة لاحتمالات النجاح.

وفي تلك اللحظة استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي أن يضرب ضربته، وينهي حكم العائلة «العارفية»، الدكتاتوري الرجعي، ويقيم سداً منيعاً أمام أحلام المغامرين العسكريين، ويحقق ثورته في ١٧ تموز ـ يوليو عام ١٩٦٨. وكان يوم ٣٠ تموز تتويجاً ثورياً لنضال طويل وشاق طهرت به الثورة ـ كما رأينا في القسم الأول من هذا الكتاب ـ آخر جيوب المتسللين بين صفوفها.

ومن مواقع السلطة، حيث تتوهج في العادة كل نوازع التفرد والانفراد ـ وخصوصاً اذا كان لها ما يبررها في الجدارة وما يغطيها من تاريخ النضال ـ نادى حزب البعث العربي الاشتراكي على الأحزاب والقوى الوطنية التقدمية في العراق، ودعاها الى التعاون والتآلف والتآزر، في جبهة وطنية وقومية تقدمية، تضع حداً لمأساة التطاحن والتشرذم والانقسام، وتشارك في صنع مستقبل البلاد، وتعمل جنباً لجنب على حل مشاكلها، وإقامة صرح تقدمها، وتضع بثقلها معاً القواعد الأساسية لبناء الاشتراكية، وليس مجرد إنجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية.

وينبغي أن نتذكر هنا، ان تلك هي المرة الأولى ـ فيما نعلم على الأقل في العالم الثالث ـ التي يصل فيها حزب سياسي بمفرده إلى السلطة، ويستقر زمامها في يده، ثم يقرر بمحض حريته واختياره، أن يشاركه الآخرون في سلطته!

وإذا كنا قد نسينا، فان جمال عبد الناصر، قائد ثورة يوليو ـ تموز العربية في مصر، لم يقبل بأقل من حل جميع الأحزاب السياسية في سوريا كشرط من شروط الوحدة بينها وبين مصر، حتى وإن تعاون مع بعض قادتها أو أعضائها كأفراد بعد ذلك. وكان حل جميع الأحزاب السياسية في مصر ـ بصرف النظر عن تقويمنا لها أو موقفنا منها حينذاك أو الآن ـ وإقامة ما سمي بهيئة التحرير في البداية، ثم الاتحاد القومي بعد ذلك، وأخيراً الاتحاد الاشتراكي في النهاية، وكلها شكل من أشكال التنظيم الواحد الذي يسمح بعضوية الأفراد ولا يقبل عضوية الجماعات أو الهيئات أو التنظيمات أو الأحزاب، علامة مميزة لأسلوب حكمه، ومنطقه في قيادة السلطة منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠.

وإذا كنا قد نسينا، أيضاً، فان السجون والمعتقلات لم تفرغ في مصر من روادها السياسيين أعضاء الأحزاب القديمة المنحلة، أو أعضاء التنظيمات السرية الشيوعية والاخوانية، طيلة المرحلة التي حكم فيها جمال عبدالناصر، إلا في فترات قليلة لا تكاد تزيد عن بضعة أشهر. وبغض النظر عمن كان المخطىء أو المصيب، حينذاك، فان الافراج عن الشيوعيين المصريين عام ١٩٦٤، بعد اعتقالاتهم التي زادت عن خمس سنوات متواصلة، عرفوا فيها لأول مرة في تاريخهم داخل مصر، السقوط تحت وطأة القتل المباشر أمام رفاقهم، أو تحت طلقات الرصاص، أو في غرف التعذيب، انتهى بقرار حل الحزب الشيوعي المصري، والاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي!... وحتى هذا القرار لم ترض به أجهزة السلطة الناصرية، فلم تسمح بدخول الاتحاد الاشتراكي ـ الذي لم يكن سوى خيمة فضفاضة يستظل بها البيروقراطيون ورجال السلطة نفسها ـ إلا لبعض اعضائه، وبصفتهم الفردية الشخصية.

مثل هذه التذكرات المؤلمة - لا لسبب ذاتي وإنما لما ترتب عليها بالنسبة للأوضاع الداخلية في مصر وفي المنطقة العربية بأسرها - قد تنطوي لمن يريدون التعرف على الحقائق بتجرد، على مغزى مفيد، يعينهم على إدراك المعنى الكبير، الذي تضمنته دعوة حزب البعث العربي الاشتراكي للأحزاب السياسية الأخرى، ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي، رغم كل ما كان بينهما في ظل دكتاتورية قاسم وما بعدها، للمشاركة في جبهة وطنية وقومية تقدمية، في العراق.

بل ربما استطاعت تلك الحقائق الموضوعية والتاريخية، أن ترد على الالتباس المفتعل الذي يصطنعه البعض، وأن تذكرهم بما طالما أغفلوه أو تغافلوه، وهو «إن حزب البعث لم يكن معادياً للشيوعية، أو مكافحاً لها، فهذه مهمة الأحزاب الرجعية، وحزب البعث ليس من هذه الأحزاب»[٥] كما قال مؤسسه نفسه، ميشيل عفلق، في عام ١٩٦٦.

ثانياً: الدعوة للنضال من خندق واحد

عندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق لم يواجه فحسب جبلا من المشاكل المتراكمة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإنما واجه أيضاً كثيراً من الهوّات النفسية التي تفصل بين القوى الوطنية والتقدمية داخل العراق. وكان عليه أن يعبر تلك الهوات، ويزيح من طريقه ذلك الجبل.

وينبغي القول هنا، إنه برغم كل الأحزاب السياسية التي نشأت ومارست نشاطها في العراق، فانه - على حد تعبير التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث نفسه - «كان من أكثر الأقطار العربية افتقاراً إلى التقاليد والممارسات الديموقراطية، بصرف النظر عن محتواها الاجتماعي، فقد انتقل العراق من نظام تعسفي استبدادي إلى آخر منذ أيام السيطرة العثمانية حتى ثورة السابع عشر من تموز - يوليو ١٩٦٨، ولم يعش سوى فترات قصيرة، تمتع فيها الشعب وقواه النيرة بقدر من حرية الفكر والصحافة والأحزاب والنقابات وممارسة اللعبة البرلمانية...»[٦].

وفي مثل هذه الأوضاع والظروف، ليس من السهل القفز من فوق الهوات الواسعة، أو تخطي الجبل بخطوة واحدة. كان عليه أن يسير وسط حقل الألغام بحذر، وببطء، ولكن بثبات، وبارادة لا تهتز. في البداية اتجه إلى الاهتمام بالمنظمات الشعبية، وأولى جهوده لبناء نقابات العمال، وجمعيات الفلاحين، والطلبة، والنساء، والمنظمات المهنية وتشكلت قيادات كثير من هذه المنظمات بطريقة ائتلافية، أي بمشاركة ممثلي حزب البعث، لممثلي القوى السياسية التقدمية الأخرى.

ثم توجه إلى ميدان الاعلام، ليشيع فيه مناخاً ديموقراطياً، يسمح لكل القوى السياسية بأن تتنفس وأن تعبر بحرية عن نفسها. فالى جانب صحفه الرسمية، وعلى رأسها صحيفة «الثورة» ـ صحيفة الحزب المركزية ـ سمح للحزب الديموقراطي الكردستاني باصدار جريدة يومية سياسية تحمل اسم «التآخي» (تغير اسمها الآن إلى «العراق») ومنح الحزب الشيوعي امتياز مجلة شهرية سياسية وثقافية هي: «الثقافة الجديدة»، ثم منحه امتيازاً لصحيفة أسبوعية باسم: «الفكر الجديد»، ثم امتيازا لجريدة يومية سياسية باسم «طريق الشعب». كما منح امتيازاً لمجلة ثقافية وسياسية لعدد من الديموقراطيين اليساريين، باسم: «الثقافة». ولم يحدث حتى الآن في أي قطر عربي آخر ان استطاع الشيوعيون أن يمتلكوا هذا العدد من المنابر الاعلامية والثقافية، وأن يتنفسوا بحرية في هذا الأفق الواسع، وأن يعبروا عن أنفسهم بطريقة علنية، ورسمية، من خلال صحف توزع كل صباح، تضع على رأس صفحتها الأولى «لسان حال الحزب الشيوعي العراقي». ولم يكن ذلك كله مناورة من البعث، ولا رغبة في محاصرة أو احتواء هذه الاتجاهات جميعاً. ولا يمكن أن يكون ذلك هو الطريق الأقصر أو الأسلم للمحاصرة أو الاحتواء على كل حال. وإنما كان تعبيراً عن توجه ديموقراطي أصيل. ورغبة صادقة في بناء تجربة ديموقراطية خاصة على أرض العراق، يمكن أن تكون نموذجاً يحتذى في غيره من الأقطار، أو مثلا ملهماً خارجها على الأقل.

وعندما نتحدث هنا عن التوجه الديموقراطي الأصيل لحزب البعث في العراق، فاننا نتحدث بالضرورة عن توجهات صدام حسين. والعكس صحيح أيضاً. ذلك لأن صدام حسين هو ابن مخلص من أبناء هذا الحزب، وهو يمثل أرقى ما وصل إليه الحزب في تطوره الفكري، وأعلى ما بلغه في خبرته النضالية والتنظيمية. وإذا كان دوره في قيادة الأحداث التاريخية قبل وبعد ١٧ ـ ٣٠ تموز ـ يوليو ١٩٦٨، قد حمله إلى الموقع الأول في المسؤولية كرئيس لدولة العراق، فانه هو الذي أبدى لرفاقه، أكثر من مرة، رغبته الصادقة في التخلي عن المواقع التنفيذية في السلطة، لأنه كان وما يزال يعتز ويحرص على لقبه الذي واجه به ذات يوم رئيس المحكمة العسكرية، عندما سأله عن عمله فأجابه: «مناضل» في حزب البعث العربي الاشتراكي. غير أن حرصه واعتزازه بهذا اللقب لن يستمد مبرره ومحتواه من تاريخ قديم، وإنما من وقائع مسيرة تاريخية، متجددة على الدوام، في ساحة النضال.

ورغم ذلك، وربما بفضله، سوف نسمعه يقول لرئيس وزراء اليمن الشمالية والوفد المرافق له، حين التقى بهم في الرابع من الشهر السادس عام ١٩٧٩:

«إن مجلس قيادة الثورة هو مجلس غير استشاري، فنحن جميعاً مثل الرئيس البكر، مشاركون في القرار... النظام هنا يختلف. نظامنا، هو نظام قيادة المسلمين الذين كانوا يخاطبون محمداً باسمه إلى أن نزلت الآية الكريمة. ومثلنا مثل قول عمر بن الخطاب، لما خاطب قومه: لو رأيتم في اعوجاجاً ماذا تفعلون؟ قالوا نقومه بسيوفنا. فأجابهم الحمد لله الذي جعلكم قادرين أن تقوموا عمراً بسيوفكم. هذا هو موقفنا. إلا إننا نحترم المتقدم علينا بالنضال والجهاد، ونحفظ له التسلسل بكل احترام»"٧".

إن الديموقراطية عنده «نظرة شمولية للحياة». وإذا كان التقرير السياسي للقيادة القطرية في مؤتمرها الثامن، قد أشار إلى أن العراق كان من أكثر الأقطار العربية افتقاراً إلى التقاليد الديموقراطية، فان صدام حسين يقول: «إن بعض الممارسات الجديدة التي نقوم بها، لا بد من أن نقبل معها قدراً من الخسائر، من أجل أن نتوصل إلى إنضاجها، وبخاصة في مسألة كالمسألة الديموقراطية... وإن خسائر كهذه، يجب أن لا تخيفنا لأننا عندما نأخذ الأمور بمحصلتها الاجمالية المحددة بالهدف والوسائل المركزية، نجد أن المطلوب منا، بالتأكيد هو أن نسير في اتجاه ممارسة الديموقراطية، وباتجاه تحقيق الاشتراكية، وباتجاه النضال والسعي من أجل الوحدة العربية»"٨".

لقد مر العراق ـ ربما أكثر من أي قطر عربي آخر ـ بظروف شاقة بالغة الحدة، سواء في علاقة الأطراف السياسية ببعضها البعض في داخله، أو في مجمل نضال هذه القوى الوطنية على نطاق المجتمع ككل. ولقد كان الاستعمار والامبريالية والرجعية، هي المشاجب التقليدية التي تعلق عليها الاخفاقات التي تمنى بها هذه القوى في نضالها. أما صدام حسين فانه يخترق هذا الحاجز التقليدي، ويشير بأصبعه إلى عوامل أخرى: «إن سر ذلك كامن في العوامل الذاتية، في النضج، في الاستفادة من التجارب، في التحليل الصائب، في المواقف الصائبة، في كبح جماح العواطف غير المشروعة، في كبح جماح النظرة الآنية التي كانت دائماً تنطلق من حسابات خاطئة غالباً ما كانت تتم على حساب الهدف الاستراتيجي والصفحة البعيدة المدى...»"٩" ثم يضيف بطريقة أكثر تحديداً: «فالرجعية واليمين والامبريالية وركائز الرجعية، وركائز الامبريالية، واليمين كعقلية، واليمين كمصالح، موجودون في المجتمع. ووجودهم ليس ابن اليوم أو ابن تلك المرحلة، التي مرت بنا وشهدنا اخفاقاتها. وجودهم يمتد إلى سنين قبل هذا التاريخ»"١٠". وما يهدف إليه صدام حسين من هذا القول، هو أن يجعل من هذه الحقائق جميعاً: «طريقاً في عملية النظرة إلى النفس، والنظرة إلى الغير، والنظرة إلى المسيرة، وتصور المستقبل ومستلزمات هذا المستقبل

أيضاً...»"[١١]".

كيف حقق صدام حسين مقتضيات هذه النظرة في السلوك العملي؟ كيف استطاع أن يتجاوز سلبيات الماضي، في بنائه الجديد للديموقراطية؟... لننتقل الآن لتأمل هذا البناء نفسه.

١٠ـ الديموقراطية والتقدّم للشعب الكُردي

ينبغي أن نقول بوضوح، إن إحدى المشكلات الكبرى التي كانت تواجه أي قائد سياسي في العراق هي: مشكلة الحل الديموقراطي للقضية الكردية. فمنذ عهد عبدالكريم قاسم، ثم عهد العائلة العارفية (عبد السلام عارف ـ عبد الرحمن عارف) وجبال كردستان في شمال العراق تصطبغ كل يوم بدماء العرب والأكراد، بلا نهاية متوقعة في الأفق.

ولقد استطاع حزب البعث أن يقدم صيغة متكاملة نظرياً وسياسياً وعملياً، تعتبر تحولا تاريخيا، لا في نضال الجماهير الكردية، وتطلعاتها القومية المشروعة، فحسب، بل في نضال جماهير العراق كله عرباً وأكراداً من أجل بناء مجتمع ديموقراطي تقدمي، يعطي المثل لغيره من المجتمعات المحيطة به، في حل مسائل القوميات المتعددة بداخلها. وتجسدت هذه الصيغة في البيان الشهير الذي عرف باسم بيان «١١ آذار ـ مارس».

وانطلق حزب البعث في وضع الصيغة الجديدة من ثلاثة منطلقات أساسية حددها التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن في ما يلي:

(١) «إن الحركة القومية الكردية في العراق برغم بعض الملابسات التاريخية التي رافقتها، وما تحتويه من شوائب واتجاهات انعزالية رجعية بعضها على صلات مفضوحة بالدوائر الاستعمارية والرجعية، فهي من حيث الجوهر والأساس حركة قومية تمتلك في حدود مطالبتها بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في إطار الجمهورية العراقية، وعلى رأسها الحكم الذاتي، مبررات مبدئية وواقعية، وإنها، في هذا الاطار، جزء أساس من الحركة الوطنية في القطر العراقي.

(٢) «إن حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب قومي إنساني واشتراكي وديموقراطي العقيدة لذلك من الطبيعي تماماً أن يتفهم الحقوق المشروعة للجماهير الكردية، وأن يناضل في سبيل تأمينها وضمانها... ولما كان الحزب يقود السلطة الثورية في البلاد منذ ١٧ ـ ٣٠ تموز – يوليو١٩٦٨ فانه يتحمل المسؤولية الأساسية في ضمان هذه الحقوق في صيغ دستورية وقانونية وإجرائية.

(٣) «إن المنهج الثابت والأساس الذي يعتمده حزب البعث العربي الاشتراكي في الوصول إلى تأمين هذه الحقوق وضمانها، هو المنهج السلمي والديموقراطي عن طريق التعاون المخلص والايجابي مع القوى الخيرة الوطنية والتقدمية في صفوف الجماهير الكردية، وفي إطار العمل الوطني المشترك المتمثل بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية»"[١]".

وعندما صدر بيان ١١ آذار ـ مارس الذي يعطي الحقوق القومية الكاملة للشعب الكردي في إطار الوحدة الوطنية للشعب العراقي، وقفت ضده بعض القطاعات من جانب الأكراد، ومن جانب العرب على السواء. فبعض القطاعات الكردية التي كانت تلتف حول قيادة الملا مصطفى البرزاني الرجعية الاقطاعية ذات الارتباطات السافرة بالقوى الرجعية والصهيونية والامبريالية خارج العراق، وقفت ضده لأنها كانت تستهدف الانفصال لا الحكم الذاتي. وبعض العناصر العربية وخصوصاً داخل القوات المسلحة العراقية ـ وبعضها كان له مستواه القيادي ـ كانت ضده أو لا تؤمن على الأقل بجوهره لأن لها حساباتها الخاصة التي تتعلق بمواقعها التي كانت لها في صفوف القوات المسلحة، واعتبرت صدور مثل هذا البيان «بمثابة وضعها على المطرقة وتجريدها من أية وسيلة للدفاع عن النفس بسبب الملابسات التي كانت سائدة قبل ١١ آذار ـ مارس في العلاقات القائمة وضمن المجتمع العراقي...»"[٢]" ولذلك «فقد قاد الحزب القائد يومئذ نضالا شاقاً مع النفس، ونضالا شاقاً في داخل المجتمع من أجل أن يولد بيان ١١ آذار ـ مارس عام ١٩٧٠»"[٣]"، كما قال صدام حسين نفسه.

غير أن بيان ١١ آذار ـ مارس الذي تضمن الحقوق القومية للشعب الكردي تبعته سلسلة من القوانين الصادرة عن مجلس قيادة الثورة، تضمنت أيضاً الحقوق الثقافية لكافة الأقليات القومية الأخرى الموجودة في العراق، والتي لا تمثل بحسابات عدد السكان ثقلا كبيراً. وأصبح من حق هذه القوميات الأخرى أن تدرس بلغاتها ـ مع تعلم العربية اللغة الأشمل للمجتمع كله بالطبع ـ وأن تحافظ على تراثها وتقاليدها الخاصة وأن تعبر عن نفسها في صحف ومجلات وكتب خاصة بها.

لم تكتف القيادة الاقطاعية للحركة الكردية، بمعارضة بيان ١١ آذار ـ مارس، بل ظلت بعد صدوره، سادرة في غوايتها، وحملت السلاح ضده، ومن حولها قطاعات من الشعب الكردي التي كانت غارقة، لأسباب تاريخية، في أميتها وتعصبها وولائها الديني للملا مصطفى البرزاني. وساعدتها الحدود المفتوحة في شمال العراق مع ايران الشاه على التزود بالسلاح والعتاد لا من

إيران وحدها، بل حتى من مخفر الامبريالية الأمامي في منطقتنا العربية: «اسرائيل» مباشرة. لقد أصبح شمال العراق يومها بؤرة تنزف صديد الثورة المضادة، ضد الثورة التقدمية في العراق.

ورغم كل شيء أصرت الثورة على تنفيذ مشروع الحكم الذاتي وفي موعده المحدد. لم تلق بالا إلى مناورات الانفصاليين الذين كانوا يتحدثون عن تأشير الحدود أو اقتسام الدخول النفطية بين العرب والأكراد وكأن الأمر يتعلق بانشاء دولة جديدة، وليس باقامة حكم ذاتي لأقلية قومية في إطار الدولة الواحدة. وفي تمام الساعة الثانية عشر من يوم ١١ آذار ـ مارس ١٩٧٤ تم اعلان قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان. وأعطيت مهلة مدتها اسبوعان لممثلي الحزب الديموقراطي الكردستاني، للانضمام إلى «الجبهة الوطنية والقومية التقدمية»، والالتزام بقانون الحكم الذاتي.

ولكن ممثلي «البرزاني» لم يردوا بالطبع على هذا النداء لا خلال الأسبوعين، ولا بعدهما. ظلوا معتصمين بالجبال وبحبال الشاه الممدودةإلى الأمبريالية والصهيونية. واستمر القتال ضد جيوبهم التخريبية بطبيعة الحال. واشتد شراسة من جانبهم. فلقد أصبح الحكم الذاتي واقعاً قائماً، وكل آمالهم في الانفصال باتت مهددة في صميمها. وخلال عام واحد من القتال وقعت أكثر من ستين الف إصابة منها ستة عشر ألفاً من القوات المسلحة فقط. وسقطت بالمقابل أعداد كبيرة من الشعب الكردي الذي زجت به القيادة العميلة في حرب لا مصلحة له فيها ولا مستقبل له من خلالها. فعلى مدى أربعة عشر عاماً لم يستطع أن يحقق منها مكسباً. وما كان بوسعه أن يحقق بالسلاح، ومهما وقفت خلفه ـ أو خلف قيادته الرجعية المعادية للوحدة الوطنية قوى الامبريالية ـ نصراً حاسماً. إن الدماء تسيل بغزارة وتبتلعها رمال الجبال. والأموال تهدر كل يوم والحاجة تشتد إليها لتحقيق التنمية، وتجاوز التخلف، وتطوير البلاد.

وكان صدام حسين يؤمن بأن «العمل الحاسم في إزاحة خندق جيب الردة، لا يقرر بالسلاح، وإنما يقرر بالسياسة. فبقدر ما تكون هذه السياسة متجاوبة مع مصلحة الجمهور أكراداً وعرباً فانها مستطيعة دفع جيب الردة حتى آخر موقع يستسلم فيه»"٤".

وفي ٦ آذار ـ مارس عام ١٩٧٥، جرى في الجزائر لقاء بين صدام حسين وشاه ايران، أثناء اجتماع القمة للبلدان المصدرة للنفط. وتم عقد اتفاقية بين العراق وإيران لحل مشكلات الحدود بين البلدين. وأرست هذه الاتفاقية أسس العلاقات بينهما على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وعلاقات حسن الجوار. وباتمام التوقيع على هذه الاتفاقية من الجانبين تمت السيطرة على الحدود

العراقية ـ الايرانية، وأغلقت في وجه المساعدات التي كانت تصل إلى الجيب الرجعي في الشمال. وانهارت فلول البرزاني، وهرب هو نفسه إلى داخل ايران.

سوف نسمع بعد عقد هذه الاتفاقية بحوالي ثلاث سنوات فيديل كاسترو يقول لصدام حسين:

- إن إتفاقكم مع إيران كان حكيماً جداً.
- لم يكن هناك بديل، رغم اننا كنا متألمين فانه كان قراراً حكيماً وجريئاً.
- لقد استطعتم أن تكسبوا الوقت لصالحكم.
- لقد ربحنا الثورة والعراق كله، واستطعنا أن نركز على بناء الاشتراكية"٥".

وعندما تم النصر الحاسم على الرجعية العميلة في الشمال ظن البعض داخل الوطن العربي، وخارجه، أن قانون الحكم الذاتي قد نسخ!... إلى حد أن دولا معينة كانت تسأل السلطة العراقية: ماذا سيكون مصير الحكم الذاتي بعدما انتصرتم عام ١٩٧٥؟!... وكان صدام حسين يجيب دائماً: «نحن لم ننتصر في ذلك التاريخ كبعثيين فحسب، ولم ننتصر كعرب، وإنما انتصرنا كعراقيين، وانتصرنا كأكراد وكعرب. انتصرنا على أنفسنا في معالجة الخطأ. وانتصرنا على العملاء الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الأجنبي بارادتنا جميعاً من عرب وأكراد وبقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وبمساندة كل الأطراف الوطنية والقومية التقدمية، إذن انتصرنا مرتين. مرة بارادتنا، ومرة على أنفسنا، المنحرف طرد وهزم، والمخطىء تراجع تحت ظروف ومعطيات جديدة. لا تغيير في سياستنا. منهج الحكم الذاتي لم يقم على أساس حسابات مؤقتة، ولم ينتزع منا انتزاعاً من طرف منتصر وأخر مندحر هو نحن. وإنما الحكم الذاتي كان تعبيراً أصيلا عن منهجنا ونحن منتصرون. بل نعتبر في قمة انتصارنا عندما نتخذ قراراً ناضجاً يعبر عن حل صحيح لمشكلة عراقية أو عربية أو دولية. ليس الانتصار فقط في أن تصلب إرادتنا في الصراع المسلح، وإنما الانتصار بل وأحياناً القرار السياسي الجريء يكون أخطر وأكثر جرأة من أخطر القرارات العسكرية الجريئة. كان الحكم الذاتي قراراً جريئاً، وكان قراراً مبدئياً صحيحاً لشعبنا الكردي، وما زال، وسيستمر»"٦".

غير أن انتصار الثورة في العراق على أخطر المشكلات التي واجهتها داخل الحدود العراقية لا يثلج بالتأكيد صدوراً عديدة خارج الوطن، صدور الرجعيين والأمبرياليين وشراذم الشوفينيين من بقايا البرزانيين الذين ينتشر بعضهم في البلدان الأوروبية، وبعضهم الآخر في بلدان الشرق الأوسط. ولسوف تشتد الحملة على العراق كلما خطا خطوة تقدمية أو ثورية أو معادية للرجعية والامبريالية في بلاده. وسنسمع أقاصيص وحكايات عن عودة القتال مرة أخرى

في الشمال، أو عن تهجير الأكراد من مواطنهم في كردستان إلى جنوب العراق... وبطبيعة الحال سوف يستغل سمار الشائعات حادثة ما تقع في الشمال، وقعت، أو من الممكن أن تقع، في منطقة دارت على مسرحها رحى الحرب أربعة عشر عاماً وينسجون حولها الأساطير. كما أنه من الممكن أن يحولوا إجراء عادياً طبيعياً، مثل إجراء ترحيل الذين يسكنون على الشريط الحدودي بين العراق وإيران من جانب، أو بين العراق وتركيا من جانب آخر، إلى عمق الأراضي العراقية بمسافة تتراوح بين عشرة وعشرين كيلومترا، وإلى قرى نموذجية أعدت لهم خصيصاً تتوفر بها كل المستلزمات ـ التي تفتقر لها حتى الآن بعض القرى القريبة من العاصمة نفسها ـ إلى حملة اعلامية معادية تتحدث عن «ترحيل» الأكراد من قراهم حتى يذوبوا في البحر العربي داخل البلاد!... ولكن مثل هذه الشائعات، والحملات المغرضة، لا تثير القلق، بل لعلها تدعو إلى الاطمئنان. فطالما أن من يقفون وراءها هم دعاة الثورة المضادة، فان الثورة تكون إذن في مسارها الصحيح!

ويبقى أن صدام حسين يقول لرفاقه بعد النصر ما يؤكد معاني المبدئية الثورية المستمرة رغم كل انتصار بل وبفضل كل انتصار: «لا تصابوا بالغرور لأنكم ستصابون بالدوار وتفقدون القدرة على رؤية الطريق والأهداف الصائبة! لا تفقدوا عوامل النصر، فعوامل النصر يجب أن تطور، لكي يبقى النصر دائماً! وجوهر هذه العوامل: أن تحرص على شعبك، فنحن لا نحب الجبل لكونه جزءاً من العراق فقط، وإنما نحن نحب الجبل في شمال وطننا بالدرجة الأولى، لأن عليه شعبنا، فمن موقع الدفاع عن شعبنا ندافع عن الجبل... إن الذي يدافع عن الجبل ويسحق شعبه لا يمكن أن يكون منتصراً! وأنت تدافع عن الجبل يجب أن يكون واضحاً لديك إنك تدافع عن شعبك الذي يعيش على الجبل بالأساس»!"[٧".

لم ينتصر البعثيون في شمال العراق إذن وحدهم، لا ولم ينتصر العرب والأكراد فقط، وإنما انتصر قبل أولئك وهؤلاء مبدأ الديموقراطية الذي طالما لقي الهزيمة النكراء، وما زال يلقاها، في أكثر من مكان حول العراق!

١١ـ الجبهة الوطنية هدف استراتيجي

لم يكن انتصار آذار ـ مارس الذي حققته ثورة تموز ـ يوليو، وأرست فيه، وبه، أسس الحلول العلمية والمبدئية، للمشكلة الكردية، هو أول انتصاراتها على طريق الديموقراطية. كانت قد حققت انتصارا أساسيا آخر قبله بعامين وهو قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، رسميا، في ١٧ يوليو ـ تموز عام ١٩٧٣. ففي ذلك اليوم أعلن الرئيس أحمد حسن البكر من كل أجهزة الاعلام العراقية قيام الجبهة بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي، بعد سنوات طويلة من التعارض والتناقض والاحتراب بالسلاح. ولم تكن تلك اللحظة إلا تتويجا لجهود شاقة طويلة، تعرضت للمد والجزر أكثر من مرة، حتى أمكن لهذه الجبهة أن ترى النور.

ومن المفيد أن نتذكر هنا أن حزب البعث كان المبادر إلى مد يده للقوى السياسية الأخرى ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي من أجل وحدة العمل السياسي القومي التقدمي داخل البلاد. لم يكن ذلك بعد انتصاره بمفرده في الاستيلاء على السلطة صباح السابع عشر من تموز ـ يوليو فحسب، وإنما قبل ذلك بكثير، أيام ديكتاتورية عبد الكريم قاسم نفسها، وحتى بعد مآسي الموصل وكركوك، حين كان ينادي على كافة القوى الوطنية والتقدمية بالتوحد الجبهوي داخل «جبهة الاتحاد الوطني».

وفي اللحظة التي تم فيها التخلص من العناصر المتسللة إلى ثورة ١٧ تموز ـ يوليو، وانطلقت الطائرة التي تحمل عبد الرزاق النايف من معسكر الرشيد في طريقها إلى المغرب، أخرج صدام حسين من جيب سترته البيان الذي كان قد أعده لثورة الثلاثين من تموز ـ يوليو. وكان يتضمن هذا النص الذي أذيع يومها من كل أجهزة الراديو والتلفزيون:

«إن كافة القوى التقدمية مدعوة أن تعي مسؤولياتها في هذه المرحلة الدقيقة من حياة شعبنا وأمتنا، وأن تسهم مساهمة جدية في حماية الثورة والحفاظ على نهجها التقدمي، من خلال المشاركة الفعلية في تحمل أعباء المسؤولية. وإن الثورة حينما تنهج هذا الطريق لن تنطلق من مواقع الضعف وإنما أرادت أن تؤكد إيمانها بضرورة تحقيق أوسع مشاركة جماهيرية في دفع عجلة الثورة إلى الأمام...»"[١]".

وكان صدام حسين في هذه العبارات وفيا للخط السياسي الذي أقره المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في فبراير ـ شباط ١٩٦٨، أي قبل قيام الثورة في العراق، وأكد فيه بوضوح وجرأة «على أن صيغة النضال الجبهوي على صعيدي النضال السلبي والحكم هي الصيغة الوحيدة القادرة على تلبية متطلبات النضال العربي في هذه المرحلة، التي زادها العدوان الامبريالي الصهيوني خطورة وتعقيدا»"٢".

ولم تكن تلك الدعوة الصريحة إلى مشاركة كل القوى في مسؤوليات العمل الوطني، هي الدعوة الأخيرة، فلقد تكررت هذه الدعوة أكثر من مرة على لسان المسؤولين القياديين في حزب البعث. وفي ديسمبر ـ كانون الأول عام ١٩٦٨ نفسه، أي بعد قيام الثورة بأقل من خمسة أشهر، نشرت جريدة الثورة دراسة طويلة معمقة بقلم طارق عزيز تحت عنوان: «نحو جبهة وطنية تقدمية راسخة» حث فيها القوى الوطنية والتقدمية على الاسراع، بجدية، في الدخول إلى هذه الجبهة التي يدعو إليها بحرارة وحماس ومبدئية حزب البعث. وقال: «يجب على القوى الوطنية ألا تتصرف كمناطقة القسطنطينية، لأن اسرائيل والامبريالية وقوى الرجعية الداخلية والخارجية وشبكات التجسس والتخريب لن تنتظر حتى ينتهي جميع التقدميين من حوارهم الطويل، وتتشكل في العراق جبهة وطنية تقدمية راسخة، ستعمل أول ما تعمل على سحق هؤلاء الأعداء...»"٣" وختم دراسته بنداء جديد: «في جميع الظروف والأحوال، ومهما طال الطريق نحو الجبهة الوطنية التقدمية المنشودة، فان الفئات الوطنية التقدمية في الحكم وخارجه، مطالبة كلها بألا تنسى الحقيقة الكبرى التي وعتها جماهير الشعب، وهي أن التناقض الرئيسي هو بين الفئات الوطنية والتقدمية مجتمعة من جهة، وبين الاستعمار والصهيونية والرجعية من جهة أخرى. وإن التناقضات القائمة والتي يمكن أن تقوم بين الفئات الوطنية والتقدمية، ما هي إلا تناقضات ثانوية ممكنة الحل، ولا يجوز أبدأ تصعيدها إلى مستوى التناقضات الرئيسية وجعلها سببأ للصراع والاقتتال... إن الظروف الجديدة التي وفرتها تغيرات ١٧، و٣٠ تموز ـ يوليو ١٩٦٨ تشكل اليوم فرصة تاريخية لوضع العراق، على طريق الوحدة الوطنية، وعلى طريق الثورة الوطنية التقدمية. وإن الفئات الوطنية مسؤولة عن تحويل هذه الفرصة إلى واقع حقيقي. وسيكون الحساب أمام الشعب والتاريخ عسيرأ إذا ما فرط أحد بهذه الفرصة، وفرط بما تتيحه من إمكانيات لتحقيق الثورة الوطنية التقدمية، ذات الأفق الوحدوي الاشتراكي»"٤".

وفي ٢٠ يوليو ـ تموز عام ١٩٧٠ سيعقد الرئيس أحمد حسن البكر مؤتمرأ



مع ريمون بار رئيس وزراء فرنسا.

١٥ـ أوروبا والقبضة الأميركية

ولكن إلى أي حد يمكن لأوروبا أن تخرج من القبضة الأميركية؟ إن الاجابة على هذا السؤال تقتضي التعرف على المبررات القوية لهذه القبضة الأميركية على أوروبا. إن صدام حسين يرى «إن المبررات القوية للقبضة الأميركية الآن، هي مبررات سياسية في تأثيرها على الاتجاهات الرئيسية للسياسة الأوروبية، والشكل الأساس لها هو الصراع السوفيتي ـ الأميركي في العالم، والمظلتان المتقابلتان، حيث تدخل أوروبا الغربية تحت جناح المظلة الأميركية لأسباب معلومة. وبالاضافة إلى ذلك فان لأوروبا أو لقسم مهم من دولها مبرراتها الاقتصادية الخاصة بها في علاقتها مع أميركا، ومنها العون الأميركي، لبعض دولها، بالاضافة إلى وجود الأخطبوط الأميركي، بصيغة شركات ورؤوس أموال واستثمارات واسعة في دول أوروبا الغربية»"[١]".

للقضية إذن وجهان. الأول سياسي، والآخر اقتصادي.

«إن ما يتوجب أن نعيره اهتماماً خاصاً في حساباتنا السياسية، مسألة الأمن الأوروبي، وخشية أوروبا الغربية من التهديد السوفيتي، ودور ذلك في التحالف الأميركي ـ الأوروبي، وانعكاسه على قوة التأثير الأميركي في السياسة الدولية»"[٢]". ذلك إن أوروبا، رغم ميزان الرعب النووي، الذي يحكم العلاقة بين القوتين العظميين، لا تخشى الأسلحة الذرية في الوقت الحاضر، بقدر ما تخشى الحرب الخاصة بالأسلحة التقليدية لحلف وارسو. وفي حساباتها، إن قوات هذا الحلف قادرة على اجتياحها، أو القسم الأعظم منها، بهذه الأسلحة التقليدية التي تتفوق كماً، وكيفاً أحياناً، على أسلحة أوروبا التقليدية، إذا ما حانت ساعة المجابهة. وفي تقدير صدام حسين «إن موضوع الأمن الأوروبي، تدخل فيه إرادتان، كل منهما تنطلق من مبرراتها، لتحققه وفق اتجاهات خاصة، هما: إرادة أوروبا الغربية من أجل الخلاص من شبح تهديد حلف وارسو، ولاحراز قدر من التحرر باتجاه التكون بعيداً عن القبضة الأميركية، وقدر آخر من الاستقرار، والرغبة السوفيتية، من أجل تحرير قواتها لتواجه الصين، والالتزامات الدولية الأخرى...»"[٣]".

وإذا كانت تلك هي ملامح الوجه السياسي، فان الوجه الاقتصادي يطرح عنصراً جديداً بالاضافة إلى مساعدات أمريكا لبعض الدول الأوروبية، ونشاط

القسم الثالث :

هكذا تكلّم صدّام حسين

مقــدّمة الحــوار

لم يكن يفصل الفندق الذي كنت أنزل فيه ببغداد، عن القصر الجمهوري، سوى طريق واحد ليس بالغ الطول، تقطعه السيارة غير المسرعة في أقل من عشر دقائق...

وكان موعدي مع الرئيس قد تحدد في الثامنة مساء. وعلى الرغم من اني كنت أنتظر هذا اللقاء بشغف، لا أدري لماذا ساورني وأنا ألقي نظرة أخيرة على الأوراق التي كتبت فيها مشروع حديثي معه، شعور جارف بالحرج والاشفاق. ليست هذه في الواقع أسئلة. إنها أقرب إلى ورقة عمل لنقاش طويل حول أكثر من مشكلة، وأكثر من قضية، تحتاج كلها إلى تركيز ذهني، وجهد فكري، وساعات ليست قليلة للمس دقائقها وتفاصيلها. أتراه سوف يجد لحظات فارغة من العمل المضني المكثف، ينفقها في هذا الحوار؟... إن يومه مشحون دائماً، خصوصاً في هذه الأيام التي تحولت فيها بغداد إلى قاعة كبيرة لاستقبال رؤساء الدول الأفريقية والآسيوية القادمين كل صباح للقاء الرئيس المقبل لمؤتمر عدم الانحياز الذي سوف ينعقد في العاصمة العربية عام ١٩٨٢. وأعترف أنني استشعرت في نفسي أكثر من مرة الحقد على هؤلاء الرؤساء!... واعتبرت أن الوقت الذي يستغرقونه في زياراتهم ومحادثاتهم مقتطعاً من وقتي! هل ينبغي أن أعتذر لهم الآن وأنا في طريقي إليه؟!

غير أن صدام حسين يمثل في الواقع ظاهرة فريدة في قدرته على التحمل وطاقته على العمل. فما بين رحيل رئيس من أولئك الرؤساء وقدوم الآخر، كان صدام حسين يغادر على الفور مكتبه. فجأة تراه في إحدى الوزارات، أو المؤسسات، أو المصانع، أو المدارس، أو وحدة من وحدات الجيش. وسرعان ما ينتقل منها إلى مدينة أو لواء أو قضاء أو قرية من قرى الحدود النائية.... يزور أهلها، أهله، يدخل بيوتهم، ويسأل رجالها ونساءها، شيوخها وشبابها، عن أحوالهم وهمومهم ومشاكلهم، ويحمل على كتفه أطفالهم، ثم يتقاسم معهم خبزهم. لقد أصبح صدام حسين في وجدان المواطن العراقي مهما كان موضعه في أرض العراق، وموقعه في الخريطة الاجتماعية العراقية، الزائر العزيز المتوقع في أية لحظة، والمنتظر وصوله دائماً في أي مكان، وفي كل مكان. ما من رجل قد أعاد حرث الأرض العراقية من شمالها الشامخ بجبال كردستان حتى جنوبها

المنساب مع سهول الرافدين، مثل هذا الرجل. إنه يعيد غسل التربة التي تملحت من طول الهجر والقهر واللامبالاة. هو أيضاً ـ على طريقته ـ يقوم بالزحف الطويل وسط جماهير شعبه!.

حب الجماهير، والتفاعل معها... تلك هي العاطفة العميقة الراسخة التي تسكن قلوب أولئك القادة التاريخيين لأوطانهم وأممهم. إن هذه العلاقة الصميمية المباشرة ما بين القائد وشعبه هي التي تمثل على الدوام الحبل السّري الذي يربطه برحم التاريخ، وبنبض الثورة. والذين أتيح لهم أن ينصتوا لخطاب صدام حسين في الجلسة الختامية للمؤتمر الذي عقد في بغداد منذ شهور لمناقشة «الاعلان القومي» سمعوه وهو يعبر أمامهم عن كراهيته للجدران السميكة الصماء-التي تحبس الرؤساء وراء قضبان قصورهم، وعن إيمانه العميق بأن المعلم الحقيقي للشعب هو الذي يستمد حكمته الأصيلة من حكمة شعبه. وكلما تأملت إيقاع حركته المتدفق أحسست على الدوام أن ثمة شيئاً ملحميا في مسيرته. ويتردد في ذاكرتي على الفور قول «شو إن لاي» قبل أن يرحل من عالمنا بسنوات ليست طويلة: «لقد بدأنا عام ١٩٤٩ زحفاً طويلا جديداً، ولم نتجاوز بعد مرحلته الأولى...». ذلك أن صدام حسين يريد أن يقيم فوق هذه البقعة من الأرض العربية عراقاً جديداً. وهو يقيمه بالفعل. ولكنه أيضاً، وبنفس العناد والصلابة، يريد الثورة المستمرة. ويطمح، بل ويعمل على أن تفيض ينابيعها على الأرض العربية جميعها.

منذ أقل من شهرين، عندما التقيت به لأول مرة عن قرب، سمعته يتحدث عن الأمة العربية، بتاريخها، وتراثها، وحضارتها ورسالتها، مثل متصوف في حالة من حالات الوجد. ثم عندما انتقل للحديث عن حاضرها، وإمكاناتها، وقدراتها، ومستقبلها، بدا وكأنه في غرفة العمليات، تحوط به خرائط جغرافية، اقتصادية وعسكرية وبشرية، يؤشر بيديه تاكتيكات المعارك، ولا تغرب من أفق عينيه استراتيجياتها.

وفجأة يسألني عن المصريين في العراق. كيف هي أحوالهم؟ وكم بلغ عددهم الآن؟ وأقول إنهم يقاربون الآن مليون مواطن عربي مصري يعملون في كل أنحاء العراق من حدوده الشمالية حتى حدوده الجنوبية. فيشكك في الرقم. هل أصبحوا بالفعل مليوناً؟ وأحاول تأكيده. فتلمع في عينيه نظرة فيها مزيج من الاعتزاز والفرح. وأنا أعرف أن لمصر في قلبه مكانة خاصة. لا أعرف ذلك وحدي. يعرفه المصريون الذين يعملون في العراق كلهم. وهو أيضاً يعرف مكانته الخاصة في قلوبهم. فكلما وجدوه في وسط الجماهير، تصاعدت هتافاتهم بلهجتهم المصرية التي لا تخطئها أذنه: «بالروح. بالدم. نفديك يا صدام!».

نفس الشعار المحبب إلى قلوبهم الذي طالما رددوه في الماضي لجمال عبد الناصر!... وكأنهم بحدسهم التاريخي العميق يعيدون خلق الأسطورة المصرية القديمة من جديد: «إنهض يا حوريس. لم يزل لك قلبك الماضي. قلبك الحي!».

عندما اقتربت السيارة من بوابة القصر الجمهوري توقفت برهة. ذكرت لحراس البوابة اسمي. وعبرت.

في تمام الساعة الثامنة، صحبني الصديق «صباح سلمان» مدير الادارة الصحفية برئاسة الجمهورية إلى مكتب الرئيس صدام حسين.

كان واقفاً في منتصف الغرفة تماماً، بقامته الفارعة، ووجهه الوقور الذي تطل منه عينان يشرق منهما ذكاء حاد، يقرأ على الفور - بومضة بريق - كل ما في أعماقك!

غير أنك بعد لحظات قليلة، تكتشف أن هذا الرجل الكبير الجالس أمامك، الذي يمثل قطعة حية من التاريخ العربي المعاصر، يملك مقدرة فذة على إلغاء المسافات بل على إخفائها. فرغم مهابة المقام، وجلال التاريخ، تحس فجأة بأن ثمة مودة حميمة بدأت تنسج خيوطها، وتعبق بأريجها المكان كله. وينداح في أعماقك على الفور شعور بأنك أمام أخ وصديق ورفيق تعرفه ويعرفك منذ أعوام طويلة!

كنت أحس أن كل هنيهة الآن تساوي أياماً طويلة. وكان علي أن أكبح في نفسي رغبة قوية في الحديث إليه في أشياء كثيرة، وأن أبدأ على الفور إنجاز مهمتي حتى أضع الخاتمة لكتابي!

حاولت أن أعتذر مقدماً عن طول الزمن الذي سوف يستغرقه حديثنا. حاولت أن أقول إنني في الواقع لا أحمل أسئلة، بقدر ما أحمل نقاطاً في محاور أتمنى أن يدور الحديث حولها.وعاودني الشعور بالحرج والاشفاق معاً. غير أنه - وقد لاحظ ترددي - ابتسم وقال لي: إطمئن. لقد خصصت كل هذه الليلة لك. ولقد نمت من أجلك خمسين دقيقة عند الظهيرة!

وبدأنا الحديث الذي يجد القارىء نصه في الصفحات التالية.

وكان ذلك في منتصف الساعة التاسعة من مساء الثالث عشر من مايو - أيار عام ١٩٨٠.

١ـ ماذا تعني الخصوصيَّة ؟

■ في كل مجتمع من المجتمعات البشرية قديماً وحديثاً ينطبع الفكر الانساني بالطابع الوطني أو القومي الخاص بهذا المجتمع سواء في مفاهيمه النظرية أو في تطبيقاته العملية، وهذا ما يعبر عنه عادة بالخصوصية الوطنية أو القومية. والتمسك بهذه الخصوصية يمثل سمة من سمات تفكيركم النظري وتطبيقاتكم العملية ولا شك أن هذا يطرح مجموعة من التساؤلات، كيف تنظرون إلى هذه الخصوصية كشكل أو كجوهر ثابت فاذا كانت كشكل ألا يعني هذا إمكانية تغيره وتطوره مع التطور الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل الزمان أما إذا كانت جوهراً ثابتاً فكيف يمكننا إذن أن نحدد القاسم المشترك بين المجتمعات وبين البشر، إن الخصوصية في نظركم لا تلغي امكانية التأثير والتأثر ولكن كيف بفضل هذه الخصوصية وبرغمها أن نصل إلى فكرة التعميم في الخبرة البشرية التي هي أساس لوجود قانون علمي على المستوى الاجتماعي.

السؤال الأخير في هذه النقطة في أي مجتمع طبقي هناك دائماً أشكال مختلفة للصراع الاجتماعي بداخله، ما هي خصوصية الصراع الاجتماعي الطبقي داخل المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص وما هو الفرق أو الفروق بين هذا الصراع في مجتمعاتنا العربية ونظيره في المجتمعات الطبقية الأخرى في نظركم؟

صدام حسين : لنقل إنه ليس هنالك تجربة إنسانية، وعندما نقول إنسانية لا نقصد أنها تتعلق بالانسان فقط وإنما نقصد أنها تجربة ذات بُعد إنساني، أي ذات شمولية وتأثير أوسع من بيئته المحلية، إلا وانتقلت من مواقعها الوطنية تأثيراً وتفاعلا إلى مجتمعات أخرى، كما إنها لا بد أن تكون عند ولادتها قد تأثرت بتجارب مجتمعات وطنية أخرى سبقتها. وحيثما تتوفر فرصة للالتقاء بين الأمم، بين القوميات، بين المجتمعات... لا بد أن تقوم عملية تفاعل جدية بين هذه المجتمعات، ليس في التجربة والوسائل فحسب وإنما في الفكر والطبائع أيضاً... وهكذا فهذا الموضوع واحد من القوانين المركزية... وهو ليس قانوناً يكتشف حديثاً وإنما هو قانون قد وجد ورافق حركة المجتمعات الانسانية منذ إن وجدت البشرية على سطح الأرض، ومنذ أن وجدت العقائد، بما في ذلك العقائد

السماوية، فلو جئنا وتتبعنا العقائد السماوية، ولنأخذ اليهودية والمسيحية والاسلام، ستجد أن روح قوانين كل ديانة متحركة ومنقولة عن التي سبقتها مع حالة الولادة المتقدمة والمتطورة عما سبقتها، رغم الفترة الزمنية الطويلة بين دين ودين.

ونجد أن هنالك جسراً مشتركاً بين الأديان ولكن هنالك اعتبارات، من أهم ما فيها عامل الزمن بين دين ودين، هي الأساس في أن تجعل الدين الجديد يأتي بأحكام خاصة به، ولكن عندما ترجع إلى أحكام سابقة في الدين السابق تجد أن فيها من روح الأحكام التي تلتها الشيء الكثير... ولذلك ومثلما قلنا رغم ما يحصل من اختلاف في الأحكام بين دين ودين نجد جسراً مشتركاً يربط إنسانياً وفي الأهداف العامة وفي روح التوجه العام، بين الدين السابق والدين اللاحق.

من كل هذا نريد أن نقول إنه لا توجد تجربة إنسانية نستطيع أن نقول إنها قومية «صرف» عندما ينظر للمسألة القومية نظرة منغلقة، لذلك نستطيع أن نقول بشكل جازم إنه لا توجد أمة ليس للأمم الأخرى فضل عليها بصورة أو بأخرى، حتى وهي تلعب دوراً قيادياً في خدمة الأمم الأخرى من خلال رسالة إنسانية ما، تؤديها لصالح البشرية. إن فضل الأمم الأخرى عليها يكمن في عملية التفاعل، بالاضافة إلى فضلها على الأمم الأخرى، ولكن من المؤكد، وليس إدعاء أو تعصباً، أن الأمة العربية، لعبت بحضارتها وبدورها الانساني والروحي، أغنى الأدوار وأكثرها شمولا من بين الأمم الأخرى في عطائها للانسانية، وهكذا، حطت الأديان السماوية كلها في أرض العرب وكانت تشع منها وتنتقل بواسطة رجالها إلى الأمم الأخرى. ومع ذلك عندما كانت الأمة تؤدي رسالتها الانسانية خارج حدودها القومية، كان للأمم الأخرى فضل عليها من خلال عملية التفاعل والتأثر في نقل ما هو إيجابي من الخصائص والأفكار لتطبعها بعدئذ بطابعها القومي الخاص. وعليه نرجع كي نقول إننا عندما نتحدث عن الخصوصية، لا نتحدث عن الانغلاق، وعندما نؤمن بالخصوصية لا نؤمن بالانغلاق وإنما نؤمن بتلون عقيدتنا بلون الاناء الذي وجدت بالأساس فيه وترشحت عنه. لا ندعو للانعزال ولا ننكر تفاعل فكر أمتنا مع الفكر الانساني ودور الفكر الانساني الايجابي على أمتنا. وبناء على ذلك فان خصوصيتنا ليست في الوسائل والصيغ والتعبير فقط وإنما في المنطلقات والمنهج الفكري أيضاً... وعندما نؤكد على خصوصيتنا في الوسائل والصيغ والتعبير، وفي الفكر والمنهج الفكري فان حضور الدور الايجابي للتفاعل مع تجارب الانسانية أساسي في تفكيرنا وفي تصورنا، وحينما نؤكد على هذه الخصوصية فنحن حريصون دائما في علاقتنا على أن نتعرف أكثر وأكثر على تجارب الشعوب

الأخرى وعلى تفكيرها وعلى تاريخها.

أما كيف ننظر إلى خصوصية الصراع داخل الأمة، فالصراع في الغالب تحدده طبيعة المهام التي تواجه الأمة في مرحلتها التاريخية الكاملة، بالاضافة إلى طبيعة خصوصية الأمة عبر تلك المرحلة التاريخية بكاملها والمتكونة، عبر عوامل موضوعية وتاريخية عديدة أخرى أيضاً. وعلى هذا الأساس فان صراع الأمة هو صراع قومي واجتماعي لأنها أمة مجزأة، ولأنها أمة مستهدفة في أن تبقى مجزأة مستعمرة، وأن تستمر في نفس الوقت القوى التي تريد أن تستعمر الأمة أو تهيمن عليها في محاولاتها بواسطة أعوانها المستغِلين (بكسر الغين) في داخل الأمة، والذين تتناقض مصالحهم وتطلعاتهم مع مصالح وتطلعات الأغلبية من أبنائها، وفي الوقت الذي يوجد فيه تناقض بين الأمة وبين كل ما هو طفيلي ومُستغِل في داخلها محلياً، فهناك تناقض بينها وبين أعدائها وخصومها الآخرين فيما يتعلق بنضالها من أجل التوحد ومن أجل التحرر لبناء حضارة العرب القادرة على إبراز الشخصية القومية للأمة العربية كما ينبغي والقادرة على تأدية دورها الانساني خارج حدودها القومية تأدية حضارية بناءة متطورة وفعالة.

٢ـ إشكاليَّة الأصالـة والاغـتراب

■ في الفكر العربي الراهن كثيراً ما توضع قضية الأصالة، والمعاصرة وضعاً خاطئاً على أساس ثنائي، فالبعض يرفض الأصالة باسم المعاصرة أو العصرية باسم الأصالة، وإذا سمحتم لي فانني أضع القضية الوضع الآخر فأقول أن جوهرها الحقيقي لا يتمثل في التناقض أو التعارض بين الأصالة والمعاصرة وإنما بين الأصالة والاغتراب، المقصود بالاغتراب هنا الاغتراب في المكان والزمان معاً، الانفصال عن الواقع المحدد وتبني تجارب جاهزة لمجتمعات أخرى على صعيد النظر أو التطبيق، هو شكل من أشكال الاغتراب، كما أن محاولات العودة إلى ماضي هذا المجتمع نفسه وتبني أفكاره أو تجاربه كما كانت، هو شكل من الاغتراب أيضاً.

وسؤالي الآن ليس فقط عن موقفكم النظري من هذه القضية وإنما عن الطريق العملي لحل هذا الاشكال في مجتمعنا العربي الراهن، وهل تعتقدون أن صيغة الدولة القومية العلمانية يمكن أن تكون الصيغة المثلى لتحقيق الأصالة وتخطي الاغتراب في المكان والزمان، وإذا أمكن أن يتحقق ذلك على صعيد الدولة، أي على صعيد التطبيق العملي، فما هي طبيعة الأيديولوجية البديلة لأيديولوجية السلفيين التي تنادي بالعودة إلى الماضي وأيديولوجية المغتربين التي تنادي أو تؤدي إلى الانقطاع عن الجذور؟ وهل تتصورون أن مثل هذه الأيديولوجية البديلة قادرة على احتواء أو تصفية كل النزعات الرجعية التي تتستر خلف الدين تارة وخلف الطائفية الدينية تارة أخرى؟

صدام حسين: من المؤكد أن ليس هنالك تصرف صحيح ما لم ينضح من تصور صحيح، ولذلك ليس بامكاننا أن نتحدث عن العلاج العملي جواباً على سؤالكم بدون أن نقول تصورنا النظري لخلفية الجانب العملي من الاجابة على السؤال.

من المؤكد إنك انطلقت في هذا التعبير «الطريق العملي» من كونك تعرف منطلقاتنا النظرية، ولكن مع ذلك لا بأس أن نضع خلفية نظرية لتفاصيل عملية لاحقة للاجابة عن هذا السؤال.

بالأساس يعتمد التصرف الصحيح على كيفية ما نتصوره صحيحاً، وأنت قد أجبت عن السؤال في الصفحة النظرية، ومعالجة هذا الموضوع تعتمد بالأساس

على: كيف ينظر الانسان إلى الماضي؟

هل يريد أن يعود إلى الماضي أم يريد أن يحرك روح الماضي إليه؟ هل تصوره رجوعي وهل تصرفه رجوعي، أم إنه تصرف وتصور ينطلق إلى أمام بالوقت الذي تحضر فيه روح الماضي لتساعد التقدم إلى الأمام ولا تعرقله؟ ويجري كل هذا بروح مستلزمات الحياة الجديدة التي لا يمكن إلا أن تكون متحركة ومتطورة ولا يمكن للانسان أن يكون ذا شأن فيها ما لم يكن فاعلا بها إلى الأمام. إذن فان حزبنا ينطلق بالأساس في هذا الموضوع من تحريك روح الماضي إليه وليس الرجوع المتدحرج إلى الماضي، بتصور «خطوة إلى الخلف» وإنما بتصور وفعل الخطوة إلى أمام، فعندما نحرك الماضي، أي بمعنى نحضر الماضي بروحه وقيمه لأغراض التفاعل لتأدية رسالة الحياة في العمل إلى أمام، فاننا في هذا لا نستنسخ الصيغ والفعل من الماضي وإنما نمد جسراً حياً يربط بين الماضي والحاضر ينفتح للمستقبل بكل مستلزماته في التطوير والفعل إلى أمام.

عندما نستحضر حلقة من حلقات تجارب العرب الماضية، وندرس تاريخ أحد الخلفاء الراشدين مثلاً، فاننا لا نستعيرالصيغ التي استخدمها، وإنما نأخذ الروح التي انطلقت منها الصيغة أو الصيغ التي استخدمها في معالجة الموضوع... وعندما نقول أن فلاناً كان مبدئياً، ولم يجعل الأرض ومغرياتها بديلا عن قيم السماء، وحاول أن يستحضر قيم السماء في الوقت الذي استخدم معطيات الأرض لخدمة تلك القيم السماوية. بهذا المنظور بعد ذلك كيف نتصرف على ضوء تصرف هذا الجد الذي هو جزء من تاريخنا؟ علينا أن لا نستعير صيغاً استخدمها هو قبل ١٤٠٠ سنة. وعلينا أن لا ننشغل في مناقشة ماذا نأخذ من عمر بن الخطاب وماذا نأخذ من علي ابن أبي طالب وماذا نأخذ من أبي بكر الصديق وماذا نأخذ من عثمان بن عفان، من صيغ العمل وتطبيقاته. وإنما علينا أن نفهم روح سيرة هؤلاء الأجداد نفهم كيف نكون أصحاب مبدأ في النظرة إلى الحق والحقوق بين المواطن والحاكم، كيف نستحضر عدالة الأولين في روحها. كيف نستحضر اشتراكية العرب المسلمين في روحها وقيمها العامة كما جاءت في تصرف الامام علي وتصرف عمر بن الخطاب.

وهكذا فاننا عند دراسة فعاليات وتصورات العرب عبر تاريخ الأمة نستفيد منها كدروس بليغة لكي نجعل روح العصر ممتدة إليها في الوقت الذي نحرك روح الماضي إلى العصر. وعندها بامكاننا أن نستقي الدروس البليغة من التاريخ والتراث بدون تعصب أو رجوع إلى الخلف يمنع أو يعرقل التقدم إلى أمام. وبذلك تكون قوانين الحاضر ومستلزماتها قد سجلت حضوراً ثورياً حياً لأن التاريخ والتراث سيكونان جسراً ممتداً ومتحركاً إلينا ولسنا حالة راجعة

إليهما...

إذن فأية حالة اقتباس، وأية نظرة شكلية للماضي وأية نظرة شكلية للحاضر توقعنا بخطأ جسيم. وهكذا يكون التخلي عن الماضي عبارة عن تشبث شكلي بالمعاصرة وانتماء مظهري للمعاصرة، والتخلي عن الحاضر المتحرك للأمام ومستلزماته وقوانينه هو انتماء شكلي إلى الماضي وليس انتماء إنسانياً ثورياً له...

وهكذا علينا أن ندرك أيضاً أن الأجداد الأوائل كانوا منتمين انتماء ثورياً إلى حاضرهم ـ الذي أصبح ماضياً ـ في الوقت الذي كان فيه حاضرهم منتمياً إليهم إنتماء ثورياً، لأنه كان متحركاً إلى أمام بفعل القيم والممارسات التي كانوا يغيرون الواقع بموجبها. وكانت النقطة الأساس في عظمتهم أنهم ثاروا على علاقات ومقاييس في الماضي كانت متخلفة. ولذلك ينبغي أن تكون هذه الصيغة واضحة أمامنا تمام الوضوح. وينبغي أن نفهم أن أية صيغة من صيغ المعاصرة الآن والتي تستهوي البعض للانتماء الشكلي إليها، إنما هي جزء من تاريخ أمم أخرى لم تكن معزولة في حركتها عن عصرها الذي عبرت عنه في الوقت الذي لا بد أنها اتصلت بماضي تلك الأمم اتصالاً حياً... لذلك فنحن عندما نقتبس مظاهرها وحلقاتها لا ننتمي إلى أمتنا انتماء صحيحاً... وعندها سننتمي إلى الحاضر انتماء شكلياً وانتماء مبتوراً وانتماء غير إنساني وغير ثوري في نفس الوقت.

على هذا الأساس نحن عندما ننفتح على معطيات حضارة الغرب الحديثة فانما لكي نفهمها ولكي نتفاعل مع ما ينبغي أن نتفاعل معه، وعندما ننفتح على تجربة الاتحاد السوفيتي والدول الأخرى فنحن لا نريد أن ننتمي انتماء شكلياً إلى أي من هذه الحضارات التي هي ثمرة مجهود إنساني قومي بالدرجة الأساس، يتواصل فيه الحاضر مع الماضي أو الأصح يتحرك فيه الماضي إلى الحاضر ويتصل به، فالأمم الأخرى تنتمي إلى تجاربها انتماء متكاملاً وهكذا تكون جزءاً من ماضيها في الوقت الذي تؤدي واجبها في حاضرها، بينما نحن إذا انتمينا إلى المعاصرة بصورة مظهرية فسنكون عملياً خارج أمتنا في الوقت الذي نكون فيه خارج الأمم الأخرى أيضاً. ونكون في هذا التصرف والتصور غير ثوريين لأننا لا نقدم إضافة إبداعية للحياة. ويكون دورنا مقتصراً على النقل والتحريك الآلي لتجارب وتصورات الشعوب.

نرجع إلى هذا الموضوع مرة أخرى ولنناقش الأمور مناقشة علمية ونترك كل معطيات ومستلزمات الجانب الروحي خارج المناقشة ولننظر إلى الحياة نظرة علمية تحليلية...

لنقل إنه لم يثبت لدينا ولم نطّلع ولم نعرف أن هنالك فاصلة في الحياة الانسانية كان فيها الانسان يحس بالسعادة لمجرد الانتماء إلى الأرض وما يترشح عنها وما يبقى على سطحها. كان الانسان عبر التاريخ يتطلع باستمرار إلى ما هو أبعد من المرئي. لكننا نجد أحياناً أن التطلع إلى ما هو أبعد من المرئي، يجعله يتخذ من المرئي نفسه حالة وكأنها قائمة خارج إرادته وخارج الحضور العلمي لحواسه، فيجعل من الصنم الذي يصنعه بنفسه من الحجر إلهاً له، رغم أن هذا الصنم في مادته جزء من الأرض التي يقف ويعمل على سطحها. إذن فان حاجة الانسان إلى التطلع خارج ما يقع بين يديه أو إلى «روح» حتى ما هو موجود بين يديه من مادة وما هو مرئي منها حاجة قائمة. ولذلك نجده أحياناً يجعل من الصنم حجراً ينظر إليه على أن له «روحاً». وغالباً ما تشتد الحاجة الانسانية إلى التطلع خارج المرئي وإلى ما هو أبعد منه، عندما تزداد سيطرة الانسان أو معرفته للمرئي، وعندما يزداد تمتعه به إلى الحد الذي يغدو فيه قد أشبع «كل» الحاجات الانسانية في جانبها المادي وصار يشعر بالاختناق أو «الفراغ» كنتيجة للاشباع المادي. أو عندما تسحقه ظروف الحياة وتتغلب عليه فيشعر «بالفراغ» لعدم مقدرته على السيطرة على شؤونها وتسخيرها وإحضار مستلزماته وحاجاته منها كما ينبغي. وهكذا تجد أن الانسان يتطلع إلى «الأفق» وإلى الأعلى متجاوزاً المنظور عندما يرتقي الذرى في أعلى قممها... عندما يتوفر له كل ما يطلب من حاجات مادية، وعندما يعجز عن الحصول على أبسط مستلزمات الحياة الصحيحة. عندما يكون صحيحا معافى، وعندما يكون مريضاً... وإن اختلفت درجات التطلع من حيث الحاجة إليها بين هذا الصنف أو ذاك. غير أننا نجد أن التفكير في التطلع إلى الأعلى وخارج المنظور غالباً ما يرافق الناس الذين تقسو عليهم شروط الحياة وظروفها سواء كانوا على الأرض «المنبسطة» أو في «الوديان» بنسبة أعلى من سواهم.

إذن فان هذه الظواهر وحالاتها مسألة إنسانية والحاجة إليها إنسانية كذلك.

نعود الآن إلى مجتمعنا العربي لنجد أن نظريتنا قد ترشحت من هذا الواقع القومي للأمة في الوقت الذي نسعى فيه لتغيير هذا الواقع وتحريكه وصيرورته باتجاه يجدد إمكانات الأمة ليضعها في موقع تصبح قادرة فيه على العطاء والتوثب والصيرورة الحضارية. وعليه ينبغي ألا ننسى واقع وتاريخ الأمة العربية وكيف كان تاريخها مليئاً بحركة الأديان وبتطلعات الانسان إلى العبادة... لذلك لا يمكن للأمة حالياً أن تكون بلا علاقة بين الأرض والسماء.

ولكن العلاقة التي نريدها بين الأرض والسماء تختلف عن نظرة السلفيين

المتخلفة لها.

نعود إلى الاجابة المباشرة. هل ينظر إلى العلمانية على أنها تعني الالحاد، أم ينظر إليها بأنها تعني أن يكون للدولة مهام وعليها أن لا تغرق بأية حالة دينية، تصوراً، أو سلوكاً تجعلها منتمية على وجه التخصيص إلى جزء من الأمة بدون أن تحظى باحترام وبموافقة الأمة كلها وبدون أن تختلف الأمة عليها؟ إن دولة العرب التي نريدها هي الدولة التي يعيش في ظلها العرب بحرية كافية في أديانهم ومعتقداتهم الدينية وانتماءاتهم المذهبية. وعلى الدولة أن ترعى المعتقدات والأديان وأماكن العبادة والطقوس الدينية دون أن تتدخل فيها، أو تنتمي انتماء تخصصياً فئوياً إلى أي منها. وهكذا على دولة العرب الحديثة أن تتجنب في أن تكون «بيت» عبادة، أو مفتي عبادة، أو مفتياً للحياة من طريق ديني، وأن تركز على دورها وواجبها بوصفها مفتي الحياة وبيت حياة العرب الجديدة الذي يجمع كل أبناء الأمة من مختلف العبادات والاجتهادات والانتماءات في ظله...

فهكذا ننظر لدولة العرب، وهكذا ننظر لنواتها في القطر العراقي. لذلك ترانا نرعى أماكن العبادة بلا تفرقة. فلا نرعى أماكن العبادة للمسلمين وحدهم ونترك أماكن العبادة للمسيحيين. ولا نرعى طقوس هذه الفئة أو تلك، من المسلمين، دون غيرهم. لأننا نأخذ جوهر الأمة في صلاتها بالروح فترانا نرعى كل دور العبادة ونحترم كل طقوس الشعب. فاذا كانت لدينا أية محاولة لفك أي تعارض بين مستلزمات الحياة بنظرتها الواسعة، وبين طقوس العبادة في بعض الممارسات التي قد نجتهد إنها بحاجة إلى ذلك، فاننا نعتمد أسلوب التوعية بالدرجة الأساس، ودون أن نستخدم السلطة استخداماً فئوياً ضيقاً. هذا هو الأساس في صلة الانسان بالدين. وليس هناك من هو عاقل من أبناء الأمة، يفهم جوهر الدين ومستلزمات الحياة بمعانيها الواسعة والعميقة، ويقع في خطأ يجعله يتجاوز هذه الحقائق... ولو سألت كل الناس الذين هم الآن يجزئون الأمة عملياً في هذا القطر العربي أو ذاك بسبب مواقفهم وتصوراتهم الخاطئة، هل تريدون أن تجزئوا الأمة لأجابوك لا... لا نريد أن نجزىء الأمة. ولكنهم يتصرفون عملياً بهذا الاتجاه لأنهم ينطلقون من تفكير مخطىء يفضي إلى تصرف يجزىء الأمة. إذن فالعاقل المخلص للأمة ولرسالتها والذي يحرص على إبعاد مخاطر التجزئة والتشرذم والفرقة عنها هو الذي يأخذ الأمة كلها ولا يأخذ جزءاً منها. فلو أننا حولنا الدولة إلى مركز للفتوى وللتخصص الديني وللتخصيص الفئوي في الانتماء، لكنا أخذنا جزءاً من شعب العراق دون أن نأخذ كل شعب العراق وقد ينتمي إلينا أو ننتمي إلى أجزاء أخرى صغيرة من

شعبنا العربي ولكن سوف لن ننتمي ولن تنتمي إلينا الأمة كلها. فنحن في أمة بيننا المسلم وبيننا المسيحي. بيننا العربي وبيننا الكردي وبيننا قوميات أخرى. بيننا السني وبيننا الجعفري وبيننا الحنبلي وبيننا الشافعي والحنفي. فنحن لا نريد أن نوقف اجتهاد المعتقدات الدينية... إذ أن هذا ليس من شأننا وليس من واجبنا... ليجتهد المجتهدون وليتناقش رجال الدين فيما بينهم، وليقل كل واحد منهم رأيه في طبيعة ما يعتقده في المسألة الدينية، ولكن على الدولة أن لا تكون مجتهداً جديداً في الحياة من مدخل ديني. إذ إنها إن فعلت هذا فانها في أحسن أحوالها ستعتبر مجتهداً دينياً جديداً عليه أن يصطف مع المجتهدين الدينيين الآخرين، يختلف معهم أو يتوافق معهم، وهي في هذا لا بد أن تنتمي إلى هذه المدرسة الدينية وهذا المذهب أو ذاك، إذا ما عالجت شؤون الحياة من زوايا دينية.

إن تاريخ المسلمين العرب يشير إلى أنهم بعد - بل وأثناء - عهد الخلفاء الراشدين، قد اختلفوا اختلافات واسعة وعميقة في تفسير الطريقة الأجدى لتطبيق أحكام الدين في الأرض وفي وقت لم تكن الأحكام الدينية قد أرهقت بعد باجتهاد المدارس الدينية والمذاهب، فكيف الآن إذا ما زجت الأحكام الدينية في إعطاء الفتوى بالممنوع والمسموح في شؤون الحياة التي زادت مفرداتها آلاف المرات عما كانت عليه الحياة قبل ألف سنة مثلا. **إن زج السلطة في إعطاء أحكامها على شؤون الحياة من مدخل ديني لا بد أن يفضي إلى واحد من أمرين: إما عرقلة التطور في شؤون الحياة وتحويلها إلى جحيم لا يطاق من شأنه أن يقتل إبداعات الانسان وتفاعله مع روح العصر ومستلزماته. أو إفراغ الدين من قدسيته ومهابته وروحه وتحويله إلى غطاء لتبرير الكثير من مفردات الحياة بما يسيء إلى الدين.**

لنعد إلى مسألة الاختلاف العقائدي في زمن الخلفاء الراشدين، وبعدهم بمسافة قصيرة من غياب محمد (ص). هؤلاء الناس قد اختلفوا وهم الذين كانوا أصحاب محمد بن عبدالله(ص) عندما كانت تنزل عليه آيات القرآن. إن نظريتنا وضعت لتفسير الحياة وتغييرها ولم توضع لتفسير الأحكام الدينية وتغيير الحياة من مداخل دينية اجتهادية... إن وحدة الأمة وفي كل الأحوال تتطلب أن نتجنب هذا المدخل لكي لا نغرق الأمة ونبتعد عن دورنا التاريخي لقيادتها وهي موحدة. إذاً فان المسألة من الناحية العملية والنظرية خارج إطار مصلحة الأمة.

لو سئلنا الآن سؤالا، لو كانت الأمة العربية كلها الآن ديناً واحداً ومذهباً واحداً، فهل ستكون لديكم نظرة أخرى في بعض تفاصيل المسألة؟... والجواب

هو: نعم، قد تكون لنا نظرة أخرى لبعض تفاصيل المسألة، لأن أفكارنا لم تأت معلبة وإنما هي مترشحة من واقع موجود، والواقع هو هكذا كما تحدثنا عنه الآن وليس كما يفترض أن يكون. فلذلك ليس من مصلحة الأمة لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية أن يفكر الناس الذين يريدون فعلا توحيد الأمة ووضعها في حالة صيرورة جديدة في دورها القومي ودورها الانساني في أن يعالجوا الحياة من منظور ديني، لأنهم في أحسن أحوالهم سيكونون مجتهدين دينيين يختلف معهم على نطاق واسع وعميق ليس «الدنيويون» فقط وإنما «الدينيون» بالدرجة الأساس، سواء كانوا مجتهدين صغاراً أو مجتهدين كباراً، وبالنتيجة النهائية وفي أحسن أحوالهم سينتمون، وينتمي إليهم جزء من الأمة وليس الأمة كلها. لذلك ليس هنالك أي إنسان يدعي أنه قادر على توحيد الأمة العربية من منظور ديني إذا ما زج الدين في شؤون تفاصيل الحياة، لأنه سيجتهد دينياً أيضاً، وسينتمي إلى أحد المجتهدين وفي الأغلب سيكون لانتماء عائلته الديني أو المذهبي دور أساس في تفسير الدين في صلته بالحياة. فرجل الحكم سينتمي حتماً مذهبياً عند ذاك بالاضافة الى انتمائه الديني وربما سينتهي حتى فِرَقياً داخل المذهب الواحد. وسيكون هذا الانتماء هو الأساس في تفسير شؤون الحياة وفق الأحكام الدينية كما يفهمها، وبعد ذلك سيجد الآخرين من شعبه خارج إطار هذا الانتماء. وفي كل الأحوال إن المدخل الديني في تفسير الحياة وفي تغييرها كان موجوداً أثناء وقبل أن نصبح بعثيين. والمنهج الالحادي الشيوعي كان موجوداً أثناء وقبل أن نصبح بعثيين. ومع ذلك فاننا رفضنا المنهجين. وتوجهنا صوب منهج البعث وآمنا به. لذلك فاننا نعتقد أن منهج البعث هو المنهج الصائب في تغيير الحياة إلى أمام. وهو المنهج الذي استطاع دون غيره أن يفهم مستلزمات حياة العرب المعاصرة، ويضع لها الحلول الناجعة، لذلك كانت نظرية البعث ومنهجها الثوري هما طريق البعثيين وعدة نضالهم وليس أي طريق آخر...

قد يظهر من يقول إن هذه المفاهيم تضع القومية فوق الدين أو تغلب القومية على الدين. ونقول إن هذه المفاهيم تضع القومية في مستواها ودورها الانساني الصحيح وتترك للدين مستواه ودوره، دون الاساءة إليه... وعلى أية حال فان هذا التفسير ليس تفسيراً للحياة من مدخل ديني، وإنه لا يتضمن أية إساءة للدين طالما يحترم قيم الدين ومبادئه، ويترك للشعب والأمة حرية التصرف في المعتقدات الدينية وطقوسها، إننا ينبغي أن نقول بأن الدين الاسلامي لم يكن بديلا عن القومية العربية في معانيها الانسانية ودورها الانساني، وليس حالة متعارضة أو متناقضة معها، بل إن الدين الاسلامي قد أكد المعاني القومية

المتفتحة والانسانية وأكد الكثير من أخلاق وقيم العرب الأصيلة. وقد أعطى الدين الاسلامي للعرب دوراً إنسانياً قيادياً ليس داخل الوطن العربي فحسب وإنما خارج حدودهم القومية أيضاً، في الوقت الذي بلور وعمّق أهم خواصهم ومقوماتهم القومية بعد أن عززها بروح الرسالة ودورها الانساني، وعزز إمكانات الرسالة الاسلامية على الأرض بخواص العرب ومقوماتهم القومية الانسانية الأصيلة...

إن الاسلام نبذ الروح القبلية المنغلقة والمتخلفة والمتناحرة عند العرب وهيأ الأجواء الصحية لوحدتهم القومية ودورهم الانساني الحضاري الأرقى. ولم يكن ضد العروبة وضد وحدة العرب القومية وإنما كان معززاً للعروبة ووحدتها. وجعل من خواص العرب مرتكزا لنشر الاسلام إلى أبعد نقطة في الأرض. لذلك فان أية دعوة دينية لا تضع هذه المبادىء في حسابها وعلى وجه الخصوص دور العرب القيادي في الدين وعدم تعارض الدين مع القومية العربية ومنهجها الانساني الاشتراكي لا يمكن إلا أن تكون معادية للعروبة ومنحرفة عن المنهج الصحيح والمفاهيم الصحيحة لجوهر الدين.

على أننا لا نختلف مع «الدينيين» في أن الدين قد يصلح كعدة معارضة وسلاح ضد الطغاة والمستبدين والفاسدين من الحكام في مرحلة من مراحل الحياة وفي ظرف من ظروفها. ولكن ينبغي أن لا ينصرف ذهن المناضل العربي إلى أن هذا هو العدة الوحيدة وهو السلاح الوحيد لمجابهة الفساد والظلم. وأن ينتبه إلى أن لا يمسك السيف من نصله. فيقود استخدام الدين كسلاح أو غطاء للمعارضة إلى تمزيق الشعب وإحياء الآراء والنظريات المتخلفة وتعطيل تقدم الحياة وروح المعاصرة التي بدونها ستبقى أمتنا مستعبدة وغير قادرة على الاشعاع والعطاء الانساني القومي.

٣ـ همُوم البنـاء الاشـتراكي

■ إن قضية بناء الاشتراكية في العراق، هي إحدى الهموم الشخصية بالنسبة لكم، وما تحقق على طريقها من إنجازات يدل على مدى الجدية والعمق والمتابعة التي تولونها شخصياً، ويوليها حزب البعث لهذه القضية الحيوية، يتمثل ذلك في بناء قطاع عام صناعي يسيطر على ٩٠٪ من الصناعة الوطنية، و٨٠٪ من المزارع الجماعية ومزارع الدولة والتعاونيات في قطاع الزراعة، ٩٢٪ من التجارة الخارجية التي تهيمن عليها الدولة ومع ذلك فان هناك بعض المخاطر التي تحيط بهذه التجربة:

أ) ـ خطر التكنوقراط.

ب) ـ خطر البيروقراطية.

ج) ـ خطر «الطبقة الجديدة» التي يمكن أن تتكون وتتبلور مصالحها من خلال بعض المجالات مثل «المقاولات».

* ما رأيكم في هذه الأخطار بالنسبة للتجربة العراقية؟ وكيف يمكن تجنبها أو تخطيها؟

* ما زالت الرأسمالية العقارية ـ في قطاع الاسكان بشكل خاص ـ تحتل مكانة متميزة داخل العراق، ما هو مستقبلها الاقتصادي في تصوركم؟

* كيف يمكن درء الأخطار المترتبة، أو التي يمكن أن تترتب، على ميل ميزان التجارة الخارجية لصالح الدول الرأسمالية العالمية سواء على صعيد التصدير أو الاستيراد أيضاً؟... إذا افترضنا أن ذلك صحيح؟

* القارىء لكتاباتكم حول قضية التكنولوجيا، يداخله الاعتقاد بأنكم تتصورون إمكانية أن تكون التكنولوجيا في عالمنا الراهن، في ظل المنافسة الدولية، وبالنسبة للدول القادرة على الدفع مباشرة مثلكم: محايدة، إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا الاعتقاد صحيحاً؟ وفي أية حدود؟ وما هو رأيكم في المقولة التي تتردد أحياناً بالنسبة للعالم الثالث عموماً، وتتحدث عن تسلل الاستعمار الجديد عن طريق التبعية التكنولوجية؟ وما هي الحصانة التي يمكن أن يتمتع بها العراق في هذا المجال، هل هي حصانة السلطة الثورية؟ الرقابة الشعبية؟ استقلال الارادة السياسية؟ أم ماذا؟

صدام حسين: سأجيبك جواباً إجمالياً على ما تضمنه سؤالك وليس جواباً

متقطعاً على كل فقرة من الفقرات التي تضمنها سؤالك. إن فكر حزبنا يرفض المذهبية الفكرية المنغلقة... أي إنه يرفض القول بأن النظرية الثورية تولد متكاملة من حيث التحليل والمعالجات التفصيلية لكل شؤون الحياة وتستمر هكذا دون تغيير جوهري عليها. ونؤمن بأن النظرية الثورية تولد وتترشح من الواقع، تصوراً ووسائل، وتتفاعل معه. وهكذا في الوقت الذي تغير الواقع إلى أمام فانها تغتني منه وتتطور بتطوره، لذلك فان حلقاتها تبقى مفتوحة في التصور النظري وفي وسائل المعالجة الثورية لكل إضافة جديدة ولكل تكييف جديد.

وهكذا علمتنا التجارب أيضاً بأن الفكر الثوري في الوقت الذي يكون حالة متقدمة على الواقع فانه حالة مترشحة منه ومتفاعلة معه كذلك... لذا فاننا ونحن نعالج ضمن مرحلة معينة من المراحل شؤون الحياة، في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية علينا أن نفترض حالة التفاعل هذه على هذا الأساس والتي تفترض التغيير المستمر إلى أمام في الأفكار والوسائل، وفي نفس الوقت علينا أن ننطلق في معالجاتنا من ثقة كاملة بأننا على صواب كامل في معالجاتنا هذه، بضوء ما يتيسر لدينا من تصور فكري وعملي عن الحياة...

وهكذا فاننا في نفس الوقت الذي ننطلق في المعالجة بأقصى ثقة وبأننا على صواب فيها، علينا أن نفترض أن هذه المعالجة ينبغي أن تكون حالة متحركة، وهكذا سيترشح عن الحركة الاجمالية للواقع معطيات جديدة تستلزم منا أن نعيد النظر بأية معالجة من المعالجات التي نجريها لصالح المنهج العام الذي تتبناه وتؤمن به الجهة التي تقود السلطة والمجتمع. وعندما يكون المنهج إشتراكياً فان كل حالة من حالات إعادة النظر بالمنهج أو التصرف يجب أن لا تكون عودة عن المنهج الاشتراكي وإنما تعزيزاً له. وتعزيز المنهج الاشتراكي ينبغي أن ننظر له نظرة متفتحة تستوعب وتسعى إلى كل ما يحقق السعادة للانسان حتى لو تطلب الأمر التغيير المستمر بالوسائل والصيغ المعبرة عن المنهج الاشتراكي والمحققة للسعادة الانسانية. فعندما نقول بأن هدفنا ينبغي أن يكون دائماً، عندما نعيد النظر بوسائلنا وصيغنا في المنهج الاشتراكي، هو تعزيز المنهج الاشتراكي، ينبغي أن لا ينصرف الذهن فقط إلى زيادة مساحة ملكية القطاع الاشتراكي في الزراعة والصناعة والخدمات وفق تصور تقليدي منقول عن تجارب دول وأنظمة أخرى في هذا الميدان، وعلى سبيل المثال فان مساحة القطاع الاشتراكي في الريف العراقي الآن من الأرض الزراعية هي ٨٠٪ وهذا يشمل التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة. ولكننا عندما نتحدث عن تعزيز المنهج الاشتراكي في الزراعة فلا يفترض هذا دائماً إننا ينبغي أن نزيد من مساحة السيطرة على أراض جديدة لضمها إلى

التعاونيات أو إلى مزارع الدولة أو إلى المزارع الجماعية وإنما يفترض البحث في تطوير وسائلنا وفي صيغ عملنا وفي علاقتنا الزراعية داخل القطاع الاشتراكي وفي علاقة القطاع الاشتراكي بالقطاع الخاص بما يزيد من انتاجية القطاعين ويلغي الاختناقات في كليهما ويجعل الفلاح أكثر سعادة ورضاً في الوقت الذي يحقق السعادة للمواطن العراقي والعربي عموماً من خلال وفرة الانتاج وتحسن نوعيته وإنسيابيته بصورة صحيحة.

إن المفاهيم الاشتراكية والمناهج الاشتراكية ومنذ وجد التفكير والتطبيق الانساني لها تربط بينها جسور مشتركة من حيث المفاهيم العامة والأساسية. وإن هناك قوانين أساسية مركزية متفق عليها من حيث الجوهر في كل المناهج والدعوات والنظريات الاشتراكية الانسانية بما في ذلك المناهج الاشتراكية في الأديان أولها أن يكون المجتمع الاشتراكي خالياً من الاستغلال، وأن لا تشكل الملكية في الحالة الاجتماعية والسياسية اعتباراً اجتماعياً وسياسياً، أو درجة اجتماعية وسياسية تضع الانسان المالك، بحسب حجم ونوع ملكيته فوق الآخرين من البشر. وهكذا لا تكون الملكية مرفوضة في صيغها الاستغلالية فقط، وإنما مرفوضة عندما تتحول إلى اعتبار اجتماعي أو سياسي مرجح (بكسر الجيم) لمركز المالكين من الناحية الاجتماعية والسياسية ويجعل الناس متمايزين عن بعضهم بسبب الملكية. ويكون من حصيلة كل هذه المفاهيم والمنهج الاشتراكي تهيئة الأجواء المناسبة للانسان وجعله يشعر بالسعادة ويتصرف كانسان سعيد، **لذلك فان الاشتراكية في منهجنا ليست منهجاً للتصحيح أو للثورة على العلاقات الاقتصادية المتخلفة والاستغلالية فقط وليست حالة إشباع البطن وإنما حالة صيرورة الانسان الجديد وإشباع للحاجة الانسانية بكل معانيها وجوانبها المادية والمعنوية، فالانسان السعيد في نظرنا ليس هو الانسان الشبعان المقتنع بلقمة عيشه فقط، ولقد تكون هذا التصور نتيجة لاطلاعنا العملي أكثر من إطلاعنا النظري. أي إن إطلاعنا العملي على تجارب الشعوب الأخرى كان أكثر تأثيراً على تصوراتنا وعلى تجاربنا من البحث النظري والاطلاع النظري على الفكر الانساني سواء كان رأسمالياً أو شيوعياً،** حيث لاحظنا من خلال إطلاعنا شعوباً لم تكن تعاني من الجوع لكنها أيضاً لا تتمتع بالسعادة. اذن فحصيلة كل العوامل التي نبحث فيها هي أن الانسان ينبغي أن يشعر أنه في مجتمع هو المجتمع الذي يريده وبأنه إنسان سعيد. **ليس المهم في الاشتراكية أن يكون توزيعك للثروات المتيسرة توزيعاً عادلا فقط وإنما المهم أيضاً وبمستوى متفاعل معه أن ينجم عن المنهج الاشتراكي ثروة متطورة في حجمها وفي نوعها مع تطور مستلزمات واحتياجات العصر للانسان الحديث**

في المجتمع الاشتراكي الجديد، وبدون ذلك فانك تساوي الناس في الضنى والفقر ولا تساويهم في السعادة والرفاه. وليس المطلوب في الاشتراكية أن تساوي الناس في «البؤس» وأن تساويهم في القنوط وأن توزع عليهم الثروة بحجمها ونوعها المتوفر توزيعاً عادلا فقط، وإنما أن تخلق لهم ثروة بما يتوازن مع مستلزمات ومتطلبات الحياة بمعانيها وظروفها وصيغها المتطورة بموجب المنهج الاشتراكي، ومتفاعلة مع التطور الانساني في العالم عموماً... لأننا لسنا حالة معزولة عن العالم. إذن ففي عالم اليوم عندما ندرس منهاج الاستيراد نقول إن نسبة القطاع الاشتراكي في التجارة الخارجية هي ٩٢٪ وإن هذا المنهاج يمنع الاستغلال ويخلق في الوقت نفسه حالة سعادة للانسان، عند ذاك تكون هذه النسبة هي النسبة المطلوبة. وقد تستمر هذه النسبة عشر سنوات لكن في أي وقت نكتشف فيه أن هذه النسبة لا تحقق سعادة الانسان والمطلوب نسبة ٩٠٪ قطاع اشتراكي فقط فسنحذف ٢٪ ونعتمد الـ٩٠٪ ونكون ضمن هذا المفهوم قد عززنا المنهج الاشتراكي، لأنه ما لم يكن الانسان سعيداً بمنهجه فانه لا يتمكن من التشبث بالثورة الاشتراكية وبمنهجها الاشتراكي... والحالة المرفوضة التي يقتضي تثبيتها تصرفاً قسرياً من قبل الدولة تجاه المواطنين سينجم عنها حالة رفض مضاعفة. فعندما نقول ماذا يريد العراقيون؟ إنهم يلبسون ويأكلون وهذه معاملنا الوطنية تنتج بضائع وطنية ونحن نستورد لهم فيما يتعلق بمستلزمات الغذاء كذا... علينا أن ندرك أن العراقي كانسان لا يريد هذا فقط. فهو أحياناً يعترض على طريقة البيع نفسها في القطاع الاشتراكي. ومرات لا يناقش أي الاسعار أرخص هل هو القطاع الاشتراكي أم سعر القطاع الخاص وإنما يناقش أيضاً أيهما يسهل له الحصول على البضاعة بانسيابية صحيحة أكثر من غيره. فهذه حالة انسانية موجودة وهي لا تغيب عن أذهاننا مطلقاً بل هي حاضرة يومياً وتفصيلا. ولذلك لا نستطيع أن نقول لك إن ما توصلنا إليه الآن من صيغ في التطبيق الاشتراكي هي الحالة النهائية وستجدها كما هي بعد عشر سنوات من الآن. لا، فستجدنا بين كل فاصلة زمنية وأخرى نعيد النظر في تدابيرنا وصيغنا واجراءاتنا ولكننا سنجري كل هذا باتجاه ألا يكون هناك استغلال في المجتمع، وأن لا يكون هنالك اعتبار اجتماعي وسياسي للملكية يرجح الناس المالكين على غيرهم أو يضعهم فوق غيرهم **وأن لا يكون للملكية سلطة مؤثرة على سلطة الشعب وممثليه من خلال التأثير على مؤسسات الدولة والمجتمع وأن يفضي هذا كله إلى سعادة حقيقية للشعب. ومع هذا سيكون تطبيق المنهج الاشتراكي الذي يتصوره حزب البعث حالة متحركة وليس حالة ثابتة. وأي ثبات فيها لأغراض ضمان الاستقرار في المعاملات**

والحياة الاجتماعية إنما هو ثبات نسبي...

نعود إلى موضوع علاقتنا بالدول الغربية اقتصادياً وتقنياً... ونجيب على جوهر سؤالك الذي يقول هل يمكن أن تكون التكنولوجيا حيادية؟ **دعنا نقول ان (الامكان) حالة تخلقها الارادة وليس هناك إمكانية بدون إرادة تسبقها. ولكن الارادة كذلك تتفاعل مكاناً وزماناً مع الامكانات.** نرجع إلى الاستقلال لنقول إن الاستقلال هو إرادة بالأساس. وهذه الارادة مرتبطة بتصور شمولي للحياة وللدور الانساني الحر المستقل فيها... إنسان غير مسيطر عليه... غير مهيمن عليه... وغير مستخدم من جهة خارجية... والارادة ستخلق ظرفاً جديداً ولكن ستتفاعل أيضاً مع الظرف والامكانات الجديدة التي تخلقها هي نفسها... ونعود إلى الاجابة على السؤال لنقول: إن العراق عندما يتحدث بثقة عن صلته بالتكنولوجيا الغربية في إمكاناتها الراهنة يختلف في ذلك عن أقطار عربية أخرى.

إن الثقة التي نتحدث عنها ونحن نتصل «بالتكنولوجيا» الأجنبية ناتجة عن الامكانات المادية والمعنوية، السياسية والثقافية والاقتصادية، التي خلقتها الثورة وحزبها القائد حزب البعث العربي الاشتراكي. لذلك إن ما ينطبق على العراق في عدم تأثيره سلبياً وعلى نحو يهدد مسيرته الثورية في علاقته بالتكنولوجيا الغربية أو بغيرها لا ينطبق على اليمن الشمالي أو السودان أو النظام المصري مثلا . وعلى هذا الأساس نحن لا ننظر إلى التكنولوجيا بأنها بلا هوية سياسية. إذ إن التكنولوجيا السوفيتية شيوعية. والتكنولوجيا الأمريكية أمريكية وبورجوازية ورأسمالية. والتكنولوجيا الفرنسية فرنسية وبورجوازية ورأسمالية. لذلك فان التكنولوجيا ليست بدون هوية سياسية، وحتى عندما تصدر هذه الدول التكنولوجيا إلى الدول الأجنبية فانها تنطلق في هذا من دوافع سياسية، بالاضافة إلى الدوافع الأخرى، ومن بينها نقل هويتها السياسية والاجتماعية الى المجتمعات التي تصدر اليها.

لنعد إلى افتراضنا الذي بدأنا به كلامنا، إن الانسانية تتفاعل في تجاربها وفي مدنيتها بالاضافة إلى حضارتها ثم نتذكر الموضوع الآخر الذي كنا قد أشرنا إليه من قبل وهو أن الاشتراكية ليست عملية توزيع للثروة توزيعاً عادلا فقط وليست إشباعاً للمعدة فحسب وإنما تحقيقاً للسعادة الانسانية، أي إشباعاً وإرضاء للحالة الانسانية المتطلعة إلى ما هو أفضل والمتحركة مع الحال زماناً ومكاناً، وهي بالاضافة الى هذا تخلق الثروة وتنميها على نحو أفضل... إذن ليس بامكاننا وليس من الصحيح أن ننعزل عن الانسانية بمعطياتها العلمية والتقنية الجديدة لأننا لا نريد أن نوزع الثروة توزيعاً عادلا فحسب وإنما نريد أن نخلق

الثروة بحالة متطورة لاشباع الحاجات الانسانية لشعبنا وليس إشباع معدته فقط. وفي نفس الوقت نريد أن نوفر الامكانات الأفضل لكي نقوي الارادة ونتفاعل معها باتجاه تعزيز الاستقلالية أكثر فأكثر. ومثل هذه الأهداف لا تتحقق بالانعزال عن التكنولوجيا والعلم الأجنبيين في عصر يشكل العلم والتكنولوجيا أهم مقوماته ومقاييسه.

والآن هل نستطيع أن نكون مستقلين كما نريد وكما نطمح بدون أن نكون متطورين علمياً وتقنياً في عالم اليوم؟ الجواب: لا، قطعاً. إذن حالة الانعزال هي في الوقت التي قد ترضينا شكلياً، وقد يبدو للبعض بأننا مستقلون، ستجعلنا من الناحية العملية تابعين ومؤثر علينا سلبياً بصورة أو بأخرى ضمن القوانين العامة التي تحركها الحالة النهائية في مقاييس اليوم. وأهم ما في مقاييس اليوم هو أن الشعوب صارت توزن سياسياً في المكانة والتعامل الدولي على أساس اعتبارات عدة من أهمها معرفة إلى أي حد هي متطورة تقنياً وعلمياً. إذن سوف ينقصنا قدر من الاستقلال بمقدار متوازن مع الفجوة الموجودة علمياً وتقنياً في قطرنا وفي الأمة العربية بالقياس إلى الدول المتقدمة الأخرى التي تريد أن تبتزنا وتجعلنا تبعاً لها وتضعف سعادة شعبنا. إن الدول الأكثر تطوراً حتى عندما تشبع معدة شعبنا من إمكانياته، فانها لا تشبع حاجته الانسانية إذا ما تمكنت من السيطرة عليه وابتزازه. هذه هي تجربتنا الاشتراكية التي ندعو اليها ونعمل بموجبها...

إذن فان التقنية وحلقاتها المتقدمة التي نحتاجها في البناء، وفي الدفاع عن النفس، موجودة عند الدول المتقدمة. وأفضل حالاتها موجودة عند أفضل الدول تقدماً من الناحية التقنية والعلمية. لذلك فانها موجودة عند السوفييت، كما هي موجودة عند الأمريكان، وعند الفرنسيين وعند الانكليز، وعند الايطاليين، وعند الالمان، واليابانيين، وليست موجودة عند العراق وعند غانا وعند غينيا وعند كوبا. اذن، لا بد أن نجلبها من هناك لكي نجعل إنساننا سعيداً. ولكي نجعل إمكاناتنا الوطنية تتيح لنا إزدهاراً أكثر في تجربتنا. ولكي تكون الارادة أكثر فاعلية للمحافظة على استقلاليتنا بل وأكثر فاعلية لتأدية دورنا الانساني الذي ينبغي ألا ننساه.

وخلاصة القول فان من يتمكن وطنياً من بناء تكنولوجيا وطنية تحقق السعادة لشعبه هو أفضل من الذي يستورد التكنولوجيا، وإن من يستورد التكنولوجيا بدون شروط هو غير الذين يستوردوها بشروط مصادرها... ولكي يستورد أي بلد التكنولوجيا بشروطه هو يجب أن تتوفر لديه ثلاثة عوامل أساسية: أولها، امتلاكه للارادة السياسية الصلبة والمستقلة. وثانيها، توفر

قدرات اقتصادية عالية لديه تجعل الأجنبي مقاولا عنده وليس وصياً عليه. وثالثها، توفر كادر وطني قادر على أن يستوعب التكنولوجيا المنقولة إليه بدون إشراك الأجانب على نطاق واسع ووفق شروطهم بما يجعله تحت رحمتهم لتوجيه استخدام التكنولوجيا وللتحكم في نوعها بالاضافة إلى المخاطر الأخرى. وهذه العوامل متوفرة جميعاً في العراق.

ونأتي الآن لنجيب على سؤالكم: هل إن حجم علاقاتنا الاقتصادية مع عموم الغرب أقل أم أكبر من حجم علاقتنا الاقتصادية مع الدول الشيوعية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي؟ والجواب هو أن حجم علاقتنا الاقتصادية والتقنية مع الغرب أكبر. ولكن علينا أن نقول كم هو المجموع الاجمالي للانتاج القومي للغرب بالقياس إلى المجموع الاجمالي للانتاج القومي لكل هذه الدول الشيوعية. وعند معرفة التفوق الواضح وبفروقات واسعة بين المجموع الاجمالي للناتج القومي للغرب على المجموع الاجمالي للناتج القومي للدول الشيوعية نعرف أن الغرب يلعب دوراً أكبر في العلاقات الاقتصادية والتقنية وفي التجارة الخارجية من الدول الشيوعية في عموم العالم، وإن الدول الشيوعية غالبا ما تتعاقد مع الغرب لتطوير التكنولوجيا الوطنية لديها من خلال نقل التكنولوجيا الغربية إلى بلادها. وبعض هذه العقود يجري وفق شروط خاصة أصبحت معروفة للجميع. وإننا نقول هذا وبلا تردد لأن هذا ليس انتقاصاً من تجربة أحد وإنما حديث عن الواقع كما هو وليس كما نريده أو نتمناه. ولو كان الأمر ممكناً كما نريده أو نتمناه لتمنينا شيئاً أخر وحالة أخرى. دعنا نقل أن التكنولوجيا للحياة المدنية في الغرب متفوقة على التكنولوجيا للحياة المدنية للاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو. وهذه مسألة لا يناقش فيها حتى السوفييت أو الآخرون. لنقل أكثر أن التكنولوجيا ذات الحلقات المدببة والشعيرات الدقيقة في الحياة المدنية، ـ ولنستعر هذه المصطلحات تعبيراً عن التكنولوجيا التي تصل إلى خلايا وحالات دقيقة ومدببة في الحياة الاجتماعية – موجودة في الغرب وليست موجودة في الاتحاد السوفيتي. ونعني بذلك أن التكنولوجيا التي توفر البضائع الاستهلاكية من نوع خاص في الحياة الاجتماعية المدنية هي أكثر تقدماً من مثيلاتها في دول حلف وارسو. وبما أننا نريد أن نتقدم ونريد أن نتطور ونريد أن نشبع الحاجات الانسانية لشعبنا، بما يحقق سعادته ويزيد من حصانته في مواجهة إغراءات الحياة التي يطلع عليها في حياة شعوب العالم المتقدم، فاننا نذهب إلى المتطور منها أكثر من غيره.

لكن لو سألتني كيف هي التكنولوجيا العسكرية السوفيتية؟ لقلت لك إنها ممتازة. وما نسبة التكنولوجيا العسكرية السوفيتية في الجيش العراقي بالقياس

إلى الآخرين؟ لقلت لك إنها لصالح الاتحاد السوفيتي بشكل ساحق. إذن نحن لا نبحث عن الجنسية السياسية المحلية للتكنولوجيا، وإنما نفتش عن وسائل تعزيز الجنسية القومية والوطنية لبلدنا ولأمتنا فنأخذ منها ما يخدم مصالحنا وتطلعاتنا الوطنية والقومية. ولو سألتني كم سداً أنشأتم؟ وما هو دور السوفيت في هذا الموضوع؟ لقلت لك إن نسبة دور السوفيت في السدود التي أنشأناها عالية جداً، لأنهم يستطيعون أن ينشئوا السدود بمواصفات جيدة، والسدود ليست حلقات مدببة وشعيرات دقيقة في الحياة الاجتماعية. وكنا وما زلنا عندما نقول إن نسبة حجم السوفيت في تنفيذ السدود كبيرة فنحن في هذا لم نفتش عن مصلحة السوفيت وإنما نفتش عن مصلحتنا الوطنية بالدرجة الأساس مثلما هو شأن علاقاتنا الاقتصادية والسياسية والتقنية مع دول العالم الأخرى. ولكن من الطبيعي إن الحياة هي حالة أخذ وعطاء في علاقاتها الانسانية، ولذلك عندما يعزز السوفيت من خلال مشترياتنا العسكرية منهم استقلالنا، فينبغي أن نستحضر هذا في حسابنا وفي تعاملنا معهم في الميادين الأخرى بما يشجع روح التعامل فيما بيننا، على أن لا يحدث هذا خللا جوهرياً في مصالحنا الوطنية .

لو كان حجم التعامل الاقتصادي مع الغرب أو غير الغرب الآن هو في عام (٧٠) لمسخ الهوية السياسية للعراق. ورغم إن هذا مجرد حالة افتراضية أن نقول لو تصورنا إن حجم تعاملنا الاقتصادي مع الأجنبي انسحب إلى عام ٧٠ فمعنى هذا أن التكنولوجيا كنا سنستوردها بالقروض، بالاضافة إلى أننا لم نكن في عام ٧٠ كما نحن الآن، سياسياً وفي الخبرة. إذن سيدخل مع القروض الشروط والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الجنسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية للتكنولوجيا تتصرف داخل المجتمع العراقي وفق الاتجاهات التي تختارها الدول الأجنبية على الأغلب. ولكنها الآن ليست كذلك، الآن يتعاقد معنا الأجنبي وينجز المشروع ويسلمنا مفتاحه ويودعنا ويعود إلى بلاده بعد أن يأخذ ثمن جهده وبضاعته. وهو بالأساس يدخل المفاوضات معنا متلهفاً لكي يحصل على مشروع ما ومتنافساً مع طابور من الجنسيات الأخرى. وهكذا هو شأن السوفييت والانكليز والألمان والآخرين. بينما لو كنا بحالة أخرى، سياسياً واقتصادياً، على غير ما نحن عليه الآن، لكان علينا أن نستخدم علاقاتنا والاستعطاف السياسي حتى توافق الدول الأجنبية على تمويل مشاريعنا بشروط. ولذلك فان القول السوفيتي أو لنقل القول الشيوعي، الذي يشير إلى أن المشاريع مع الغرب لا يمكن إلا أن تنقل الهوية السياسية والتخريب في المجتمعات، ولا يمكن إلا أن تكون مشروطة، هذا القول صحيح لمجتمع ليس لديه إمكانية الدفع. وهو قول صحيح لمجتمع ليس فيه إرادة

وطنية حازمة وصلبة وواعية في تقرير اتجاهات السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية. وصحيح لمجتمع ليس فيه حزب ثوري اشتراكي مناضل. وصحيح لمجتمع ليس فيه قَدْر مرض من التطور العلمي. وإذا كان المجتمع بعكس هذا فان المخاطر التي تأتيه مع التكنولوجيا الشيوعية ليست أقل من التكنولوجيا الغربية. ولكنه ليس خطراً في ظل مجتمع مثل مجتمعنا كما هو الآن، فاذا كان تعاقد السوفيت على نقل حلقات معينة من الغرب إلى مجتمعاتهم صحيحاً، من أجل تطوير مجتمعاتهم، فانه صحيح كذلك في مجتمع ثورة تموز العظيمة. فمثلما أن السوفيت واثقون من أن هذا لا يؤثر سلبياً وبدرجة جوهرية على حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فكذلك الحال بالنسبة لنا وإن كان بدرجة أخرى. وربما نستطيع القول أننا أقدر من السوفيت في التفاوض مع الغربيين بلا شروط في بعض المشاريع المدنية، وربما يكون هذا لأن السوفيت ليس لديهم إمكانية للدفع بالعملة الصعبة مثل إمكانيتنا المقاسة على أساس حجم مشاريعنا. وبالطبع فان حجم مشاريعهم أكبر ولكن المسألة نسبية، ولذلك فنحن مطمئنون من أنه لن تنقل إلى مجتمعاتنا الهوية السياسية والاجتماعية للتكنولوجيا الغربية بما يسبب مخاطر جدية على مسيرتنا ومجتمعنا، ولكنها «هذه المخاطر» ستتسرب لو انغلقنا عن العلم والتكنولوجيا الغربية، ستتسرب من خلف الجدران وخلف الحدود. فعندما يبقى إنتاجنا الوطني متخلفاً، رغم زيادة إمكاناتنا المالية وزيادة وتيرة التطور الانساني المتلاحق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من حولنا وفي العالم، وعندما يذهب مواطننا إلى هنا وهناك ويرى بعينيه ما هو متطوراً في الوقت الذي يرى فيه أن كل شيء متخلف في العراق، عند ذلك ستتسرب مفاهيم التكنولوجيا الغربية ناقلة هويتها السياسية والاجتماعية بصورة تخريبية إلى داخل مجتمعنا. **إذن فان حصيلة كل هذا إننا أصبحنا بارادتنا السياسية، وبامكاناتنا الاقتصادية، وبقدرتنا الفنية التي تطورت عبر ١٢ سنة، نستخدم التكنولوجيا الغربية ولا تستخدمنا التكنولوجيا الغربية. وعند عدم استخدامنا للتكنولوجيا الغربية فانها ستستخدمنا وهي خارج حدودنا**، وقد قلنا هذا الكلام بوضوح لبعض أصدقائنا من الدول الشيوعية: قلنا لهم عليكم أن تطوروا أساليبكم وتقنيتكم لأنها أصبحت متخلفة بالقياس إلى أساليب الآخرين في تعاملهم الاقتصادي والتكنولوجي. وفي كل الأحوال فان مصلحة شعبنا هي الأساس، فشعبنا يرى بعيونه، وعندما يقارن بين معمل وآخر فانه سيقارن بين جنسيات المعامل، لأنه أصبح متفتحاً. الثورة علمته أن يكون متفتحاً، الثورة رفعت الغشاوة عن عيونه وبلورت قدراته في محاكمة الظواهر وفي معرفة دقائقها.

٤ـ ماهو مُستقبل العَمَل الوَحدويّ؟

■ إن الوحدة العربية ضلع أساسي في مثلث الأهداف الكبرى التي يسعى إليها ويناضل من أجلها حزب البعث العربي الاشتراكي منذ أكثر من ٣٠ عاماً حتى الآن، وفي رأيكم إن العمل الوحدوي ينبغي أن يضع في اعتباره في الحاضر والمستقبل عاملين هامين، هما العامل الاقتصادي والعلاقات الدولية، ومع ذلك تبدو الوحدة العربية في الوقت الراهن وكأنها تتباعد ولا تقترب لعدة أسباب منها ضعف التفاعل الاقتصادي العربي كما بدا في تقرير المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية أثناء انعقاده في بغداد عام ٧٨ وكما بدا كذلك في خروج مصر كنظام من الصف العربي وكما يبدو الآن في النزاعات الحادة بين الأقطار العربية بعضها البعض التي تصل في بعض المواقع إلى حد استخدام السلاح، ما هو في منظوركم مستقبل العمل الوحدوي على المدى القريب والمتوسط والبعيد؟ وكيف يمكن التنشيط الحقيقي لهذا العمل بدون الاصطدام عملياً مع بعض الأنظمة العربية في المشرق والمغرب على السواء وخصوصاً الدول النفطية ذات الدخول الوطنية العالية جداً؟ وإلى أي مدى يمكننا أن نتصور أن أنظمة عربية يخضع اقتصادها المحلي وودائعها في الخارج لهيمنة الدول الأمبريالية يمكنها أن تتبنى بحق شعار الوحدة العربية؟ وهل يمكننا القول أن الوحدة العربية لن تتم في المستقبل إلا على أنقاض هذه الأنظمة؟ وهل تتصورون إمكان قيام وحدة عربية حقيقية بدون مصر العربية الوحدوية والاشتراكية والديموقراطية؟

صدام حسين: رغم أننا نقول بترابط أهدافنا الثلاثة، الوحدة، الحرية، الاشتراكية، بجسر أساس لأغراض التفاعل والعلاقة الجدلية، فكذلك علينا أن لا ننسى إن حزبنا وضع للوحدة أرجحية، ليست معنوية مجردة فقط، وإنما أرجحية عملية كذلك، من أجل تقوية أرضية وإمكانات الحرية والاشتراكية، وعلينا أن لا ننسى أن الوحدة، لكي تتحقق، تحتاج إلى عمل رفيع المستوى، ليس عملا فنياً رفيع المستوى وحسب، وإنما عمل ثوري ونضالي وفي التضحية، رفيع المستوى كذلك. بل هو عملية سمو في الفكر وفي التصرف إلى مستوى الارتقاء إلى حيث تتطلب الوحدة الارتقاء بالفعل إنسانيا وقوميا. لذلك فالوحدة بمعنى الصيرورة الجديدة للمجتمع العربي والوطن العربي، لا يمكن إلا أن تكون وفق

هذا التصور. أما العمل على طريق الوحدة والتهيئة النسبية. لها فله مستويات أخرى ودرجات قد يكون بعضها أدنى مرتبة ومتطلبات من تحقيق الوحدة نفسها. ولكن أيضاً هي حالة إرتقاء عن الحالة القائمة للمجتمع وللعلاقات العربية، لذلك فنحن نفرق بين حالتين: حالة الوحدة كما نناضل من أجلها في شوطها النهائي ـ النهائي النسبي طبعاً ـ وبين العمل على طريق الوحدة أي العمل وصولا إلى الوحدة وقبل تحقيقها، ومنها العمل لتوفير المستلزمات لصيرورتها المادية والمعنوية. لذلك فنحن ننظر بأهمية خاصة إلى بعض البدايات التي تقدم خدمة ما لعملية الوحدة والعلاقات القومية الأفضل، ومنها إشاعة علاقات التعاون بين العرب على مستوى الأنظمة، وإشاعة التفاعل بين الشعب العربي على مستوى الالتقاء والتصرف والمناقشة في الآراء والتباصر بالأمور الأخرى. كل هذا نعتبره نشاطاً يخدم الوحدة العربية، ويصب في مصبها النهائي، على أننا لا نعتبر هذا هو الوحدة نفسها أو هو البديل عنها، لذلك لا يمكن أن نتصور الوحدة فيما نتمناها إلا فعلا وعملا ثورياً أرقى، وإلا حالة صمود وارتقاء إلى أبعد حلقة من حلقات التضحية والالتزام المبدئي والرصانة السياسية والفكرية.

والوحدة على أساس هذا الفهم لا تتوفر مستلزماتها في الحالة العربية الراهنة، وفي الأنظمة الحالية. أما عندما نتحدث عن تهيئة مستلزماتها وتهيئة أجوائها الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى أقل، وصولا إلى المستوى الأرقى، فنحن نعتقد أن الوضع العربي الراهن ورغم كل ما نعرفه عنه من سلبيات ومساوىء فيه ما هو متهيىء لعمل من هذا النوع، على مستوى الأنظمة وعلى مستوى الشعب.

علينا أن لا ننسى أن الدعوة إلى الوحدة العربية ليست حالة مبدئية مجردة وحالة إحياء للوضع الدستوري، تاريخياً، الذي كان عليه العرب في القديم، وإنما هي حالة صيرورة نوعية جديدة، وحالة دفاع عن الأمة لمواجهة الاخطار التي تواجهها الآن فعلياً وعلى المدى البعيد، ولأننا نرى الأمور بهذه الصورة فنحن نعتقد أنه كلما كثرت الأخطار التي تواجه الأمة، وكلما اشتدت ضراوتها، يزداد الالحاح على طلب العلاقات الوحدوية بين أطراف الأمة الممزقة. وفي تصورنا أن الأخطار ستزداد، وإن الموجود منها سيتطور في إمكانات فعله المضاد فنياً وفي الميادين الأخرى، ولذلك فان الأخطار المتزايدة سوف لن تمنع الأمة من الوحدة وإنما ستقويها.

وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية فان دور الاقتصاد دور أساسي في عملية التوحد وتوجيه المصالح الوطنية والقومية وجهة تخدم التوحد أو تعرقلها. وهكذا

هو الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية في كل الوحدات القومية التي صارت عبر الزمن ومنها وحدة الأمة العربية في المراحل التاريخية السابقة. وإنه لأمر طبيعي في العصر الراهن أن تكون أهمية ودور الاقتصاد معروفة لكم وإنها ازدادت عن المراحل السابقة التي كانت عليها الأمة قبل ثلاثين أو أربعين أو خمسين سنة. ولكن في نفس الوقت، إذا ما نظر للحالة من نظرة قطرية فان حالة التمكن الاقتصادي القطري قد تلعب دوراً سلبياً وتبعد الأمة عن الوحدة، فعندما تكون الامكانات الاقتصادية للسعودية عالية، والامكانات العراقية عالية، وإذا ما نظر للأمور من نظرة محلية إقليمية، فان الوحدة تبتعد في مثل هذه الحالة، ولكن إذا ما نظرنا إليها من زاوية مبدئية قومية ونظرنا إليها بأنها عملية إرتقاء عن المتداول من الحياة والأوضاع إلى ما هو أبعد منها في الحلقات المتطورة في نظرتنا إلى الأمة وإلى دورها الانساني وإلى دورها القومي، فان اتساع الامكانات الاقتصادية والامكانات الأخرى في قطر عربي أو أكثر يؤمنان بالوحدة سيجعل تلك الأمكانات وسائل فعالة للبناء النموذج، وفي تقوية العلاقات الوحدوية، وسيكون سلاحاً فعالا في خدمتها وفي تقوية الاستقلال والتوحد.

إن الأمة ليست في حالة واحدة في إمكاناتها الاقتصادية ولذلك فمن تتوفر لديه النظرة المبدئية والاستعداد العملي للتصرف بموجب المبادىء الوحدوية وتكون لديه إمكانات اقتصادية جيدة تسهل عليه الوحدة مع الفقراء من أبناء الأمة على أقل تقدير...

ولكن الشيء الذي ينبغي أن نتجنب مخاطره هو أن لا يحدث صراع طبقي بين دولة ودولة بالكامل، فلا يحدث صراع طبقي ونظرة طبقية مثلا بين اليمن الجنوبي كلها حكاماً وشعباً وبين السعودية كلها حكاماً وشعباً وألا يحدث بين العراق وبين اليمن الشمالية مثل هذا الصراع وكذلك بين العراق وبين السودان... وبين مصر وبين بقية العرب. وحتى نتجنب هذه المخاطر ينبغي أن يكون للعرب الفقراء حظ وحصة وواجب على المتمكنين في تأدية هذا الحظ، وهذه الحصة للآخرين. وإنطلاقاً من هذه النظرة أوجدنا بنداً للتعاون الاقتصادي في الاعلان القومي ذي النقاط الثماني بهذا الاتجاه. ولذلك ورغم أننا لا نستبعد التعقيدات الجديدة التي أوجدها الوضع الدولي، والتي أوجدها البترول والتي أوجدتها العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية الجديدة في عرقلة مهام الوحدة فاننا لا ننسى أن لهذا وجهاً أخر. فللبترول وجه إيجابي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لخدمة الوحدة وسلاحاً قاطعاً لمواجهة خصوم الوحدة، سواء كانوا دوليين أو محليين. أما مسألة أي الوجوه يتغلب على الوجوه الأخرى: هل تتغلب الوجوه الايجابية على السلبية أم العكس فتعتمد على من يقود المسيرة في هذا

القطر العربي أو ذاك، في هذه العلاقات القومية أو تلك، إلا أن الحصيلة النهائية التي نراها في الأفق هي أن الأمة لا بد أن تتوحد، لأن موضوع التوحد ليس حاجة فنية للأمة وليست حاجة ظرفية وإنما حاجة تاريخية مستندة إلى أسباب مبدئية تاريخية كذلك. وهذه الحاجة التاريخية غير مرتبطة بحل مؤقت أو بزمن مؤقت أو تاريخ مؤقت وإنما ترتبط بالدور الذي تريد أن تمارسه الأمة إنسانياً والدور الذي تريد أن تكون عليه (قومياً) ومثل هذا الدور وهذه الحالة لا يمكن أن يتحققا إلا بالوحدة العربية...

أما كيف يكون شكل الوحدة العربية، فهذه مسألة ليست مرتبطة «استاتيكياً» بشكل دون آخر. وإنما هي حالة إنسانية. لذلك لا بد أن تكون حالة متطورة، في الفعل وفي النظرة. وعلى هذا الأساس نحن لا نقول بأن الوحدة العربية هي الحالة التي تنتفي فيها الخصوصيات الوطنية والمحلية كلياً، وإنما هي الحالة التي توجد (بكسر الجيم) خصوصيات جديدة مشتركة وروابط جديدة للأمة تكون هي الأساس وما عداها تكون في خدمة الأساس.

وعلى ذلك فان الحالة المحلية والخصوصية المحلية ليست حالة ضعف للأمة إذا ما كانت خيمتها الأساسية الوحدة، بل بالعكس قد تكون حالة مطلوبة، وحالة قوة حقيقية للأمة، والاندماج الذي يلغي الخصوصية قد يكون حالة مرضية ومؤذية للوحدة العربية. هذا ما أوحت لنا به تجارب الماضي الحديث وهذا ما أوحى لنا به أيضاً استقراء خصوصيات تاريخنا العربي القديم.

ومثلما نقول الآن : لمحافظة التأميم خصوصياتها، ومثلما لمحافظة البصرة خصوصياتها ومثلما للعاصمة بغداد خصوصياتها حيث لا يفترض أن تكون حالتها كما هو حال محافظة صلاح الدين، لاعتبارات معروفة، علينا أن نقول أيضاً ينبغي أن تكون للأقطار العربية ضمن الأمة ووحدة العرب، ودولة العرب، خصوصياتها. ولكن هل سننظر إلى هذه الخصوصيات من نظرة قطرية منعزلة منغلقة، أم أننا ننظر لها من ناحية موضوعية وعملية وفي ظل المبادىء التي تخدم التوحد؟... إنه لأمر طبيعي أن ننظر إلى الخصوصيات من منظارين واقعي ومبدئي، حيث أننا في الوقت الذي نرى واقعيتها وضرورتها الواقعية فاننا نتصرف تجاهها بما يخدم التوحد ويقويه وليس بما يضعفه أو يجعل من الخصوصيات القطرية المحلية بديلا عن التوحد، وعند ذلك عندما نحترم الخصوصية ونرعاها فاننا نقوم بمثل هذا الواجب لخدمة الوحدة وليس العكس.

٥ـ عن الديموقراطية والماركسيَّة والحزب الشيُوعي

■ الديموقراطية هي الشعار المرفوع الآن في أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث، وأكثر من قطر من أقطار الوطن العربي، وهو أيضاً الشعار الذي يرفعه بعض المتناقضين مع التجربة الاشتراكية في العراق، ومن بينهم القيادة التقليدية للحزب الشيوعي العراقي، التي خرجت من إطار الجبهة الوطنية والقومية التقدمية. والحق أن لدي هنا بعض الأسئلة التي أرجو أن يتسع صدركم لها، على الرغم من تصوري المسبق لبعض الاجابات بناء على متابعتي للتجربة العراقية منذ سنوات، ومع ذلك أود أن أستمع إلى إجاباتكم تأكيداً ـ ربما ـ لتصوراتي المسبقة:

* لقد تحدثتم كثيراً عن قناعاتكم بأن الجبهة هي عمل استراتيجي وليست عملا تاكتيكياً مؤقتا. ولكن يبدو الآن إن تحقيق هذه القناعة تحول دونه كثير من المصاعب، نتيجة المواقف الأخيرة للحزب الشيوعي، فما هي صورة المستقبل في منظوركم من زاوية العلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي؟ وهل هناك شروط معينة لعودة الجبهة إلى عهدها السابق من جانب طرف من الطرفين؟ ما هي؟ وإذا لم تكن هناك شروط، وإنما هناك أسس للعلاقة كما قلتم قبل الآن، فهل هناك احتمال لوضع أسس جديدة لهذه العلاقة؟ في أي إطار؟ وكيف؟

* هل يعني خلافكم مع الحزب الشيوعي العراقي، خلافاً مع كل الأحزاب الشيوعية العربية؟

* هل يمكن أن تصل اختلافاتكم، أو تعارضاتكم، مع هذا الجانب أو ذاك، من الممارسات السياسية للأحزاب الشيوعية العربية،إلى حد «العداء للشيوعية»، وتبنيها كسياسة رسمبة للدولة؟

* إلى أي مدى تفرقون بين «الماركسية» كفكر، و«الشيوعية» كسياسة كما تتبناها الأحزاب الشيوعية الرسمية في الوطن العربي؟

* وما هو موقفكم من التنظيمات الشيوعية العربية التي لا تتمتع بالاعتراف الرسمي بها من جانب الأممية، وتقترب إلى هذا الحد أو ذاك، من التصورات القومية، في بعض القضايا العربية كقضية الوحدة العربية، وقضية فلسطين، وقضية الاستقلال الأيديولوجي عن أيديولوجيات الدول الكبرى؟

* إلى أي مدى تتصورون إمكانيات اللقاء بين الفكر القومي كما يتبناه حزب البعث العربي الاشتراكي، والماركسية كمنهج في التحليل الاجتماعي، أو كدليل عمل بالنسبة لتطور المجتمعات؟..

* إنكم سوف تخوضون بعد قليل تجربة ديموقراطية جديدة، كيف تتصورون معالمها، وإلى أي حد سوف تلبي رغباتكم في تعميق الديموقراطية داخل المجتمع العراقي، وما هي آفاق تطويرها في المستقبل؟

صدام حسين: إن الديموقراطية حالة إنسانية مثلما هي الاشتراكية، فلا يمكن أن ننظر إلى أية تجربة من تجاربها أو إلى أية صيغة من صيغها بأن بالامكان أن نعملها بالمختبر المغلق أو بمحراب التأمل المجرد ونعممها دون أن تفقد حرارة وإنسانية وأهمية تفاعلها مع الحياة، في روحها وحركتها المتجددة، وفي صلتها بالانسان، وهذا أهم شيء فيها، وفي نفس الوقت فان الديموقراطية لا بد أن ترتبط بخصوصية النظرية المتكاملة بوجه عام لمطبقيها، ومثلما قلنا إن للاشتراكية جسراً إنسانياً مشتركاً في المفاهيم العامة عبر كل التاريخ الانساني في الوقت الذي لها خصوصياتها ولها جسورها الخاصة قومياً ووطنياً، فللديموقراطية أيضاً جسر مشترك في مفاهيمها العامة وفي ممارسة الانسان لدوره ضمن المجتمع، وفي صلة الانسان ودوره في مؤسسات الدولة في الوقت الذي لها خصوصيتها. وعلى هذا الأساس تكون لنا نظريتنا الخاصة في الديموقراطية أيضاً، مثلما لنا نظريتنا الخاصة في الاشتراكية. وأمر طبيعي أيضاً أن تكون لنا صيغنا العملية المعبرة عنها في الممارسة.

لنقف هنا ونعود إلى سؤالكم حول الصلة مع الحزب الشيوعي العراقي وقولنا في أكثر من مناسبة ومكان أن نظرتنا إلى الجبهة نظرة استراتيجية. **وعندما قلنا أن نظرتنا إلى الجبهة نظرة استراتيجية لا نقصد أن الجبهة بأطرافها التي قامت عليها سوف تستمر إلى ما لا نهاية بضمان مطلق نعطيه نحن، وإنما قلنا ونريد القول بأنه ينبغي أن ننظر جميعاً إلى العلاقات الجبهوية بأفق استراتيجي وبمنحى استراتيجي. وأساس هذا التصور هو أن يقود المسيرة حزبنا الذي فجر الثورة بمفرده، والذي أثبت من خلال الممارسة قدرة فائقة وأهلية صحيحة في ممارسة الدور القيادي، وهذا الفهم يفرض علينا جميعاً التزامات وواجبات تجاه بعضنا وتجاه الحالة المشتركة، والجسر المشترك الذي نسير عليه ويربط بيننا، والمطلوب هو أن يسود أطراف الجبهة جميعاً الحرص على ديمومته وقوته لكي نعبر من خلاله إلى الشاطىء الثاني. لذلك عندما يتخلى أي طرف من أطراف الجبهة عن التزاماته، فليس بمقدورنا أن نعطي ضماناً مطلقاً، بأن الحالة الاستراتيجية في علاقات أطراف الجبهة**

ستستمر. وكنا نقول هذا القول منطلقين من حرص أكيد على أن تستمر الجبهة. بدور قيادي واضح لحزب البعث، كما ورد في ميثاق الجبهة نفسها، وكما هو دوره القيادي في الواقع باعتبار أن حزب البعث هو الذي فجر الثورة وقاد مسيرتها الظافرة وهو الذي هيأ مستلزمات الجبهة، إذن عندما يخل الآخرون بالتزاماتهم فأمر طبيعي ألا توصف العلاقة معهم بأنها علاقة استراتيجية... نحن لم نفتعل حالة التباعد افتعالا وتخلصاً من طرف فرض علينا فرضاً ضمن مرحلة معينة، وإنما اخترنا حالة العلاقة الايجابية المستمرة مع أطراف الجبهة ومنها الحزب الشيوعي العراقي. ويبدو بصورة ضمنية، إننا اخترنا حالة الافتراق أيضاً، لأننا تمسكنا بأسس الجبهة وشروطها من حيث الواجبات والالتزامات. **وهكذا فاننا، لم نختر الافتراق بتصرف سيء من جانبنا وإنما برفض الفعل السيىء من جانب الحزب الشيوعي العراقي.** ويبدو أن الحزب الشيوعي، كان يعتقد وينطلق من نظرية مخطوءة وهي أن أي حزب آخر غير ماركسي وغير لينيني، لا يمكن إلا أن يكون حزب البورجوازية الصغيرة في أحسن أحواله... الحزب الشيوعي العراقي ينطلق من تحليل صحيح عندما يقول، إن المجتمع العراقي في غالبيته مجتمع ثوري، بالتركيب الاجتماعي، بمعنى أن بنية المجتمع العراقي بنية شعبية ثورية. إذن فان سلطة «البورجوازية الصغيرة» سترفض من قبل مجتمع البنية الشعبية، وعند ذلك فان العلاقات الجبهوية ستصبح حالة مؤقتة للوصول إلى نقطة مؤشرة على الشاطىء يكون فيها الحزب الشيوعي هو قائد المسيرة، ويكون الآخرون ومن بينهم حزبنا في أحسن أحوالهم تابعين له، إن لم نقل في غياهب السجون، وعلى أعواد المشانق. هذه الحالة يبدو أن الحزب الشيوعي قد أدرك أخيراً بأنها ليست ممكنة وليس مسموحاً بها لأن تكون كذلك، فارتكب خطأ آخر بدلا من أن يصحح مقولته الفكرية والنظرية الخاطئة عن حزبنا وعن شعبنا، ارتكب خطأ آخر عندما اعتقد بأن هذا الوقت هو الوقت المناسب من حيث الزمن والامكانيات الفنية للدخول بصراع ومجابهة مع حزب البعث العربي الاشتراكي. ولذلك انتهى خارج الجبهة وخارج المسيرة وخارج الشعب. أين هو الحزب الشيوعي من الشعب العراقي الآن ومن الجمهور الذي تراه أنت يومياً؟ فهل هذه الحالة التي انتهى إليها بارادة مخطوءة أو مدفوعة، أفضل، أم حالة المشاركة وبشرف في المسيرة؟ والمشاركة بثمارها، وتحويل بعض ثمارها لصالح سمعته السياسية والقول بأن هذه المسيرة الناجحة ناجمة عن الدور التفاعلي للحزب الشيوعي مع حزب البعث العربي الاشتراكي...؟! كان بامكانهم أن ينسبوا الكثير من مفردات المسيرة إلى دورهم لو استمروا. ولكن المسيرة الآن مستمرة وبتصاعد بدونهم. ولذلك لا

يمكن أن ينسب شيء من مفرداتها إلى فكرهم أو إلى سياستهم.

قلنا ولنقل الآن إننا نفرق بين التبعية والصداقة، ونحن نعرف أن الأحزاب الشيوعية في كل العالم، لا بد أن تكون لها صداقات مع أحزاب شيوعية أخرى في العالم، بسبب الأرضية الفكرية المشتركة ومثل هذه العلاقة لا نجد فيها ما هو مضر، ولكن نرفض أن يكون لأي حزب محلي عراقي صلة تبعية مع أي دولة أو جهة بالعالم مهما تكن علاقتنا مع تلك الدولة والجهة.

وعندما ننتقل إلى مسؤوليتنا القومية وإلى نظرتنا القومية، فنحن لا نجد بأساً في صلة الأحزاب الشيوعية العربية، كصلة صداقة، مع أي حزب شيوعي بالعالم إلا أننا ننظر بريبة إلى صلات التبعية، والفرق بين الصداقة والتبعية، تحدده ظواهر وسلوك وأفكار وسياسات ملموسة. ولكن أهم ما فيه هو هل أن مواقف تلك الأطراف ترسم بموجب خدمة وتأثير استراتيجية خارجية أم أنها ترسم بموجب مصلحة وطنية أو قومية واضحة المعالم؟ ولذلك عندما يتحول أي حزب عربي شيوعي أو غير شيوعي لأن يكون في خدمة استراتيجية خارجية مهما تكن صلتنا بتلك الجهة الخارجية قوية أو ضعيفة، فنحن ضد هذا التصرف رغم أن حزبنا ينطلق ـ وكما قلنا في بداية كلامنا ـ من افتراض، إنه ليس هناك تجربة إنسانية وليس هنالك تجربة مطلوب أن تكون ذات أفق إنساني شمولي ونظرة إنسانية عميقة، تكون معزولة عن تأثيرات تجارب وتصورات الآخرين في العالم... إن حصيلة التطور الانساني الآن هي حصيلة تفاعل كل التجارب الانسانية ونظرياتها وأفكارها عبر الزمن... إذن ليس من المنطقي أن نفترض أساساً فكرياً لمنهجنا ونتناقض معه من الناحية العملية. وعلى هذا الأساس، ليس بامكاننا أن نقول أن حالة الاجتهاد الفكري حالة مرفوضة في مجتمعنا، لكننا نقول، كما تقول كل الأمم، إن الاجتهاد الفكري ينبغي أن يؤطر بالمصلحة القومية للأمة وأن يكون تحت خيمة الثورة. وليس هنالك أمة أخرى تقول بعكسها، فالاتحاد السوفيتي لا يسمح بأي اجتهاد فكري، خارج إطار أفكار الماركسية اللينينية.

وهذه هي تجربة وسياسة الصين وغيرها من الدول الشيوعية في العالم. وكذلك شأن الدول الغربية من حيث النتيجة وإن اختلفت في الشكل وجانب من المنطلقات في هذا الموضوع عن الدول الشيوعية، فلو وصل الشيوعيون إلى الحد الذي يهددون فيه الاطار الفكري لمصلحة الولايات المتحدة والنظرية الاجتماعية والسياسية السائدة فيها لتصرفت بصورة أخرى غير الصورة التي تسمح الآن بموجبها للشيوعيين، بعد أن قطعت شوطاً واسعاً في التقدم بممارسة نشاطهم وفق الحرية الليبرالية في العمل ضمن المجتمع الأمريكي، هذه الحرية التي هي

من الناحية العملية وبالنتيجة، حرية الشركات الاحتكارية الأمريكية ومن يرتبط بهم مصلحياً الآن. ولذلك مسموح لبعض المخالفين استراتيجياً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية لأن يقولوا رأيهم بوسائل غير قادرة على التأثير، كالأفكار الماركسية. وهكذا انكلترا وفرنسا. فلماذا لا نكون نحن الأمة العربية، هكذا... فنحن لسنا حالة شاذة، في النظرة إلى ما ينبغي أن يكون عليه الانسان الذي هو جزء من الأمة، في أفكاره وفي نظرته. وإنما نحن حالة طبيعية من ناحية ولادة الأمة تاريخياً.

لذلك من الطبيعي ومن البديهي، أن نقول بأننا نكون مسرورين كلما رأينا الأحزاب الشيوعية العربية تزداد صلة بالحياة الاجتماعية المحلية والقومية، وكلما رأيناها تبتعد في صلتها عن الاطار القومي والجماهير الشعبية العربية وتطلعاتها ومصالحها نكون غير مسرورين... وأمر طبيعي أن نشجع النمط الأول ونعرقل النمط الثاني. وهذا ليس سراً في سياستنا وفي منهجنا وإنما هو حالة طبيعية وحالة إنسانية وحالة أي إنسان لديه مسؤولية وطنية وقومية تجاه الشعب وتجاه الأمة... ينبغي أن يدرك العالم اننا على مستوى العراق دولة صغيرة وعلى مستوى الأمة فاننا أمة مجزأة، لذلك فان ارتباط أي حزب أو مجموعة مهما كانت صغيرة باستراتيجية أو بتأثير غير اعتيادي لدولة كبرى لا بد أن يفضي إلى تهديد الأمن القومي لشعبنا ولأمتنا ولا بد أن يؤدي من حيث النتيجة إلى إبعاد وحدة الأمة العربية بسبب اختلاف مصالح الدول الخارجية وتعارض استراتيجياتها كلا أو جزءاً مع استراتيجية وحدة الأمة العربية وتحررها واستقلاليتها. لذلك فان نجاح الجبهات في تأدية واجبات المصالح الوطنية والقومية في بلدان العالم الثالث ومنه الأمة العربية لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يكون واحداً من شروطه الأساسية هو عدم ارتباط أطراف الجبهات، هذه، بأي استراتيجية أو دولة خارجية، وبعكسه ستكون الجبهات من خلال أطرافها مدخلا لهذا الطرف الدولي أو ذاك لتقويض البناء الوطني والقومي المستقل.

ولكن هل نستعير هذه النظرة نفسها في علاقاتنا بأحزاب شيوعية أخرى على الصعيد الدولي وخارج الوطن العربي؟

الجواب، لا، وإن حديثنا هذا هو عن الأمة العربية. أما حديثنا عن أمة أخرى وشعب آخر يختار الشيوعية ويختار الماركسية ويختار الماركسية اللينينية فهو شيء آخر. وإن الأمر متروك لخياراتهم ونحن لا ننظر إلى هذا نظرة ارتياب، غير أننا ننظر، نظرة ارتياب، إلى أية حالة تكون امتداداً لاستراتيجية أجنبية شيوعية، قد تؤذي الأمة مثلما ننظر إلى أي حالة «ليبرالية بورجوازية»

عندما تكون امتداداً لستراتيجية من شأنها أن تؤذي الأمة عندما تكون امتداداً للاستراتيجية الأمريكية أو غيرها. إننا ننظر إليها بارتياب ونتحذر منها، أما عندما تكون حالة ليبرالية غير معادية تمارسها أمة على حدود الأمة العربية ضمن خصوصيتها القومية والوطنية فهذه مسألة أخرى لأنها بهذه الكيفية لا تشكل خطراً على الأمة. ولكن عندما تكون لساناً وسيفاً لاستراتيجية خارجية، فأمر طبيعي أن ننظر إليها بارتياب. وما عدا ذلك نحن لا ننظر بارتياب إلى أية تجربة شيوعية أو ماركسية بخصوصية وطنية أو بأية صيغة أخرى للأمم الأخرى خارج الأمة العربية.

نعود إلى الديموقراطية لنقول إن الديموقراطية التي نمارسها الآن تعبر في صيغها عن نظريتنا المتكاملة للانسان وللحياة، وللنضال القومي والوطني وظروفه وإمكاناته، ولكن في نفس الوقت فان تجربتنا الديموقراطية متفاعلة في صيغها مع التجارب الانسانية، لذلك اخترنا أن تكون الصيغ المعبّرة عن ديموقراطيتنا الآن بالحالة الدستورية التي سوف نمارسها بعد فترة قصيرة من خلال المجلس الوطني. إلا أن المجلس الوطني ليس الصيغة الوحيدة للتعبير عن الممارسات الديموقراطية بل هناك مجالس الشعب. وعندنا الهيئات والاتحادات والنقابات التي تتدارس أي شأن من شؤون الحياة وترفع به آراءها بصددها كذلك يمارس أكثر من مليون منظم في الحزب الديموقراطية على نطاق واسع وعميق في مناقشة شؤون الشعب وما يتقرر بشأنها أو ما يتعلق بشؤون الحكم. والآن أضفنا تقليداً جديداً حيث اتخذنا قراراً قبل أسبوعين ألزمنا به كل وزارة عندما ترفع مقترحاً لقانون جديد ينبغي أن تناقشه مع الشريحة الاجتماعية التي يعنيها هذا القانون قبل رفعه إلى مجلس قيادة الثورة، وبدون أن يتحقق ذلك لا ينظر مجلس قيادة الثورة بأي قانون يرفع إليه من الوزارات. فحينما نأتي لنبحث قانوناً يتعلق بالعامل والعمل لا بد أن نرى ممثلي العمال ونتناقش معهم، وليس بالضرورة أن نأخذ بأرائهم كما هي، ولكن لا بد أن نتناقش معهم، ولا بد أن نفترض **إن الوسط الشعبي مهما يكن بسيطاً فهو قادر أن يوحي لنا بأفكار عظيمة، وإنه إذا لم يكن قادراً على أن يقدم أفكاراً عظيمة فمن المؤكد أنه قادر على طول الخط، أن يوحي لنا بأفكار عظيمة وعلى هذا الأساس يجب أن نلتقي به ونتفاعل معه ونصغي إليه.**

سوف تعطى الحرية الكاملة لكل من يريد أن يرشح نفسه ويجرب حظه في انتخابات المجلس الوطني وتنطبق عليه شروط الترشيح ومن كل الأطراف والجهات والحركات السياسية التي هي تحت الخيمة العامة للثورة وتعمل بهذا الاطار.

أما الناس الذين أصبحوا خارج الحدود ويعادون الثورة فليس لهم حق على الثورة وليس لهم حق ديموقراطي في الوقت الذي لا يتصرفون بديمقراطية مع الثورة ومسيرتها.

كان لحزبنا الدور القيادي في جعل الشعب يقبل ويهضم التعامل مع الحزب الشيوعي بعد التجارب المريرة التي حدثت في عام ١٩٥٩ في القطر العراقي وبعد المذابح والمجازر التي قام بها الحزب الشيوعي العراقي ضد حزبنا وضد الشعب العراقي، رغم انه لم يكن قد استلم السلطة في ذلك التاريخ وإنما كان مشاركاً فيها ويحتل فيها مواقع مهمة، وأظن انك مطلع على جانب منها.

هل نستبعد اللقاء مع الحزب الشيوعي مستقبلا؟ نحن لا نريد أن نقفل المستقبل، لا يجوز لنا أن نقفل المستقبل، لكن لا يجوز لنا أن نتحدث عن صلة بدون أسس. والأسس التي لا بد منها إذا ما أريد للالتقاء أن يتحقق في يوم من الأيام هي نفس الأسس التي ابتدأنا بها العلاقة. وهي نفس الأسس المطلوبة لأية علاقة جدية وصادقة. أي أن يسلم الحزب الشيوعي بأن الثورة موجودة، وإنها موجودة ليس كحالة عملية فقط، بل إن الثورة موجودة كفكر وكواقع عملي ثوري، كنظرية قائمة ومتكاملة تعالج شؤون الحياة من منطلقات فكرية ثورية واشتراكية معروفة ومفهومة، أي إنها ليست حالة صغيرة مطلوب منها أن تكون تابعة للحزب الشيوعي، وإنما هي حالة قيادية ودورها القيادي ليس متأتياً من الواقع التنظيمي المتميز لحزب البعث فحسب، كون حزب البعث أكبر عدداً وحجماً من الحزب الشيوعي، وكون حزب البعث هو الذي فجر الثورة وقادها، وإنما أيضاً وبالأساس لأن فكر حزب البعث أكبر من فكر الحزب الشيوعي الآن وأرقى مرتبة، لأنه استطاع أن يقود جماهير الشعب وأن تقبل جماهير الشعب بقيادته بصورة حاسمة. هذه الجماهير التي واجهت، بقطاع واسع منها، الثورة في البداية، بعدم اكتراث والبعض الآخر بتحفظ والبعض الآخر بتأييد حد الاستشهاد.

٦ـ مُستقبل نظريَّة تعَدّد الأقطاب الدوليَّة

■ تحتل العلاقات الدولية في تفكيركم مكانة متميزة، لقد قدمتم في كتابكم «نضالنا والسياسة الدولية» نظرية تعدد الأقطاب الدولية في مدى العشرين عاماً القادمة، وركزتم في أكثر من حديث ونص حول استنهاض مفهوم «عدم الانحياز» وضرورة تآزر الدول غير المنحازة، لمواجهة القوى الكبرى، وخلق إمكانيات جديدة لعالم جديد.

* لماذا تستبعدون إمكان عودة العلاقات الطبيعية ـ كما كانت بين الصين والاتحاد السوفيتي مرة أخرى؟ ومن جانب آخر لماذا تستبعدون إمكان استقلال بعض دول أوروبا الشرقية أيديولوجياً وسياسياً، وتكوينها لأقطاب أخرى في أوروبا؟

* في حديثكم عن دور فرنسا المتميز في أوروبا الغربية، يبدو وكأنكم لا تضعون كامكانية قريبة مسألة وصول الحزب الشيوعي الفرنسي منفرداً، أو من خلال تحالف اليسار، إلى السلطة، هل تتصورون أن دور فرنسا المتميز في أوروبا الغربية يمكن أن يطرأ عليه تغيير أو تعديل لو حدث ذلك؟ وما هو موقفكم من هذه المسألة بشكل عام؟

* كيف تتصورون إمكانية أن تخرج اليابان من إطار الوصاية الأميركية السياسية، ومن نفوذ الرأسمال الأمريكي حتى تتوجه إلى تصنيع السلاح وخصوصاً أن ذلك سوف يقلب موازين القوى في شرق آسيا وربما في العالم؟

* حتى في حدود إمكانية تحقق نظرياتكم بشكل كامل فيما يتعلق بتعدد الأقطاب الدولية هل تعتقدون أن هذه التعددية سوف تلغي ثنائية الهيمنة النهائية للأمبريالية من جانب، والاشتراكية من جانب آخر، على موازين العلاقات الدولية في العالم وخصوصاً بالنسبة للدول الصغيرة في العالم الثالث؟

* وأخيراً كيف تتصورون مستقبل دول عدم الانحياز في ظل الحقيقة القائلة أن قطاعاً منها هو منحاز بالفعل في إطار اختياراته السياسية والأيديولوجية وربما تحت ضغط ظروفه الاقتصادية والاجتماعية؟

صدام حسين: أرجو أن لا تنسى أننا قلنا، نحن نرى العالم هكذا في العشرين سنة القادمة. لقد قلنا هذا الكلام في عام ١٩٧٥ وبقيت من العشرين سنة ١٥ سنة الحديث كله عن العشرين سنة وليس بعدها، وفي نفس الوقت نحن لم ننف

الحالات التي افترضتها، في سؤالك الآن كاحتمالات ممكنة الوقوع لحالة هي غير حالة العلاقة الراهنة بين الصين وبين الاتحاد السوفيتي وبين أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. ولكن خلال العشرين سنة نحن نرى بأنه سوف لن يطرأ تغيير جوهري يلحق خللا بهذا التصور الذي تصورناه عن العالم خلال العشرين سنة مهما تحصل من تطورات في علاقة الصين بالاتحاد السوفيتي أو في علاقة الاتحاد السوفيتي بأوروبا الشرقية أو حتى عند وصول الحزب الشيوعي الفرنسي، متحالفاً مع اليسار، إلى الحكم في فرنسا. وفي تصورنا أنه حتى لو وصل الحزب الشيوعي الفرنسي للسلطة متحالفاً مع اليسار فسوف لن يتغير جذرياً دور فرنسا في أوروبا، وإنما سيكون الحزب الشيوعي، مضطراً أصلا عند الوصول إلى السلطة، أن يلائم سياسته ويكيف عقيدته بموجب اعتبارات كثيرة داخل المجتمع الفرنسي وداخل أوروبا وبموجب التطور الجديد في السياسة الدولية.

كيف نتصور، أن اليابان تستقل عن أمريكا؟ والجواب عندما تريد اليابان الاستقلال عن أمريكا سوف تستقل، ففي أي وقت يجد اليابانيون أن من مصلحتهم أن يستقلوا عن أمريكا فباستطاعتهم أن يكونوا مستقلين عنها، لأن اليابان ليست دولة صغيرة وإمكاناتها التقنية والعلمية والاقتصادية معروفة، وفي كل الأحوال إن الاستقلال لا يعني الانقطاع والانعزال عن العالم بما فيه أمريكا وإنما يعني إيقاف الجسور التي تأتي منها الهيمنة وتشغيل جسور التعاون مع الآخرين. ولكن المسألة الأساسية في علاقة اليابان بأمريكا تتمثل في نقطتين: شبح الحرب العالمية الثانية الذي لا زال مخيماً على اليابانيين، وتصورهم أن عودة اليابان لممارسة سياسة دولية خارج إطار العلاقات التي من هذا النمط أو بمستوى قريب منه، مع أوروبا ومع أمريكا، سيجعل اليابان في وضع ممكن أن يقودها إلى الحرب والى الاصطدام، والنقطة الثانية، هي الاتفاقات التي نجمت عن الحرب نفسها ونظرة الأمريكان إليها بأنها التزام على اليابان، عليها أن تحترمه ونظرة اليابانيين ضمن السياسة الواقعية للوضع الدولي الراهن، بأنه التزام مطلوب احترامه للاستفادة من المظلة النووية الأمريكية بالاضافة إلى اعتبارات أخرى جلها معروف.

أما بالنسبة لحركة عدم الانحياز فنحن نعرف أن داخل حركة عدم الانحياز، أناساً منحازون لهذا الطرف الدولي أو ذاك.

■ إذا افترضنا وجود أقطاب عديدة: فرنسا أصبحت قطباً والصين أصبحت قطباً واليابان أصبحت قطباً هل هذا يلغي في المستقبل إمكانية وجود الهيمنة الثنائية؟

صدام حسين: سوف لن يلغي نوايا الهيمنة، ولكن سوف يقلص فرصها.

إن الهيمنة حالة موجودة في التاريخ السياسي القديم وليست حالة مقتصرة على الوضع السياسي الدولي الراهن فحسب. إنها حالة موجودة بالعالم منذ أن وجدت الدول ولكن في تصورنا أن وجود قطبين ووجود رأسين للقطبين يجعل تقسيم النفوذ وفرص الهيمنة أكبر مما لو زاد عدد مراكز الاستقطاب على هذين القطبين.

إن تعدد مراكز الاستقطاب وزيادتها حالة وصيغة لا نتمناها لو كانت الأمور متوقفة على إرادتنا لأن الصيغة التي نتمناها أن يعيش الناس بلا مراكز استقطاب وبلا هيمنة وبلا استغلال وبلا ابتزاز.

ولكن في حال الخيار الواقعي بين ما هو موجود وبين ما هو ممكن واقعيا أن يتواجد، فالأمر يختلف، لذلك فان حالة زيادة مراكز التأثير أفضل من حالة القطبين المنفردين في تقرير مصائر العالم، طالما أن إمكانية الغاء الاستقطاب غير ممكنة. وفي هذه الحالة فان ضعف الارادة لا يخلق الامكانات المطلوبة. ولذلك نتصور نحن أن هذا هو الطريق الممكن والبعض الآخر يتصور أن الممكن هو في عدم تأكيد الاستقلالية على النحو الذي نفهمه نحن، ومع ذلك علينا أن نسعى لتعميق الخط غير المنحاز داخل حركة عدم الانحياز وإقناع الكثير من المنحازين بضرورة العودة إلى أصول ومنطلقات الحركة مع ملاحظة التطور الجديد في السياسة الدولية ومستلزماتها... وبذلك تكون مرونة الدول الصغيرة في الحصول على فرصها أوسع وقبضة الكبار تكون أخف.

أما في حركة عدم الانحياز فهناك أناس منحازون للأسباب التي تفضلت بها تماما ولأسباب أخرى كضعف الارادة السياسية. لأن الاستقلال كما قلنا ليس مسألة إمكانات فقط وإنما هو مسألة إرادة بالدرجة الأساس.

٧ـ من يوميّات المواطن صدّام حسين

■ بعد محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم توجهتم إلى سورية ثم القاهرة فلماذا لم تمكثوا في سورية ورحلتم إلى مصر؟

صدام حسين: لقد رحلنا إلى مصر بناء على قرار ورغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة آنذاك وكان القرار بضرورة رحيلنا من سورية الى مصر يعتمد على تحليل، بأن الحزب موجود أساساً في سورية، كذلك فان هنالك جواً بعثياً واسع النطاق في داخل سورية، فينبغي أن نعزل عن هذا الجو... لذلك كان القرار إلزامياً في رحيلنا إلى مصر.

■ إن حياتكم في القاهرة توشك أن تكون غير معروفة مطلقاً، وفترة ثلاث سنوات ليست قليلة في عمر الانسان، هل من الممكن أن تقصوا علينا طرفاً من سيرة تلك السنوات؟ كيف كنتم تعيشون هناك؟ كيف كنتم تقضون أوقاتكم؟ ما هي الأماكن التي زرتموها في مصر؟ كيف كانت علاقاتكم بالمصريين؟ ما هي الذكريات التي تحتفظون بها عن هذه المرحلة من حياتكم؟

صدام حسين: في الواقع أنها غير معروفة لكونها حياة اعتيادية، وليست حياة أضواء. وإن ما هو خارج عن الاعتيادي فيها هو العمل السري. حياة إنسان، طالب بعثي، يسكن بيتاً بسيطاً، يراجع دروسه ثم يقرأ كتباً خارجية، وليست له انشغالات أخرى كبعض الناس، كأن يختلط بحياة أضواء القاهرة، فقد كانت حياتي اعتيادية تماماً، وقد مارست العمل السري التنظيمي في نطاق سري وكنا في ذلك الوقت مسؤولين عن قيادة تنظيمنا في غزة، وتنظيم الحزب في شمال أفريقيا العربي، وتنظيم الحزب في السودان، وتنظيم الحزب في الجزيرة والخليج، وفرع الحزب في مصر ومسؤولياتي كانت كبيرة من ناحية العمل السري، لأن وضع القيادة القومية كان صعباً، وكانت لا تستطيع أن تمارس عملها داخل الأراضي السورية، وكان أغلب أعضائها موجودين في لبنان، وكانت هناك صعوبات بالغة، بسبب حساسية النظام في ذلك الوقت من الحزب، فأعطيت إلينا هذه المسؤولية كلها، وكنا أعضاء قيادة بمستوى فرع.

■ هل أمضيت طوال الفترة في القاهرة أم تنقلت في أماكن أخرى، وهل في مسكن واحد ام أنتقلت إلى مساكن أخرى؟

صدام حسين: لقد أمضيت طوال الفترة في القاهرة وقد زرت بعض المدن

والأماكن خارج القاهرة وقضيت أغلب فترة المكوث في مصر في بيت مطل على النيل في منطقة قصر العيني من جهة النيل، وفي هذا البيت قضيت أكثر وقتي، وفي العجوزة قضيت حوالي السنة...

■ هل زرت الأقصر وأسوان؟

صدام حسين: سافرت إلى الأقصر وأسوان وفي اليوم الذي حدثت فيه ثورة رمضان (١٩٦٣) كنت راجعاً من الأقصر وأسوان حيث كنا في سفرة طالبية فقد كنا طلاباً في الجامعة، كما سافرت إلى الاسكندرية وأمضيت فيها ١٥ يوماً، وكنا حوالي سبعة في شقة واحدة في تلك الفترة كما زرت حلوان وأمضيت في مرسى مطروح يومين.

■ هل لك ذكريات خاصة معينة؟

صدام حسين: كان تجمعُنا في المقهى في الدقي وكنا في نهاية الشهر عندما نفلس نجمع من بعضنا بقايا المبالغ الضئيلة ونأخذ في اليومين أو الثلاثة الأخيرة نطبخ في مكان واحد للجميع وكانت حياتنا حياة أسرة واحدة وقد حضرت مرة حفلة لأم كلثوم.

■ هل حضرت عروض المسارح هناك؟

صدام حسين: مرة أو مرتين في الاسكندرية ومرة في القاهرة على ما أذكر.

■ من كان أصدقاؤك من المواطنين المصريين العاديين؟

صدام حسين: كان لدي صديق اسمه (محمد) وقد زارني بعد الثورة في بغداد، هو وعائلته كما كان لي ولرفاقي الآخرين صديق اسمه (وليم) وكنا نريد أن نقيم صداقات مع المصريين لكنني كنت أتحرج أن أصادقهم كي لا أسبب لهم الأذى، فلقد كنت أود أن أعزز صداقتي بهم ولكني كنت أخشى أن أسبب لهم ضرراً أو مضايقة من المباحث المصرية. وحتى هذا الصديق كنت أزوره متخفياً فزرته مرة واحدة في بيته وتعرفت على عائلته وبعد ذلك قلت له يا محمد أنا لا أريد أن أسبب لك مشاكل مع جهاز المباحث والسلطة.

■ لدي إنطباع قوي من تأملي لما عرفته من وقائع حياتكم هو انكم تتمسكون بالعقلانية الشديدة على حساب العاطفة ومع ذلك هل يجوز أن أسأل عن طبيعة علاقتكم بالسيدة زوجتكم قبل الزواج وبعده؟ وطبيعة علاقتكم بأبنائكم؟

صدام حسين: لا يمكننا القول إننا نتمسك بالعقلانية الشديدة على حساب العاطفة الانسانية فأنا أعتقد أن أي انسان يخلو من العاطفة الانسانية لا يستطيع أن يكون مفيداً للانسانية بصورة جدية وعميقة. فالفعل العقلاني السياسي والمبدئي لا يمكن إلا أن يكون فعلا إنسانياً. وكونه كذلك فان أي إنسان تكون عاطفته أقل من الحد الانساني المتناسب مع واجباته ودوره يكون

عطاؤه الانساني قليلا أيضاً... هذا هو اعتقادي، لذلك فأنا أعتقد وأؤمن أن الانسان وحسب ارتقاء المواقع كلما كانت مسؤوليته أوسع لا بد للجانب العقلاني لديه أن ينمو ويتعمق ولكن ليس بالضرورة أن هذا عندما يحصل يجب أن يكون على حساب الجانب العاطفي الانساني المشروع أي إن حالة النمو العقلاني والرجاحة العقلية لا تفترض حالة تقلص الدور الانساني في العاطفة المشروعة، وإنما يفترض أن ترافقها وأن تتوازن معها... وأنا عندما نشأت صغيراً وقبل أن أشاهد زوجتي كانت أمي تقص علي القصص وتعرفني بأقربائي ومن بينهم بنت خالي وكنا آنذاك في محافظة التأميم حيث بقينا حوالي ثلاث سنوات زعلانين من أقاربنا. وكانت العادة سابقاً إن الذي يزعل من أقاربه عليه أن ينتقل تعبيراً عن الزعل إلى مسافة تعتبر بعيدة من منطقة سكناه فانتقلنا من (العوجة) في (صلاح الدين) إلى (الحويجة) في (التأميم) فكانت والدتي تقول لي إن جدك أعطاك إبنة خالك... وكانت عطية الجد في السابق شيئاً لا يرد، فنشأت هذه الحالة معي إلى أن دخلت الصف الأول الابتدائي وعند ذاك رأيتها. وأنا عندما دخلت الابتدائية كان عمري كبيراً حوالي تسع أو عشر سنوات... فكانت أول مرة أشاهد فيها بنت خالي ضمن العائلة. كان ذلك الموضوع باقياً في ذهني لكني لم أكن أتصرف بموجبه، ولا أتحدث به، إذ لم يكن يسمح بذلك. وبعد ذلك مع ازدياد العمر كانت مشاعر الحب تزداد بشكل طبيعي لكن ما كان مسموحاً أن أتحدث إليها بمشاعري نحوها. ومع هذا فقد كنا عائلة واحدة، وكنت جزءاً من هذه العائلة، وقد أعلنت عن رغبتي رسمياً في الاقتران بابنة خالي لأول مرة وأنا في القاهرة عام ١٩٦١ ووافق خالي وتزوجنا في بغداد بعد أن عدت إليها بعد ثورة رمضان عام ١٩٦٣ وذلك في ١٩٦٣/٥/٥.

رغم انشغالي في العمل إلا إني في الوقت الذي أتواجد في البيت يصبح كل العمل خارج البيت، إلا نادراً... ولي في هذا قدرة خاصة، فبقدر الوقت الذي أكون فيه في البيت، ساعة ساعتين، ثلاثاً، فاننا نتواجد إنسانيين بكل ما يتواجد فيه الانسان الاعتيادي في العلاقة، أما الأطفال فهم خمسة ثلاث بنات وولدان. والولدان لم يحظيا بنفس العطف الذي حظيت به البنات. وللعمر دخل في هذا النضج وكلهم طبعايحسون بهذه الصلة ويتصرفون بموجبها بشكل رائع وفي بعض الأحيان أجلب الصغيرة معي حتى للدائرة.

■ هل ترك فقدان الأب وأنتم في المهد أثراً في وجدانكم؟ ما طبيعته؟ وهل عوضت رعاية العم والخال لكم مشاعره الغائبة إزاءكم؟

صدام حسين: في الواقع يبدو أنها عوضت. لأنني في بعض المرات كنت استذكر مع نفسي حياتي في الطفولة والصغر وأتساءل ما إذا كنت أحس وقتها

بمرارة؟ والجواب هو لم يكن عندي مثل هذا الاحساس فقد عوضت العائلة، ولا أقول تعويضاً بالكامل، ولكنه تعويض جيد... لذلك عندما استذكر الماضي وأتساءل هل شعرت في يوم ما بالحسرة من جراء اليتم؟ يكون الجواب بالنفي. وربما كان لبساطة حياة الريف دور أساس في هذا، لذلك فالأمور كانت طبيعية مثلما أرى. ومن المؤكد لو كان الأب حياً لكانت الحياة أفضل، لذلك لا يمكننا أن نقول أن العائلة عوضت عن الأب تعويضاً كاملا ومطلقاً، لكن التعويض كان رائعاً من قبل الأخوال والأعمام، الوالدة بالدرجة الأساس.

■ هل تذهب عندها وتراها؟

صدام حسين: نعم بالطبع.

■ ما هي الفترة بين زيارة وأخرى؟

صدام حسين: بين فترة وأخرى وحسب الظروف ولكنها تأتي أيضاً إلي عندما لا أذهب إليها وهي لا تزال موجودة في القرية.

■ ما نوع العلاقة التي تربطكم برفاقكم داخل الحزب؟ هل هي علاقات سياسية خالصة أم علاقات إنسانية شاملة فيها الصداقة والمودة والمحبة رغم اختلافات المستوى القيادي داخل الهرم الحزبي؟

صدام حسين: العلاقة التي تربطني برفاقي بالأساس علاقة إنسانية رفاقية عميقة لأن العلاقة السياسية «الصرف» لا نسميها علاقة ثوار، وعلاقة بعثيين. فطالما أن مبادءنا وعملنا الثوري يفترض أن يكون كل واحد منا مهيأ لأن يسفح دمه ويختلط بدم رفيقه الآخر دفاعاً عن المبادىء مثل ما كان في زمن النضال السري فكيف يمكن أن تكون هذه العلاقة علاقة سياسية مجردة؟ إنها إذا كانت سياسية مجردة تكون حالة خارج إطار التصور الانساني الصحيح وخارج إطار مبادىء الحزب وأخلاقية الحزب فبالنسبة لي لا أشعر بالكلفة في الصلة. أي أنني لا أقلل الكلفة مع الكبار ولا أزيدها مع الصغار فأنا أتصرف مع رفاقي بشكل طبيعي دون أن أسمح بأن ترسم العلاقة بصيغ فنية أو بعقلية بيروقراطية، لذلك فان علاقاتي مع رفاقي تنساب إلى مواقعها بشكل إنساني واعتيادي. وطبيعي أننا نضحك ونتمازح ونكون جديين، ونكون حازمين، تجاه من يتطلب سلوكه الحزم، ونكون متساهلين، ونرعاهم حيثما تطلب هذا، أي نتصرف بصورة طبيعية بكل مستلزمات الحالة الانسانية من أجل توفير أقصى وأدق فعل ثوري لخدمة المبادىء الانسانية.

■ لقد قرأتم الكثير عن أعمال المفكرين والساسة والأدباء فمن أثر في تفكيركم منهم؟ ومن أثر في عواطفكم؟ وهل كان لكم في صباكم مثال ما من الشخصيات التاريخية والسياسية؟

صدام حسين: الواقع من الناحية الفكرية والسياسية العميقة فان أكثر شخصية حظيت باهتمامي هو لينين كمفكر حي وكانسان ثوري عميق التفكير... فعندما يقرأ المرء للينين فانه يقرأ الحياة بحركتها الحية وبدمائها الحارة. ومن الشخصيات التي تأثرت بها عبدالناصر رحمه الله رغم حساسية حزبنا من تجربته وحساسيته من حزبنا. وكان لي اهتمام خاص بشخصيته. وكذلك ديغول ولكن لكل من ديغول وعبد الناصر شخصيته وطريقته في معالجة الأمور. ورغم هذا فقد كان لكل منهما موقفه القومي البارز في بلاده وكان لكل منهما دوره القومي الخاص في أمته مع شيء من الفروسية. فعندما قال ديغول للانجليز سجلوا ما تعطوه لفرنسا لكي نوفيه بعد الاستقلال، فهذا شيء كبير. كان لديغول دوره في استنهاض فرنسا بعد أن ركعت على ركبتيها. وعبد الناصر في شخصيته. ولينين في فكره وفي براعته السياسية.

■ كيف تحققون مبدأ الديمقراطية داخل البيت وكيف تمارسون سلطتكم كأب وكزوج في الحياة اليومية؟ وإلى أي حد تتمتع السيدة زوجتكم بحقوقها كامرأة في بيتها وفي الحياة العامة؟

صدام حسين: نقود في البيت بالاتجاه العام التربوي، أما في الشؤون البيتية التفصيلية فان زوجتي هي التي تقود الشؤون البيتية اليومية كلها تقريباً فليس بامكاننا أن ننشغل بالمطبخ وكيف يكون، والأثاث وكيف يكون ترتيبه... ولكن كل الأمور وحتى الصغيرة منها، إذا ما وجدنا ضرورة في مناقشتها فاننا نتناقش فيها.

■ هل تتدخل في الاتجاهات السياسية العامة مثلا؟

صدام حسين: أمر طبيعي وهو جزء من العملية التربوية لأن أهم شيء هو أن لا يتصور أولادي أنهم أولاد ملك فيجب أن أحكي لهم في فترات وجودي في البيت باستمرار. وأحياناً أفتعل بعض الأمور لكي أثير حولها النقاش وأعطي التوجيه. وأحياناً أجعل من تصرف ما مرتكزاً للحديث وفي أحيان أخرى أعلق على تصرف من آخرين ضمن البيت، كالشغال مثلا، فأهم شيء عندي هو أن لا يتصور اولادي أنهم بحالة فوق الناس، وإنما هم حالة مثل الناس، والتميز ليس تميزاً اجتماعياً، إنما هو تميز بجانب من مستلزمات الحياة التي فرضها واقع المسؤولية الرسمية. أي أن تفهم عائلتي بأن ما هو متوفر لها وما تتمتع به ليس حالة امتياز وإنما هو حالة ضرورة فعندما يكون لديهم سائق، وسيارة حكومية، وطباخون، وشغالون فهذه الحالة وجدت لخدمة الموقع الذي أحتله، وليس لخدمتهم متميزين عن الناس وإنه لأمر طبيعي أن نمارس دورنا التربوي بأفكار الحزب في هذه الحالة ولذلك فهم الاثنان [يقصد ولديه: عدي وقصي] حزبيان

ومنتظمان داخل خلايا حزبية.

■ كم سنة عمر «عدي» الآن؟

صدام حسين: عمر عدي الآن ١٦ سنة وسوف ينهي الـ١٦ سنة في ١٨/٦/١٩٨٠.

■ ذكر لي الحاج إبرهيم أنكم تزورونه أحياناً في قرية العوجة، ما هي مشاعركم الشخصية وأنتم تجلسون في بيته الطيني الذي ما زال يعيش فيه، إلى جانبه على البساط، وأنت رئيس احدى أغنى دول المنطقة العربية؟

صدام حسين: الواقع أعتز في هذا. وأتمنى لو يبقون في البيت الطيني في نفس الوقت الذي أتمنى أن يسكنوا في مكان غير هذا. وهاتان الحالتان مترادفتان مع بعضهما. فهما حالة تطبيق المبادىء والرغبة في الرد على من وقع في بهارج الحياة من الحكام، في الوقت الذي يدفعني الوفاء لأهلي لأن أتمنى لهم أن يسكنوا في بيت أفضل، لذلك فأنا أعتز اعتزازاً كبيراً عندما أدخل هذا البيت الطيني. وفي نفس الوقت لا أنكر أنني أتمنى للناس الذين قدموا خدمة كبيرة لي وللشعب كذلك أن يعيشوا في مكان لائق مثل الناس الآخرين، ولذلك فان الحاج إبرهيم قد حفر الآن الأساس لبناء بيت حجري.

■ والآن ... ما هو رأيكم في الحب، الزواج، الأبوة، القدر، الموت، البعث؟

صدام حسين: لا يمكن أن أتصور إنساناً يمكن أن يعيش بدون حب، فأي إنسان من هذا النوع، يكون مؤذياً أكثر من الانسان الذي يصمم أن يكون مؤذياً. لا يمكن أن أتصور أن الحياة، يمكن أن تستقيم بدون حب، والحب حالة لا ترتبط فقط بالانسان وخطيبته وزوجته، وإنما هو حالة ترتبط بهذا، وترتبط بالانسان وأطفاله، بالانسان والانسانية. ولكن أقوى حالات الحب التي تجعل الانسان يحلق ويعيش بأجواء تكاد أن تكون للوهلة الأولى وكأنها خارج سطح الكرة الأرضية وماديياتها هي حالة حب الانسان للشعب. أقوى حالات الحب هي حالة التفاعل مع التاريخ. بكل معطيات التاريخ الروحية والحياتية لا أقول إن صلة الانسان بزوجته قليلة، وصلته بأطفاله قليلة، ولكن هذه الحالة أرقى وأعمق:

■ لقد سمعتك تقول في الشريط المسجل بصوتك والذي قصصت فيه طرفاً من حياتك: «لم يخطر على بالي أنني ممكن أن أموت رغم إني تعرضت للموت»...

صدام حسين: نعم، فقد مرت بي حالات في حياتي كنت أرى فيها الموت قريباً كحالة مادية، أما كحالة أخرى فكنت أراه بعيداً.

■ هل السبب في هذا هو الاحساس بالدور التاريخي أو الاحساس بالارتباط بقضية أو الارتباط برسالة؟

صدام حسين: قطعاً هو نتيجة ارتباط بقضية. وهو مستوحى من المؤثرات الروحية النابعة من الارتباط بالقضية نفسها، فقد كان مطلوباً منا أن نقوم بعمل ما زال لم ينجز فلا بد أن نكمله ولا ينبغي أن نموت الآن. أقول هذا مع الايمان الكامل بالقدر لأني مؤمن إيماناً كاملاً ولكن ليس لدي تصور بأن هذا يتناقض مع الايمان. ونحن نعرف بأننا جميعاً لا بد أن نموت إلا أنني لدي شعور بأن الانسان بامكانه أن يتخطى بعض الحفر عندما يرتبط بقضية مبدئية عالية الأهداف.

■ أنت مشدود إلى فكرة البعث أي الاحساس بالديمومة...

صدام حسين: نعم والذي يهمني الآن هو ماذا يقال عنا بعد ٥٠٠ سنة وليس ماذا يقال عنا الآن وحسب. ومرة في معرض الحديث عن تجربة عبد الناصر ومرارة تصرف السادات قلت للرفاق في القيادة وكررت القول أن علينا أن لا نسقط فنحن لا نخاف من الموت وإنما نخاف مما هو بعد الموت لأننا قد نرى ونحن في ذمة الحياة الأخرى ما يجري على السطح. وما زلت أعتقد أن هذا أيضاً ليس تناقضاً مع الايمان، فأنا أعتقد أن الانسان يستطيع أن يرى بعد الموت وخاصة الانسان الذي يرتبط إرتباطاً بقضية مبدئية يؤديها أو مطلوب منه تأديتها سيموت قهراً إذا رأى الأمور سيئة على السطح، هكذا هو اعتقادي.

فهرس الصور

المصادر والمراجع

القسم الاول

(١) خطاب صدام حسين، يوم ٨ أغسطس/آب ١٩٧٩

(٢) عزيز، طارق، ثورة الطريق الجديد، بغداد، دار الثورة، ١٩٧٤ ص ٩٤

(٣) معلة، عبد الأمير، حركة السياسة والمجتمع في العراق ودور حزب البعث العربي الاشتراكي خلالها، مخطوط على الآلة الكاتبة لم ينشر بعد، جـ ١ بعنوان: ثورة ١٤ تموز - يوليو مهماتها وطبيعتها ص ٢١.

(٤) المصدر السابق، وهو يشير إلى «نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قياداته القومية» ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢، بيروت، دار الطليعة، ص ٥٥.

(٥) المصدر السابق

(٦) المصدر السابق.

(٧) عبد الكريم، سمير. اضواء على الحركة الشيوعية في العراق، بيروت، دار المرصاد، الجرء الثاني، ص ٥٥.

(٨) جريدة «اتحاد الشعب» (لسان حال الحزب الشيوعي العراقي حينذاك) ١٩٦٠/٣/٢.

(٩) عبدالله، عامر، من محاضرة القيت في نادي الخريجين العراقي، ونشرت في «اتحاد الشعب» ١٩٥٩/٢/١٦.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) من بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي ـ ٣ سبتمبر/ايلول ١٩٥٨.

(١٢) اتحاد الشعب ١٩٦٠/١/٢٦.

(١٣) اتحاد الشعب ١٩٦٠/٢/٢

(١٤) اتحاد الشعب ١٩٥٩/١٢/٢.

(١٥) تقرير الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الذي تم في يوليو/تموز ١٩٥٩ [انظر اتحاد الشعب ١٩٥٩/٨/٢٣].

(١٦) انظر. اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ـ المرجع السابق ص ١٨، وهو يشير إلى نشرة داخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي بعنوان «حول الميثاق الجديد لجبهة الاتحاد الوطني» مؤرخة في ١٩٥٨/١١/٢٠

(١٧) اتحاد الشعب ١٩٥٩/٣/٢.

(١٨) انظر اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ـ المرجع السابق ص ٦٦

(١٩) إتحاد الشعب ١٩٥٩/٣/١١

(٢٠) إتحاد الشعب ١٩٥٩/٣/١٣

(٢١) إتحاد الشعب ١٩٥٩/٣/١٨

(٢٢) إتحاد الشعب ١٩٥٩/٨/٥

(٢٣) إتحاد الشعب ١٩٥٩/٧/٢٠

(٢٤) إتحاد الشعب ١٩٥٩/٧/٢٢

(٢٥) هذا القول لم يتردد على لسان ماركس وحده ولكن على السنة معظم الماركسيين في العالم ، ومع ذلك كثيرا ما نقضه بعض الماركسيين انفسهم !

(٢٦) ماركس ، انجلز ، الأعمال المختارة ، موسكو [بالفرنسية] ، دار التقدم ، المجلد الثالث ، ص ٥٠٦

(٢٧) إتحاد الشعب ١٩٥٩/١٠/٨

(٢٨) نضال البعث جـ ٧ ـ ص ١٣٥

(٢٩) يؤكد بعض الأشخاص الذين كانوا قريبين من رئاسة الجمهورية في القاهرة حينذاك ان كل تلك المضايقات تمت من جانب جهاز المباحث العامة المصرية دون علم المسؤولين في رئاسة الجمهورية ، ويضيف بعضهم قائلا إن « فؤاد الركابي » الذي فصل من حزب البعث العربي الاشتراكي لعب دورا مهما في استعداء جهاز المباحث العامة على رفاقه « السابقين » .

(٣٠) من بيان الحزب الشيوعي العراقي الذي صدر في بغداد ١٩٦٣/٢/٨

(٣١) من بيان آخر أصدره الحزب الشيوعي العراقي في نفس اليوم ١٩٦٣/٢/٨

(٣٢) جريدة الجماهير العراقية ١٩٦٣/٢/٢٠

(٣٣) جريدة الجماهير العراقية ١٩٦٣/٤/١٤

(٣٤) البكر ، احمد حسن ، خطاب في ذكرى « ثورة ٨ شباط ـ فبراير ١٩٦٣ » ، بغداد ، جريدة الثورة ، ١٩٧٠/٢/٩

(٣٥) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن عام ١٩٧٤ ، بغداد ، دار الثورة ١٩٧٤ ، ص ١٩ ، ٢٠

القسم الثاني

(١) كار ، إدوارد ، ما هو التاريخ ؟ ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٦ ، ص ١٢
(٢) المصدر السابق ص ١٤
(٣) المصدر السابق ص ١٤
(٤) صدام حسين ، حول كتابة التاريخ ، بغداد ، وزارة الثقافة والاعلام ١٩٧٩ ، ص ٧
(٥) كار ، إدوارد ، المصدر السابق ص ٤٧ وهو يشير إلى. تايلور، ا. ج. أي.، من نابليون الى ستالين، لندن ١٩٥٠، ص ٧٤.
(٦) المصدر السابق ص ٤٧
(٧) المصدر السابق ص ٤٨
(٨) صدام حسين ، المصدر السابق ص ٧
(٩) المصدر السابق ، نفس الصفحة .
(١٠) جارودي ، روجيه ، في سبيل نموذج وطني للاشتراكية ، الترجمة العربية ـ فؤاد ايوب ـ دمشق ـ دار دمشق، ص ٤٠.
(١١) ماركس ، انجلز ، الأعمال المختارة ، موسكو (بالفرنسية) ، دار التقدم ، المجلد الثالث ، ص ٥٠٦
(١٢) المصدر السابق ص ٦٢٥
(١٣) صدام حسين ، المصدر السابق ص ٩
(١٤) كار ، إدوارد ، المصدر السابق ص ٤٨
(١٥) صدام حسين ، المصدر السابق ص ١٤
(١٦) جيبون، انحلال وسقوط الأمبراطورية الرومانية، الفصل ١٩ (انظر إدوارد كار، ص ٤٧)
(١٧) صدام حسين، المصدر السابق ص ١٣
(١٨) صدام حسين، المصدر السابق ، ص ١٤
(١٩) صدام حسين، المصدر السابق ، ص ١٥
(٢٠) صدام حسين، المصدر السابق ، ص ١٥ ـ ١٦
(٢١) صدام حسين، المصدر السابق ، ص ١٦
(٢٢) شوبنهور، العالم كارادة وفكرة، لندن ١٨٨٦ (الترجمة الانجليزية ـ ر.ب. هالدوف) جـ٣ ص ٢٢٨
(٢٣) انظر إسكندر ، أمير ، ماذا يعني ان نعيد كتابة التاريخ ؟ ، القاهرة ـ جريدة الجمهورية ـ ١٩٦٨/١/٩
(٢٤) صدام حسين ، المصدر السابق، ص ٢٦
(٢٥) صدام حسين ، حديث في الاجتماع الموسع لمكتب الاعلام بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٩ ونشرته «دار الثورة» ببغداد تحت عنوان «حول كتابة التاريخ»سنة ١٩٧٨، ص ١٦
(٢٦) صدام حسين، حول كتابة التاريخ، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٧٩، ص ٢٣ـ٢٤
(٢٧) صدام حسين ، حديث في ... ، ص ١٠
(٢٨) صدام حسين ، حديث في ... ص ١٠
(٢٩) صدام حسين ، حديث في.... ، ص ١٣
(٣٠) صدام حسين ، حديث في.... ، ص ٨
(٣١) ر. كولنجوود ، فكرة التاريخ، ١٩٤٦، ص ١٢ (انظر كار ـ ص ٢٤)
(٣٢) صدام حسين ، حول كتابة التاريخ ، ص ٢٣
(٣٣) صدام حسين ، حول كتابة التاريخ، ص ٢٣
(٣٤) صدام حسين ، حديث في... ، ص ١٢

[٢]

(١) انظر جريدة الأهرام القاهرية ـ سلسلة مقالات بعنوان « سراب وماء ١٩٧٢/١٠/٢٠
(٢) انظر جريدة الجمهورية القاهرية ـ ١٩٧٢/١١/٢٢
(٣) اعلن ذلك في إحدى ندوات « الاتحاد الاشتراكي العربي » عام ١٩٧٢
(٤) العظم ، صادق جلال ، نقد الفكر الديني ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤
(٥) المصدر السابق ، ص ٢١
(٦) أدونيس ، الثابت والمتحول ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٧ـ٣٤
(٧) أدونيس ، خواطر حول مظاهر التخلف الفكري في المجتمع العربي ، بحث قدم في ندوة الكويت عام ٧٤ حول « أزمة التطور الحضاري العربي » ونشرته مجلة الآداب ، بيروت ، مايو ـ أيار ١٩٧٤ ، ص ٢٧
(٨) أدونيس ، مجلة النهار العربي والدولي ، باريس ، ١٩٧٩/١/٢٢
(٩) عفلق ، ميشيل ، البعث والتراث ، بغداد ، دار الحرية ، ١٩٧٦ ، ط ١ ، ص ١٤

(١٠) عفلق ، ميشيل ، في سبيل البعث (ذكرى الرسول العربي) ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٦
(١١) المصدر السابق ، ص ٧٩
(١٢) عفلق ، ميشيل ، البعث وتحديات المستقبل ، بغداد ، دار الحرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٠
(١٣) البكر ، أحمد حسن ، مجلة « المورد » العراقية . تقديم للمجلة .
(١٤) فرح ، الياس ، الفكر العربي الثوري أمام تحديات المرحلة ، بيروت ، المؤسسة العامة للدراسات والنشر ، ص ٢٤
(١٥) فرح ، الياس ، محاور رئيسية في التراث [حديث لجريدة الثورة العراقية] ١٩٧٦/٧/١١
(١٦) عفلق ، ميشيل، البعث والتراث، ص ١٤
(١٧) المصدر السابق، ص ٨٧
(١٨) صدام حسين، نظرة في الدين والتراث، دار الحرية (منشورات الثورة) ١٩٧٨، ص٣
(١٩) المصدر السابق، نفس الصفحة .
(٢٠) المصادر السابق، ص ٤
(٢١) المصدر السابق ص٤ ـ ٥
(٢٢) المصدر السابق، ص٥
(٢٣) المصدر السابق، ص ٥
(٢٤) المصدر السابق، ص ٦
(٢٥) المصدر السابق، ص ٨
(٢٦) المصدر السابق، ص ٧
(٢٧) المصدر السابق، ص ٩
(٢٨) المصدر السابق، ص ١٠
(٢٩) المصدر السابق، ص ١٢ ـ ١٣
(٣٠) المصدر السابق، ص ٢٦
(٣١) بهاء الدين، أحمد، الدعوة إلى إسلام واحد، مجلة المستقبل ـ باريس ـ ١٩٧٩/١٢/٢٢
(٣٢) نفس المصدر.
(٣٣) المصدر السابق، ص ١٨ ـ ١٩
(٣٤) المصدر السابق، ص ١٩
(٣٤) المصدر السابق، ص ١٩
(٣٥) المصدر السابق، ص ٢٢
(٣٦) المصدر السابق، ص ٢٨
(٣٧) المصدر السابق، ص ٢٩
(٣٨) المصدر السابق، ص ٢٧
(٣٩) المصدر السابق، ص ١٧
(٤٠) المصدر السابق، ص ١٥
(٤١) أنظر النويهي، محمد، الدين وأزمة التطور الحضاري، مجلة الآداب، بيروت، أيار ـ مايو ١٩٧٤، ص٧٩

[٣]

(١) صدام حسين، نحن متواضعون بدون ضعف وأقوياء بدون غرور، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٦، ص٩ ـ ١٢
(٢) قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، مجموعة وثائق، بيروت، ١٩٧٢، دار إبن خلدون، ص١٩٧
(٣) صدام حسين، الملكية الخاصة ومسؤولية الدولة، بغداد، دار الثورة، ١٩٧٨، ص١٠
(٤) نفس المصدر، ص ١٥
(٥) نفس المصدر، ص ١٠ ـ ١١
(٦) نفس المصدر، ص ١٤
(٧) نفس المصدر، ص ١٥
(٨) نفس المصدر، ص ١٧ ـ ١٨
(٩) نفس المصدر، ص ٢٣
(١٠) صدام حسين، حول إقامة الاشتراكية في قطر عربي واحد، [حديث في مكتب الاعلام] نشرته مجلة آفاق عربية ـ بغداد.
(١١) نفس المصدر.
(١٢) نفس المصدر.
(١٣) نفس المصدر.
(١٤) نفس المصدر.

[٤]

(١) عتيقة، علي أحمد، النفط والتنمية العربية، الكويت، أوبك، ١٩٧٨، ص٢
(٢) نفس المصدر، ص ٣
(٣) سعد الدين، إبراهيم، الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلا، [في استراتيجية التنمية في مصر ـ القاهرة ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨] ص١٠٧
(٤) نفس المصدر، ص ١٠٨
(٥) معهد الانماء العربي، فريق العلوم الاقتصادية والاستراتيجية، الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، بيروت، ١٩٧٧، ص١٠٦ ـ ١٠٧
(٦) صدام حسين، نضالنا والسياسة الخارجية، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٨، ط٢، ص٥٢
(٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن ـ يناير ـ ١٩٧٤، ص٦٩
(٨) المصدر السابق، ص٧٢
(٩) عزيز، طارق، ثورة الطريق الجديد، بغداد ١٩٧٥، دار الثورة، ص٢٩
(١٠) من محضر اجتماع صدام حسين مع فيديل كاسترو، هافانا ١٩٧٨.
(١١) نفس المصدر.
(١٢) صدام حسين، أحاديث في القضايا الراهنة، بيروت ١٩٧٤، دار الطليعة، ص١٦
(١٣) نفس المصدر، نفس الصفحة.
(١٤) عزيز، طارق، نفس المصدر، ص ٦٩ ـ ٧٠
(١٥) حزب البعث العربي الاشتراكي، المصدر السابق، ص ٧٧
(١٦) صدام حسين، أحاديث ... ، ص ٦
(١٧) المصدر السابق، ص ٩
(١٨) عزيز، طارق، نفس المصدر، ص ٧٠ ـ ٧١
(١٩) من محضر اجتماع صدام حسين مع فيديل كاسترو، هافانا، ١٩٧٨
(٢٠) صدام حسين، أحاديث ... ، ص ١٧
(٢١) صدام حسين، معركة التأميم المجيدة، بغداد، دار الثورة، ١٩٧٣، ص٤١
(٢٢) صدام حسين، أحاديث... ، ص ١٠٥
(٢٣) المصدر السابق، ص ١٠٦
(٢٤) المصدر السابق، ص ١٠٦
(٢٥) المصدر السابق، ص ١٠٧
(٢٦) المصدر السابق، ص ١٠٧

[٥]

(١) ج. ج. سرفان شريبير ، التحدي الأميركي ، الترجمة العربية ـ بغداد ـ مكتبة النهضة ـ ص ٣١٣
(٢) الفريد سوفي ، عالم اقتصادي وديموغرافي فرنسي ، وهو أول من استخدم مصطلح « العالم الثالث » .
(٣) أنظر : عتيقة ، علي أحمد ، النفط والتنمية العربية ـ جدول رقم ٦ ـ ، الكويت ١٩٧٨ ، ص ١٦
(٤) صدام حسين ، طريقنا خاص في بناء الاشتراكية ، حديث في مجلس التخطيط ١٩٧٧/٤/١٢ .
(٥) صدام حسين ، أنقلوا تقاليد الحزب إلى الدولة ، حديث في مدرسة الاعداد الحزبي ١٩٧٦/٥/٢٦
(٦) صدام حسين ، طريقنا في ... ، المصدر السابق
(٧) المصدر السابق .

[٦]

(١) صدام حسين ، أنقلوا تقاليد الحزب إلى الدولة ، المصدر السابق .
(٢) من محضر الاجتماع بين صدام حسين ووزير الاعلام الموريتاني ، بغداد ١٩٧٩
(٣) نفس المصدر.
(٤) صدام حسين ، طريقنا خاص في بناء الاشتراكية ، مصدر سابق .
(٥) نفس المصدر .
(٦) بلاكت، ب.م.س، التكنولوجيا وتقدم العالم، لندن ١٩٧٥ [بالانكليزية].
(٧) صدام حسين ، حول التكامل مع العلم والتقنية ، حديث في اجتماع لمجلس التخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٢
(٨) نفس المصدر .

(٩) عبدالله ، اسماعيل صبري ، استراتيجية التكنولوجيا ، في « استراتيجية التنمية في مصر » ، القاهرة ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ٥٢١ ـ ٥٣٢
(١٠) صدام حسين ، حول التكامل ... ، مصدر سابق .
(١١) سرفان شريبير . مصدر سابق ، ص ٣١٥ .
(١٢) صدام حسين ، حول التكامل ... ، مصدر سابق .
(١٣) عبدالله ، إسماعيل صبري ، المصدر السابق ، ص ٥٣٧
(١٤) المصدر السابق ، ص ٥٣٨
(١٥) صدام حسين ، حول التكامل ... ، مصدر سابق .
(١٦) المصدر السابق .
(١٧) صدام حسين ، طريقنا خاص في بناء الاشتراكية ، مصدر سابق .
(١٨) المصدر السابق .
(١٩) صدام حسين ، حول التكامل ، مصدر سابق .
(٢٠) المصدر السابق .

[٧]

(١) صدام حسين ، حول إقامة الاشتراكية في قطر عربي واحد ، حديث في مكتب الاعلام ، نشرته آفاق عربيةببغداد .
(٢) نفس المصدر .
(٣) من محضر لقاء صدام حسين مع فيديل كاسترو ، هافانا ، ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٧٨
(٤) صدام حسين ، انقلوا تقاليد الحزب إلى الدولة ، حديث في مدرسة الاعداد الحزبي ، ١٩٧٦/٥/٢٦
(٥) المصدر السابق .
(٦) المصدر السابق .
(٧) المصدر السابق .
(٨) المصدر السابق .
(٩) المصدر السابق .
(١٠) المصدر السابق .

[٨]

(١) صدام حسين ، انقلوا ... ، المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .
(٣) صدام حسين ، حول إقامة الاشتراكية في قطر عربي واحد ، مصدر سابق .
(٤) صدام حسين ، عن الثورة والمرأة ، بغداد ، دار الحرية ١٩٧٧ ، ص ٧٨
(٥) صدام حسين ، عن الثورة والمرأة ، بغداد ، دار الحرية ١٩٧٧ ، ص ٢٨
(٦) المصدر السابق ص ٤٣
(٧) المصدر السابق ص ٥٨
(٨) المصدر السابق ص ٢٦

[٩]

(١) تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اغسطس ـ آب ١٩٦٤ ص ٣٢ ـ ٣٣
(٢) من بيان أصدره الحزب الشيوعي العراقي آخر يناير ـ كانون الثاني ١٩٦٥
(٣) عزيز ، طارق ، ثورة الطريق الجديد ، بغداد ، دار الثورة ١٩٧٥ ، ص ٩٩
(٤) المصدر السابق ، نفس الصفحة .
(٥) مختارات من اقوال مؤسس البعث ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ١٥١
(٦) حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن ، بغداد ١٩٧٤ ، ص ٩٥
(٧) عن محضر اجتماع صدام حسين مع رئيس وزراء اليمن الشمالية ، بغداد ، يونيو ـ ١٩٧٩
(٨) صدام حسين ، الديموقراطية نظرة شمولية للحياة ، بغداد ، دار الحرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٠
(٩) صدام حسين ، احاديث في القضايا الراهنة ، بيروت ، دار الطليعة، ١٩٧٤ ، ص ١١٩
(١٠) نفس المصدر ، ص ١١٨
(١١) نفس المصدر ، ص ١١٩ ـ ١٢٠

[١٠]

(١) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، ص ٨١ ، ٨٢
(٢) صدام حسين ، أحاديث في القضايا الراهنة ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٨
(٣) المصدر السابق ، نفس الصفحة
(٤) المصدر السابق ، ص ٨٢
(٥) من محضر اجتماع صدام حسين مع فيديل كاسترو ، هافانا ديسمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٨
(٦) صدام حسين ، النص الكامل لوقائع المؤتمر الصحفي الذي حضره ١٥٠ صحفيا من قارات العالم في ١٩٧٨/٧/١٨ ، ص ٢٣
(٧) صدام حسين ، خندق واحد أم خندقان في قضايا الجبهة الوطنية ، بيروت ، دار الطليعة ، ط ٢ ١٩٧٨ ، ص ٣٢

[١١]

(١) من نص البيان رقم ٢٧ من مجلس قيادة الثورة في ٣٠ تموز ـ يوليو ١٩٦٨ حول عمليات التفاف قوى الثورة المضادة .
(٢) أنظر عزيز ، طارق ، ثورة الطريق الجديد ، مصدر سابق ص ١٠٨
(٣) المصدر السابق ، ص ١١٠
(٤) المصدر السابق ، ص ١١٣
(٥) جريدة الثورة العراقية ، ١٩٧٠/٧/٢١
(٦) جريدة الثورة العراقية ، ١٩٧٠/٥/١٣
(٧) جريدة الثورة العراقية ، ١٩٧٠/٧/١٠
(٨) نفس المصدر .
(٩) أنظر . عبد الكريم ، سمير ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، بيروت ، دار المرصاد ، جـ ٥ ، ص ١٤١
(١٠) نفس المصدر : ص ١٤٦
(١١) من بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي : ١٩٧١/١١/٢٧
(١٢) نفس المصدر
(١٣) نفس المصدر
(١٤) من بيان الحزب الشيوعي العراقي . ١٩٧٢/٤/١٢
(١٥) صدام حسين، خندق واحد أم خندقان في قضايا الجبهة الوطنية، بيروت، دار الطليعة، ط ٢ ١٩٧٨ ، ص ٩ ـ ١٠
(١٦) نفس المصدر ص ١٠ ـ ١١
(١٧) نفس المصدر ص ١٢
(١٨) نفس المصدر ص ١٣
(١٩) نفس المصدر ص ١٧ ـ ١٨
(٢٠) نفس المصدر ص ٢٢ ـ ٢٣
(٢١) نفس المصدر ص ٢٤
(٢٢) نفس المصدر ص ١٣ ـ ١٤
(٢٣) صدام حسين ، أحاديث في القضايا الراهنة ، بيروت ، دار الطليعة ، ط ٢ ، ١٩٧٤ ، ص ١٣٢ ـ ١٣٤
(٢٤) صدام حسين ، خندق واحد أم خندقان ، المصدر السابق ، ص ١٦
(٢٥) وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي ببغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٤٨
(٢٦) من قرارات المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي .

[١٢]

(١) أنظر تقرير المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ـ خطاب خروشوف ـ القاهرة ـ وكالة نوفوستي .
(٢) أوليانوفسكي هو أحد كبار المنظرين السوفييت المسؤولين عن منطقة الشرق الأوسط ، ومن أبرز الذين روجوا لهذه الأفكار
(٣) أنظر « العصور الحديثة » المجلة السوفيتية ـ الطبعة الفرنسية ـ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٧ .
(٤) أنظر : قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري ، بيروت ، دار إبن خلدون ١٩٧٢ ، ص ١٢٥ ـ ١٣٦
(٥) نفس المصدر ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩
(٦) أنظر ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨
(٧) أنظر النص الكامل لوقائع المؤتمر الصحفي ، مصدر سابق ، ص ١١ ـ ١٢
(٨) نفس المصدر ص ١٢

[١٣]

(١) انظر . اسكندر ، أمير ، تناقضات في الفكر المعاصر ، بغداد ، وزارة الاعلام ، ١٩٧٤ ، ص ٦١

[١٤]

(١) صدام حسين ، نضالنا والسياسة الدولية ، بيروت ، دار الطليعة ، ط ٢ ، ١٩٧٨ ، ص ١٥ـ١٧
(٢) نفس المصدر ، ص ١٦
(٣) نفس المصدر ، ص ١٧
(٤) نفس المصدر ، ص ١٨
(٥) نفس المصدر ، ص ١٩
(٦) نفس المصدر ، ص ٢٠
(٧) نفس المصدر ، ص ٢٠
(٨) نفس المصدر ، ص ٢٢
(٩) نفس المصدر ، ص ٢٣ ـ ٢٤

[١٥]

(١) المصدر السابق ، ص ٣٥ ـ ٣٦
(٢) نفس المصدر ، ص ٢٩
(٣) نفس المصدر ، ص ٢٩
(٤) نفس المصدر ، ص ٣٠
(٥) نفس المصدر ، ص ٦٧
(٦) نفس المصدر ، ص ٦٦

[١٦]

(١) المصدر السابق ، ص ٦٣
(٢) نفس المصدر ، ص ٦٠
(٣) نفس المصدر ، ص ٦٠
(٤) نفس المصدر ، ص ٦٢ ـ ٦٣
(٥) نفس المصدر ، ص ٦٤
(٦) نفس المصدر ، ص ٦٥
(٧) نفس المصدر ، ص ٦٥ ـ ٦٦
(٨) نفس المصدر ، ص ٦٦
(٩) نفس المصدر ، ص ٧٠

[١٧]

(١) المصدر السابق ، ص ٧١
(٢) نفس المصدر ، ص ٧٠
(٣) نفس المصدر ، ص ٩٧
(٤) نفس المصدر ، ص ٩٨
(٥) نفس المصدر ، ص ٩٩
(٦) نفس المصدر ، ص ٨٢ ـ ٨٣
(٧) من محضر اجتماع صدام حسين مع فيديل كاسترو ، هافانا ، ١٩٧٨
(٨) من محضر اجتماع صدام حسين مع فرانسوا دينيو وزير التجارة الخارجية الفرنسي ، ١٩٧٩/٢/٢٠
(٩) نفس المصدر .

[١٨]

(١) المصدر السابق .

(٢) من محضر اجتماع صدام حسين مع محمد صالح يحياوي منسق حزب جبهة التحرير الجزائري ، ١٩٧٩/٨/٢٠
(٣) من محضر اجتماع صدام حسين مع عبد العزيز عبد الغني رئيس وزراء اليمن الشمالية ، ١٩٧٩/٦/٤
(٤) من محضر اجتماع صدام حسين مع الشاذلي القليبي أمين عام جامعة الدول العربية ، ١٩٧٩/٧/٢١

[١٩]

(١) صدام حسين ، النص الكامل لوقائع المؤتمر الصحفي ، بغداد ١٩٧٨/٧/١٨ ، ص ٦٠ ـ ٦١
(٢) صدام حسين ، حركة عدم الانحياز هكذا نفهمها ، بغداد ، وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٧٩ ، ص ١٨ ـ ٢٢

■ الصور من الارشيف السينمائي لحزب البعث العربي الاشتراكي التابع لمؤسسة السينما والمسرح، ووكالة الانباء العراقية

محتويات الكتاب

المعاصر، صراع اليمن واليسار في الثقافة المصرية، دراسات في المسرح العربي.

نال درجة الدكتوراه من جامعة باريس ٣ عام ١٩٧٩، في سوسيولوجيا الثقافة، عن اطروحته: «اشكاليات التكامل القومي في الثقافة العربية» التي تعتبر مساهمة جادة وعميقة في الفكر العربي القومي التقدمي.

شارك بالكتابة في معظم المجلات الثقافية العربية: الطليعة، الكاتب، الفكر المعاصر، الأداب، قضايا عربية، آفاق عربية. كما ساهم ايضا في عدد من الصحف والمجلات الاسبوعية العربية: الثورة العراقية، السفير اللبنانية، البلاغ اللبنانية، الوطن العربي التي تصدر في باريس.

ليس هذا الكتاب مجرد سيرة ذاتية للرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية، ولكنه اولا وقبل كل شيء سيرة نضالية وفكرية وسياسية لواحد من ابرز قادة العالم العربي والعالم الثالث في هذا العصر.

ولعل هذا الكتاب ان يكون اول عمل فكري يحاول بطريقة شاملة وعميقة ان يعرض لتجربة ثورة ١٧ - ٣٠ يوليو/ تموز العربية في العراق، بابعادها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، من خلال حياة ونضال وفكر قائدها: صدام حسين.

انه سيرة مناضل ، ومسار تجربة، ومسيرة ثورة.

واذا كان العراق يحتل موضعا بارزا في منطقة من اشد المناطق حساسية والتهابا في عالمنا الآن، فان تجربة صدام حسين القائد والمناضل تحتل لا في اطار هذه المنطقة فحسب، بل في اطار العالم الثالث كله، موقعا متميزاً، في اتجاهاتها السياسية الداخلية والخارجية، وتوجهاتها الايديولوجية التي تدافع دفاعا لا هوادة فيه عن حرية واستقلالية وقومية «القرار العربي» بعيدا عن استراتيجيات الدول الكبرى وهيمنتها على عالمنا المعاصر.

وفي هذه المرحلة السياسية من تاريخ العالم، والعالم العربي بوجه خاص، التي تختلط فيها الاوراق، وتتداخل الخنادق، يبدو الوضوح الفكري والسياسي اهم من اي وقت مضى.

ان هذا الكتاب محاولة لاعادة اكتشاف الحقيقة، وتقديمها الى اولئك الذين يريدون بحق ان يعرفوها بعيدا عن التعصب والحقد والانحياز المسبق.

